مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق

كتاب

أسرار العربية

تأليف

الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري
٥١٣ - ٥٧٧ هـ

عُني بتحقيقه

محمد بهجة البيطار
من أعضاء المجمع العلمي العربي

مطبعة الترقي بدمشق

١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى .

وبعد فقد عَهد إليَّ العلاّمة الأستاذ السيد خليل مردم بك رئيس المجمع العلمي العربي في تصحيح كتاب (أسرار العربية) للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباريّ النحوي المتوفّى سنة (٥٧٧ هـ) سبع وسبعين وخمسمائة هجرية ، لإعادة طبعه بعناية المجمع العلمي وبنفقته ، وعلّل ذلك بأن كثيراً من أبناء العروبة قد رغبوا عن لغتنا إلى اللغات الأجنبية بما وجدوا من تسهيل في قواعدها ، وتذليل لصعوباتها ، ويُسر في التخاطب بها . وكتاب أسرار العربية بيّن مافي قواعدنا النحوية من إحكام في الوضع ، وإتقان في الترتيب والتبويب ، وحِكَم ولطائف في الأحكام ؛ وقد وصفه مؤلفه بقوله :

« وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم « بأسرار العربية » كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين ، من البصريين والكوفيين ، وصححت ماذهبت إليه منها بما يحصل به

شفاء الغليل ، وأوضحت فساد ماعداه بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كلّه إلى الدّليل ، وأعفيته من الإسهاب والتطويل ، وسهّلته على المتعلّم غاية التسهيل » .

إنّ هذا الكتاب في أبوابه وعناوينه كسائر كتب النحو ، فيه مباحث المعرب والمبني ، والمذكر والمؤنث ، والجموع الثلاثة ، والمبتدأ والخبر ، وسائر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بالحروف وبالإضافة ، والمجزومات ؛ وإنما يمتاز عن غيره بأمرين اثنين (أولهما) أن المؤلف رتّب العلل والأسباب ، في علامات الإعراب ، على طريق السؤال والجواب ، كالرفع بالضمة والألف وثبوت النون ، وكالنصب وعلاماته ، والخفض وعلاماته ، والجزم وعلاماته ، سواء أكانت العلامات حركات أم حروفاً ، وسواء أكانت علامة الإعراب ثبوت الحركة أم الحرف ، أم الحذف . (والثاني) قرب المأخذ وكثرة الفوائد ، مما لاتكاد تجده في كتاب واحد . وهذا مثال من تعليله ودليله من الباب العاشر الذي هو باب الفاعل :

« إن قال قائل : ما الفاعل ؟ قيل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إليه ، فإن قيل : لم كان إعرابه الرفع ؟ قيل : فرقاً بينه وبين المفعول ، فإن قيل : فهلاّ عكسوا وكان الفرق واقعا ؟ قيل لخمسة أوجه (وعدّها) معلّلا مستدلا ، وهذه

طريقته في كتابه من أوله إلى آخره . وقد أنشد في عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل في هذا الباب العاشر قول الشاعر :

فأصبحت كُنتيًّا وأصبحت عاجنا وشرّ خصال المرء كنت وعاجن

وعلّقنا عليه بما يأتي : الكنتيُّ والكُنْتُنيّ والكونيّ : الكبير العمر ، كأنه نُسب إلى قوله : كنت في شبابي كذا وكذا ، وعَجِن الرجل : نهض معتمداً بيديه على الأرض كِبَراً أو بُدنا ، فهو عاجن ، يقال : فلان عجن وخبز ، أي شاخ وكبِر .

أما كاتب هذه المقدمة فقد صرف النظر عن إبداء ملاحظاته واجتهاده في التقدير والتعليل ، تفادياً من التطويل الذي أعفى المؤلف تأليفه منه ، وقد اكتفيت بإخراج نسخة صحيحة تامة من هذه النسخ المخطوطة والمطبوعة التي يكمل بعضها بعضا ، ولا يستغنى بإحداها عن الأخرى ، والمتتبع لها في ذيول هذه الطبعة يعلم الجهد الذي بذل في هذه السبيل ؛ وعنينا أيضاً بتفسير اللغة ، وشرح الشواهد وعزوها إلى أهلها ، وإيراد تراجمهم بالكلم الوجيز ، وبتأريخ وفياتهم ، ليرجع إليهم من شاء في كتب الأعلام ، أو الحوادث والأيام . وقد فاتنا سهواً ذكر بعض التراجم في مواضعها ، فجعلنا لها ملحقاً يجمعها في آخر الكتاب . وأما فهارسه المفصلة فقد عني بوضعها وترتيبها ولدي عاصم البيطار ، وأعانني بتحقيقي لهذا الكتاب بحثاً ودرساً ومقابلة وتصحيحاً ، ويجدها القارىء في محلها كما رتبها وفقه الله .

نسخ الكتاب

وقع في يدنا ثلاث نسخ من كتاب « أسرار العربية » :

(الأولى) المطبوعة ، وقد طبعت بمطبعة بريل في مدينة ليدن (عام ١٨٨٦ م و ١٣٠٣ هـ) وجاء في آخرها : « نقله من النسخ الموجودة ، وصححه العبد الفقير العالم خريستيان فريدرج سيبُلد الألماني . والنسخة الأولى هي لشيخي العزيز المدرس العلامة بدار فنون العلوم طوبينكه الهام البرت صوسين ، أخرجها من دار السلام بغداد ، وهي فاخرة قديمة ، والنسخة الثانية برلينية متأخرة ، والثالثة والرابعة مغربيتان محفوظتان بالمكتبة الملكيـة التي بالقصر المشهور بأسكوريال بديار الأندلس [1] »

جاءت هـذه النسخة في مائة وسبعين صفحة من القطع المتوسط ، في كل صفحة أربعة وعشرون سطراً ، وفي كل سطر ١١ ــ ١٤ كلمة ، وقد جعلنا هذه النسخة أساساً ، ونقلنا عنها هذه النسخة التي نطبعها مع صحة النسختين المخطوطتين وقرب عهدهما بالمؤلف ، إلا أنا آثرنا المطبوعة لنقصان فيهما ، وسقوط أبواب

---

(١) ص : ١٧٠ .

كاملة منها . وقد مضى على طبعة ليدن ثلاثة أرباع القرن فنفد المطبوع كله ، فرأى المجمع العلمي اعادة طبعه ليعم نفعه .

(الثانية) من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق ، وهي محفوظة تحت رقم (٦٨٠٨) خط ، وقد رمزنا إليها بحرف (ق) ومجموع أوراقها اثنتان وتسعون ورقة من القطع المتوسط ، في كل ورقة صفحتان ، وفي كل صفحة خمسة عشر سطراً ، في كل منها إحدى عشرة أو اثنتا عشرة كلمة ، ومساحة الورقة (١٥ × ١٢ سم) ومساحة الكتابة فيها (١٢ × ٩ سم) وهي مكتوبة بخط نسخي عني صاحبه بشكله إلا قليلا ، ورسم في الصفحة الأخيرة منها ما نصه « بلغ من أول الكتاب قراءة على صاحبه الشيخ العالم الفقيه ، أسد الدين أبو [1] المعالي ، الوليد بن يوسف بن مسافر الرندي ، وفقه الله تعالى للخير ، ونفعه بالعلم ، قراءة استكشاف وتفهم ، وروايته له عن مؤلفه شيخنا أبي البركات الأنباري النحوي رضي الله عنه ، وصحّ له في مجالس في شهور سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة ، وكتبه محمد موسى الحازمي حامداً لربه ، ومصلياً على رسوله محمد وآله وصحبه » .

وهذه النسخة عليها تعليقات قليلة لطيفة بقلم الأستاذ البربير ، منها في باب « التحذير » قول المصنف : فإن قيل : فلِمَ انتصب

(١) كذا

قولهم : إياك والشرَّ ؟ قيل : لأن التقدير فيه : إياك أحذر ، فإياك منصوب بأحذر ، والشر معطوف عليه » وعلّق عليه الشيخ البربير بخطه فقال : « والأحسن في التقدير أن يقال : تقدير ذلك : إياك أعني ، وأحذرك الشر ، فالواو عاطفة جملة مقدرة على مثلها . اهـ كاتبه البربير » .

(الثالثة) من مخطوطات المكتبة الظاهرية أيضاً ، وهي محفوظة تحت رقم : (١٥٤) صرف ونحو ، ورمزنا إليها بحرف (ظ) ، وقد بلغت تسعين ورقة ، واشتملت كل ورقة على صفحتين ، وأسطر الصفحات يختلف عددها في هذه النسخة ، ولكنها تزيد على العشرين سطراً في كل صفحة ، وفي كل سطر عشر كلمات وقد تبلغ اثنتي عشرة كلمة ، ومساحة الصفحة (٢١ × ١٥ سم) ومساحة الكتابة فيها (١٥٫٥ × ١١٫٥ سم) ، ولم يلتزم الناسخ نقط كلماتها كلها ، بل بعض حروف الكلمة الواحدة منقوط ، وبعضها متروك ، وكثير من الكلم مهمل ، وللناسخ قاعدة خاصة فى كتابته تحتاج إلى الدربة حتى تقرأ بيسر ، وقد رسم في آخر الكتاب ما يأتي : « فرغ من كتابته محمد بن خلف بن راجح بن بلال المقدسي ، يوم الثلاثاء رابع جمادى الآخر سنة ست عشرة وستمائة ، والحمد لله كثيراً كما هو أهله ،

وقرأته حفظاً على مؤلفه رضي الله عنه سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة بمدينة السلام حرسها الله ، ولله الحمد كثيرا ، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً » .

وقد عارضنا هذه النسخ الثلاث بعضها ببعض ، وأشرنا في الذيل إلى ما اختلفت فيه قلّ أو كثر ، وإلى نقصان كلماتٍ مختلفة ، أو فقدان بعض الملازم أو الأوراق منها ، كما تراه منبهاً عليه ، أو مشاراً إليه في محله ، وهو يغني عن تفصيله هنا .

حياة الأنباري [1]

(٥١٣ - ٥٧٧ هـ)

هو أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله ابن أبي سعيد الأنباري [2] ، الملقب كمال الدين النحوي المتفنن ، الفقيه العابد الزاهد .

كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو ، وسكن بغداد من صباه إلى أن مات ، وتفقّه على مذهب الشافعي بالمدرسة النظامية [3] ، وتصدَّر لإقراء النحو بها ، وقرأ اللغة على أبي منصور

---

(١) وَفَيات الأعيان ج ١ ص ٣٥٠ . فَوَات الوفيات ج ١ ص ٢٦٢ . الكامل لابن الأثير ج ١١ ص ٢١٥ . البداية والنهاية لابن كثير ج ١٢ ص ٣١٠ . طبقات السبكي ج ٤ ص ٤٤٨ . الشذرات لابن العماد ج ٤ ص ٢٥٨ . بغية الوعاة للسيوطي ص ٣٠١ . الأعلام للزركلي (ج ٢ ص ٥٠٨) .

(٢) هذه النسبة إلى أنبار ، بلدة قديمة على الفرات ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ ؛ سميت الأنبار ، لأن كسرى كان يتخذ فيها أنابير الطعام ، والأنابير جمع الأنبار ، جمع نِبر (بكسر النون) اهـ من الوفيات ج ١ ص ٣٥٠ .

(٣) أنشأها نظام الملك الحسن بن علي بن اسحٰق الطوسي ، وزير ملك شاه السلجوقي (م ٤٨٥ هـ ١٠٩٢ م) .

الجواليقي [١]، وصحب الشريف أبا السعادات هبة الله بن الشجري [٢]، وتفقه على سعيد بن الرزاز [٣]. وصار معيداً للنظامية، وكان يعقد مجلس الوعظ، ثم قرأ الأدب؛ وحدّث باليسير، لكن روى الكثير من كتب الأدب، ومن مصنفاته، وكان إماماً ثقةً صدوقا، فقيهاً مناظراً غزير العلم، تقياً عفيفا، لا يقبل من أحد شيئا، خشن العيش والمآكل، لم يتلبس من الدنيا بشيء، ودخل الأندلس فذكره ابن الزبير [٤] في الصلة،

(١) موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن الجواليقي، النحوي اللغوي، كان إماماً في فنون الأدب، صحب الخطيب التبريزي، وهو أول من درّس الأدب في المدرسة النظامية، ودرّس الأدب فيها بعده، واختصّ بإمامة المقتفي العباسي، صنّف شرح أدب الكاتب وغيره (م ٥٣٩ ﻫ).

(٢) هبة الله بن علي بن محمد الحسني الشريف المعروف بابن الشجري: من أئمة العلم باللغة والأدب وأحوال العرب، مولده ووفاته ببغداد (م٥٤٢ﻫ).

(٣) سعيد بن محمد بن عمر بن منصور بن الرزاز، من كبار أئمة بغداد فقهاً وأصولاً وخلافا، وتفقّه على الغزالي وغيره، وولي تدريس النظامية مدة، ثم عزل (م ٥٣٩ ﻫ) ودفن بتربة الشيخ أبي إسحق الشيرازي، وهو الذي بنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية، على شاطىء دجلة، فكان يدرس فيها (م ٤٧٦ﻫ).

(٤) أحمد بن ابراهيم بن الزبير الثقفي من أبنـاء العرب الداخلين إلى الأندلس، مؤرخ محدّث، انتهت إليه الرياسة بالأندلس في العربية، ورواية التفسير والحديث والأصول (م: ٧٠٨ﻫ)، من كتبه «صلة الصلة»، وصل بها صلة ابن بَشْكُوال الخزرجي الأنصاري القرطبي ولادة ووفاة، وله نحو خمسين مؤلفا، أشهرها (الصلة) في تاريخ رجال الأندلس.

قال الموفّق عبد اللطيف [١] : لم أرَ في العبّاد والمنقطعين أقوى منه في طريقه ، ولا أصدق منه في أسلوبه ، جدّ محض لا يعتريه تصنع ، ولا يعرف السرور ولا أحوال العالم ، سمع الحديث من أبي منصور محمد بن عبد الملك بن خيرون [٢] ، وأبي البركات عبد الوهاب بن المبارك الأنماطي [٣] وغيرهما ، وحدّث باليسير . وروى عنه الحافظ أبو بكر الحازمي [٤] وغيره . وكان نفسه مباركا ، ما قرأ أحدٌ عليه إلاّ تميّز ؛ وانقطع في آخر عمره

---

(١) هو الشيخ موفق الدين البغدادي من فلاسفة الإسلام (م : سنة ٦٢٩ ﻫ) .

(٢) البغدادي المقرىء ، مُصَنِّف المفتاح والموضح في القراءات ، وتفرد باجازة أبي محمد الجوهري . (م : ٥٣٩ ﻫ) .

(٣) الحافظ الحنبلي مفيد بغداد ، متقن كثير السماع ، كان بقية الشيوخ ، وكان ثقة ، ولم يتزوّج قط . ذكره ابن السمعاني فقال : حافظ ثقة متقن ، واسع الرواية ، دائم البِشر ، سريع الدمعة عند الذكر ، حسن المعاشرة ، وكان متفرّغاً للحديث (م : سنة ٥٣٨ ﻫ) .

(٤) محمد بن موسى المعروف بالحازمي ، الهمذاني الشافعي ، الملقب زين الدين . كان فقيهاً حافظا ، زاهداً ورعاً متقشفا ، حافظاً للمتون والأسانيد ، غلب عليه علم الحديث ، وصنف فيه تصانيفه المشهورة ، منها الناسخ والمنسوخ ، وكتاب المشتبه ، وكتاب سلسلة الذهب فيما روى الإمام أحمد عن الشافعي وغيرها ، واستوطن بغداد (م : سنة ٥٨٤ ﻫ) . انظر « الشذرات » لابن العماد (المتوَفّى سنة ١٠٨٩) ص ١٢٥ و ص ١١٦ و ص ٢٧٨ من الجزء الرابع ، تجد تراجم الثلاثة ، مرتبة على تاريخ وَفَياتهم .

في بيته مشتغلاً بالعلم والعبادة ، وترك الدنيا ومجالسة أهلها ، ولم يزل على سيرة حميدة ، وكانت ولادته في شهر ربيع الآخر ، سنة ثلاث عشرة وخمسمائة . وتوفي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة . ودفن بتربة الشيخ أبي اسحاق الشيرازي[1] . وله أربع وستون سنة .

(زهده وتقشفه)

كان له رحمه الله دار من أبيه يسكنها ، ودار وحانوت مقدار أجرتها نصف دينار في الشهر يقنع به ويشتري منه ورقا ، وسيّر له المستضيء[2] خمسمائة دينار ، فردّها ، فقالوا

(١) ابراهيم بن علي بن يوسف : كان مرجع الطلاب ومفتي الأمة في عصره ، بنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية (وقد تقدم ذكرهما) فكان يدرّس فيها ؛ عاش فقيراً صابرا ، وكان ينظم الشعر ، وله تصانيف كثيرة في الفقه وأصوله ، والتاريخ والجدل والمناظرة ، مات ببغداد في سنة (٥٧٦ هـ) وغسله أبو الوفا بن عقيل الحنبلي وصلى عليه بباب الفردوس من دار الخلافة ، وشهد الصلاة عليه المقتدي ، الخليفة العباسي . انظر طبقات السبكي ج ٣ ص ٨٨ والبداية والنهاية لابن كثير ج ١٢ ص ١٢٤ .

(٢) هو أبو محمد الحسن بن يوسف المستنجد ، بن المقتفي (م ٥٧٥ هـ) ، وفي خلافته قال العماد الكاتب (م ٥٩٧ هـ) :

قد أضاء الزمان بالمستضيء ... وارث البرد وابن عم النبي
جاء بالحق والشريعة والعد ... ل ، فيا مرحبا بهذا المجي
فهنيئا لأهل بغداد فازوا ... بعد بؤس ، بكل عيش هني

له اجعلها لولدك ، فقال : إن كنت خلقته فأنا أرزقه ! وكان لا يوقد عليه ضوء ، وتحته حصير قصب ، وعليه ثوب وعمامة من قطن يلبسهما يوم الجمعة ، فكان لا يخرج إلّا للجمعة ، ويلبَس في بيته ثوباً خَلَقاً ، ولسان حال الإمام الأنباري يجيب عن زهده في الدنيا ، وبعده عنها بأنه سلك طريق العلم فبلغ مطلوبه منه ، ولو أراد المال لسلك سبيله .

(مؤلّفاته)

لزم هذا الإمام داره وانقطع عن الناس ، واشتغل بالعلم والعبادة ، وأقبل على تصنيف الكتب النافعة ، في أصول الفقه وفروعه ، وعلم الكلام ، وطبقات الأدباء أو النحاة ، واللغة ، وفن الجدل والمناظرة ، وفي فنون العربية . قال السبكي في طبقات الشافعية : ومن تصانيفه في المذهب : هداية الذاهب في معرفة المذاهب ، وبداية الهداية ، وفي الأصول : الداعى الى الإسلام في علم الكلام ، والنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح ، واللباب ، وغير ذلك ، وفي النحو واللغة ما يزيد على خمسين مصنفا ، وله شعر حسن كثير . وقال ابن العماد الحنبلي في الشذرات : وله مائة وثمانون مصنّفا في اللغة والأصول والزهد ، وأكثرها في فنون العربية .

أقول : ليس المراد من ذكر هذه المصنَّفات لسلفنا في علوم اللغة ، استقصاءها حفظا ، فإنَّ هذا تنقضي الأعمار دون بلوغ الغاية منه ، ولكن مَن يقف على كتاب سيبويه وما كتب عليه ، ومن جاء بعده كأبي عليٍ الفارسي وأبي اسحاق الزَّجاج ، وطريق البصريين والكوفيين والأندلسيّين وطرق المتأخرين ، كابن الحاجب وابن مالك وغيرهما ، وما اختلفت فيه المذاهب والآراء والتعليلات والأدلّة ، يمكنه اختيار أحسن ما كتب لغةٍ وصرفا ونحواً وبلاغة فتحصل له الملكة العربية القوية التي يستطيع معها الدارس أن يدرك فرائد اللغة وفوائدها ، ويكشف اللثام عن مخدّرات معانيها الحسان ، وبلاغة القول في المنظوم والمنثور ، بذوق عربيّ سليم ، إلى أن يرقى الى مطالع القرآن في إيجازه ، وحقيقته ومجازه ، ودلائل إعجازه ، وهذا هو الإعراب عن اللغة في مفرداتها وتراكيبها ، ومتنوع أساليبها . وكتب الأنباري من هذه المؤلفات النافعة التي تربي ملكة الذوق في الإعراب والبيان ، وتجعل دارسها بإمعان واضحَ الحجة ساطعَ البرهان .

قال ابن قتيبة في كتابه مشكل القرآن : وللعرب الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها ، وحلية لنظامها ، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين ، كالفاعل

والمفعول لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلاّ بالإعراب ، ولو أنّ قائلاً قال هذا قاتلٌ أخي (بالتنوين) وقال آخر هذا قاتلُ أخي بالإضافة ، لدلّ بالتنوين على أنه لم يقتله ، وبحذف النون على أنه قتله ؛ ولو أن قارئاً قرأ : « فلا يحزنك قولهم ، إنّا نعلم ما يسرّون وما يُعلنون » وترك طريق الابتداء بإنّا ، وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب إنّ بالقول كما ينصبها بالظن ، لقلب المعنى على جهته ، وأزاله عن طريقته ، وجعل النبيّ محزوناً لقولهم : إنّ الله يعلم ، وهذا كفر ممن تعمّده ، وضرب من اللحن لا تجوز الصلاة به » اه .

ذكر السبكي أنّ للأنباري في النحو واللغة ما يزيد على خمسين مصنفاً ، وأوصلها السيوطي في بغية الوعاة إلى السبعين ، وذكر أسماءها ، وقال في الشذرات : وله مائة وثمانون مصنفا ، فزاد الثاني على الأول عشرين ، وهو متأخر عنه في الزمن ، وزاد ابن العماد في الشذرات على السيوطي مائة وعشرة مصنفات ، وقد جاء بعدهما ، فصحّ في هؤلاء الثلاثة قول القائل : كم ترك الأول للآخر ، وزيادة الثقة مقبولة كما يقول المحدثون ، ولم نطلع على أسماء مؤلفاته إلا في بغية الوعاة ، وسنلحقها في آخر هذه المقدّمة للبحث عنها ، وطبع ما يتيسّر طبعه منها إن شاء الله .

أمّا المطبوع منها فقليل ، وأوّله كتاب « نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء » (أي النحـاة) وهو مطبوع بمصر (في سنة ١٢٩٤ هـ) بدأه بالإمام عليّ بن أبي طالب بأنه أوّل من وضع علم العربية ، وأسس قواعده وحدّ حدوده ، وأخذ عنـه أبو الأسود الدؤلي بن بكر بن كنانة ، وكانت وفاة أبي الأسود (سنة ٦٧ هـ) . ثم سمّى الأنباريّ بعض من تعلّم العربيـة من أبي الأسود كعنبسة الفيل ، وميمون الأقرن ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هُرمز ، ويحيى بن يعمر ، وترجم لكلّ منهم ، ثم ترجم لمن أخذ العربية عنهم ، وهكذا ازدان كتابه بتراجم من اشتهر باللغة والنحو والأدب ، وأشهر من تعلّم منهم ، إلى أن انتهى إلى أساتذته ، فترجم لكل منهم .

والثاني كتاب « أسرار العربية » وهو المطبوع في ليـدن سنة ١٨٨٦ م و ١٣٠٣ هـ وقد وصفنا طبعته الأولى ووصفنا هذه الثانيـة في هذه المقدمة .

والثالث « الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين » وقد طبع في مدينة ليدن سنة ١٩١٣ ثم طبع بمصر عام ١٣٦٤هـ ـ ١٩٤٥ م .

(٤) كتاب « اللمعة في صنعة الشعر » نشره في مجلة المجمع العلمي الأستاذ السيد عبد الهادي هاشم ، ووضع له مقدمة

وصفه بها ، وقد بلغ مع المقدمة بضع عشرة صفحة (م ٣٠ ص ٥٩٠ ـ ٦٠٧) .

(٥) كتاب «الموجز في علم القوافي» وهي رسالة مشتملة على ثماني صفحات ، نشرها وقدّم لها الأستاذ عبد الهادي هاشم بثلاث صفحات (ص ٤٨ م ٣١) من مجلة المجمع العلمي .

وهذه هي أسماء الكتب والرسائل التي سردها السيوطي في بغية الوعاة :

الإنصاف في مسائل الخلاف ، (وقد طبع كما تقدم) . الإغراب في جدل الإعراب . ميزان العربية . حواشي الإيضاح . مسألة دخول الشرط على الشرط . نزهة الألباء في طبقات الأدباء (مطبوع) . تصرفات «لو» . حلية العربية . الأضداد . النوادر (١٠) . تاريخ الأنبار . هداية الذاهب في معرفة المذاهب . بداية الهداية . الداعي الى الإسلام في علم الكلام . النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح . اللباب . المختصر . منثور العقود في تجريد الحدود . التنقيح في مسلك الترجيح . الجمل في علم الجدل (٢٠) . الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار . نجدة السؤال في عمدة السؤال . عقود الإعراب . منثور الفوائد . مفتاح المذاكرة . كتاب كلا وكلتا . كتاب كيف . كتاب الألف واللام . كتاب في معفون لمع (كذا) .

الأدلة (٣٠) . شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل . الوجيز في التصريف . البيان في جمع أفعل . أخف الأوزان . المرتجل في إبطال تعريف الجمل . جلاء الأفهام في متعلّق الظرف في قوله تعالى : « أُحِلَّ لكم الصيام » . غريب إعراب القرآن (كذا) . رتبة الإنسانية في المسائل الخراسانية . مقترح السائل في ويل أمه (٤٠) . الزهرة في اللغة . الأسمى في شرح الأسماء . كتاب حيص بيص . حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود . ديوان اللغة . زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء . البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث . فعلت وأفعلت . الألفاظ الجارية على لسان الجارية . قبسة الأديب في أسماء الذيب (٥٠) . الفائق في أسماء المائق . البلغة في أساليب اللغة . قبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب . تفسير غريب المقامات الحريرية . شرح ديوان المتنبي . شرح الحماسة . شرح السبع الطُّوَل . شرح مقصورة ابن دريد . المقبوض في العروض . شرحه (٦٠) . الموجز في القوافي . اللمعة في صنعة الشعر . (طُبعا في مجلة المجمع كما تقدم) . الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة . نكت المجالس في الوعظ . أصول الفصول في التصوف . التفريد في كلمة التوحيد . نقد الوقت . بغية الوارد . نسمة العبير في التعبير (٧٠) .

وكان رحمه الله تعالى ينظم الشعر ، ومما أورده في فوات الوَفيات قولُه في العِلم والعقل :

العلم أوفى حلية ولباس والعقل أوقى جُنَّة الأكياس

ومنه :

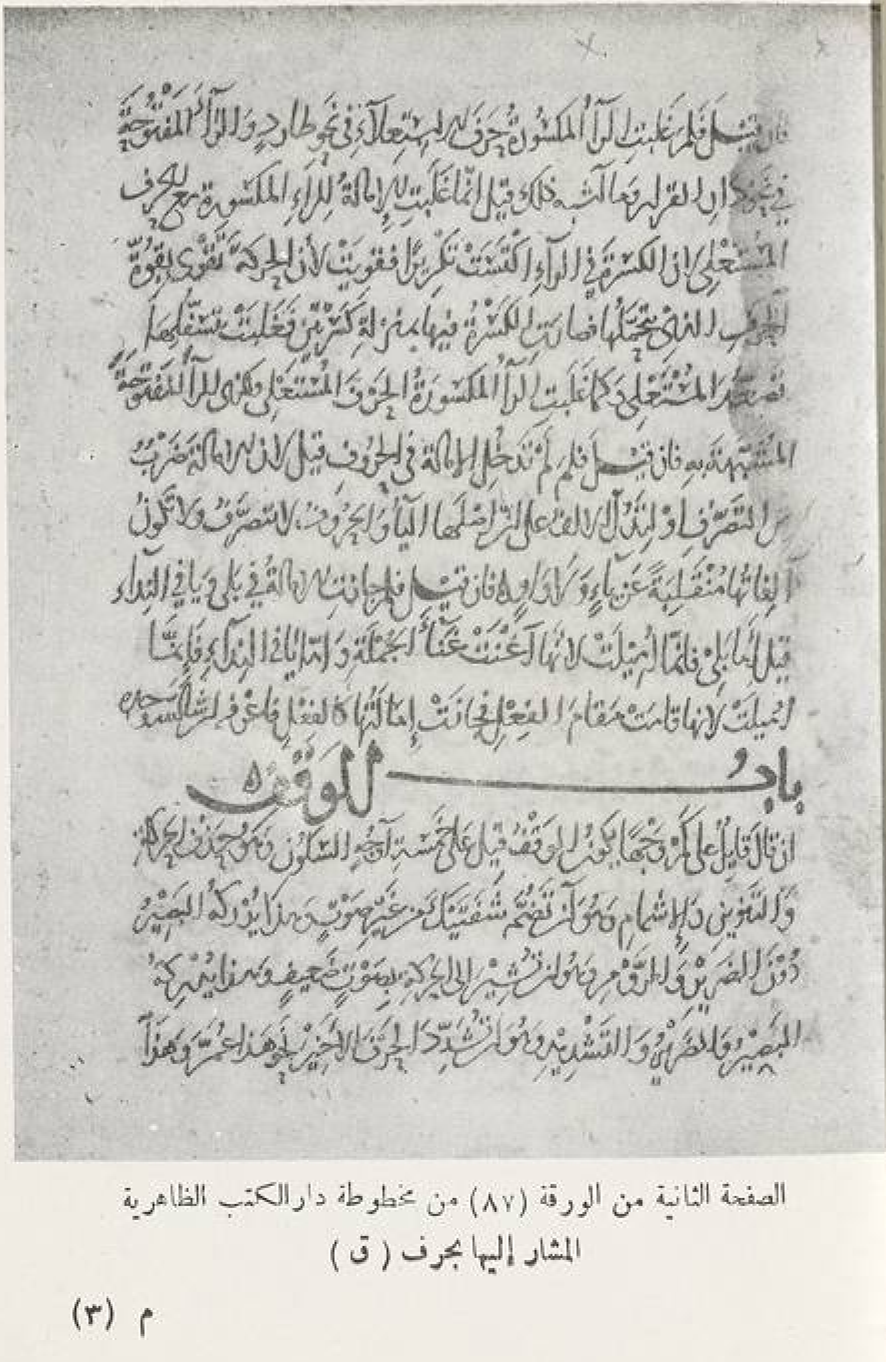
والعلم ثوب والعفاف طرازه ومطامع الإنسان كالأدناس
والعلم نور يُهتدَى بضيائه وبه يسود الناس فوق الناس

ومن شعره في بغية الوعاة هذه الأبيات :

إذا ذكرتك كاد الشوق يقتلني وأرَّقتني أحزان وأوجاع
وصار كلي قلوباً فيك دامية للسُّقم فيها وللآلام إسراع
فإن نطقتُ فكلي فيك ألسنة وإن سمعتُ فكلي فيك أسماع

في { ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٧٧ ﻫ
٢ تشرين الثاني سنة ١٩٥٧ م }

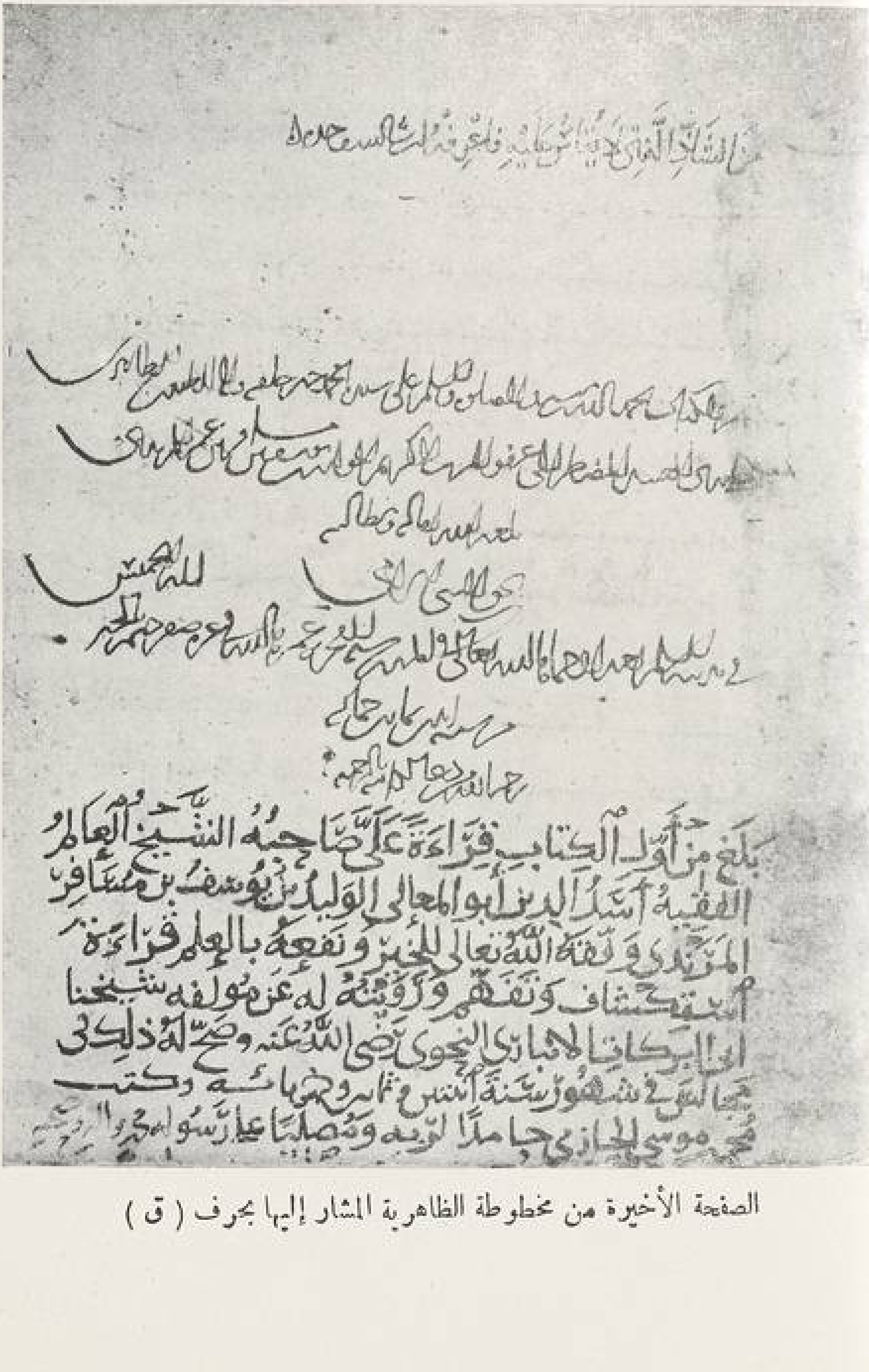
محمد بهجة البيطار


فإن قيل فلم غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء في نحو طارد والراء المفتوحة
في نحو كافر القرى له ما أشبه ذلك قيل إنما غلبت الإمالة للراء المكسورة مع الحرف
المستعلي لأن الكسرة في الراء اكتسبت تكريرًا فقويت لأن الحركة تقوى بقوة
الحرف الذي يتحملها فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين فغلبت تسفلهما
تصعد المستعلي كما غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي وكذلك الراء المفتوحة
المشبهة به فإن قيل فلم لم تدخل الإمالة في الحروف قيل لأن الإمالة ضرب
من التصرف ولهذا لم تدخل على الأصل فيها الياء والحروف لا تتصرف ولا تكون
ألفاتها منقلبة عن ياء ولا واو فإن قيل فلم جازت الإمالة في بلى ويا في النداء
قيل أما بلى فإنما أميلت لأنها أغنت غناء الجملة وأما يا في النداء فإنما
أميلت لأنها قامت مقام الفعل فجازت إمالتها كالفعل [illegible]

باب الوقف

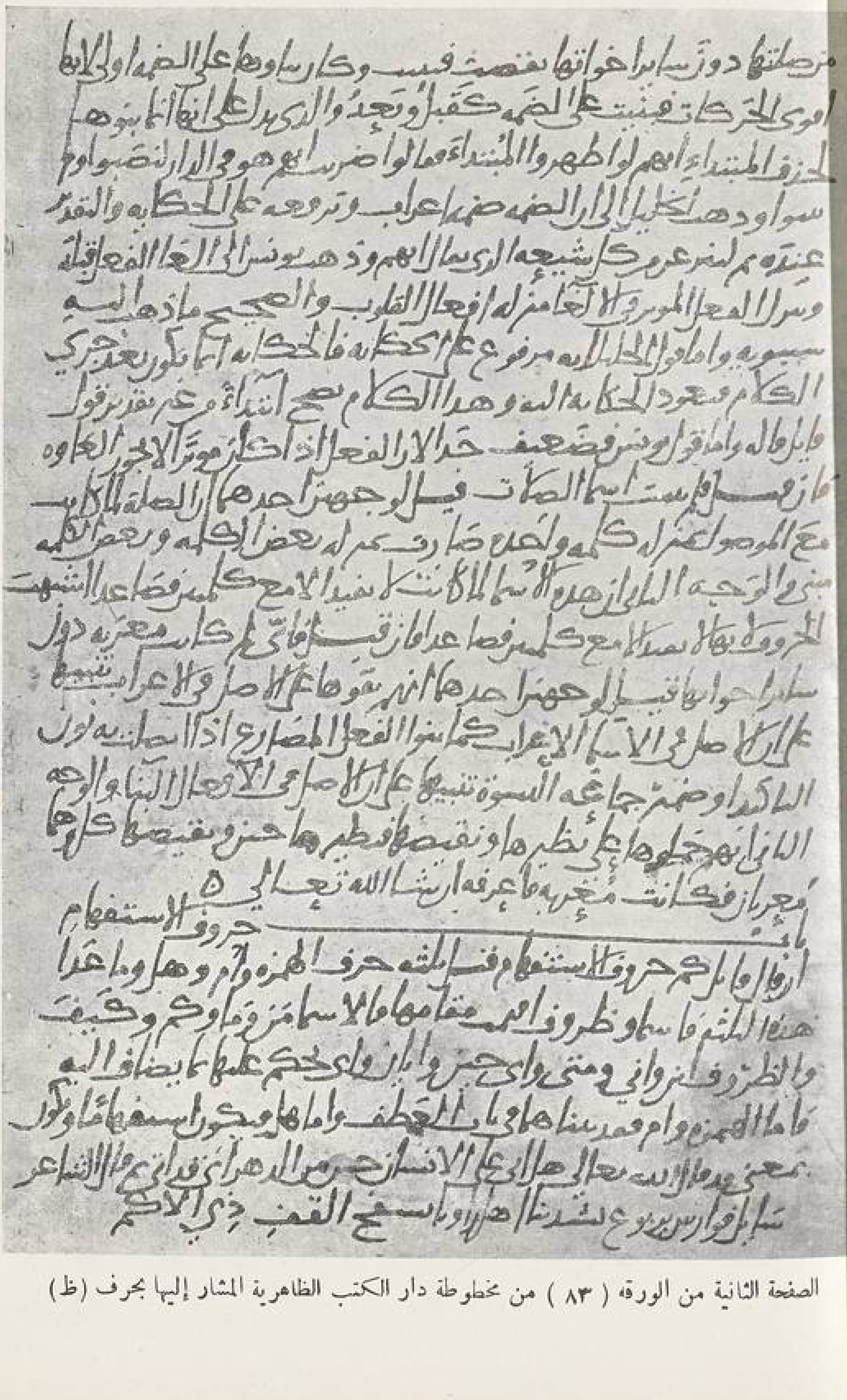
إن قال قائل على كم وجها يكون الوقف قيل على خمسة أوجه السكون وهو حذف الحركة
والتنوين والإشمام وهو أن تضم شفتيك من غير صوت وهذا يدركه البصير
دون الضرير والروم وهو أن تشير إلى الحركة بصوت ضعيف وهذا يدركه
البصير والضرير والتشديد وهو أن تشدد الحرف الأخير نحو هذا عمر وهذا

الصفحة الثانية من الورقة (٨٧) من مخطوطة دار الكتب الظاهرية
المشار إليها بحرف (ق)



بلغ من أول الكتاب قراءة على صاحبه الشيخ العالم
الفقيه أسد الدين أبو المعالي الوليد بن يوسف بن عمر بن مسافر
المؤيدي وفقه الله تعالى للخير ونفعه بالعلم قراءة
استكشاف وتفهم وروايته له عن مؤلفه شيخنا
أبي البركات الأنباري النحوي رضي الله عنه وصح له ذلك
في مجالس في شهور سنة [illegible] وخمسمائة وكتب
محمد بن موسى الجازي حامداً لربه ومصلياً على رسوله محمد [illegible]

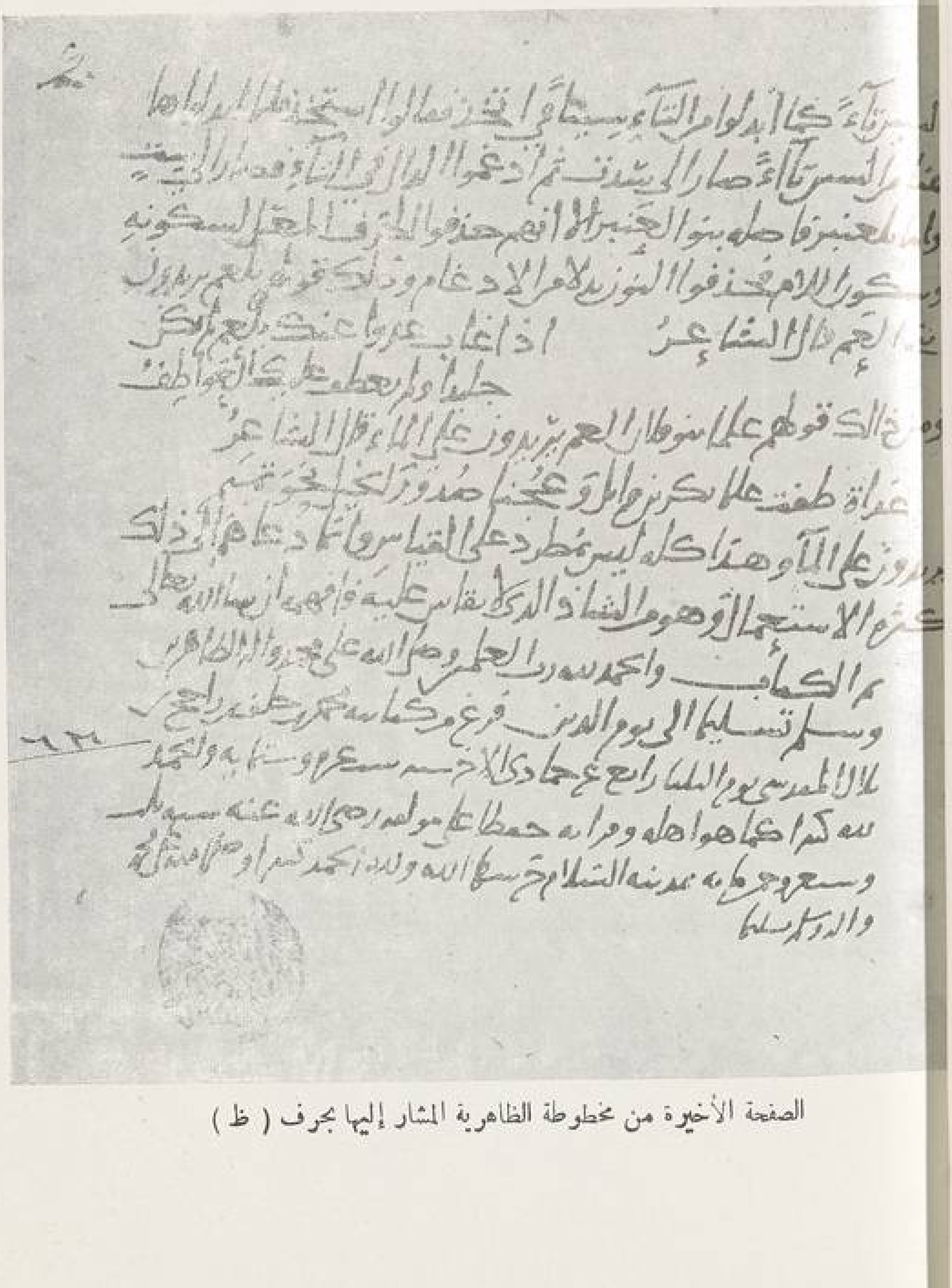
الصفحة الأخيرة من مخطوطة الظاهرية المشار إليها بحرف (ق)


من صلتها دون سائر اخواتها نقصت فبنيت وكان بناؤها على الضمة اولى لانها
اقوى الحركات فبنيت على الضمة كقبل وبعد والذي يدل على انها مبنية
حذف المبتدأ انهم لو اظهروا المبتدأ فقالوا اضرب ايهم هو في الدار لنصبوا
سوا وذهب الخليل الى ان الضمة ضمة اعراب وترفعه على الحكاية والتقدير
عنده ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال ايهم وذهب يونس الى الغاء الفعل قبله
وان الفعل المؤثر في الا [illegible] له افعال القلوب والصحيح ما ذهب اليه
سيبويه واما قول الخليل انه مرفوع على الحكاية فالحكاية انما تكون بعد جري
الكلام فيعود الحكاية اليه وهذا الكلام يصح ابتداء من غير تقدير قول
قائل قاله واما قول يونس فضعيف جدا لان الفعل اذا كان مؤثرا لا يجوز الغاؤه
فان قيل فلم بنيت اسماء الصلات قيل لوجهين احدهما ان الصلة لما كانت
مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة صار بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة
مبني والوجه الثاني ان هذه الاسماء لا تفيد الا مع كلمتين فصارت اشبهت
الحروف التي لا تفيد الا مع كلمتين فصارت فان قيل فلم كانت اي معربة دون
سائر اخواتها قيل لوجهين احدهما انهم ابقوها على الاصل في الاعراب تنبيها
على ان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا الفعل المضارع اذا اتصلت به نون
التاكيد او ضمير جماعة النسوة تنبيها على ان الاصل في الافعال البناء والوجه
الثاني انهم حملوها على نظيرها ونقيضها فنظيرها بعض ونقيضها كل وهما
معربان فكذلك كانت معربة على ما عرفته ان شاء الله تعالى

باب حروف الاستفهام

ان قال قائل كم حروف الاستفهام قيل ثلاثة حرف الهمزة وام وهل وما عدا
هذه الثلاثة فاسماء وظروف اقيمت مقامها فالاسماء من وما واي وكم وكيف
والظروف فاين وانى ومتى واي حين وايان واي حكم عليها بما يضاف اليه
فاما الهمزة وام فقد بيناهما في باب العطف واما هل فيكون استفهاما ويكون
بمعنى قد قال الله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر اي قد اتى قال الشاعر
سائل فوارس يربوع بشدتنا اهل رأونا بسفح القف ذي الاكم

الصفحة الثانية من الورقة (٨٣) من مخطوطة دار الكتب الظاهرية المشار إليها بحرف (ظ)


... تاء كما ابدلوا من التاء سينا في اتخذ فقالوا استخذ ...
... السين تاء فصار الى يشدف ثم ادغموا الدال في التاء ...
... العنبر فاصله بنو العنبر الا انهم حذفوا النون ... لسكونه
... وسكون اللام حذفوا النون لا من الادغام وذلك نحو قولهم بلعنبر يريدون
بني العنبر قال الشاعر   اذا غاب عنا ...
... [illegible]
ومن ذلك قولهم علماء بنو فلان العرب يريدون على الماء قال الشاعر
... [illegible]
... على الماء وهذا كله ليس بمطرد على القياس وانما ... ذلك
... الاستعمال وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ...
... الكتاب   والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين
وسلم تسليما الى يوم الدين   فرغ من كتابته ...
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

الصفحة الأخيرة من مخطوطة الظاهرية المشار إليها بحرف (ظ)

كتاب

أسرار العربية

تأليف

الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري

٥١٣ - ٥٧٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وتمم بالخير [1]

(قال الشيخ الفقيه الإمام العالم [2] كمال الدين أبو البركات [3] عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي رحمه الله [4]) : الحمد لله كاشف الغطاء، ومانح العطاء، ذي الجود والإيداء [5]، والإعادة والإبداء، المتوحد بالأحدية [6] القديمة المقدسة عن الحَيْن [7] والفناء، أهل [8] الصفات الأزلية المنزّهة عن الزوال والفناء، والصلاة على محمد سيّد الأنبياء، وعلى آله وأصحابه الأصفياء.

---

(١) في (ق) : وبه ثقتي ، وفي (ظ) : وأعن .

(٢) هذه الجملة مزّقت من الصحيفة الأولى في (ظ)، وكذلك جملة (النحويّ رحمه الله) في السطر الثاني .

(٣) سقط من (ظ) : أبو البركات .

(٤) سقط من (ق) ما وضع بين قوسين .

(٥) في (ق) : والإنداء، تندّى كأندى تسخّى وأفضل اه، والإيداء : المعونة.

(٦) في (ق) : بالذات .

(٧) الحَيْن : الهلاك والمحنة .

(٨) في (ق) و (ظ) : والمتفرّد بالصفات .

وبعد فقد ذكرت في هذا الكتـاب الموسوم « بأسرار العربية »[١] ، كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين ، من البصريين والكوفيين ، وصححت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل[٢] ، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كله إلى الدليل ، وأعفيته من الإسهاب والتطويل وسهّلته على المتعلم غاية التسهيل ، والله[٣] تعالى ينفع به ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

---

(١) سقط من (ظ) : الموسوم بأسرار العربية .

(٢) الغُلّ والغُلّة ، والغَلَل والغليل : شدة العطش أو حرارة الجوف والمراد هنا : شفاء النفس .

(٣) في (ق) و (ظ) فالله .

الباب الأول

باب علم : ما الكَلِم

إن قال قائل [١] : ما الكَلِم ؟ قِيل [٢] : الكَلِم اسم جنس واحده [٣] « كَلِمة » كقولك : نَبِقة [٤] ونبق ، ولَبِنة ولَبِن وثَفِنة [٥] وثَفِن وما أشبه ذلك . فإن قيل : ما الكلام ؟ قيل : ما كان من الحروف دالاً بتأليفه [٦] على معنى يحسن السكوت عليه ، فان قيل : فما الفرق بين الكلم والكلام ؟ قيل : الفرق بينهما أن الكَلِم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد ، وأما الكلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة . فإن قيل : فلِمَ قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل : لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة [٧] يعبّر بها عن جميع ما يخطر بالبال ، ويتوهم في الخيال

---

(١) في (ق) و (ظ) : قايل بتسهيل الهمزة .

(٢) في (ق) : قيل له .

(٣) في (ق) و (ظ) : واحدته .

(٤) دقيق يخرج من لبّ جذع النخلة حلو .

(٥) الثفنة من الانسان : الركبة ، والثفنة أيضا : الجماعة من الناس .

(٦) سقطت هذه الكلمة من (ق) .

(٧) سقطت هذه الكلمة من (ق) و (ظ) .

ولو [١] كان هاهنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه [٢] ، ألا ترى أنه لو سقط آخر [٣] هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط ؟ فلما عبَّر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دلَّ على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة .

فإن قيل : لِمَ سمي الاسم اسماً ؟ قيل : اختلف فيه النحويون [٤] فذهب البصريون إلى أنه سُمِّي اسماً لوجهين : أحدهما أنه سما على مسمَّاه ، وعلا على ما تحته من معناه ، فسمِّي اسماً لذلك [٥] ، والوجه الثاني : أن هذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب : فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم ، نحو « زيد قائم » ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو « قام زيد » ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف نحو : « هل وبل » وما أشبه ذلك . فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فقد سما على الفعل والحرف أي ارتفع .

والأصل فيه « سِمْو » إلا أنهم حذفوا الواو من آخره ،

---

(١) في (ظ) : فلو .

(٢) في (ق) و (ظ) : بإزاء ماسقط .

(٣) في (ق) و (ظ) : أحد وهو الصواب .

(٤) في (ق) و (ظ) : اختلف النحويون في ذلك .

(٥) سقطت هذه الكلمة من (ق) و (ظ) .

وعوّضوا الهمزة في أوله ، فصار اسماً وزنه « إفْعٌ » لأنه قد حذف منه لامه التي هي الواو في « سمو » . وذهب الكوفيون إلى أنه سمي اسماً لأنه سِمة على المسمّى يعرف بها ، والسمة العلامة ، والأصل فيه[١] « وسم » إلا أنهم حذفوا الواو من أوّله وعوّضوا مكانها الهمزة فصار اسماً وزنه « اِعْلٌ » لأنه قد حذف منه فاؤه التي هي الواو في وسم .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ وما ذهب إليه الكوفيون وإن كان صحيحاً من جهة المعنى ، إلا أنه فاسد من جهة التصريف وذلك من أربعة أوجه :

الوجه الأول : انك تقول في تصغيره « سُمَيّ » نحو (حِنْو[٢] وحُنَيّ ، وقِنْو[٣] وقُنَيّ) ولو كان مأخوذاً من السمة لوجب أن تقول : « وُسَيْم » كما تقول في تصغير : عدة : وُعَيْدة ، وفي تصغير : زنة : وُزَيْنة . فلما قيل « سُمَيّ » دل على أنه من السموّ لا من السمة ، وكان الأصل فيه : « سُمَيْو » إلا أنه لما اجتمعت الياء

---

(١) في (ظ) : فيها .

(٢) (الحِنْوُ) (بكسر الحاء وفتحها) : كلّ ما فيه اعوجاج من البدن وكلّ عود معوج ج : أحناء وحُنيّ ، و كسُمَيّ : موضع قرب مكة ووالد جابر الشاعر .

(٣) القِنْوُ (بكسر القاف وضمها) والقِنَاء (بالكسر والفتح) الكِباسة ، وهو العذق من النخل ، كالعنقود من العنب .

والواو ، والسابق منهما ساكن ، قلبوا الواو ياء ، وجعلوهما ياء مشددة ، كما قالوا : سيِّد وهيِّن وميِّت ، والأصل فيه : سيوِد وهيون وميوت ، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء (١) والسابق منهما ساكن ، قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشددة ، وقلبوا الواو إلى الياء ولم يقلبوا الياء إلى الواو ، لأن الياء أخف ، والواو أثقل ، فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر ، كان قلب الواو التي هي أثقل ، إلى الياء التي هي أخف أولى .

والوجه الثاني : أنك تقول في تكسيره : « أسماء » نحو : حِنْو وأحْناء ، وقِنْو وأقْناء ، ولو كان مأخوذاً من السمة لوجب أن تقول في تكسيره : « أوسام » فلما قيل « أسماء » دلَّ على أنه من السموّ لا من السمة ، وكان الأصل فيه (٢) : « اسماو » إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً ، وقبلها ألف زائدة قلبت همزة ، كما قالوا : حذاء وكساء وسماء ، والأصل فيه (٣) : حذاو ، وكساو (٤) ، وسماو ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً ، وقبلها ألف زائدة قلبت همزة ؛ وقيل : قلبت ألفاً ، لأنها لما كانت متحركة ، وقبل الألف فتحة لازمة ، قدروا أنها قد تحرَّكت وانفتح ما قبلها ،

---

(١) في (ق) و (ظ) : الياء والواو .
(٢) سقطت هذه الكلمة من (ق) .
(٣) سقطت من (ق) و (ظ) .
(٤) في (ظ) : كساوٍ وحذاوٍ .

لأن الألف لما كانت خفيّة زائدة ساكنة ، والحرف الساكن حاجز غير حصين لم يعتدّوا بها ، فقلبوا الواو ألفاً ، فاجتمع ألفان : ألف زائدة ، وألف منقلبة [1] ، والألفان ساكنان وهما لا يجتمعان ، فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين ، وكان قلبها إلى الهمزة أولى لأنها أقرب الحروف إليها .

والوجه الثالث : أنك تقول : أسميته ، ولو كان مأخوذاً من السمة ، لوجب أن تقول : وسمته [2] ، فلما قيل : أسميته دلّ على أنه من السموّ لا من السمة ، وكان الأصل فيه : أسموت ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء ، وإنما قلبت ياءً حملاً على المضارع نحو : يُدعى ، ويغزى ، ويشقى والأصل : يدعو ، ويغزو ، ويشقو ، كما قالوا أدعيت ، وأغزيت ، وأشقيت ، والأصل : أدعوت ، وأغزوت ، وأشقوت ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء [3] ، وإنما قلبت في المضارع ياءً [4] للكسرة قبلها ، فأما : تغازيت وترجّيت ، فإنما قلبت الواو فيهما ياءً ، وإن لم تقلب في لفظ [5] المضارع ، لأن الأصل في تفاعلت : فاعلت ، وفي تفعّلت : فعّلت ، وفاعلت وفعّلت يجب قلب الواو فيهما ياءً

---

(١) في (ق) ألف منقلبة ، وألف زائدة .

(٢) في (ظ) : أو سمته .

(٣) في (ق) و (ظ) قُدّم قول المؤلف : (كما قالوا : أدعيت ... قلبت ياء) على قوله : (وانما قلبت ياء حملاً ... ويشقوا) .

(٤) في (ق) و (ظ) : ياء في المضارع .

(٥) سقطت هذه الكلمة من (ق) .

وكذلك (١) تفاعلت وتفعّلت .

والوجه الرابع : أنك تجد في أوله همزة التعويض وهمزة التعويض إنما تكون في ما حذف منه لامه لا فاؤه، ألا ترى أنهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من « بِنْو » عوّضوا الهمزة في أوله فقالوا « ابن »، ولما حذفوا الواو التي هي الفاء من « عِدة » ونحو ذلك لم يعوّضوا الهمزة في أوله ؟ فلما عوّضوا الهمزة في أوّله، دلّ على أن الأصل فيه : « سِمْو » كما أن الأصل في ابن : بِنْو، إلا أنهم لما حذفوا الواو التي هي اللام عوّضوا الهمزة في أوّله فقالوا : اسم، فدل على أنه مشتق من السموّ لا من السمة .

ومما يؤيّد أنه مشتق من السموّ لا من السمة أنه قد جاء في اسم : « سُمى على وزن : هُدى » والأصل فيه : « سُمَوٌ » إلا أنه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً، وحذفوا الألف لسكونها وسكون التنوين فصار : « سُمًى » .

وفي الاسم خمس لغات : « اِسْم »، و « اُسْم »، و « سِمٌ » و « سُم » و « سُمى » .

قال الشاعر (٢) :

باسم الذي في كل سورة سُمُهُ (٣)

---

(١) في (ق) : فكذلك، وفي (ظ) : وكذلك في .

(٢) في اللسان : قال الكسائي عن بني قضاعة :
« باسم الذي في كل سورة سُمُه » بالضم، وأنشد عن غير قضاعة « سِمِه » بالكسر

(٣) في (ق) و (ظ) : سِمُه، ويروى : سُمُه

وقال الآخر [١] :

وعامُنا أعجبنا مُقَدَّمُه   يدعى أبا السمح وقرضابٍ سِمُه [٢]

وقال الآخر [١] :

والله أسماكَ سُمى مباركا   آثرك الله به إيثارَكا [٣]

وكسرت الهمزة في « اِسم » لحاً لكسرة سينه في : « سِمْو » لأنه الأصل ، وضُمّت الهمزة في « اُسم » لحاً لضمة سينه في « سُمْو » لأنه أصل ثانٍ والذي يدلّ على ذلك اللغتان الأخريان وهما « سِمٌ » و « سُمٌ » فإنهما حذفت لامها ، وبقيت فاؤهما على حركتها [٤] في الأصلين . ووزن « اُسم » بضم الهمزة « اُفْع » ووزن « اِسم » « اِفع » ووزن « سُم » « فُع » ووزن « سُمى » « فُعَلٌ » .

فإن قيل : ما حدّ الاسم ؟ قيل : كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصّل [٥] ، وقيل : ما دلّ على معنى ، وكان ذلك المعنى شخصاً أو غير شخص ، وقيل : ما استحق الإعراب أول [٦] وضعه . وقد ذكر فيه النحويون حدودا كثيرة تنيف على

(١) في (ظ) : وقال الراجز . أورد صاحب اللسان هذا البيت والذي يليه ، ولم يعزهما ، وأنشدهما المؤلف في الإنصاف .

(٢) في (ظ) : القرضاب : اسم للسيف . قرضب الرجل ، إذا أكل شيئاً يابساً فهو قرضاب ، حكاه ثعلب وأنشد « وعامنا » إلى آخره .

(٣) عزاه في « منار السالك » لابن خالد القَنائي الأسدي . والظاهر أنه هبان بن خالد الأسدي الذي لقب بالنواح لحسن مراثيه . كما ورد في معجم الشعراء ص ٣٠

(٤) في (ق) و (ظ) حركتها وهو الصواب .

(٥) أي معيّن معبرّ عنه بالماضي والحال والاستقبال كالفعل .

(٦) في (ق) و (ظ) : في أول .

سبعين حداً [١] ؛ ومنهم من قال : لا حدّ له ، ولهذا لم يحدّه سيبويه وإنما اكتفى فيه بالمثال فقال : الاسم : « رجل وفرس » .

فإن قيل : ما علامات الاسم ؟ قيل : علامات الاسم كثيرة فمنها الألف واللام نحو : الرجل والغلام ، ومنها التنوين ، نحو : رجلٍ وغلامٍ ، ومنها حروف [٢] الجر ، نحو : من زيدٍ وإلى عمرو ، ومنها التثنية ، نحو : الزيدان والعمران ، ومنها الجمع ، نحو : الزيدون والعمرون ، ومنها النداء ، نحو : يا زيد ويا عمرو ومنها الترخيم ، نحو : يا حارِ ويا مالِ في ترخيم حارث ومالك ، وقد قرأ بعض السلف : « ونَادَوا يا مَالِ لِيَقْضِ علَيْنَا رَبُّكَ » [٣] ومنها التصغير ، نحو : زُيَيْد وعُمَيْر في تصغير زيد وعمرو ، ومنها النسب ، نحو : زيديّ وعمريّ في النسب إلى زيد وعمرو ، ومنها الوصف ، نحو : زيد العاقل ، ومنها أن يكون فاعلاً أو مفعولا ، نحو : ضرب زيد عمراً ، ومنها أن يكون [٤] مضافاً إليه ، نحو : غلام زيدٍ ، وثوب خزّ ، ومنها أن يكون مخبراً

---

(١) في (ق) و (ظ) : وأحصرها أن تقول : «كل لفظ دلّ على معنى مفرد يمكن ان يفهم بنفسه وحده من غير أن يدلّ ببنيَتِه لا بالعرض على الزمان المحصَّل الذي فيه ذلك المعنى » فهذا الحدّ أحصر ، وغيره أخصر) وقد سقط هذا الكلام كله من طبعة (ليدن) .

(٢) في (ق) و (ظ) : حرف .

(٣) سورة الزخرفُ (الآية ٧٧) .

(٤) في (ق) و (ظ) : مضافاً أو مضافا اليه .

عنه كما بيّناه [١] ، فهذه معظم علامات الأسماء .

فإن قيل : لِمَ سُمي الفعل فعلًا ؟ قيل : لأنه يدلّ على الفعل الحقيقي ، ألا ترى أنك إذا قلت : « ضرب » دلّ على نفس الضرب الذى هو الفعل في الحقيقة ، فلما دلّ عليه سمي به ، لأنهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب ، وهو كثير في كلامهم .

فإن قيل : فما حدّ الفعل ؟ قيل : حدّ الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصّل [٢] ، وقيل . ماأُسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء ، وقد حدّه النحويون أيضاً حدوداً [٣] كثيرة . فإن قيل : ما [٤] علامات الفعل ؟ قيل : علامات الفعل كثيرة ، فمنها : قد ، والسين وسوف ، نحو : قد قام ، وسيقوم ، وسوف يقوم ، ومنها : تاء الضمير ، وألفه وواوه ، نحو : قمت ، وقاما ، وقاموا ، ومنها تاء التأنيث الساكنة ، نحو : قامتْ ، وقعدتْ ، ومنها أنْ الخفيفة المصدرية ، نحو : أريد أن تفعل ، ومنها إنْ الخفيفة الشرطية نحو : إنْ تفعلْ أفعلْ ، ومنها لَمْ ، نحو : لمْ يفعلْ [٥] ، وما أشبه ذلك ، ومنها التصرّف نحو فَعلَ يفعَلُ وكل الأفعال تتصرف إلا ستة أفعال وهي : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحبذا ،

(١) في (ق) و (ظ) : بيّنّا .
(٢) أي معيّن بخلاف الاسم كما تقدم .
(٣) في (ق) و (ظ) بحدود .
(٤) في (ظ) : فما .
(٥) في (ظ) : لم تفعل .

وفيها كلها خلاف ، ولها كلها أبواب نذكر ما[١] فيها إن شاء الله تعالى .

فإن قيل : لِمَ[٢] سُمي الحرف حرفاً ؟ قيل : لان الحرف في اللغة هو الطرف ، ومنه يقال : حرف الجبل أي طرفه ، فسمي حرفاً لأنه يأتي في طرف الكلام . فإن قيل : فما حدّه ؟ قيل ما جاء لمعنى في غيره وقد حدّه النحويون أيضاً بحدود كثيرة لايليق ذكرها بهذا المختصر . فان قيل : فإلى[٣] كم ينقسم الحرف ؟ قيل : إلى قسمين : مُعْمَل ومُهْمَل ، فالمعمل هو الحرف المختص ، كحرف الجر ، وحرف الجزم ، والمهمل غير المختص كحرف الاستفهام ، وحرف العطف ، ثم الحروف المعملة والمهملة كلها تنقسم[٤] الى ستة أقسام ، فمنها : مايغير اللفظ والمعنى ، ومنها مايغير اللفظ دون المعنى ومنها مايغير المعنى دون اللفظ ، ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم ، ومنها مايغيّر الحكم ولا يغيّر لا لفظاً[٥] ولا معنى ، ومنها ما لا يغيّر لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً .

فأما مايغير اللفظ والمعنى فنحو « ليت » فتقول[٦] : « ليت زيداً

---

(١) في (ق) و (ظ) : نذكرها فيها وهو الصواب .

(٢) في (ظ) : فلم .

(٣) في (ق) : إلى .

(٤) في (ظ) ينقسم .

(٥) في (ظ) : ولا يغيّر لفظاً ...

(٦) في (ق) و (ظ) : تقول .

منطلق [1] » فليت قد غيّرت اللفظ وغيّرت المعنى ، أما تغيير اللفظ فلأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر ، وأما تغيير المعنى فلأنها أدخلت في الكلام معنى التمني . وأما مايغيّر اللفظ دون المعنى فهو أن [2] تقول : « إنّ زيداً قائم » فـ (إنّ) قد غيّرت اللفظ لأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر، ولم تغيّر المعنى لأن معناها التأكيد والتحقيق [3] وتأكيد الشيء لايغيّر معناه . وأما مايغير المعنى دون اللفظ فنحو [4] « هل زيد قائم » ؟ فـ« هل » قد غيّرت المعنى لأنها نقلت الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب ، الى الاستخبار الذي لايحتمل صدقاً ولا كذباً ، ولم يغيّر [5] اللفظ لأن الاسم بعد دخولها مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به قبل دخولها . وأما مايغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم نحو [6] اللام في قولهم « لايدَي لزيدٍ » فاللام ههنا غيّرت اللفظ لجرها الاسم ، وغيرت المعنى لإدخال معنى الاختصاص ولم تغيّر الحكم ، لان الحكم حذف النون للإضافة ، وقد بقي الحذف بعد دخولها كما كان قبل دخولها ، فلم تغيّر الحكم ، وأما ما يغير

---

(١) في (ق) : قايم .

(٢) في (ق) و (ظ) : دون المعنى فنحو : « إنّ » تقول ...

(٣) سقطت هذه الكلمة في (ق) و (ظ) .

(٤) في (ق) : فنحو : « هل » ، تقول « هل زيد قائم » .

(٥) في (ق) تغيّر .

(٦) في (ق) و (ظ) : فنحو وهو الصواب .

الحكم ، ولا يغيّر لا [١] لفظاً ولا معنى ، فنحو اللام في قوله تعالى « إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله ، والله يعلم انك لرسوله ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون » [٢] فـ « اللام » هنا ما غيرت لا [٣] لفظاً ولا معنى ، ولكن غيّرت الحكم [٤] لأنها علقت الفعل عن العمل ، وأما مالا يغيّر لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً فنحو « ما » في قوله تعالى : « فبما رحمة من الله لنت لهم » [٥] فـ « ما » ههنا ما غيّرت لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً ، لأن التقدير : فبرحمة من الله لنت لهم .

فإن قيل : « كيف » اسم أو فعل أو حرف ؟ قيل : اسم ، والدليل على ذلك من وجهين ، أحدهما : أنه قد جاء عن بعض العرب أنه قال [٦] : « على كيف تبيع الاحمرين » [٧] ودخول حرف الجر عليها يدل على أنها اسم ، إلا أن هذا الوجه ضعيف ، لأن دخول حرف الجر [٨] إنما جاء شاذاً . والوجه الصحيح هو الوجه الثاني [٩] ،

---

(١) سقطت «لا» من (ظ) .
(٢) سورة (المنافقون) (الآية الأولى)
(٣) سقطت «لا» من «ظ» .
(٤) في (ق) : للحكم وهو سهو من الناسخ .
(٥) سورة آل عمران (الآية ١٥٩)
(٦) سقط من (ق) و (ظ) قوله : أنه قال .
(٧) هما اللحم والخمر .
(٨) في (ق) و (ظ) : عليها .
(٩) في (ظ) : والصحيح الوجه الثاني .

وهو أنا نقول : لا تخلو كيف من أن تكون اسماً أو فعلًا أو حرفاً فبطل [١] أن يقال هي [٢] حرف ، لأن الحرف لايفيد مع كلمة واحدة ، و « كيف » تفيد مع كلمة واحدة ، ألا ترى أنك تقول : « كيف زيد » فيكون كلاماً مفيداً ؟ فإن قيل : فقد [٣] أفاد الحرف الواحد [٤] مع كلمة واحدة في النداء نحو : يازيد ، قيل : إنما حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لأن التقدير في قولك يازيد : أدعو زيدا ، وأنادي [٥] زيدا ، فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدرة لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة ، فبطل ان يكون [٦] حرفاً . وبطل أيضاً أن يكون [٧] فعلًا ، لأنه لايخلو إما أن يكون [٨] فعلا ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، فبطل [٩] أن يكون فعلًا ماضياً لأن أمثلة الفعل الماضي لاتخلو إما أن تكون على مثال [١٠] فَعَلَ

---

(١) في (ق) و (ظ) بطل .
(٢) سقطت « هي » من (ق) و (ظ) .
(٣) في (ق) : قد .
(٤) سقطت هذه الكلمة من (ق) و (ظ) .
(٥) في (ق) و (ظ) أو أنادي .
(٦) في (ق) تكون .
(٧) في (ق) تكون .
(٨) في (ظ) لايخلو أن تكون ...
(٩) في (ق) و (ظ) : بطل .
(١٠) في (ق) و (ظ) : على فعل .

كَضَرَب ، أو على فَعُل كَمَكُث أو على فَعِل كسَمِع وعَلِم ، وكيف على وزن فَعْلَ ، فبطل أن يكون[1] فعلاً ماضياً . وبطل أن يكون[1] فعلاً مضارعاً لأن الفعل المضارع ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء ، و« كيف » ليس في أوله إحدى[2] الزوائد الأربع فبطل أن يكون فعلاً مضارعاً . وبطل أن يكون[1] أمراً لأنه[3] يفيد الاستفهام وفعل الأمر لا يفيد الاستفهام ، فبطل أن يكون[1] أمراً . واذا بطل أن يكون[1] فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، بطل ان يكون[1] فعلاً ، والذي يدل أيضاً على أنه ليس بفعل أنه يدخل على الفعل في نحو[4] قولك « كيف تفعل كذا » ولو كان فعلاً لما دخل على الفعل ، لأن الفعل لا يدخل على الفعل . واذا بطل أن يكون فعلاً أو حرفاً وجب أن يكون اسماً . فإن قيل : فعلامة الاسم لا تحسن فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف ، فلِمَ جعلتموه اسماً ولم تجعلوه فعلاً أو حرفاً ؟ قيل : لأن الاسم هو الاصل ، والفعل والحرف فرع فلما وجب حمله على أحد هذه الاقسام الثلاثة ، كان حمله على الاسم الذي هو الاصل أولى من حمله على ماهو فرع .

---

(١) في (ق) : تكون .

(٢) في (ق) : احدى هذه .

(٣) في (ق) و (ظ) : لأنّها .

(٤) في (ق) : في قولك .

فإن قيل : فلِمَ قدم الاسم على الفعل ، والفعل على الحرف ؟ قيل: إنما قدم الاسم (على الفعل)[١] لأنه الأصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو[٢] : زيد قائم ، وأخّر الفعل عن الاسم لأنه فرع عليه لا[٣] يستغني عنه فلما كان الاسم هو الأصل ويستغني[٤] عن الفعل ، والفعل فرع[٥] عليه ، ومفتقر[٥] إليه ، كان الاسم مقدّما عليه ، وإنما قدّم الفعل على الحرف لأن الفعل يفيد مع الاسم[٦] نحو: قام زيد ، وأخّر الحرف عن الفعل لأنه لايفيد مع اسم واحد ، لأنك[٧] لو قلت : بزيد أو لزيد من غير أن تعلّق الحرف بشيء لم يكن مفيداً ، فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد ، والحرف لايفيد مع اسم[٨] ، كان الفعل مقدماً عليه ، فاعرفه تصب[٩] إن شاء الله تعالى .

---

(١) سقطت الكلمتان من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : نحو قولك .

(٣) في (ق) و (ظ) : ولا .

(٤) في (ق) و (ظ) : ومستغنياً .

(٥) في (ق) و (ظ) بنصب الكلمتين .

(٦) في (ق) و (ظ) : مع اسم واحد .

(٧) في (ق) و (ظ) : فإنك .

(٨) في (ق) و (ظ) : اسم واحد .

(٩) سقطت هذه الكلمة من(ق) و (ظ) .

الباب الثاني

باب الإعراب والبناء

إن قال قائل : لِمَ سُمي الإعراب إعراباً والبناء بناء؟ قيل : أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه ، أحدها أن يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني ، مأخوذ من قولهم : أعرب الرجل عن حجته إذا بيّنها ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم[1] « الثيّب تعرب عن نفسها[2] » أي تبيّن وتوضح[3] ، قال الشاعر[4] .

وجدنا لكم في آل حاميم آية تأوّلها منا تقيّ ومُعْرِب

فلما كان الإعراب يبين المعاني سمي إعرابا . والوجه الثاني : أن يكون سمي إعراباً لأنه تغيّر يلحق أواخر الكلم ، من قولهم « عَرِبت معدة الفصيل » إذا تغيرت ، فإن قيل : « العَرَبُ » في قولهم : عربت معدة الفصيل » معناه الفساد ، وكيف[5] يكون[6]

---

(١) أخرجه أحمد وابن ماجه ، وعند مسلم وأبي دواد والنسائي عن ابن عباس بلفظ « الثيّب أحق بنفسها من وليها » .

(٢) في (ق) و (ظ) : « يعرب عنها لسانها . »

(٣) في (ق) و (ظ) : يبيّن ويوضّح .

(٤) هو الكميت بن زيد الأسدي شاعر الهاشميين (م ١٢٦ هـ) .

(٥) في (ق) و (ظ) : فكيف .

(٦) سقطت من (ظ) .

الإعراب مأخوذاً منه ؟ قيل : معنى قولك[١] : أعربت الكلام أي أزلت عَرَبه وهو فساده ، وصار هذا كقولك : أعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته ، وأشكيت الرجل إذا أزلت شكايته ، وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى : « إنّ الساعة آتية أكاد أُخفيها »[٢] أي أزيل خفاءها ، وهذه الهمزة تسمّى : همزة السلب . والوجه الثالث : أن يكون سمي إعراباً لأن المعرب للكلام كأنه يتحبب الى السامع بإعرابه ، من قولهم : امرأة عَروب ، إذا كانت متحببةً الى زوجها قال الله تعالى :[٣] « عُرُباً أتراباً »[٤] أي متحببات إلى أزواجهن ، فلما كان المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه ، سمي إعراباً .

وأما البناء فهو[٥] منقول من هذا البناء المعروف للزومه وثبوته .

فإن قيل : فما حدّ الإعراب والبناء ؟ قيل : أما الإعراب فحده اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً . وأما البناء فحدّه لزوم أواخر الكلم بحركة وسكون . فإن قيل : كم ألقاب الإعراب والبناء ؟ قيل : ثمانية[٦] ، فأربعة للإعراب ،

(١) في (ظ) : قولهم .
(٢) سورة طه الآية ١٥ .
(٣) زاد في (ق) : « أبكارا » .
(٤) الواقعة : ٣٧ .
(٥) في (ق) : فمنقول .
(٦) في (ق) و (ظ) : ثمانية ألقاب : أربعة .

وأربعة للبناء ، وألقاب[1] الإعراب : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وألقاب البناء : ضم ، وفتح ، وكسر ، ووقف ، وهي وإن كانت ثمانية في المعنى ، فهي أربعة في الصورة . فإن قيل : فلِمَ كانت أربعة ؟ قيل : لأنه ليس إلا حركة أو سكون ، فالحركة ثلاثة أنواع : الضم والفتح والكسر ، فالضم من الشفتين والفتح من أقصى الحلق ، والجر من وسط الفم ، والسكون هو الرابع . فإن قيل : هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء أو حركات البناء أصل لحركات الإعراب ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ؟ فذهب بعض النحويين إلى أن حركات الإعراب هي الأصل وأن حركات البناء فرع عليها ، لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء وهي الأصل ، فكانت أصلًا ؛ والأصل فى حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف وهي الفرع فكانت فرعا ؛ وذهب آخرون إلى أن حركات البناء هي الأصل ، وحركات[2] الإعراب فرع عليها ، لأن حركات البناء لا تزول ولا تتغيّر عن حالها ، وحركات الإعراب تزول وتتغيّر ، وما لا يتغيّر أولى بأن يكون أصلًا مما يتغيّر . فإن قيل : هل الإعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات أو عن

---

(١) في (ق) و (ظ) : فألقاب .

(٢) في (ق) و (ظ) : وأنّ حركات .

غيرها ؟ قيل : الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيهما حظ ، ألا ترى أنك تقول في حدّ الإعراب : هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل ، وفي حدّ البناء : لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون؟ ولا خلاف أن الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين ، وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس لِلفظ فيهما حظ ، والذي يدلّ على ذلك أن هذه الحركات إذا وجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للإعراب ، وإذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء ، فدلّ على أن الإعراب هو الاختلاف ، والبناء هو اللزوم ، والذي يدلّ على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء ، فيقال : حركات الإعراب ، وحركات البناء ، ولو كانت الحركات أنفسها هي الإعراب أو البناء لما جاز أن يضاف [١] إليه ، لأن إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز ، ألا ترى أنك لو قلت : حركات الحركاتِ لم يجز ؟ فلما جاز أن يقال [٢] : حركات الإعراب ، وحركات البناء دلّ على أنها غيرها [٣] ؛ فاعرفه تصب [٤] إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) : تضاف .

(٢) في (ظ) : يقول .

(٣) في (ق) غيرها ، وفي (ظ) : أنها غيرها .

(٤) لم يات هذا الفعل في (ق) و (ظ) في كل الابواب .

الباب الثالث

باب المعرب والمبني

إن قال قائل : ماالمعرب والمبني ؟ قيل : أما المعرب فهو ماتغير آخره بتغير العامل فيه لفظاً أو محلاً ،[1] وهو على ضربين اسم متمكن ، وفعل مضارع ، فالاسم المتمكن مالم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه ، والفعل المضارع ماكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي : الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء . فإن قيل : لِمَ[2] زيدت هذه الحروف[3] دون غيرها ؟ قيل :[4] الأصل أن تزاد حروف المد واللين ، وهي الواو والياء[5] والألف ، الا أن الألف لما لم يمكن زيادتها أولا ، لأن الألف لاتكون إلا ساكنة ، والابتداء بالساكن محال ، أبدلوا منها الهمزة ، لقرب مخرجيها ، لأنهما هواءان[6] يخرجان من أقصى الحلق ، وكذلك[7] الواو أيضاً ، لما لم يمكن[8] زيادتها

---

(١) في (ق) و (ظ) : تقديرا .

(٢) في (ق) : فلِمَ .

(٣) في (ق) و (ظ) : الأحرف .

(٤) في (ق) و (ظ) : لأن الأصل .

(٥) في (ق) : الياء والواو .

(٦) في (ق) و (ظ) : هوائيّان .

(٧) في (ق) : وكذا .

(٨) في (ق) : يتمكن .

أولاً ، لأنه ليس في كلام العرب واو زيدت أولاً ، فابدلوا[1] منها التاء ، لأنها تبدل منها كثيراً ، ألا ترى أنهم قالوا : تُراث ، وُتجاه ، وتُخمة ، وتُهمه ، وتَيْقور[2] ، وَتولج ، قال الشاعر :

« مُتَّخِذاً في[3] ضَعَوَاتٍ[4] تولَجا »

وهو بيت الصائد ، والأصل : وراث ، ووجاه ، ووخمة ، ووهمة ، ويقور لأنه من الوقار ، و : وولج لأنه من الولوج ، فأبدلوا التاء من الواو في هذه المواضع كلّها ، وكذلك[5] ههنا . وأما الياء فزيدت لأنها لم يعرض فيها ما يمنع[6] زيادتها كما عرض في الألف والواو ، وأما النون فإنما زيدت لأنها تشبه حروف المدّ واللين ، وتزاد معها في باب : الزيدَين ، والزيدِين[7] ،

---

(١) في (ق) و(ظ) : أبدلوا .

(٢) التيقور : الوقار فيعول منه ، والتاء مبدلة من واو .

(٣) في (ق) و(ظ) : مِنْ .

(٤) صدر بيت لجرير بن عطيّة من قصيدة يهجو بها البعيث المجاشعي ، وتتمته :

« أردى بني مجاشع وما نجا »

والضَعَوات جمع ضعة : وهو شجر بالبادية ، وضعا : اختبأ واستتر ، والتولج والدولج : الكِناس كما في اللسان ، وفي ديوان جرير : التولج والدولج واحد وهو ما انكرس فيه أي دخل .

(٥) في (ق) : فكذا . وفي (ظ) : فكذلك .

(٦) في (ق) و (ظ) : من زيادتها .

(٧) ذكر في (ظ) : المثنى فقط ، وقد يكون الجمع لأن الكلمة غير مشكولة .

والتحقيق في ترتيب هذه الأحرف [١] أن تقدم الهمزة ثم النون ثم التاء ثم الياء ، وذلك لأن الهمزة للمتكلم وحده ، والنون للمتكلم ولمن معه ، والتاء للمخاطب ، والياء للغائب ، والأصل أن يخبر الإنسان عن نفسه ، ثم عن نفسه [٢] وعمّن معه ، ثم المخاطب ، ثم الغائب ، فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الأحرف [١] في أوّل الفعل المضارع .

فإن قيل : هل [٣] الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب أم [٤] هو أصل ؟ قيل : لا بل هو [٥] محمول على الاسم في الإعراب ، وليس بأصل فيه ، لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ، وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعليّة ، والمفعولية ، والإضافة ، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض ، يدلك [٦] على ذلك أنك لو قلت : « ما أحسن زيداً » لكنت متعجباً ، ولو قلت : « ما أحْسَنَ زيد » لكنت نافياً ، ولو

---

(١) في (ظ) : الحروف .
(٢) سقط من (ظ) قوله : ثم عن نفسه .
(٣) في (ق) و (ظ) : فالفعل .
(٤) في (ق) و (ظ) : أو .
(٥) سقطت كلمة (هو) من (ظ) .
(٦) في (ظ) : يدلّ .

قلت ، « ما أحسنُ زيدٍ ؟ » لكنت مستفهماً (عن أيّ شيء منه حَسَنَ [١]) ، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي ، والنفي بالاستفهام ، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب . وأما الأفعال والحروف فإنها تدلّ على ما وضعت له بصيغها ، فعدم الإعراب لايخلّ بمعانيها ، ولا يورث لَبْساً فيها ، والإعراب زيادة ، والحكيم لايريد زيادة [٢] لغير فائدة .

فإن قيل : فإذا كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنياً ، فلِمَ حُمِلَ على الاسم في الاعراب ؟ قيل : إنما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم ، ولهذا سمّي مضارعاً ، والمضارعة : المشابهة ، ومنها سمي الضرع ضرعاً لأنه يشابه أخاه [٣] ، ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم [٤] من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنه يكون شائعاً فيتخصص [٥] ، كما أن الاسم يكون [٦] شائعاً فيتخصص ، ألا ترى أنك تقول :

---

(١) سقط من (ق) و(ظ) مابين القوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) : « لايزيد شيئاً » ولعله أصح .

(٣) في (ق) : صاحبه ، وفي (ظ) : شابه صاحبه .

(٤) في (ظ) : بين الاسم والفعل .

(٥) في (ظ) : فيختصّ .

(٦) سقط فعل (يكون) من (ظ) وهو سهو من الناسخ .

« يقوم » فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال ، كما أنك تقول : « رجل » فيصلح لجميع الرجال ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه ؟ فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه ، كما أن الاسم اختص بعد شياعه ، فقد شابهه من هذا الوجه .

الوجه [١] الثاني : أنه يدخل [٢] عليه لام الابتداء كما يدخل [٢] على الاسم ، ألا ترى أنك تقول : « إنّ زيداً ليقوم » كما تقول « إنّ زيداً لقائم » ؟ ولام الابتداء تختص بالأسماء ، فلمّا دخلت على هذا الفعل ، دلّ على مشابهة بينهما ؛ والذي يدلّ على ذلك أن فعل الأمر ، والفعل الماضي لما بَعُدا [٣] عن شبه الاسم ، لم تدخل هذه اللام عليهما [٤] ، ألا ترى أنك لو قلت : « لَأَكْرِمْ زيداً ياعمرو » أو [٥] « إن زيداً لقام [٦] » لكان [٧] خُلفاً من الكلام .

---

(١) في (ق) و (ظ) : والوجه .
(٢) في (ق) : تدخل .
(٣) في (ق) : بَعُدَ وهو سهو .
(٤) في (ظ) : عليها ، وهو سهو .
(٥) في (ق) و (ظ) : وإنّ زيداً .
(٦) في (ظ) : القائم وليس فيه شاهد .
(٧) في (ق) و (ظ) : لكان ذلك .

والوجه الثالث : أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال ، فأشبه الأسماء المشتركة ، كالعين ينطلق [١] على العين الباصرة ، وعلى عين الماء ، وعلى [٢] غير ذلك .

والوجه الرابع : أن [٣] يكون صفة كما يكون الاسم [٤] كذلك ، تقول : « مررت برجل يضرب » كما تقول : « مررت برجل ضارب » فقد قام « يضرب » مقام « ضارب [٥] » .

والوجه الخامس : هو [٦] أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه ، ألا ترى أن « يضرب » على وزن « ضارب » في حركاته وسكونه ولهذا يعمل الاسم [٧] الفاعل عمل الفعل . فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه ، استحق جملة الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم .

ولكل واحد من هذه الأنواع عامل يختص به ، وأما [٨]

---

(١) في (ق) : تنطلق .

(٢) في (ق) و (ظ) : إلى غير .

(٣) في (ق) و (ظ) أنه .

(٤) في (ق) : كما أن الاسم يكون صفة كذلك .

(٥) سقط من (ظ) قول المؤلف : فقد قام ... ضارب .

(٦) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٧) في (ق) و (ظ) : اسم الفاعل .

(٨) في (ق) و (ظ) : أمّا .

عامل الرفع فاختلف فيه النحويون [١] ، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم ، وهو عامل معنوي لالفظي ، فأشبه الابتداء ، فكما [٢] أن الابتداء يوجب الرفع ، فكذلك [٣] ما أشبهه . فإن قيل : هـذا ينقض بالفعل الماضي ، فإنه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع [٤] . قيل : إنما لم يرتفع [٤] لأنه لم يثبت له استحقاق (جملة) [٥] الإعراب ، فلم يكن هذا العامل موجباً له الرفع ، لأنه نوع منه بخلاف الفعل المضارع فإنه يستحق جملة الإعراب للمشابهة التي ذكرناها قبل ، فبان الفرق بينهما . وأما الكوفيون [٦] فذهبوا إلى أنه يرتفع بالزوائد التي

---

(١) في (ق) و (ظ) : النحويون فيه .
(٢) في (ق) و (ظ) : وكما .
(٣) في (ق) : فكذا .
(٤) في (ق) و (ظ) : ولا يرفع .
(٥) سقطت من (ق) و (ظ) .
(٦) في الأشموني : الرافع له التجرد كما ذهب اليه حذاق الكوفيين ، منهم الفرّاء ، لاوقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ولانفس المضارعة ، كما قال ثعلب ، ولاحروف المضارعة كما نسب للكسائي ، واختار المصنف (أي ابن مالك) الأول (أي التجرد) (ج ٣/٢) . وقال ابن هشام في أوضحه : رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم ، وفاقاً للفراء ، لاحلوله محلّ الاسم خلافا للبصريين لانتقاضه بنحو : هلّا تفعل (أي لأنّ الاسم لايحل بعد اداة التحضيض) (ج ٢ /٢٨١) .

في أوله ، وهو قول الكسائي [1] ، وذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة . فأما قول الكسائي فظاهر الفساد ، لأنه لو كان الزائد [2] هو الموجب للرفع ، لوجب ألاّ يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده ، لأن عامل النصب والجزم لايدخل على عامل الرفع ، فلما وجب نصبه بدخول النواصب ، وجزمه بدخول الجوازم ، دلّ على أن الزائد ليس هو العامل . وأمّا قول الفرّاء فلا ينفكّ من ضعف ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع ، لأنه قال : لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ، والرفع قبل النصب والجزم ، فلهذا كان هذا القول ضعيفا . وأما عوامل النصب فنحو : أن ولن وكي وإذن (وحتى) [3] . وأما عوامل الجزم فنحو : لم ، ولما ، ولام الأمر ، ولا في النهي . ولعوامل النصب والجزم موضع نذكرها فيه إن شاء الله تعالى . وأما المبني فهو ضد المعرب ، وهو مالم يتغير آخره بتغير العامل فيه فمن ذلك : الاسم غير المتمكن ، والفعل غير المضارع [4] . فأما الاسم غير

(١) جاءت العبارة في (ق) و (ظ) كما يلي : وأما الكوفيون فاختلفوا ، فذهب الكسائيّ إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله ، وذهب الفرّاء ...
(٢) في (ق) و (ظ) : في أوله .
(٣) سقطت من (ق) و(ظ)
(٤) في (ظ) والفعل المضارع وهو سهو .

المتمكن فنحو مَنْ ، وكَمْ ، وقَبْلُ ، وبَعْدُ ، وأينَ ، وكَيفَ وأَمْسِ ، وهؤلاء ، وإنما بنيت هذه الأسماء لأنها أشبهت الحروف ، وتضمنت معناها [1] ، فأما : « مَن » فإنها بنيت لأنها لا تخلو : إما [2] أن تكون استفهامية ، أو شرطية ، أو اسماً موصولاً ، أو نكرة موصوفة ، فإن [3] كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط ، وإن كانت اسماً موصولا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني ، وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزّلت منزلة الموصوفة [4] . وأما « كم » فإنما بنيت لأنها لا تخلو : إما أن تكون استفهامية أو خبرية ، فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معني حرف الاستفهام ، وإن كانت خبرية فهي نقيضة « ربّ » لأنْ « ربّ » للتقليل ، و « كم » للتكثير ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره . وأما مَنْ وكَمْ [5] فبنيت على السكون لأنه الأصل في البناء ، ولم يعرض فيها ما يوجب

---

(١) في (ق) : أو تضمنت معناها وفي (ظ) : أو تضمنت معانيها .

(٢) في (ق) : من أن :

(٣) في (ظ) : إن .

(٤) في (ق) و(ظ) الموصولة .

(٥) في (ق) و(ط) : وبنيت « مَنْ » و « كَمْ » .

بناءهما على حركة ، فبقيا على الأصل . وأما : قَبْلُ وبَعْدُ فإنما بنيا ، لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما ، فلما اقتطعا عن الإضافة ، _ والمضاف مع [(١)] المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة _ تنزّلا منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني ، قال الله تعالى : « لله الأمرُ مِن قَبْلُ ومِن بَعْدُ » [(٢)] وإنما بنيا على حركة لأن كل واحدٍ منهما كان له حالة إعراب قبل البناء ، فوجب أن يبنيا على حركة تمّيزاً [(٣)] لهما على ما بني وليس له حالة إعراب نحو « مَنْ » و « كَمْ » ، وقيل : إنما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين . والقول الصحيح [(٤)] هو الأول .

فإن قيل : فلِمَ كانت الحركة ضمّةً ؟ قيل : لوجهين : أحدهما أنه لما حذف المضاف إليه بنيا على أقوى الحركات وهي الضمة [(٥)] ، تعويضاً عن المحذوف ، وتقوية لهما ، والوجه الثاني : إنما بنوهما على الضم لأن النصب والجرّ يدخلهما ، نحو : جئت قبلَكَ ومنْ قبلِكَ ، وأما الرفع فلا يدخلها البتة ، فلو بنوهما على الفتح والكسر [(٦)] لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء ، فبنوهما

---

(١) في (ظ) : والمضاف إليه .
(٢) الروم : ٤
(٣) في (ق) و(ظ) : تمييزاً .
(٤) سقطت هذه الكلمة من (ق) و(ظ) .
(٥) في (ق) : وهو الضمّ ، وفي (ظ) : وهو الضّمة .
(٦) في (ق) و(ظ) أو الكسر .

على حركة لاتدخلها وهي الضمة ، لئلا يلتبس [1] حركة الإعراب بحركة البناء . وأما أَيْنَ و كَيْفَ فإنما بنيا [على الفتح [2]] لأنهما تضمنا معنى حرف الاستفهام ، لأن « أَيْنَ » سؤال عن المكان ، و « كَيْفَ » سؤال عن الحال ، فلما تضمّنا معنى حرف الاستفهام ، وجب أن يبنيا ، وإنما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين ، وإنما كانت الحركة فتحةً لأنها أخف الحركات . وأما « أمسِ » فإنما بنيت لأنها تضمنت معنى لام التعريف ، لأن الأصل في « أمسِ » الأمس ، فلما تضمّنت معنى اللام ، تضمنت معنى الحرف ، فوجب أن تبنى . وإنما بنيت على حركة لالتقاء الساكنين ، وإنما كانت الحركة كسرة لأنها الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين .

ومن العرب من يجعل « أمس » معدولةً عن لام التعريف فيجعلها غير مصروفة [3] ، قال الشاعر :

لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أمسا   عجائزاً مِثْلَ السعالي قُعْسَا
يأكلن مافي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا   لاتَرَكَ اللهُ لهُنَّ ضِرسا [4]

---

(١) في (ق) تلتبس .

(٢) سقط من (ق) و(ظ) مابين القوسين .

(٣) أي معربة بالضم رفعاً وبالفتح نصباً وجرّاً ، والسّعالي (بفتح السين) جمع سعلاة (بكسرها) وهي الغول وقد أنشد سيبويه البيت الأول وذكر الأعلم في شرح شواهده البيت الثاني ، وتجد هذه الأبيات في باب مالا ينصرف من كتب النحو ، ولم اقف على قائلها .

(٤) في (ظ) : يأكلن ما يلقى لهنّ همسا ، وقد سقط البيت الثاني من (ق) .

وأما « هؤلاء » فإنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطق به ، لأن الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف كالشرط ، والنفي ، والتمني ، والعطف ، إلى غير ذلك من المعاني ، إلا أنهم لمّا لم يفعلوا ذلك ضمّنوا « هؤلاء » معنى حرف الإشارة ، فبنوها ، ونظير « هؤلاء » « ما » التي في التعجب فإنها بنيت لتضمنها ، معنى حرف التعجب ، وإن لم يكن لها[1] حرف ينطق به ، لأن الأصل في التعجب أن يكون بالحرف كغيره من المعاني ، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ، ضمّنوا « ما » معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا « ما » إذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط ، فكذلك[2] ههنا .

وأما الفعل غير المضارع ، فهو على ضربين : أحدهما الفعل الماضي ، والآخر فعل الأمر ، فأما الفعل الماضي فنحو ، ذَهَبَ ، وعَلِمَ ، وشرُفَ ، واستخرَجَ ، ودَحرَجَ ، واحْرَنْجمَ ،[3]

---

(١) في (ق) و (ظ) : له وهو الصواب .

(٢) في (ظ) وكذلك .

(٣) احرنجم : أراد الأمر ثم رجع عنه ، والقوم أو الإبل اجتمع بعضها على بعض وازدحموا

وأما فعل الأمر فنحو : اذهبْ ، واعلمْ ، واشرُفْ ، واستَخْرِجْ ودَحْرِجْ ، واحرنجم ، وسنذكره [1] لِمَ بني فعل الماضي على الفتح ، ولِمَ بني فعل الأمر على الوقف ، وخلاف النحويين فيه في بابه إن شاء الله تعالى . وأما الحروف فكلها مبنية لم يعرب منها شيء [2] لبقائها على أصلها في البناء ، فاعرفه تُصبْ إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) و (ظ) : وسنذكر .

(٢) في (ق) : شيء كالأفعال .

الباب الرابع

باب إعراب الاسم المفرد

إن قال قائل : على كم ضرباً [1] الاسم المفرد ؟ قيل : على ضربين : صحيح ، ومعتل . فالصحيح في عرف النحويين مالم يكن آخره ألفاً ، ولا ياء قبلها كسرة ، نحو : رجل ، وفرس ، وماأشبه ذلك ؛ وهو على ضربين : منصرف . وغير منصرف ، فالمنصرف مادخله الحركات الثلاث مع التنوين ، نحو : هذا زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ ، وهذا الضرب يُسمّى « الأمكن » وقد يسمّى أيضاً « متمكنا » . فإن قيل : لِمَ جعلوا التنوين علامةً للصرف دون غيره ؟ قيل : لأن أولي ما يزاد حروف المدّ واللين ، وهي الألف ، والياء ، والواو ، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها [2] ، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياء في الجرّ لانكسار ماقبلها ؟ وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال ، والانتقال من حال إلى حال ؛ وكان [3] التنوين أولى من غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة ، ألا ترى أنه

---

(١) لايخفى أنّ «كم» الاستفهامية ، تُميَّز بمنصوب مفرد كما ترى هنا .
(٢) في ق و (ظ) زيادة : (إلى التنوين ، لما يلزم من اعتلالها وانتقالها) .
(٣) في (ظ) : فكان .

غنّة في الخيشوم ، وأنه [1] لامعتمد له في الحلق ، فأشبه الألف إذ كان حرفاً هوائياً . فإن قيل : فلماذا [2] دخل التنوين الكلام [3] ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيبويه إلى أنه دخل الكلام علامة للأخفّ عليهم ، والأمكن عندهم وذهب بعضهم [4] إلى أنه دخل فرقاً بين الاسم والفعل [5] ، وذهب آخرون إلى أنه دخل فرقاً بين ما ينصرف ومالا ينصرف .

وأما غير المنصرف فما لم يدخله الجرُّ مع التنوين ، وكان ثانياً من وجهين [6] ، نحو : مررت بأحمدَ وإبراهيم ، وما أشبه ذلك . وإنما مُنِعَ هذا الضربُ من الأسماء الصرفَ لأنه يشبه الفعل ، فمنع من التنوين ، ومن [7] الجرّ تبعاً للتنوين لما بينهما من المصاحبة ، وذهب بعضهم [8] إلى أنه منع الجرّ لأنه أشبه الفعلَ ، والفعل لايدخله جرٌّ ولا تنوين ، فكذلك [9] ما أشبهه ،

---

(١) في (ق) : فإنه .
(٢) في (ق) و (ظ) : ولماذا .
(٣) في (ظ) : في الكلام .
(٤) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .
(٥) في (ق) و (ظ) : الفعل والاسم .
(٦) في (ق) و(ظ) : جهتين .
(٧) في (ق) و (ظ) : ومنع من .
(٨) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .
(٩) في (ظ) : وكذلك .

وهذا الضرب سميَ (١) « المتمكِّن » ولا يسمّى « أمكن » وكلّ (٢) أمكن متمكن ، وليس كلّ متمكن أمكن .

فإن قيل : فلِمَ يدخل (٣) الجرّ مع الألف واللام ، أو الإضافة (٤) ؟ قيل : للأمن من دخول التنوين مع الألف واللام والإضافة (٥) ، وسترى هذا في موضعه إن شاء الله تعالى .

والمعتل : ما كان آخره ألفاً ، أو ياء قبلها كسرة ، وهو على ضربين : منقوص ، ومقصور ، فالمنقوص (٦) : ما كانت في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة ، وذلك نحو : القاضي ، والداعي فإن قيل : فلِمَ سمّي منقوصاً ؟ قيل : لأنه نقص الرفع والجر ، تقول : « هذا قاضٍ يافتى ، ومررت بقاضٍ (٧) » والأصل : هذا قاضيٌ ، ومررت بقاضيٍ ، إلا أنهم استثقلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفوهما ، فبقيت (٨) الياء ساكنة ، والتنوين ساكناً ، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين ، وكان حذف الياء أولى من

---

(١) في (ق) و(ظ) يسمّى .

(٢) في (ق) : فكل .

(٣) في (ق) : دخلَهُ .

(٤) في (ظ) والإضافة .

(٥) في (ق) أو الإضافة .

(٦) في (ق) و (ظ) : أما المنقوص . فما . .

(٧) في (ق) و (ظ) : يافتى .

(٨) في (ظ) : وبقيت .

حذف التنوين لوجهين : أحدهما أن الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يدلّ عليها وهي الكسرة ، بخلاف التنوين فإنه لو حذف ، لم يبق في اللفظ ما يدلّ على حذفه ، فلما وجب حذف أحدهما ، كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أولى . والثاني أن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف ، وأما الياء فليست كذلك ، فلمّا وجب حذف أحدهما ، كان حذف مالم يدخل لمعنى أولى من حذف ما [1] دخل لمعنى . وأما إذا كان منصوباً فهو بمنزلة الصحيح ، لخفة الفتحة . فإن قيل : الحركات كلها تستثقل على حرف العلة ، بدليل قولهم : باب وناب ، والأصل فيهما : بَوَب ، ونَيَب ، إلا أنهم استثقلوا الفتحة على الواو والياء ، فقلبوا كل واحدة منها ألفا . قيل : الفتحة في هذا البحر [2] لازمة ليست بعارضة ، بخلاف الفتحة التي على ياء « قاضٍ » فإنها عارضة وليست بلازمة ، فلهذا المعنى استثقلوا الفتحة نحو [3] : باب وناب ولم يستثقلوها في نحو : قاضٍ . فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب ، كان لك فيه مذهبان : إسقاط الياء ، وإثباتها ، واختلف النحويون في الأجود منهما ، فذهب سيبويه إلى أن

---

(١) في (ق) و (ظ) : أولى مما دخل لمعنى .

(٢) في (ق) و (ظ) النحو .

(٣) في (ق) و (ظ) في نحو .

حذف الياء أجود إجراءً للوقف على الوصل ، لأن الوصل هو الأصل ، وذهب يونس إلى أن إثباتَ الياء أجود ، لأن الياء إنما حذفت لأجل التنوين ، ولا تنوينَ في الوقف ، فوجب رد الياء ، وقد قرأ بعض [١] القراء قوله [٢] تعالى : « مَاعِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ » [٣] بغير ياء ، وقد قرأ بعضهم بالياء . فإن [٤] كان منصوبا ، أبدلت من تنوينه ألفاً كسائر الأسماء [٥] المنصرفة الصحيحة ، فتقول : « رأيت قاضيا » كما تقول : « رأيت ضاربا » . وإن [٦] كان فيه ألف ولام ، كان حكمه في الوصل حكم ماليس فيه ألف ولام في حذف الضمة والكسرة ، ودخول الفتحة ، وكان لك أيضاً في الوقف في حالة الرفع والجر إثبات الياء وحذفها ، وإثباتها [٧] أجود الوجهين ، لأن التنوين لا يجوز أن يثبت [٨] مع الألف واللام ، فإذا زال علة إسقاط الياء ،

---

(١) في (ق) و (ظ) قرأ بها القراء .

(٢) في (ق) و (ظ) : قال الله تعالى .

(٣) النحل : ٩٦

(٤) في (ق) و (ظ) : وإن .

(٥) في (ق) و (ظ) : كالأسماء .

(٦) في (ق) و (ظ) : فإن .

(٧) في (ق) و (ظ) : وإثبات الياء .

(٨) في (ظ) يكتب .

وجب أن تثبت ؛ وكان بعض العرب يقف بغير ياء ، وذلك أنه قدرٌ حذف الياء في « قاضٍ » ونحوه ، ثم أدخل عليه الألف واللام ، وبقي الحذف على حاله ، وهذا ضعيف جدا ، وقد قرأ [1] بعض القرّاء (في قوله تعالى [2]) : « [3] أُجِيبُ
٥ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ [4] ». فإن كان منصوباً لم يكن الوقف عليه إلا بالياء ، قال الله تعالى : « كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي » [5] وذلك لأنـه تنزّل بالحركة منزلة الحرف الصحيح ، فيخص [6] بها من الحذف .

وأما المقصور فهو المختص بألف مفردة في آخره ، نحو ؟ الهوى ، والهدى [7] ، والدنيا ، والأخرى ، وسمّي مقصوراً لأن حركات
١٠ الإعراب قصرت عنه ، أي حُبست ، والقصر : الحبس ، ومنه يقال : امرأة مقصورة ، وقصيرة ، وقصورة ، قال [8] الله تعالى [9] :

---

(١) في (ق) : قرأ به .
(٢) في (ق) و (ظ) : قال الله تعالى .
(٣) البقرة : ١٨٦
(٤) في (ظ) أجيبوا دعوة الداع ، وفي (ق) : إلى قوله : الداع .
(٥) القيامة : ٢٦
(٦) في (ق) و (ظ) : فتحصّن .
(٧) في (ق) : الهدى والهوى .
(٨) في (ق) و (ظ) : وقال .
(٩) الرحمن : ٧٢ .

« حور مقصورات في الخيام » أي محبوسات ، وقال الشاعر [١] :

وأنت التي حبّبت كلّ قصيرة   إليّ ولم تشعر [٢] بذاك القصائر
عنيت قصيرات الحجال ولم أرد   قصارَ الخطا، شرّ النساء البحاتر [٣]

ويروى : قصورة ، والبهاتر : القصار [٤] بمعنى واحد . وهو على ضربين : منصرف وغير منصرف ، فالمنصرف ما دخله التنوين ، نحو [٥] : هـذه عصاً ورحىً [٦] ، ورأيت عصاً ورحى [٦] ، ومررت بعصاً ورحى [٦] ، والأصل فيه : عَصَوٌ ، ورَحَيٌ [٦] ، إلا أن الواو والياء [٧] ، لمّا تحركا وانفتح ما قبلها ، قُلبا ألفين ، وحذفت الألف منها ، لسكونها وسكون التنوين ، وكان حذفها أولى لما ذكرناه في [٨] حذف الياء ،

---

(١) هو كُثَيِّر عزَّة ، الشاعر المتيّم المشهور (م ١٠٥ هـ)
(٢) في (ق) بعلم ، وفي (ظ) : تعلم .
(٣) في (ق) و (ظ) : البهاتر . البَحاتر جمع بُحتُر وهو القصير المجتمع الخَلق وفي رواية : البهاتِر وفي القاموس البُهتُرَة بالضم : القصيرة كالبُهتُر
(٤) في (ق) و (ظ) : ويروى ، البحاتر ، وهما بمعنى واحد .
(٥) في (ق) و (ظ) : وذلك نحو .
(٦) في (ق) و (ظ) : رحى وعصا .
(٧) في (ق) و (ظ) : الياء والواو .
(٨) في (ق) : من .

نحو[١] : قاض ، فإن وقفت على شيء من هذا النصب[٢] ، فقد اختلف النحويون فيه على مذاهب ، فذهب سيبويه إلى أن الوقف في حالة الرفع والجرّ على الألف المبدلة من الحرف الأصليّ ، وفي حالة النصب على الألف المبدلة من التنوين عملًا للمعتل على الصحيح ، وذهب أبو عثمان المازنيّ إلى أن الوقف في الأحوال الثلاثة ، على الألف المبدلة من التنوين لأنهم إنما خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح ، لأنه يؤدي إلى الألف التي هي أخفّ الحروف ، ولم يبدلوا في حالة[٣] الرفع والجرّ لأنه يفضي إلى الثّقل واللبس ، وذلك غير موجود هنا ، لأن ما قبل التنوين هنا لا يكون إلا مفتوحا ، فأبدلوا منه ألفا ، لأنه لا يجلب ثقلاً ، ولا يجلب[٤] لبسا ؛ وذهب أبو سعيد السيرافيّ إلى أن الوقف في الأحوال الثلاثة على الألف المبدلة من الحرف الأصليّ ، وذلك لأن بعض القراء يميلونها في قوله تعالى « أو أجدُ على النار هُدى » ولو كانت

---

(١) في (ق) و (ظ) : من نحو .

(٢) في (ق) و (ظ) : الضرب .

(٣) في (ق) و (ظ) : حال .

(٤) في (ق) و (ظ) : يوجب .

مبدلة من التنوين لما جازت (هنا [١]) إمالتها، ألا ترى أنك لو أملت الألف في نحو: رأيت عمرا، لكان غير جائز؟ فلمّا [٢] جازت الإمالة هنا، دلّ على أنها مبدلة من الحرف الأصلي لا من التنوين.

وغير المنصرف: مالم يلحقه التنوين، وذلك نحو: حبلى، وبشرى، وسكرى، وتثبت فيه الألف وصلاً ووقفاً، إذ ليس يلحقها تنوين تحذف من أجله، فإن لقيها ساكن من كلمة أخرى، حذفت لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: فلِمَ أعربت الأسماء الستة المعتلة بالحروف وهي أسماء مفردة؟ قيل: إنما أعربت بالحروف توطئةً [٣] لما يأتي من باب التثنية والجمع. فإن قيل: فلِمَ كانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة [٤] من غيرها؟ قيل: لأن هذه الأسماء منها ما تغلب [٥] عليه الإضافة، ومنها ما تلزمه الإضافة، فما تغلب عليه [٦]: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وما تلزمه الإضافة: فوك، وذو مالٍ، والإضافة فرع على الإفراد، كما

---

(١) سقطت من النسختين.

(٢) في (ظ): ولمّا.

(٣) في (ق) و (ظ): توطيداً.

(٤) في (ق) و (ظ): بالتوطيد.

(٥) في (ق) و (ظ): يغلب.

(٦) في (ق) و (ظ): فما يغلب عليه الإضافة.

أن التثنية والجمع فرع على المفرد ، فلما وجدت المشابهة بينهما[١] من هذا الوجه ، كانت أولى من غيرها ؛ ولمّا وجب أن تعرب بالحروف لهذه المشابهة أقاموا كل حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع ، والألف علامة للنصب ، والياء علامة للجر ؛ وذهب الكوفيون إلى أن الواو والضمة قبلها علامة للرفع ، والألف والفتحة قبلها علامة للنصب ، والياء والكسرة قبلها علامة للجرّ ، فجعلوه معرباً من مكانين ، وقد بيّنّا فساده في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . وذهب بعض النحويين إلى أنّ هذه الأسماء إذا كانت في موضع رفع ، كان فيها نقل[٢] بلا قلب ، وإذا كانت في موضع نصب كان فيها قلب بلا نقل[٢] ، وإذا كانت في موضع جرّ كان فيها نقل[٢] وقلب ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « هذا أبوكَ » كان الأصل فيه : « هذا أبوُكَ » فنقلت الضمة من الواو إلى ما قبلها ، فكان فيه نقل بلا قلب ، وإذا قلت : « رأيت أباكَ » كان الأصل فيه « رأيت أبَوَكَ » فتحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت الواو ألفاً[٣] ، فكان فيه قلب بلا نقل ، وإذا قلت : « مررت بأبيك » كان الأصل فيه : « مررت بأبَوِكَ » فنقلت

---

(١) في (ق) و (ظ) : بينهما المشابهة .

(٢) في (ظ) : ثقل .

(٣) في (ق) : فقلبت ألفاً .

الكسرة من الواو إلى ما قبلها ، وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ، فكان فيه نقل وقلب ؛ وذهب بعض النحويين إلى أن الياء والواو والألف [١] نشأت عن إشباع الحركات كقول الشاعر :

الله يعلم أنا في تلفّتنا [٢] يوم الفراق إلى إخواننا صور [٣]
وأنني حيثما يثنِ الهوى بصري من حيث ماسلكوا أدنو فأنظور

أراد : فأنظر ، فأشبع الضمة فنشأت الواو . وكما قال الآخر في إشباع الفتحة :

وأنت من الغوائل حين ترمي ومن ذم الرجال بمنتزاح [٤]

أراد : بمنتزح ، فأشبع الفتحة فنشأت الألف . وقال [٥] الآخر في إشباع الكسرة :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف [٦]

---

(١) في (ق) : الواو والألف والياء وفي (ظ) : الواو والياء .
(٢) في (ق) و (ظ) : تلفتنا .
(٣) في لسان العرب : صَوِر يَصْوَرُ صورا وهو أصور : مال ، (وأورد البيت ولم يعزه) وقال : صُور ، جمع اصوَر وهو المائل العنق اه ،
(٤) في هامش (ق) : وفي نسخه أخرى : بمنتزاج وبمنتزج بالجيم . أنت بمنتزج من كذا أي يبعد منه . والبيت لابن هرْمَةَ يرثي ابنه (م ١٥٠ ه) .
(٥) في (ق) و (ظ) : وكما قال .
(٦) قال في اللسان : فأما قول الفرزدق ،وأورد البيت (ثم قال) : فعلى الضرورة لمّا احتاج إلى تمام الوزن ، أشبع الحركة ضرورة حتى صارت حرفاً اه .

أراد : الصيارف ، فأشبع الكسرة فنشأت الياء ، والشواهد في [1] إشباع الضمة والفتحة والكسرة كثيرة [2] جدا ، وهذا القول ضعيف ، لأن إشباع الحركات إنما تكون [3] في ضرورة الشعر كهذه الأبيات ، وأما في حالة الاختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع ، فلما جاز ههنا في حالة الاختيار أن تقول : هذا أبوه ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه ، دلّ على أنّ هذه الحروف ما نشأت عن إشباع الحركات . وقد حكي [4] عن بعض العرب أنهم يقولون : « هذا أبك ، ورأيت أبَك ، ومررت بأبِك » من غير واو ، ولا ألف ، ولا ياء ؛ ويحكى [5] عن بعض العرب أنهم يقولون : « هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك » بالألف في حالة الرفع والنصب والجرّ ، كقوله :

إنّ أباها وأبا أباها [6]

والذي يعتمد عليه هو القول الأول ، وقد بيّنّا ذلك مستقصىً في كتابنا الموسوم : « بالإسماء [7] في شرح الأسماء » .

---

(١) في (ق) و (ظ) : على .
(٢) في (ظ) : كثير .
(٣) في (ق) : يكون .
(٤) في (ق) و (ظ) : وقد يُحكى .
(٥) في النسختين : أيضاً .
(٦) تمامه : « قد بلغا في المجد غايتاها » وقائله أبو النجم العجلي من بني بكر بن وائل (م سنة ١٣٠) .
(٧) في (ق) و (ظ) : بالأسمى .

الباب الخامس

باب التثنية والجمع

إن قال قائل : ماالتثنية ؟ قيل : التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين ، وأصل التثنية العطف ، تقول : « قام الزيدان ، وذهب العمران » والأصل : « قام زيد وزيد . وذهب عمرو وعمرو » إلا أنّهم حذفوا أحدهما ، وزادوا على الآخر زيادة دالّة على التثنية [1] للايجاز والاختصار ، والذي يدلّ على أن الأصل هو العطف ، أنهم يفكّون التثنية في حال الاضطرار ، ويعدلون عنها إلى التكرار ، كقول الشاعر [2] :

كأنّ بين فكّها والفكِّ   فارةَ مسكٍ ذبحت في سُكِّ [3]

وقال الآخر [4] :

---

(١) في (ق) و (ظ) : طلباً .

(٢) في النسختين . كقوله : كأن بين خلفها ... (البيت الثاني) .

(٣) أورده في اللسان ولم يعزه ، وفارة المسك هي : نافجة المسك اي وعاؤه . والسك (بالضم) ضرب من الطيب . الفَكّ : اللحْي ج فكوك : وهما فكّان أعلى وأسفل .

(٤) في (ق) و (ظ) و كقول الآخر : كأن بين فكها . . (البيت الأول) .

كـأن بين خلفهـا والخلف   كشة أفعى في يبيسٍ قف[١]

وقال الراجز[٢] :

ليث وليث في مجالٍ ضنك[٣]

أراد « ليثان » إلا أنه عدل إلى التكرار في حالة الاضطرار ، لأنه الأصل .

فإن قيل : ما الجمع ؟ قيل : صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين ، والأصل فيه أيضاً العطف كالتثنية ، إلا أنهم لما عدلوا عن التكرار في التثنيةِ طلباً للاختصار ، كان ذلك في الجمع أولى .

فإن قيل : فلِم كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات ؟ قيل : لأن التثنية والجمع فرع على المفرد ، (والإعراب بالحروف فرع على الحركات ، فكما أعرب المفرد)[٤] الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل ، فكذلك أعرب

---

(١) كشكشت الحية : صاتت من جلدها لا من فيها. وقفّ العشب قفوفاً يَبس والقُفّ ما ارتفع من الارض والشجرة البالية اليابسة ، وقفّ انضم بعضه الى بعض حتى صار كالقفة .

(٢) في (ق) و (ظ) : و كقول الآخر .

(٣) هذا الشطر يروى لواثلة بن الأسقع الصحابي (رض) في أبيات من الرجز وعنَى بالليث الأول ، نفسه ، وبالثاني بطريقاً من بطارقة الروم ، بارزه في غزوة خالد بن الوليد مرجَ الروم ، فقتله واثلة ، والصحيح أنه لجعفر بن مالك الحنفي . أورده الشنقيطي في الدرر اللوامع (ج ١ ص ١٨) وأورد قصته .

(٤) سقط من (ظ) مابين القوسين .

التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع ، فأعطي الفرعُ الفرعَ ، كما أعطي الأصل الأصلَ ؛ وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها ، لأنها أشبه الحروف بالحركات.

فإن قيل : فلِمَ خصّوا التثنية في حال (١) الرفع بالألف ، والجمع السالم بالواو ، وأشركوا بينهما في الجرّ والنصب (٢) ؟ قيل : إنما خصوا التثنية بالألف ، والجمع بالواو ، لأن التثنية أكثر من الجمع لأنها تدخل على من يعقل ، وعلى مالا يعقل ، وعلى الحيوان ، وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات ، بخلاف الجمع السالم ، فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة ، فلما كانت التثنية أكثر ، والجمع أقلّ ، جعلوا الأخفّ وهو الألف للأكثر ، والأثقل وهو الواو للأقلّ ، ليعادلوا بين التثنية والجمع ؛ وإنما أشركوا بينهما في النصب والجر ، لأن التثنية والجمع لهما ستة أحوال وليس (٣) إلا ثلاثة أحرف ، فوقعت الشركة ضرورة.

فإن قيل : هل النصب محمول على الجرّ ، أو الجرّ محمول على النصب ؟ قيل : النصب محمول على الجرّ ، لأن دلالة الياء على الجرّ ، أشبه من دلالتها على النصب ، لأن الياء من جنس

---

(١) في (ق) و (ظ) : حالة.

(٢) في النسختين : النصب والجرّ.

(٣) في (ظ) : وليس لنا.

الكسرة ، والكسرة في الأصل تدلّ على الجرّ ، فكذلك[١] ما أشبهها .

فإن قيل : فلِمَ حُمل النصب على الجر دون الرفع ؟ قيل : لخمسة أوجه :

الوجه الأول : أنّ الجرّ ألزم للأسماء من الرفع لأنه لا يدخل على الفعل ، فلما وجب الحمل على أحدهما ، كان حمله على الألزم أولى من حمله على غيره .

والوجه الثاني : أنهما يقعان في الكلام فضلة ، ألا ترى أنك تقول : « مررت » فلا تفتقر إلى أن تقول : بزيدٍ أو نحوه ، كما أنك إذا قلت : رأيت ، فلا[٢] تفتقر إلى أن تقول : زيداً أو نحوه .

والوجه الثالث : أنهما يشتركان في الكتابة ، نحو : رأيتك ، ومررت بك .

والوجه الرابع : أنهما يشتركان في المعنى ، تقول : مررت بزيدٍ ، فيكون في معنى : جزت زيداً .

والوجه الخامس : أنّ الجرّ أخفّ من الرفع ، فلما أرادوا الحمل على أحدهما ، كان الحمل على الأخف أولى من الحمل على

---

(١) في (ظ) : وكذلك .

(٢) في النسختين : لا .

الأثقل . ويحتمل عندي وجه سادس [1] : وهو أن النصب من أقصى الحلق ، والجرّ من وسط الفم ، والرفع من الشفتين ، وكان [2] النصب إلى الجر أقرب من الرفع ، لأن أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين ، فلمّا أرادوا حمل النصب على أحدهما ، كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد ، والجار [3] أحق بصَقَبه [4] ، والذي يدلّ على اعتبار هذه المناسبة بينهما ، أنهم لمّا حملوا النصب على الجرّ في باب التثنية والجمع ، حملوا الجرّ على النصب في باب ما لا ينصرف .

فإن قيل : فما حرُف الإعراب في التثنية والجمع ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيبويه [5] إلى أن الألف ، والواو ، والياء ، هي حروف الإعراب ، وذهب أبو الحسن الأخفش [6] ، وأبو العباس المبرّد [7] ومَن تابعهما ، إلى أنها تدلّ

---

(١) هكذا في المطبوع وردت الجملة مبنيّة للمجهول ، أما في (ق) و (ظ) فوردت : وجهاً سادساً .

(٢) في (ظ) : فكان .

(٣) في (ق) و (ظ) : الجار .

(٤) أي بما يليه ويقرُب منه .

(٥) إمام النحو عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه الحارثي (م سنة ١٨٠ هـ) .

(٦) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، المجاشعي البلخي ، أخذ العربية عن سيبويه . (صنف كتباً ، وزاد في العَروض بحر الخبَب ، فأصبحت ستة عشر (م سنة ٢١٥ هـ) .

(٧) محمد بن يزيد ، أحد أئمة الأدب والأخبار ، له تصانيف كثيرة ، منها « الكامل » المطبوع . (م سنة ٢٨٦ هـ) .

على الإعراب وليست بإعراب ، ولا حروف إعراب ، وذهب أبو عمر الجرمي [1] إلى أن انقلابها هو الإعراب ، وذهب قُطْرُب [2] ، والفرّاء [3] ، والزياديّ إلى أنّها هي الإعراب ، والصحيح هو الأول ؛ وأما من ذهب إلى أنها تدلّ على الإعراب وليست بحروف إعراب ففاسد ، لأنه لا يخلو إما أن تدلّ على الإعراب في الكلمة أو في غيرها ، فإن كانت تدلّ على الإعراب في الكلمة ، فلا بدّ من تقديره فيها ، فيرجع هذا القول إلى القول الاول وهو مذهب سيبويه ، وإن كانت تدلّ على إعراب في غير الكلمة فليس بصحيح ، لأنه يؤدّي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين ، وليس بمذهبٍ لقائل [4] هذا القول ، وإلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها ، وذلك محال ، وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب ، فقد ضعّفه بعض النحويين ، لأنه يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين في

(١) صالح بن اسحاق ، من علماء النحو واللغة . (م سنة ٢٢٥ هـ) .

(٢) محمد بن المستنير أبو علي ، نحوي لغوي ، وهو أول مَن وضع المثلث في اللغة ، له « المثلثات - ط » وغيره (م سنة ٢٠٦ هـ) .

(٣) يحيى بن زياد الأسلمي الديلمي أبو زكرياء ، المعروف بالفرّاء ، إمام الكوفيين بالنحو واللغة وفنون الأدب ، ومن كلام ثعلب : لولا الفراء ما كانت اللغة (م سنة ٢٠٧ هـ) .

(٤) في (ق) و (ظ) : لقايل .

حالة الرفع ، لأنه لم ينقلب عن غيره ، إذ أوّل أحوال الاسم الرفع ، وليس من مذهب هذا القائل بناء التثنية والجمع في حال من الأحوال ؛ وأما من ذهب إلى أنّها أنفسها هي الإعراب فظاهر الفساد ، وذلك لأن الإعراب لا يُخلّ سقوطه ببناء الكلمة ، ولو أسقطنا هذه الأحرف لبطل[1] معنى التثنية والجمع ، واختلّ معنى الكلمة ، فدلّ ذلك على أنّها ليست بإعراب ، وإنّما هي حروف[2] إعراب على ما بيّنّا .

فإن قيل : فلِمَ فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع ؟ قيل لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنّ التثنية أكثر من الجمع على ما بيّنّا ، فلما كانت التثنية أكثر من الجمع ، والجمع أقلّ ، أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح[3] ، والأقلّ الحركة الثقيلة وهي الكسرة .

والوجه الثاني : أنّ حرف التثنية لما زيد على الواحد للدلالة على التثنية ، أشبه تاء التأنيث التي تزاد على الواحد للدلالة على التأنيث ، وتاء التأنيث يفتح ما قبلها فكذلك ما أشبهها ، وكانت

---

(١) في (ظ) : بطل .

(٢) في (ظ) : حرف .

(٣) في (ق) : الفتحة .

التثنية أولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع لأنها قبل الجمع .

والوجه الثالث : أنّ بعض علامات التثنية الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، ففتحوا ما قبل الياء لئلا يختلف [١] ، إذ لا علّة ههنا توجب المخالفة .

فإن قيل : فلِمَ أَدخلت [٢] النون في التثنية والجمع ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيبويه إلى أنها بدل من الحركة والتنوين ؛ وذهب بعض النحويين إلى أنّها تكون على ثلاثة أضرب ، فتارةً تكون بدلاً من الحركة والتنوين ، وتاره [٣] بدلاً من الحركة دون التنوين ، وتارة تكون بدلاً من التنوين دون الحركة ، فأمّا كونها [٤] بدلاً من الحركة والتنوين في نحو : رجلان ، وفرسان ، وأما كونها [٥] بدلا من الحركة دون التنوين في [٦] نحو : الرجلان ، والفرسان ، وأما كونها [٥] بدلاً من التنوين فقط في [٦] نحو : رحيان ، وعصوان . وذهب بعض الكوفيين إلى أنها زيدت للفرق بين التثنية والواحد المنصوب في نحو قولك : رأيت زيداً .

---

(١) في (ق) : تختلف .

(٢) في (ق) و (ظ) : دخلت .

(٣) في (ق) و (ظ) : تكون .

(٤) في (ق) و (ظ) : فكونها .

(٥) في (ق) و (ظ) : وكونها .

(٦) في (ق) : في .

فإن قيل : فلِمَ كسروا نون التثنية ، وفتحوا نون الجمع ؟

قيل : للفرق بينهما .

فإن قيل : فما[1] الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما[2] ؟

قيل : لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية ، ويفتحوا نون الجمع ، لالتبس جمع المقصور في حالة الجرّ والنصب ، بتثنية الصحيح ، ألا ترى أنّك تقول في جمع مصطفى : « رأيت مُصْطَفَيْنَ ، ومررت بمُصْطَفَيْنَ » قال الله تعالى : « وإنَّهُمْ عندَنا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ »[3] فلفظ مُصْطَفَيْنَ . كلفظ : زَيْدَيْنِ ، فلو لم يكسروا[4] نون التثنية ، ويفتحوا نون[5] الجمع ، لا لتبس هذا الجمع بهذه التثنية .

فإن قيل : فهلاّ عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع ، وكان الفرق حاصلا ؟ قيل : لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن نون التثنية تقع بعد ألف أوياء مفتوح ما قبلها ، فلم يستثقلوا الكسرة فيها[6] ، وأما نون الجمع فإنها

---

(١) في (ق) : وما .

(٢) في (ظ) : صيغتها .

(٣) سورة ص : ٤٧

(٤) في (ق) و (ظ) : تكسر

(٥) في (ق) و (ظ) : وتفتح .

(٦) في (ق) و (ظ) : فيها الكسرة .

تقع بعد واو مضموم ماقبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها ، فاختاروا لها الفتحة ، ليعادلوا[1] خفةَ الفتحة ثقلَ الواو والضمة ، والياء والكسرة ، ولو عكسوا ذلك لأدى ذلك إلى الاستثقال ، إمّا لتوالي الأجناس ، وإمّا للخروج من الضمّ إلى الكسر[2] .

والوجه الثاني : أن التثنية قبل الجمع ، والأصل في التقاء الساكنين الكسر ، فحُرِّكت[3] نون التثنية بما وجب لها في الأصل ، وفتحت نون الجمع ، لأن الفتح أخف من الضم .

والوجه الثالث : أن الجمع أثقل من التثنية ، والكسر أثقل من الفتح ، فأعطوا الأخفَ الأثقلَ ، والأثقلَ الأخفَ ليعادلوا بينهما .

فإن قيل : فلِمَ قلتم : إن الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل ؟ قيل : تفضيلاً لهم لأنهم المقدمون على سائر[4] المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وتفضيله إياهم ، قال الله تعالى : « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ، وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ[5] ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً[6] »

---

(١) في (ق) و (ظ) : لتعادل .

(٢) في (ق) و (ظ) : من ضم إلى كسر .

(٣) في (ظ) : فكسرت .

(٤) في (ق) و (ظ) : ساير .

(٥) في (ق) : والبحر الآية إلى قوله : تفضيلا .

(٦) الإسراء / ٧٠

فإن قيل : فلِمَ جاء هـذا الجمع في الأعداد[1] من العشرين إلى التسعين ؟ قيل إنما جاء هذا الجمع في الأعداد[2] من العشرين إلى التسعين ، لأن الأعداد[3] لما كان يقع على من يعقل نحو « عشرين[4] رجلاً » وعلى ما لا يعقل نحو « عشرين[4] ثوباً » وكذلك إلى التسعين ، غلّب جانب من يعقل على ما لا يعقل ، كما يُغلَّب جانب المذكر على المؤنث في نحو : أخواك هند وزيد ، وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فمن أين جاء هذا الجمع في قوله تعالى : « فقال لها وَللأرض ائْتيا طَوْعاً أو كَرْهاً ، قَالتا أَتيْنا طائِعِين »[5] ؟ قيل : لأنه لما وصفها بالقول ، والقول مِن صفاتَ من يعقل، أجراها مجرى من يعقل ، وعلى هذا قوله تعالى : « إني رَأَيْتُ أَحدَ عَشَرَ كَوكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لي سَاجِدِينَ[6] »

(١) في (ظ) : في الاعداد كثيرا .
(٢) سقط من (ظ) قوله : في الأعداد .
(٣) في (ق) و (ظ) : العدد
(٤) في (ق) و (ظ) : عشرون .
(٥) فصّلت أو : حم السجدة / ١١
(٦) يوسف / ٤
(٧) في (ظ) : وصفها .

لأنه لما وصفها [٧] بالسجود، وهو من صِفات من يعقل، أجراها [١] مجرى من يعقل، فلهذا جُمعت جمع من يعقل.

فإن قيل: فلِمَ جاء هذا الجمع فى قولهم في جمع أرض: «أرضون» وفي جمع سنة «سنون»؟ قيل: لأن الأصل في أرض «أرضة» بدليل قولهم في التصغير: أُرَيْضَة، وكان القياس يقتضي أن تجمع بالألف والتاء، إلا أنهم لما حذفوا التاء من أرض، جمعوه [٢] بالواو والنون تعويضاً عن حذف التاء، وتخصيصاً له بشيء لايكون في سائر أخواته؛ وكذلك الأصل في سنة: «سنوة» بدليل قولهم في الجمع: «سنوات» و«سنهة [٣]» على قول بعضهم، إلا أنهم لما حذفوا اللام، جمعوه بالواو والنون تعويضاً من حذف اللام، وتخصيصاً له بشيء لايكون في الأمر التام [٤]، وهذا التعويض تعويض جواز، لا تعويض وجوب، لأنهم لايقولون في جمع: شمس «شمسون»، ولا في جمع [٥] غدٍ «غدون» فلهذا لما كان هذا

---

(١) في (ظ): أجراهما.

(٢) في (ظ): جمعوا.

(٣) في (ق) و(ظ): أو سنهة

(٤) في (ق) و(ظ) في التام.

(٥) في (ظ): ولا جمع...

الجمع في أرض، وسنة ، على خلاف الأصل، أدخل فيه ضرب من التكثير، وفتحت[1] الراء من « أَرضون » وكسرت السين من « سنون » إشعاراً بأنه جُمع جَمع السلامة على خلاف الأصل ؛ فاعرفه تصب[2] إن شاء الله تعالى.

(١) في (ق) و (ظ) : ففتحت .

(٢) سقط هذا الفعل من جميع أبواب النسختين الخطيتين تقريباً .

الباب السادس

باب جمع التأنيث

إن قال قائل: لِمَ زادوا في آخر هذا الجمع ألفاً وتاء نحو: مسلمات وصالحات؟ قيل: لأن أولى ما يزاد حروف المدّ واللين، وهي الألف والياء والواو[1]، وكانت الألف أولى من الياء والواو، لأنها أخفّ منهما، ولم تجز زيادة احدهما معها لأنه كان يؤدي إلى أن ينقلب عن أصله، لأنه كان يقع طرفاً، وقبله ألف زائدة فينقلب[2] همزة، فزادوا التاء بدلاً عن الواو لأنها تبدل منها كثيراً، نحو: تراث، وتجاه، وتهمة، وتخمة، وتكلة، وما أشبه ذلك[3] والأصل في مسلمات وصالحات: مسلمتات، وصالحتات، إلا أنهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة، وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم: رجل بصري وكوفيّ، في النسب إلى البصرة والكوفة، والأصل: بصرتيّ وكوفتي، لئلا يقولوا في المؤنث: امرأة بصرتيّة، وكوفتية، فجمعوا بين علامتي تأنيث، فلأن يحذفوا ههنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الأولى.

---

(١) في (ق): والواو والياء.

(٢) في (ظ) فيقلب.

(٣) سقط من (ق) سائر هذا الباب.

فإن قيل : فلِمَ كان حذف التاء الأولى أولى ؟ قيل : لأنها تدلّ على التأنيث فقط ، والثانية تدل على الجمع والتأنيث ، فلما كان في الثانية زيادة معنى ، كان تبقيتها ، وحذف الأولى أولى .

فإن قيل : فلم لم يحذفوا الألف في جمع : حبلى ، كما حذفوا التاء ، فيقولوا : حبلات ، كما قالوا مسلمات ؟ قيل : لأنّ الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة ، لأنها صيغت الكلمة عليها (١) في أوّل أحوالها ، وأما التاء فليست كذلك لأنها ما صيغت الكلمة عليها (١) في أول أحوالها ، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضرموت ، وبعلبك ، وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فلِمَ وجب قلب الألف ؟ قيل : لأنها لو لم تقلب لكان ذلك يؤدي إلى حذفها ، لأنها ساكنة ، وألف الجمع بعدها ساكن (٢) ، وساكنان لا يجتمعان ، فيجب حذفها لالتقاء الساكنين.

فإن قيل : فلِمَ قلبت الألف ياء فقيل : حبليات ، ولم تقلب واواً ؟ قيل لوجهين : أحدهما أن الياء تكون علامة للتأنيث ، والواو ليست كذلك ، فلما وجب قلب الألف إلى أحدهما ، كان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو . والوجه الثاني أن الياء أخف من الواو ، والواو أثقل ، فلما وجب قلبها إلى

---

(١) في (ظ) : عليها الكلمة .
(٢) في (ظ) : ساكنة ،

أحدهما ، كان قلبها إلى الأخف أولى من قلبها إلى الأثقل .

فإن قيل : فلِمَ قلبوا الهمزة واواً في جمع صحراء فقالوا : صحراوات؟

قيل : لوجهين ، أحدهما أنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو : أُقِّتَتْ ، وأجوه ، أبدلت الهمزة ههنا واواً من التقاض والتعويض .

والوجه الثاني أنهم إنّما[1] أبدلوها واواً ، ولم يبدلوها ياءً ، لأن الواو أبعد من الألف ، والياء أقرب إليه منها ، فلو أبدلوها ياءً ، لأدى ذلك إلى أن تقع ياء بين ألفين ، فكان أقرب إلى اجتماع الأمثال ، وهم إنّما قلبوا الهمزة فراراً من اجتماع الأمثال ، لأنها تشبه الألف ، وقد وقعت بين ألفين ، وإذا كانت الهمزة إنّما وجب قلبها فراراً من اجتماع الأمثال ، وجب قلبها واواً لأنها أبعد من الياء في اجتماع الأمثال .

فإن قيل : فلِمَ[2] حمل النصب على الجر في هذا الجمع ؟

قيل : لأنّه لما وجب حمل النصب على الجرّ في جمع المذكّر الذي هو الأصل ، وجب أيضاً حمل النصب على الجرّ في جمع المؤنث الذي هو الفرع ، حملاً للفرع على الأصل ، وإذا كانوا قد حملوا : أعد ، ونعد ، وتعد ، على يعد في الاعتدال ، وإن لم يكن فرعاً عليه ، فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكر وهو فرع عليه ، كان ذلك من طريق الأولى ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

(١) سقط من (ظ) : إنما .
(٢) فى (ظ) : لِمَ .

الباب السابع

باب جمع التكسير

إن قال قائل : لِمَ سمّي جمع التكسير تكسيراً[1] ؟ قيل : إنما سمّي بذلك على التشبيه[2] بتكسير الآنية ، لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها ، فلما أزيل نظم الواحد فُكّ[3] نضده في هذا الجمع ، فسمي[4] جمع التكسير ؛ وهو على أربعة أضرب :

أحدها أن يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد ، والثاني أن يكون لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع ، والثالث أن يكون مثله في الحروف دون الحركات ، والرابع أن يكون مثله فى الحروف والحركات ، فأمّا ما لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد فنحو : رجل ورجال ، ودرهم ودراهم ، وأمّا ما لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع فنحو : كتاب وكتب ، وإزار وأُزُر ، وأمّا ما لفظ الجمع

---

(١) في (ق) و (ظ) لم سمي جمعَ التكسير .

(٢) في (ق) و (ظ) : التشبيه .

(٣) في (ق) و (ظ) : وفكّ .

(٤) في (ق) و (ظ) : سمّي .

كلفظ الواحد في الحروف دون الحركات[1] فنحو : أَسَد وأُسْد[2] ، ووَثن ووُثْن ، وأمّا ما لفظ الجمع مثل[3] الواحد في الحروف والحركات فنحو : الفُلك ، فإنه يكون واحداً ، ويكون جمعاً ، فأمّا كونه واحداً فنحو قوله تعالى : « في الفُلْكِ المَشْحونِ[4] » فأراد به الواحد ، ولو أراد به الجمع لقال : المشحونة ، وأما كونه جمعا فنحو قوله تعالى : « حتى إذا كنتم في الفُلك وَجرَيْنَ بهم »[5] . وقال تعالى : « والفُلكِ التي تجري في البحرِ بما يَنفعُ الناس »[6] فأراد به الجمع لقوله : وجرين ، والتي تجري ؛ غير أنّ الضمة فيه إذا كان واحداً ، غير الضمة فيه إذا كان جمعاً ، وإن كان اللفظ واحداً ، لأن الضمة فيه إذا كان واحداً كالضمة في : قُفل ، وقُلْب[7] ، وإذا كان جمعاً كانت الضمة فيه كالضمّة في : كُتُب ، وأُزُر ؛ وكذلك قولهم :

---

(١) سقط من (ظ) : دون الحركات . .

(٢) ضبطت في (ق) بسكون السين وكلاهما صحيح .

(٣) في (ق) و (ظ) : مثل لفظ . .

(٤) يس : ٤١ .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : بهم . يونس : ٢٢ .

(٦) البقرة : ١٦٤ .

(٧) القلب : سوار المرأة ، والحية البيضاء وشحمة النخل .

هِجان ودلاص ، يكون واحداً ويكون جمعاً ، تقول : ناقة هجان ، ونوق هجان ، ودِرع دِلاص ، ودروع دِلاص ، فإذا كان واحداً كانت الكسرة فيه كالكسرة في : كِتاب ، وإذا كان جمعا كانت الكسرة فيه كالكسرة في : كِلام ، والهِجان : الكريم من الإبل ، والدّلاص : الدروع [1] البرّاقة ، ويقال : دِلاص ، ودُلَامِص ، ودمالص ودُلَمص ، ودملص [2] ، بمعنى واحد ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) و (ظ) : الدرع .

(٢) في (ظ) كررت مرتين ولعل الأولى منها : دلص

الباب الثامن

باب المبتدأ

إن قال قائل : ما المبتدأ ؟ قيل : كل اسم عرّيته من العوامل اللفظية لفظاً وتقديرا ، فقولنا : اللفظية احترازا [١] ، لأن العوامل تنقسم إلى قسمين ، إلى عامل لفظي ، وإلى عامل معنوي ، فأما اللفظي فنحو كان وأخواتها ، وإنّ وأخواتها وظننت وأخواتها ، وقولنا : تقديراً ، احترازا [١] من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى : « إذا السماء انشقت [٢] » وما أشبه ذلك ؛ وأمّا المعنويّ فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين ، هذا أحدهما وهو الابتداء ، والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو [٣] : مررت برجل يكتب ، فارتفع « يكتبُ » لوقوعه موقع « كاتب » . وأضاف أبو الحسن الأخفش [٤] إليهما موضعاً ثالثا وهو عامل الصفة ، فذهب إلى أنّ الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع ، وينتصب لكونه صفة لمنصوب ، وينجرّ لكونه صفة لمجرور ،

---

(١) في (ق) و (ظ) احتراز .

(٢) الانشقاق : ١

(٣) سقطت من (ظ) : في .

(٤) انظر الحاشية السادسة من الصفحة (٥١) من هذا الكتاب .

كونه صفة في هذه الأحوال معنى يعرف بالقلب ، ليس [١] ظ فيه حظ . وسيبويه [٢] وأكثر البصريين يذهبون إلى أنّ امل في الصفة هو العامل في الموصوف ، ولهذا موضع نذكره يه إن شاء الله تعالى .

فإن قيل : فبماذا [٣] يرتفع الاسم المبتدأ ؟ قيل اختلف النحويون ذلك [٤] ، فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه تفع بتعرّيه من العوامل اللفظية . وذهب بعض البصريين [٥] لى أنه يرتفع بما في النفس من معنى [٦] الإخبار عنه ، وقد ضعّفه عض النحويين ، وقال : لو كان الأمر كما زعم ، لوجب ألّا نتصب إذا دخل عليه عامل النصب ، لأن دخوله عليه لم يغيّر عنى الإخبار عنه ، ولوجب ألّا يدخل عليه [٧] مع بقائه ، فلمّا جاز ذلك دلّ على فساد ما ذهب إليه . وأما الكوفيون فذهبوا

---

(١) في (ظ) فليس .
(٢) انظر الحاشية الخامسة من الصفحة (٥١) من هذا الكتاب .
(٣) في (ق) و (ظ) : بماذا .
(٤) في (ق) : فيه .
(٥) في (ق) و (ظ) : النحويين .
(٦) في (ق) معاني .
(٧) سقطت : عليه من (ق) و (ظ) .

إلى أنّه يرتفع بالخبر [١] ، وزعموا أنّهما يترافعان ، وأن كل واحد منهما يرفع الآخر ، وقد بيّنّا فساده في « مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » .

فإن قيل : فلِمَ جعلتم التعرّي عاملًا وهو عبارة عن عدم العوامل ؟ قيل : لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة ، وإنّما هى أمارات وعلامات ، فإذا [٢] ثبت أن العوامل في محلّ الإجماع إنّما هي أمارات وعلامات ، فالعلامة تكون بعدم الشيء [٣] كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما على [٤] الآخر ، لكنت تصبغ أحدهما مثلًا ، وتترك صبغ الآخر ، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر ، فيتبين [٥] بهذا أنّ العلامة تكون بعدم

---

(١) في شرحنا للموفي ، في النحو الكوفي عند قوله : وعامله الخبر عند الشيخين ما يأتي :
هما إماما الكوفة الكسائي والفرّاء ، وكما أنّ عامله الخبر عندهما ، فعامل الخبر هو المبتدأ ، أي فهما يترافعان ، وهو مذهب الكوفيين كما ترى في إنصاف الأنباري وغيره اه (ص ٢٥) .

(٢) في (ق) و (ظ) : وإذا .

(٣) في (ق) و (ظ) : شيء .

(٤) في (ق) و (ظ) : عن .

(٥) في (ق) و (ظ) : فتبيّن .

شيء، كما تكون بوجود شيء[١]، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرّي من العوامل اللفظية عاملا.

فإن قيل: فلِمَ خُصّ المبتدأ بالرفع دون غيره؟ قيل: لثلاثة أوجه:

أحدها: أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء، فأعطي أقوى الحركات وهو الرفع.

والوجه الثاني: أنّ[٢] المبتدأ أوّل، والرفع أول، فأعطي الأول الأول.

والوجه الثالث: أن المبتدأ مُخْبَر عنه كما أنّ الفاعل مخبر عنه، والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه.

فإن قيل: لماذا لا يكون المبتدأ في الأمر العام إلا معرفة؟ قيل: لأن المبتدأ مُخْبر عنه، والإخبار عمّا[٣] لا يعرف لا فائدة منه[٤].

فإن قيل: فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، نحو: قائم زيد؟ قيل: اختلف النحويّون فيه[٥]، فذهب البصريون إلى

---

(١) في (ق): بوجوده.

(٢) في (ظ): وهو أنّ.

(٣) في (ق) و (ظ): عمّن.

(٤) في (ق) و (ظ): فيه.

(٥) في (ق) و (ظ): في ذلك.

أنه جائز ، وذهب الكوفيون إلى أنه غير جائز ، وأنه إذا تق
عليه الخبر ، يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله [١] ، وقالوا : لو جو
تقديم خبر المبتدأ عليه لأدى ذلك [٢] إلى تقديم ضمير الاسم ع
ظاهره ، وذلك لا يجوز ، وهذا الذى ذهبوا إليه فاسد ، وذ
لأنّ اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل لأنه فرع علي
فلا [٣] يعمل حتى يعتمد ، ولم يوجد ههنا ، فوجب ألا يعمل
وقولهم : إن هذا يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره فا
أيضاً ، لأنه وإن كان مقدماً [٤] لفظاً ، إلا أنه مؤخر تقديرا
وإذا كان مقدماً في التقدير [٥] ، مؤخراً في اللفظ [٥] ، ك
تقديمه جائزاً ، قال الله تعالى : « فأوجس في نفسه خيفةً موسى [٦]
فالهاء في « نفسه » ضمير موسى ، وإن كان في اللفظ مقدماً ع
موسى ، إلا أنه لما كان موسى مقدماً في التقدير ، والضمير

---

(١) في شرحنا للموفي عند قوله : وعامله الخبر : يرتفع بالضمير العائد
من الخبر « قائم » لا بالخبر ، وهو معنى قوله « لا يعمل فيه » .
(٢) سقطت : ذلك من (ق) .
(٣) في (ق) و (ظ) : ولا .
(٤) في (ق) : مقدم وهو سهو .
(٥) في (ق) و (ظ) مقدماً في اللفظ ، مؤخراً في التقدير . وهو الصواب
(٦) طه : ٦٧

تقديم [1] التأخير ، كان ذلك جائزاً ، فكذلك ههنا ، والذى يدلّ على [2] ذلك وقوع الإجماع على جواز « ضَرَبَ غلامَه زيدٌ » وهذا بيّن . وكذلك اختلفوا في الظرف إذا كان مقدماً على المبتدأ ، نحو : « عندك زيد » فذهب البصريون إلى أنه في موضع الخبر كما لو كان متأخراً ، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرتفع بالظرف [3] ويخرج عن كونه مبتدأ ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه ، وفي هذه المسألة كلام طويل بيّنّاه في « مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » لايليق ذكرها بهذا المختصر [4] .

---

(١) في (ق) و (ظ) : تقدير وهو الصواب .

(٢) في (ق) و (ظ) : على جواز .

(٣) أي من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي نحو « في الدار زيدٌ » بعمل الظرف في الاسم الذى بعده المرفوع على الفاعلية للظرف .

(٤) في (ق) و (ظ) : في المسائل الخلافية لايليق ذكره بهذا المختصر .

الباب التاسع

باب خبر المبتدأ

إن قال قائل : على كم ضرباً ينقسم خبر المبتدأ ؟ قيل : على ضربين : مفرد ، وجملة . فإن قيل : على كم ضرباً ينقسم المفرد ؟ قيل على ضربين ، أحدهما أن يكون اسماً غير صفة ، والآخر أن يكون صفة ، أمّا الاسم غير الصفة فنحو : « زيد أخوك ، وعمرو غلامك » فزيد مبتدأ ، وأخوك خبره ، وكذلك عمرو مبتدأ ، وغلامك خبره ، وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع إلى المبتدأ عند البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنّ فيه ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، وبه قال علي بن عيسى الرُّمّانيّ [١] من البصريين . والأول هو الصحيح ، لأن هذه أسماء محضة ، والأسماء المحضة لاتتضمن الضمائر ، وأمّا ما كان صفة فنحو : « زيد ضارب ، وعمرو حسن » وماأشبه ذلك ولا خلاف بين النحويين في أنّ هذا النحو يحتمل [٢] ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، لأنه ينزل [٣] منزلة الفعل ، ويتضمن معناه .

---

(١) أبو الحسن الورّاق ويعرف بالإخشيدي كان إماماً في علم العربية علامة في الأدب (م سنة ٣٨٤ هـ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : يتحمّل .

(٣) في (ق) و (ظ) : يتنزل .

فإن قيل : على كم ضرباً تنقسم الجملة ؟ قيل : على ضربين : جملة [١] اسمية ، وجملة فعلية ، فأمّا الجملة الاسمية فما كان الخبر [٢] الأوّل منها اسماً ، وذلك نحو : « زيد أبوه منطلق » فزيد مبتدأ أول ، وأبوه مبتدأ ثانٍ . ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني ، وخبره خبر عن المبتدأ الأول : وأما الجملة الفعلية فما كان الخبر [٢] الأول منها فعلاً ، نحو [٣] : « زيد ذهب أبوه ، وعمرو إن تكرِمْه يُكرِمْك » وما أشبه ذلك أمّا الظرف وحرف الجر فاختلف النحويون فيهما ، فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنهما يعدان من الجمل ، لأنّهما يُقدَّر معهما الفعل ، فإذا قال : « زيد عندك ، وعمرو في الدار » كان التقدير : « زيد استقر عندك ، وعمرو استقر في الدار » ؛ وذهب بعض النحويين إلى أنهما يعدان من المفردات ، لأنه يُقدّر معهما : مستقر ، وهو اسم الفاعل ، واسم الفاعل لايكونُ مع الضمير جملة ، والصحيح ماذهب إليه سيبويه ومن تابعه ، والدليل على ذلك أنا وجدنا الظرف وحرف الجر يقعان في صلة الأسماء الموصولة ، نحو : الذي ، والتي ، ومن ، وما ، وما أشبه ذلك ، تقول : « الذي عندك

---

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : الجزء .

(٣) في (ق) و (ظ) : وذلك نحو .

زيد ، والذي في الدار عمرو » وكذلك سائرها ، ومعلوم أن الـ لا تكون إلا جملة ، فإذا وجدناهم يصلون بها الأسماء الموصو دلّنا ذلك على أنهما يُعدّان من الجمل لا من المفردات ، وأنّ التقـ « استقرّ » دون « مستقرّ » ، لأن « استقر » يصلح أن يكون صـ لأنه جملة ، و « مستقر » لا يصلح أن يكون صلة لأنه مفرد ، و بدّ في هذا النحو ـ أعني الجملة ـ من ضمير يعود إلى المبتدأ ، تقول « زيد أبوه منطلق » فيكون العائد[1] إلى المبتدأ الهاء في أبوه ، فأ قولهم : « السمن منوان[2] بدرهم » ففيه ضمير محذوف يرجع إ المبتدأ ، والتقدير فيه « منوان منه بدرهم » وإنما حذف منه تخفيفاً لـ به ، ولو قلت : « زيد انطلق عمرو » لم يجز قولاً واحداً ،[3] فـ أضفت إلى ذلك : إليه ، أو معه ، صحّت المسألة ، لأنه قد رجـ من : إليه ، أو معه ، ضمير إلى المبتدأ ، وعلى هذا قياس كـ جملة وقعت خبراً لمبتدأ[4] ، وإنما وجب ذلك ليُربط[5] الكلام الثاني بالأول ، ولو لم يرجع منه ضمير الأول[6]

---

(١) في (ق) : عائداً .

(٢) المَنا والمَناة : كيلٌ أو ميزان ، ويُثنّى : مَنَوان ومنيان ج أمنـاء .

(٣) سقط من (ق) و (ظ) قوله : قولاً واحداً .

(٤) في (ق) : خبراً للمبتدأ ، و في (ظ) : خبراً لمبتدأ .

(٥) في (ق) و (ظ) : ليرتبط .

(٦) في (ق) و (ظ) : إلى الأول .

لم يكن أولى به من غيره ، فتبطل فائدة الخبر .

فإن قيل : فلِمَ إذا كان المبتدأ جثة جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان ؟ قيل : إنما جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان . لأنّ في وقوع ظرف المكان خبراً عنه فائدة ، وليس في وقوع ظرف الزمان خبراً عنه فائدة ، ألا ترى أنك تقول في ظرف المكان : « زيد أمامك » فيكون مفيداً لأنه يجوز ألا يكون أمامك ، ولو قلت في ظرف الزمان : « زيد يوم الجمعة » لم يكن مفيداً ، لأنه لا يجوز أن يخلو عن يوم الجمعة ، وحكم الخبر أن يكون مفيداً .

فإن قيل : فكيف جاز الإخبار عنه بظرف الزمان في قولهم « الليلةَ الهلالُ » قيل : إنّما جاز لأن التقدير فيه « الليلةَ حدوث الهلال ، أو طلوعه [١] » فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، والحدوث والطلوع حدث ، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ ظرف زمان إذا كان المبتدأ حدثاً كقولك : « الصلح يوم الجمعة ، والقتال يومَ السبت » وما أشبه ، ذلك لأن في وقوعه خبراً عنه فائدة .

فإن قيل : فما [٢] العامل في خبر المبتدأ ؟ قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب الكوفيّون إلى أن عامله المبتدأ

---

(١) في (ق) و (ظ) : طلوع الهلال .

(٢) في (ق) و (ظ) : ما .

على ماذكرنا ، وذهب البصرّيون [١] إلى أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر ، لأنه لمّا وجب أن يكون عاملًا في المبتدأ ، وجب أن يكون عاملًا في الخبر ، قياساً على العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ ، (وهو على رأي بعضهم [٢]) ، وذهب قوم منهم أيضاً [٣] إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ ، والمبتدأ عمل في الخبر ، وذهب سيبويه وجماعة معه إلى أنّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعاً ، لأن الابتداء لاينفك عن المبتدأ ، ولا يصح للخبر معنى إلا بهما ، فدلّ على أنّهما العاملان فيه ، والذي أختاره أن العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدأ ، وذلك لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل ، وإذا ثبت أن الابتداء له تأثير في العمل ، فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له ، والتحقيق فيه أن تقول : إن الابتداء أُعمل [٤] في الخبر بواسطة المبتدأ ، لأن [٥] المبتدأ مشارك له فى العمل ، وفي كلّ واحد من هذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر ، (فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى [٦]) .

---

(١) في (ق) و (ظ) : وأما البصريّون فاختلفوا ، فذهب قوم إلى أن . . .
(٢) سقطت هذه الجملة من (ق) و (ظ) .
(٣) سقط من (ق) و (ظ) : منهم أيضاً .
(٤) في (ق) و (ظ) : عَمِل .
(٥) في (ظ) : لا أنّ .
(٦) سقطت هذه الجملة من (ق) و (ظ) .

الباب العاشر

باب الفاعل

إن قال قائل : ما الفاعل ؟ قيل : اسم [1] ذكرتَه بعد فعل ، وأسندتَ ذلك الفعل إليه [2] ، نحو : « قام زيد ، وذهب عمرو »

فإن قيل : فلِمَ كان إعرابه الرفع ؟ قيل : فرقاً بينه وبين المفعول .

فإن قيل : فهلاّ عكسوا وكان الفرق واقعاً ؟ قيل : لخمسة أوجه :

أحدها : وهو [3] أن الفعل لايكون له إلا فاعل واحد ، ويكون [4] له مفعولات كثيرة ، فمنه مايتعدى إلى مفعول واحد ، ومنه ما يتعدى إلى مفعولَيْن ، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولِين [5] ، مع أنّه يتعدى إلى خمسة أشياء ، وهي : المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول [6] ، والحال ، وليس

---

(١) في (ق) و (ظ) : كل اسم .

(٢) في (ق) و (ظ) : إلى ذلك الاسم .

(٣) في (ق) و (ظ) : الوجه الأول : هو . .

(٤) في (ق) : تكون .

(٥) سقط من (ظ) قوله : ومنه مايتعدى إلى ثلاثة مفعولين .

(٦) في (ق) و (ظ) : والمفعول له .

له إلا فاعل واحد ، وكذلك كل فعل لازم يتعدى إلى هذه الخمسة ، وليس له أيضاً إلا فاعل واحد ، فإذا ثبت هذا ، وأن الفاعل أقلّ من المفعول ، والرفع (١) أثقل ، والفتح أخف ، فأعطوا الأقلَّ الأثقل ، والأكثرَ الأخفَّ ، ليكون ثقل الرفع موازياً لقلة الفاعل ، وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول .

والوجه الثاني : أن الفاعل يشبه المبتدأ ، والمبتدأ مرفوع ، فكذلك ما أشبهه ، ووجه الشبه بينهما أن الفاعل يكون هو والفعل جملة ، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة ، فلمّا ثبت للمبتدأ الرفع ، حُمل الفاعل عليه .

والوجه الثالث : أن الفاعل أقوى من المفعول ، فأُعطي الفاعل الذي هو الأقوى الأقوى وهو الرفع ، وأُعطي المفعول الذي هو الأضعف (٢) الأضعف وهو النصب .

والوجه الرابع : أن الفاعل أول ، والرفع أول ، والمفعول آخر ، والنصب آخر (٣) ، فأعطى الأول الأول ، والآخر الآخر .

والوجه الخامس : أنّ هذا السؤال لايلزم لأنه لم يكن

---

(١) في (ق) و (ظ) : فالرفع .

(٢) في (ظ) : أضعف .

(٣) سقطت من (ظ) .

الغرض إلا مجرد الفرق وقد حصل ، وبان [١] ان هذا السؤال لايلزم ، لأنّا لو [٢] عكسنا على ماأورده السائل ، فنصبنا الفاعل ، ورفعنا المفعول ، لقال الآخر : فهلاّ عكستم ؟ فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال ، والسؤال متى انقلب كان مردوداً ، وهذا الوجه ينبغي أن يكون مقدماً من جهة النظر إلى ترتيب الإيراد ، وإنّما أخرناه لأنه بعيد من التحقيق .

فإن قيل : بماذا يرتفع الفاعل ؟ قيل يرتفع بإسناد الفعل إليه [٣] لا لأنّه أحدث فعلاً على الحقيقة ، والذى يدلّ على ذلك أنه يرتفع في النفي كما يرتفع في الايجاب ، تقول : « ما قام زيد ، ولم يذهب عمرو » فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب ، كما لو أوجبته له نحو : « قام زيد ، وذهب عمرو » وأشباه [٤] ذلك .

فإن قيل : فلِمَ لايجوز تقديم الفاعل على الفعل ؟ قيل : لأن الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الكلمة [٥] ، (وهو الفعل) [٦] والدليل على ذلك من سبعة أوجه :

---

(١) في (ق) و (ظ) : وبيان .
(٢) في (ق) و (ظ) : أنّا .
(٣) سقط الجار والمجرور من (ظ) .
(٤) في (ق) و (ظ) : وما أشبه .
(٥) في (ق) و (ظ) : الفعل .
(٦) سقطت من (ق) و (ظ) .

أحدها أنّهم يسكّنون لام الفعل : إذا اتّصل به ضمير الفاعل قال الله تعالى : « وَإِذْ وَعَدْنا مُوسى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً [١] » لئلا يتوالى إلى أربع حركات [٢] لوازم في كلمة واحدة [٣] إلاّ أن يحذف من الكلمة شيء [٤] للتخفيف [٥] نحو : عُجلِط [٦] ، وعُكلِط ، وعُلبِط ، فلو لم ينزّلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سِنخ الفعل ، وإلاّ [٧] لما سكّنوا [٨] لامه ، ألا ترى أن ضمير المفعول لا يسكّن [٩] له لام الفعل إذا اتصل به ، لأنه في نيّة الانفصال قال الله تعالى : « وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَافِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلاَّ غُرُوراً [١٠] » فلم يسكّن [٩] لام

---

(١) التلاوة : « واعدنا » سورة البقرة : ٥١

(٢) في (ق) و (ظ) تتوالى أربعة متحركات .

(٣) في (ق) زيادة قوله : إذ ليس في كلامهم توالي أربعة متحركات لوازم في كلمة واحدة .

(٤) سقطت الكلمة من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ظ) التخفيف ولعله سهو .

(٦) لبَن عُجَلِط وعُجالِط ، وعُكَلِط وعُلَبِط وعُلابِط خاثر ثخين .

(٧) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٨) في (ق) و (ظ) : أسكنوا .

(٩) في (ق) و (ظ) : تسكن .

(١٠) الأحزاب : ١٢ .

الفعل إذا [١] كان في نيّة الانفصال ، بخلاف قوله تعالى : «وإذ وَعَدْنَا موسى» [٢] لأنه ليس في نية الانفصال [٣] .

والوجه الثاني : أنّهم جعلوا النون في الخمسة الأمثلة علامة للرفع ، وحذفها علامة للجزم والنصب ، فلولا [٤] أنّهم جعلوا هذه الضمائر التي هي : الألف ، والواو ، والياء ، في : يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين يا امرأةُ ، بمنزلة حرف من سِنخ الكلمة ، (وإلاّ) لما جعلوا الإعراب بعده .

والوجه الثالث : أنهم قالوا : «قامت هند» فألحقوا التاء بالفعل ، والفعل لا يؤنث ، وإنّما التأنيث للاسم ، فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل ، وإلا لما جاز إلحاق التأنيث [٥] به .

والوجه الرابع : أنهم قالوا في النسب إلى كُنتُ «كنتيّ» قال الشاعر :

---

(١) في (ق) و (ظ) : إذ .

(٢) التلاوة «واعدنا» .

(٣) في (ق) لأنه في نية الاتصال . وفي (ظ) لأنه في نيّة الانفصال .

(٤) في (ظ) : ولولا .

(٥) في (ق) و (ظ) : علامة التأنيث .

فأصبحت كُنتياً[١] وأصبحت عاجناً[٢] وشر خصال المرء كنت وعاجن[٣]

فأثبتوا التاء ، ولو[٤] لم يتنزّل[٥] منزلة حرف من سنخ الكلمة ، (وإلاّ) لما جاز إثباتها .

والوجه الخامس : أنهم قالوا : حبّذا ، وهي مركبة[٦] من فعل وفاعل ، فجعلوها بمنزلة اسم واحد ، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء .

والوجه السادس : أنهم قالوا « زيد ظننت قائم[٧] » فألغوها ، والإلغاء إنما يكون للمفردات لا للجمل ، فلو لم ينزل الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة ، وإلا لما جاز الإلغاء .

والوجه السابع : أنهم قالوا للواحد « قفا » على التثنية ، لأن المعنى : قف قف ، قال الله تعالى : « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ[٨] كُلَّ

---

(١) الكُنْتِيُّ والكُنْتُنِيُّ والكونيّ : الكَبِيرُ العُمُر ، كأنه نُسِب إلى قوله : كنتُ في شبابي كذا وكذا .

(٢) عَجَنَ الرجل : نهض مُعتمداً بيديه على الأرض ، كِبَراً أو بُدناً ، فهوَ عاجن ، يقال : فلان عجن وخبز أي شاخ وكَبِرَ .

(٣) في (ظ) بعد البيت : يعجن بيده إذا قام ، ولعلها شرح من الناسخ .

(٤) في (ظ) : ولم ، وهو سهو .

(٥) في (ق) تتنزل .

(٦) في (ظ) وهو مركب .

(٧) في (ق) : منطلق .

(٨) سقطت من (ق) و (ظ) تتمة الآية .

كَفَّارٍ عَنِيدٍ[1]» فثنّى وإن كان الخطاب لملك واحد ، لأن المراد به[2] : ألقِ ألقِ ، والتثنية ليست للأفعال ، وإنّما هي للأسماء ، فلو لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل ، وإلا لما جازت[3] تثنيته باعتباره .

وإذا[4] ثبت بهذه الأوجه أن الفاعل يتنزّل منزلة الجزء من الفعل ، لم يجز تقديمه عليه .

فإن قيل : لِمَ زعمتم أن قول القائل : «زيد قام» مرفوع بالابتداء دون الفعل ، ولا فصل بين قولنا : زيد ضرب ، وضرب زيد ؟ قيل لوجهين : أحدهما أنّه من شرط الفاعل ألا يقوم غيره مقامه مع وجوده ، نحو قولك : « قام زيد » فلو كان تقديم زيد على الفعل بمنزلة تأخيره لاستحال قولك : « زيد قام أخوه ، وعمرو انطلق غلامه » ولمّا جاز ذلك دلّ على أنه لم يرتفع بالفعل ، بل بالابتداء . والوجه الثاني : أنّه لو كان الأمر على مازعمت لوجب ألا يختلف[5] حال الفعل ، فكان[6] ينبغي أن يقال : « الزيدان قام ،

---

(١) سورة (ق) : ٢٤ .

(٢) سقط من (ظ) : به .

(٣) في (ق) و (ظ) : جاز .

(٤) في (ق) : فإذا .

(٥) في (ق) : تختلف .

(٦) في (ظ) : وكان .

والزيدون قام » كما تقول[١] : قام الزيدان ، وقام الزيدون » فلمّا لم يقل إلا : « الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، دلّ على أنه يرتفع بالابتداء دون الفعل .

فإن قيل : فلِمَ استتر ضمير الواحد نحو : « زيد قام » وظهر ضمير الاثنين ، نحو : « الزيدان قاما » وضمير الجماعة ، نحو : « الزيدون قاموا » ؟ قيل : لأن الفعل لايخلو من فاعل واحد ، وقد يخلو من اثنين وجماعة ، فإذا قدمت اسماً مفرداً على الفعل نحو : « زيد قام » لم يحتج معه إلى[٢] إظهار ضميره ، لإحاطة العلم بأنّه لايخلو من فاعل واحد ، فإذا قدّمنا[٣] اسماً مثنى على الفعل نحو : « الزيدان قاما » أو مجموعاً نحو : « الزيدون قاموا » وجب إظهار ضمير التثنية والجمع ، لأنّه قد يخلو من ذلك ، فلو لم يظهر ضميرها[٤] لوقع الالتباس ، ولم يعلم أنّ الفعل لاثنين أو جماعة ، فافهمه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) : يقال .
(٢) في (ق) و (ظ) : لم تحتج إلى .
(٣) في (ق) و (ظ) : قدمت .
(٤) في (ق) ضميرها .

الباب الحادي عشر

باب المفعول[١]

إن قال قائل : ما المفعول[٢] ؟ قيل : كل اسم تعدّى إليه فعل . فإن قيل ؟ فما العامل في المفعول ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب أكثرهم[٣] إلى أن العامل في المفعول هو الفعل فقط ، وذهب بعضهم[٤] إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معاً ؛ والقول الصحيح هو الأول ، وهذا القول ليس بصحيح ، وذلك لأن الفاعل اسم ، كما أن المفعول كذلك ، فإذا استويا في الاسمية ، والأصل في الاسم ألا يعمل ، فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر ، وإذا ثبت هذا وأجمعنا على أنّ الفعل له تأثير في العمل فإضافة مالا تأثير له في العمل ، إلى ماله تأثير ، لا تأثير له ، فدلّ على أنّ العامل هو الفعل فقط ؛ وهو على ضربين : فعل متعدّ بغيره ، وفعل متعد بنفسه ، فأمّا

---

(١) في (ق) و (ظ) : المفعول به .

(٢) في (ظ) : به .

(٣) في (ق) و (ظ) : أكثر النحويين .

(٤) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

مايتعدى بغيره فهو الفعل اللازم، ويتعدى بثلاثة أشياء، وهي : الهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجرّ ، فالهمزة نحو : « خرج زيد وأخرجته » والتضعيف نحو : « خرج المتاع وخرّجته » وحرف الجر نحو : « خرج زيد وخرجت به » وكذلك : « فرح زيد ، وأفرحته ، وفرّحته ، وفرحت به » وما أشبه ذلك . وأما المتعدي بنفسه فعلى ثلاثة أضرب : ضرب يتعدى إلى مفعول واحد ، كقولك : « ضرب زيد عمرا ، وأكرم عمرو بشراً » وضرب يتعدى إلى مفعولين : كقولك : « أعطيت زيداً درهماً ، وظننت زيداً قائماً » وضرب يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، كقولك : « أعلم الله زيداً عمراً خيرَ الناس ، ونبّأ الله عمراً بشراً كريماً » وهذا الضرب منقول بالهمزة والتضعيف مما يتعدى إلى مفعولين لا [1] يجوز الاقتصار على أحدهما ، لأنّ كلّ واحد من هذه الأشياء الثلاثة المعدّية ، التي هي : الهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجر ، كما أنّها تنقل الفعل اللازم من اللزوم إلى التعدّي ، فكذلك إذا دخلت على الفعل المتعدي ، فإنما تزيده مفعولاً ، وإن [2] كان

---

(١) في (ق) و (ظ) : ولا .

(٢) في (ق) و (ظ) : فإن .

يتعدى إلى مفعول واحد ، صار يتعدّى إلى مفعولين ، كقولك في « ضرب زيد عمراً : أضربت زيداً عمراً » وفي « حفر زيد بئراً ، أحفرت زيداً بئراً » وما أشبه ذلك ، وإن [١] كان متعدياً إلى مفعولين صار متعدّياً إلى ثلاثة مفعولين ، ونحوه على ما قدمناه [٢] .

فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) و (ظ) :فإن .

(٧) سقط من (ق) و (ظ) : على .

الباب الثاني عشر

باب مالم يسمّ فاعله

إن قال قائل : لِمَ لمْ يسمّ الفاعل ؟ قيل : لأنّ العناية قد تكون بذكر المفعول ، كما تكون بذكر الفاعل ، وقد تكون للجهل بالفاعل ، وقد تكون للإيجاز والاختصار ، وإلى[1] غير ذلك .

فإن قيل : فلِمَ[2] كان مالم يُسمّ فاعله مرفوعاً ؟ قيل : لأنهم لمّا حذفوا الفاعل ، أقاموا المفعول مقامه ، فارتفع بإسناد الفعل إليه ، كما كان يرتفع الفاعل .

فإن قيل : فلِمَ إذا حُذِفَ الفاعل وجب أن يقام اسم آخر مقامه ؟ قيل لأنّ الفعل لابدّ له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثاً عن غير محدّثٍ عنه ، فلمّا حذف الفاعلِ هٰهنا ، وجب أن يقام اسم آخر مقامه ، ليكون الفعل حديثاً عنه ، وهو المفعول .

فإن قيل : كيف يقام المفعول مقام الفاعل وهو ضدّه في المعنى ؟ قيل : هذا غير غريب في الاستعمال ، فإنّه إذا جاز

---

(١) في (ق) و (ظ) : إلى .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولِمَ .

أن يقال : « مات زيد » وسمّي [1] زيد فاعلاً ، ولم يحدث بنفسه الموت ، وهو مفعول في المعنى ، جاز أن يقام المفعول هٰهنا مقام الفاعل ، وإن كان مفعولاً في المعنى ؛ والذي يدلّ على أن المفعول هٰهنا أقيم مقام الفاعل ، أنّ الفعل إذا كان يتعدّى إلى مفعول واحد لم يتعدّ إلى مفعول البتّة ، كقولك في [2] « ضرب زيد عمراً ، وأكرم بكر بشراً : (ضرب عمرو ، وأكرم بشر) » [3] وإن كان يتعدّى إلى مفعولين صار يتعدّى إلى مفعول واحد ، كقولك في : « أعطيت زيداً درهماً وظننت عمراً قائماً : أُعطِي زيد درهماً ، وظُنَّ عمرٌو قائماً » ولو قلت : « ظُن قائم عمرا » جاز [4] لزوال اللبس ، ولو قلت في : « ظننت زيداً أباك : ظُن أبوك زيداً » لم يجز ، وذلك لأنّ قولك : ظننت زيداً أباك يؤذن بأن زيداً معلوم ، والأبوّة مظنونة ، فلو أقيم الأب مقام الفاعل ، لانعكس المعنى فصارت الأبوة معلومة ، وزيد مظنوناً ، وذلك لايجوز ، وكذلك تقول : « أعطي زيد درهماً ، وأعطي درهم زيداً » فيكون جائزاً لعدم الالتباس ، فلو قلت في « أعطيت

(١) في (ق) و (ظ) : ويسمّى .

(٢) سقط من (ظ) : في .

(٣) سقط من (ظ) مابين القوسين .

(٤) في (ق) و (ظ) : كان جائزاً .

زيداً غلاماً : أعطي غلام زيداً » لم يجز ، لأن كل واحد منهما يصح أن يكون هو الآخذ ، فلو أقيم غلام مقام الفاعل لم يُعلم الآخذ من المأخوذ ، فلهذا كان ممتنعاً ؛ وكذلك إن كان الفعل يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين ،(صار يتعدّى إلى مفعولَيْن)[١] كقولك في : « أعلِم الله زيدا عمراً خيرَ الناس »[٢] لقيام المفعول الأوّل مقام الفاعل ، وكان هو الأولى لأنه فاعل في المعنى ، فدلّ على أن المفعول ههنا أقيم مقام الفاعل . وإذا كان الأمر على هذا فبناء الفعل للمفعول به ، يقتضي[٣] نقله بالهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجرّ ، ألا ترى أنّ الفعل إذا[٤] كان يتعدّى إلى مفعول واحد ، صار يتعدّى بها إلى مفعولَيْن ، وإذا[٤] كان يتعدّى إلى مفعولَيْن ، صار يتعدّى بها إلى ثلاثة مفعولين ، وذلك لأن بناء الفعل للمفعول به ، يجعل المفعول فاعلاً ، والنقل بالهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجر ، يجعل الفاعل مفعولاً ، وإذا ثبت هذا فلا بدّ أن تزيد بنقله بالهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجر مفعولاً وينقص ببنيانه[٥] للمفعول مفعولا .

---

(١) سقط من (ظ) مابين القوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) بعدما تقدم قوله : « أعلِم زيد عمراً خيرَ الناس » وإثباته هو الصواب .

(٣) في (ق) و (ظ) : نقيض وهو الصواب .

(٤) في (ق) و (ظ) : إن .

(٥) في (ق) و (ظ) : وتنقص ببنائه .

فإن قيل : فلِمَ وجب تغيير الفعل إذا بُني للمفعول ؟ قيل : لأنّ المفعول يصحّ أن يكون هو الفاعل ، فلو لم يغيّر الفعل ، لم يعلم هل هو الفاعل بالحقيقة ، أم (١) قائم مقامه ؟ .

فإن قيل : فلِمَ ضمّوا الأوّل وكسروا الثاني نحو : « ضُرِب زيد » وما أشبه ذلك ؟ قيل : إنّما ضمّوا الأول ليكون دلالة على المحذوف الذى هو الفاعل إذا (٢) كان من علاماته ، وإنّما كسروا الثاني لأنّهم لمّا حذفوا الفاعل الذي لايجوز حذفه ، أرادوا أن يصوغوه على بناء لايشركه فيه شيء من الأبنية ، فبنوه على هذه الصيغة ، فكسروا الثاني ، لأنّهم لو ضمّوه لكان على وزن : طُنُب (٣) ، وجُمُل (٤) ، ولو فتحوه لكان على وزن : نُغَر (٥) وصُرَد ، ولو أسكنوه لكان على وزن : قُلْب (٦) وقُفْل ، فلم يبق إلا الكسر فحرّكوه به .

---

(١) في (ق) و (ظ) : بالحقيقة أو .

(٢) في (ق) و (ظ) إذ وهو الصواب .

(٣) بضمتين هو حبل طويل يشدّ به سرادق البيت أو الوتد ج أطناب .

(٤) جمع جَمَل في (ق) و (ظ) : وجُمُد .

(٥) النُّغَر كصُرَد : البلبل وصغار العصافير . والصُّرَد : طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير (اهـ ق) .

(٦) القُلْب : سوار المرأة .

فإن قيل : فلِمَ [١] كسروا أوّل المعتل ، نحو : قِيلَ ، وبيع ، ولم يضمّوه كالصحيح ؟ قيل : كان القياس يقتضي أن يُجرى المعتلّ مجرى الصحيح في ضمّ أوّله ، وكسر ثانية ، إلاّ أنهم استثقلوا الكسرة على حرف العلة فنقلوها إلى القاف ، فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، كما قلبوها في : ميعاد ، وميقات ، وميزان ، وأصلها : موعاد ، وموقات ، وموزان ، لأنّها من الوعد ، والوقت ، والوزن ، وأمّا الياء فثبتت لانكسار ماقبلها ؛ على أنه من العرب من يشير إلى الضمّ تنبيهاً على أن الأصل في هذا النحو هو الضم ، ومن العرب أيضاً من يحذف الكسرة ولاينقلها ، ويقرّ الواو ، لانضمام ماقبلها ، وتقلب [٢] الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال [٣] الشاعر [٤] :

ليت وهل ينفع شيئاً ليتُ [٥] ... ليت شباباً بُوع فاشتريت

أراد : بيع ، فقلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ،

---

(١) في (ق) و (ظ) : فلماذا .

(٢) في (ق) : ويقلب .

(٣) في (ق) و (ظ) : كقول .

(٤) هو رُؤبة بن العجّاج (م سنة ١٤٥ هـ) لمّا مات قال الخليل : دفنا الشعر واللغة والفصاحة .

(٥) في (ق) و (ظ) : ليت وما ينفع ليتٌ ليتُ .

كما قلبوها في نحو : موسر ، وموقن ، والأصل : مُيسر ، ومُيقن ، لأنّهما من اليسر واليقين ، إلا أنّه لمّا وقعت الياء ساكنة مضموماً ما قبلها قلبوها واواً ، فكذلك ههنا .

فإن قيل : فهل يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول به ؟ قيل : لا يجوز ذلك على القول الصحيح ، وقد زعم بعضهم أنّه يجوز ، وليس بصحيح ، إلاّ أنك[1] لو بنيت الفعل اللازم للمفعول به ، لكنت تحذف الفاعل ، فيبقى الفعل غير مستند[2] إلى شيء ، وذلك محال ، فإن اتصل به ظرف الزمان ، أو ظرف المكان ، أو المصدر ، أو الجارّ والمجرور ، جاز أن تبنيه عليه ، ولا يجوز أن تبنيه على الحال ، لأنها لا تقع إلا نكرة ، فلو أقيمت مقام الفاعل لجاز إظهارها[3] كالفاعل ، فكانت تقع معرفة ، والحال لا تقع إلا نكرة .

فإن قيل : فلِم إذا أقيم الظرف مقام الفاعل يخرج عن الظرفية ، ويجعل مفعولاً ، كزيد وعمرو وما أشبه ذلك ؟ قيل : لأنه يتضمن معنى[4] حرف الجر ، فلو لم ينقل لعلاقته بالفعل مع تضمّن حرف

---

(١) في (ق) و (ظ) : لأنك .
(٢) في (ق) و (ظ) : مسند .
(٣) في (ق) و (ظ) : إضمارها .
(٤) سقط من (ق) : معنى .

الجر، فالفاعل [1] لايتضمّن حرف الجر، فكذلك [2] ما قام مقامه.

فإن قيل: فالمصدر لايتضمن حرف الجر، فهل يُنقل أو لا؟

قيل: اختلف النحويّون في ذلك، فذهب بعضهم [3] إلى أنّه لاينقل لأنه ليس بينه وبين الفعل واسطة، وذهب آخرون إلى أنّه ينقل، واستدلّوا على ذلك من وجهين: أحدهما أن الفعل لابدّ له من الفاعل، والمصدر لو لم يُذْكر لكان الفعل دالاً عليه بصيغته، فصار وجوده وعدمه [4] سواء، والفاعل لابدّ له [5] منه، فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي أن يجعل بمنزلة المفعول الذي لايستغنى بالفعل عنه. والوجه الثاني أنّ المصدر إنّما يذكر تأكيداً للفعل، ألا ترى أنّ قولك: «سرت سيراً» بمنزلة قولك [6]: «سرت سرت» فكما لا يجوز أن يقوم الفعل مقام الفاعل، فكذلك لايجوز أن يقوم مقامه ما كان بمنزلته، فلهذا وجب نقل المصدر.

---

(١) في (ق) و (ظ) : والفاعل.

(٢) في (ق) : فكذا.

(٣) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين.

(٤) في (ظ) : كعدمه.

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : له.

(٦) سقط من (ق) و (ظ) : قولك.

فإن قيل : فإن اجتمع ظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمصدر ، والجار والمجرور ، فأيّها يقام مقام الفاعل ؟ قيل : أنت مخيّر فيها كلّها ، أيّها شئت أقمت [١] مقام الفاعل ، وزعم بعضهم [٢] أنّ الأحسن أن تقيم الاسم المجرور مقام الفاعل ، لأنه لو لم يكن حرف الجرّ لم تقم [٣] مقام الفاعل غيره . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) و (ظ) : أقمته .

(٢) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٣) في (ق) و (ظ) : يُقَمْ .

الباب الثالث عشر

باب نعم وبئس

إن قال قائل : هل نعم وبئس اسمان أو فعلان ؟ قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب البصريّون إلى أنّهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان[1] ، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأوّل[2] : أن الضمير يتصل بهما على حدّ اتصاله بالأفعال ، فإنّهم قالوا : نعما رجلين ، ونعموا رجالا ، كما قالوا : قاما ، وقاموا .

والوجه الثاني : أن تاء التأنيث الساكنة التي لم يقلبها أحد من العرب هاء في الوقف ، تتّصل بهما ، كما تتصل بالأفعال ، نحو : نعمت المرأة ، وبئست الجارية .

والوجه الثالث : أنهما مبنيّتان على الفتح كالأفعال الماضية ، ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علّة .

وذهب الكوفيّون إلى أنّهما اسمان ، واستدّلوا على ذلك من خمسة أوجه :

---

(١) في (ظ) : ينصرفان .

(٢) في (ق) : أحدها .

الوجه الأول أنهم قالوا : الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الجر عليهما ، وحرف الجر يختص بالأسماء قال الشاعر[١] :

ألست بنعم الجار يؤلف بيته   أخا قلة أو معدم المال مُصرما

وحكي عن بعض العرب أنه بشّر بمولودة فقيل : نعم المولودة مولودتك ، فقال : « والله ماهي بنعم المولودة ، نصرتها بكاء ، وبرّها سرقة » وحكي عن بعض العرب أنه قال : نعم السير على بئس العير » فأدخلوا[٢] عليهما حرف الجرّ ، وحرف الجرّ يختص بالأسماء ، فدلّ على أنهما اسمان .

والوجه الثاني أنّ العرب تقول : « يانعم المولى[٣] ونعم النصير » فنداؤهم نعم يدلّ على أنهما اسمان[٤] ، لأن النداء من خصائص الأسماء .

والوجه الثالث أنهم قالوا : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه

---

(١) لم اعثر على هذا البيت ولا على قائله ، ومثله قول الآخر :

صبّحك الله بخير باكرْ   بِنِعْمَ طيرٍ وشباب فاخِرْ

أورده الشنقيطي في الدرر اللوامع على همع الهوامع للسيوطي وقال هو من شواهد الأشموني والعيني أيضاً (ج ٢ ص ١٠٨)

(٢) في (ق) و (ظ) : فأدخل .

(٣) في (ق) و (ظ) : ويا .

(٤) في (ق) و (ظ) : انها اسم .

لايحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنه لايحسن أن تقول: «نعم الرجل أمس» ولا «بئس[1] الرجل غداً» فلمّا لم يحسن اقتران الزمن بهما، دلّ على أنّهما ليسا بفعلين.

والوجه الرابع: أنّهما لايتصرفان، ولو كانا فعلين لكانا يتصرّفان[2]، لأن التصرّف من خصائص الأفعال، فلمّا لم يتصرفا، دلّ على أنهما ليسا بفعلين.

والوجه الخامس: أنّه قد جاء عن العرب أنّهم قالوا: نعيم الرجل زيد، وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن: فعيل، فدلّ على صحة ماذهبنا إليه. وهو مذهب البصريين[3]،

وأمّا ماستدلّ به الكوفيون ففاسد، أمّا قولهم: إنّهما اسمان لدخول حرف الجرّ عليهما، فقلنا[4]، هذا فاسد، لأنّ حرف الجرّ إنّما دخل عليهما على تقدير الحكاية[5] فلا يدلّ على أنهما اسمان،

---

(١) في (ق) و (ظ): نعم.

(٢) في (ق) و (ظ): متصرفين.

(٣) في (ق) و (ظ): والصحيح ما ذهب إليه البصريون.

(٤) في ق و (ظ): قلنا.

(٥) في (ق): للحكاية.

لأن حروف (١) الجرّ قد تدخل (٢) على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة كقوله (٣) :

والله ماليلي بنام صاحبه

ولا خلاف أنّ « نام (٤) » فعل ماض ، ولا يجوز أن يقال : انما هو (٥) اسم لدخول حرف الجر عليه ، فكذلك ههنا ، ولولا تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجرّ على : نعم ، وبئس ، ونام ، والتقدير في قوله : « ألست بنعم الجار يؤلف بيته » : « ألست بجارٍ مقولٍ فيه : نعم الجار » وكذلك التقدير في قول بعض العرب : « والله ماهي بنعم المولودة : والله ما هي بمولودة » فيقال (٦) فيها : « نعم المولودة » وكذلك التقدير في قول الآخر :

---

(١) في (ق) و (ظ) : حرف .

(٢) في (ق) و (ظ) : دخل .

(٣) لم اعثر على قائله ، ونصّه في لسان العرب :

تالله مازيدٌ بنام صاحبه ولا مخالطِ اللبان جانبه

(٤) في (ظ) : بنام .

(٥) في (ق) و (ظ) : إنه .

(٦) في (ق) : مقولٍ فيها . وفي (ظ) : العرب : والله ماهي بنعم المولودة : مقول فيها نعم المولودة .

« نِعْمَ السيرُ على بئسَ العَيْرِ : مقول فيه [1] بئس العير » وكذلك التقدير في قول الشاعر :

والله ما ليلي بنام صاحبه

« والله ما ليلي بليلٍ مقول فيها نام صاحبه » إلا أنهم حذفوا الموصوف ، وأقاموا الصفة مقامه ، كقوله سبحانه وتعالى : «أن اعمَلْ سابغاتٍ [2] » أي دروعاً سابغات ، فصار التقدير فيه [3] : « ألست بمقول فيه : نعم الجار ، وما هي بمقولٍ فيها : نعم المولودة ؛ ونعم السير على مقول فيه بئس العير ، وما ليلي بمقول فيها [4] : نام صاحبه » ثم حذفوا الصفة التي هي : مقول فيه [5] ، فأوقعوا [6] المحكيّ بها [7] موقعها ، وحذف القول بها [8] في كتابِ الله تعالى ، وكلام العرب ، وأشعارهم أكثر من أن يحصى ، فدخل حرف الجرّ على هذه

---

(١) في (ق) و (ظ) : نعم السير على عيرٍ مقولٍ فيه . . .
(٢) سورة سَبَأ ، الآية (١١) .
(٣) سقط من (ق) و (ظ) : فيه .
(٤) في (ق) و (ظ) : فيه .
(٥) سقط من (ق) : فيه .
(٦) في (ق) و (ظ) : وأوقعوا .
(٧) في (ق) : به .
(٨) سقط من (ق) و (ظ) : بها .

الأفعال لفظاً ، ولكن إن [١] كان حرف الجرّ داخلاً على هذه الأفعال في اللفظ ، إلا [٢] أنّه داخل على غيرها في التقدير ، فلا يكون فيه دليل [٣] على الاسميّة .

وأما قولهم : إن العرب تقول : يانعم المولى ، ونعم [٤] النصير ، والنداء من خصائص الأسماء ، فنقول : المقصود بالنداء محذوف للعلم به [٥] ، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت . وأما قولهم : إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ، ولا يجوز تصرّفهما ، فنقول : إنّما امتنعا من اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما ، وسلبا التصرّف ، لأنّ نعم موضوعة لغاية المدح ، وبئس موضوعة لغاية الذمّ ، فجعل دلالتهما على الزمان [٦] مقصورة على الآن ، لأنك إنما تمدح [٧] وتذم بما هو موجود في الممدوح [٧] والمذموم لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون في المستقبل . وأما قولهم : إنه قد جاء عن العرب أنّهم قالوا : نعيم الرجل زيد ، فنقول :

---

(١) في (ظ) : ولكن إذا . وفي (ق) : لكن إن .
(٢) في (ظ) : لا : وهو سهو .
(٣) في (ظ) : دليلًا وهو خطأ .
(٤) في (ق) و (ظ) : ويا .
(٥) سقط من (ظ) : به .
(٦) سقط من (ظ) : على الزمان .
(٧) في (ق) و (ظ) : أو .

هذه رواية شاذة تفرّد بها قُطرب وحده ، ولئن صحّت فليس فيها حجة ، لأن هذه الياء نشأت عن[١] إشباع الكسرة ، لأن الأصل في : نِعْمَ : نَعِمَ بفتح النون وكسر العين ، وأشبعت[٢] الكسرة فنشأت الياء ، وهذا كثير في كلامهم ، فإنه[٣] كلّ ما كان على وزن[٤] « فَعِل » من الأسماء والأفعال ، وثانيه حرف من حروف الحلق ففيه أربعة أوجه : أحدها استعماله على أصله كقولك : فَخِذ ، وقد ضَحِكَ ، والثاني : إسكان عينه تخفيفاً كقولك : « فَخْذ ، وقد ضَحْك » والثالث : إتباع فائه عينه في الكسر ، كقولك : « فِخِذ ، وقد ضِحِك » والرابع كسر فائه ، وإسكان عينه لنقل كسرتها إلى الفاء نحو قولك :[٥] « فِخْذ ، وقد ضِحْك » فكذلك[٦] نِعم فيها أربع لغات : « نَعِمَ » بفتح النون وكسر العين ، وهو الأصل ، و « نَعْم » بفتح النون وسكون العين ، و « نِعِم »

---

(١) في (ق) : من .

(٢) في (ق) و (ظ) : فأشبعت .

(٣) في (ظ) . فإن .

(٤) في (ق) و (ظ) : على : َفعِل .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : قولك .

(٦) في (ق) : وكذلك .

بكسر النون والعين ، و « نِعْم » بكسر النون وسكون العين . وأمّا « نعيم » بالياء ، فإنما نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة كما قال الشاعر :(١)

كأنّي بفتخاء الجناحين لقوة   على عجلٍ منّي أطأطى شيمالي

وقال (٢) الآخر :

لاعهد لي بنيضالي (٣)   أصبحت كالشنّ البالي

وقال (٢) الآخر (٤) :

ألم يأتيك والأنباء تنمي   بما لاقت لَبون بني زياد

---

(١) لم أعلم قائله ، والفتخاء من العِقبان الليّنة الجناح ، واللَقوة الخفيفة السريعة . والشطر الثاني في لسان العرب : « دَفوف من العِقبان طأطأت شِملالي » وعُقاب دَفوف : تدنو من الأرض إذا انقضّت ، والشمال ضدّ اليمين كالشِمال والشملال (بكسرهن) جمعه : أشمُلٌ وشمائل وشُمُل وشِمال (بلفظ الواحد)

(٢) في (ق) و (ظ) : وكما .

(٣) في (ق) و (ظ) بنيضال ولعله الصواب . ناضله مناضلة ونضالاً ونيضالا : باراه في الرّمي ، ونضلتُه : سبقتُه فيه . والشَنّ : القِربة الخَلَق الصغيرة .

(٤) هو قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي (م سنة ١٠ ﻫ) الانباء تنمي : تزيد وتكثر لبَون : هي الإبل ذوات اللبن (بنو زياد) ابن سفيان بن عبد الله العبسي . وكان قيس بن زهير قد طرد إبلاً للربيع بن زياد (في قصةٍ) .

وهذا أكثر من أن يحصى ، وقد ذكرناه مستقصى في المسائل الخلافيّة ، فلا نعيده ههنا .

فإن قيل : فلِمَ وجب أن يكون فاعل نعم وبئس اسم جنس ؟ قيل : لوجهين (١) :

أحدهما : أنّ نعم لمّا وضعت للمدح العام ، وبئس للذم العام ، خصّ فاعلها باللفظ العام .

والوجه الثاني (٢) : إنما وجب أن يكون اسم جنس ليدلّ على أن الممدوح و (٣) المذموم مستحق (٤) للمدح و (٣) الذم في ذلك الجنس .

فإن قيل : فلِمَ جاز الإضمار فيهما (٥) قبل الذكر ؟ قيل : إنّما جاز الإضمار فيهما قبل الذكر ، لأن المضمر قبل الذكر يشبه النكرة ، لأنه لايعلم إلى أي شيء يعود حتى يفسّر ، ونعم وبئس لايكون فاعلها معرفة محضة ، فلمّا ضارع المضمر فاعلها ، جاز الإضمار فيهما .

---

(١) في (ق) : في ذلك وجهان ، وفي (ظ) : في ذاك .

(٢) في (ق) و (ظ) : الآخر .

(٣) في (ق) و (ظ) : أو .

(٤) في (ظ) : يستحق .

(٥) في (ق) و (ظ) : في نعم وبئس .

فإن قيل : فلِمَ [١] فعلوا ذلك ؟ قيل : إنما فعلوا ذلك طلباً للتخفيف والإيجاز [٢] ، لأنّهم أبداً يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم .

فإن قيل : فكيف يحصل التخفيف ، والإضمار على شريطة التفسير ؟ قيل : لأن التفسير إنّما يكون بنكرة منصوبة نحو « نعم رجلًا زيد » والنكرة أخف من المعرفة .

فإن قيل : فعلى ماذا انتصبت النكرة ؟ قيل [٣] : على التمييز .

فإن قيل : فلِمَ رُفع زيد في قولهم : « نعم الرجل زيد » ؟ قيل : فيه [٤] وجهان : أحدهما أن يكون مرفوعاً بالابتداء [٥] ونعم الرجل هو الخبر ، وهو مقدّم على المبتدأ ، والتقدير فيه : زيد نعم الرجل ، إلا أنّه مقدّم [٦] عليه ، كقولهم : مررت به المسكينُ ، والتقدير فيه : المسكينُ مررت به .

فإن قيل : فأين العائد ههنا من الخبر إلى المبتدأ ، قيل : لأن الرجل لمّا كان شائعاً في الجنس ، كان زيد داخلًا تحته ، فصار بمنزلة العائد الذي يعود إليه منه ، فصار [٧] هذا

---

(١) في (ق) و (ظ) : فلماذا .

(٢) سقطت الكلمة من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : انتصبت النكرة على التميز .

(٤) في (ق) و (ظ) : في ذلك .

(٥) في (ق) و (ظ) : على الابتداء .

(٦) في (ق) و (ظ) : قدّم .

(٧) في (ق) و (ظ) : وصار .

كقول الشاعر [١] :

فأمّا القتال لاقتال لديكم ولكنّ سيراً في عِراض المواكب [٢]

فإن القتال مبتدأ ، وقوله : لاقتال لديكم خبره ، وليس فيه عائدٌ ، لأن قوله : لاقتال لديكم ، نفي عام ، لأن « لا » تنفي الجنس ، فاشتمل على جميع القتال ، فصار ذلك بمنزلة العائد اليه [٣] ، وكذلك قول الشاعر [٤] :

فأمّا الصدور ، لاصدورَ لجعفرٍ ولكنّ أعجازاً شديداً ضريرها [٤]

والوجه الثاني : أن يكون زيد مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ محذوف ، كأنه لما قيل : نعم الرجل ، قيل : مَن هذا الممدوح ؟ قيل : زيد ، (أي : هو زيد) [٥] ، وحذف المبتدأ كثير في كلامهم . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) هو الحارث المخزومي بن خالد بن العاص (م سنة ٨٠ هـ) وفد على عبد الملك بن مروان بالشام ، فولاه امارة مكة ، وتوفي فيها .

(٢) أي إنكم لاتحسنون القتال ، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين لايقاتلون .

(٣) سقط من (ظ) : إليه .

(٤) في (ق) و (ظ) : قول الآخر . لم أقف عليه . وفي اللسان : الجعفر : النهر الصغير فوق الجدول وبه سمّي الرجل . وجعفر : أبو قبيلة من عامر وهم الجعافرة . وضَريضِر ضَرًّا وضريراً وضَرضَر : صَوّت . وصاح أشدّ الصياح وفي خزانة الأدب : « ضريرها » بالضاد ، والضرير : المريض المهزول ، وكل شيء خالطه ضُرّ : ضرير ومضرور .

(٥) سقط من (ظ) مابين القوسين .

الباب الرابع عشر

باب حبّذا

إن قال قائل : ما الأصل في « حبّذا » قيل : الأصل في « حبّذا [1] : حَبُبَ ذا » إلا أنه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد ، استثقلوا اجتماعهما متحرّكين ، فحذفوا حركة الحرف الأوّل ، وأدغموه في الثاني [2] ، فصار : حَبَّ ، وركّبوه مع ذا فصار بمنزلة كلمة واحدة ، ومعناها المدح ، وتقريب الممدوح من القلب .

فإن قيل : فلِمَ [3] قلتم إن الأصل : (حَبُبَ : على فعُل ، دون فَعَل وفَعِل [4]) ؟ قيل : لوجهين : أحدهما أنّ اسم الفاعل منه حبيب ، على وزن [5] : فعيل ، وفعيل أكثر ما يجيء في ما فعله [6] : فعُل ، نحو شرُف فهو شريف ، وظرُف فهو ظريف ،

---

(١) في (ق) و (ظ) : فيها .
(٢) في (ظ) وأدغموا الثاني .
(٣) في (ق) : ولِمَ ،
(٤) وردت الجملة في (ظ) على الشكل التالي : (حب على وزن فَعَل وفَعِل) وفيها خلل واضح .
(٥) في (ق) و (ظ) : على فعيل .
(٦) في (ق) : يجيء فعله على .

ولَطُف فهو لطيف ، وما أشبه ذلك . والوجه الثاني أنهّ قد حكي عن بعض العرب أنَّه نقل الضمة من الباء إلى الحاء ، كما قال الشاعر[١] :

وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقتَل .

فدل على أنّ أصله : فعُل .

فإن قيل : فلِمَ[٢] جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة ؟ قيل إنما جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة طلباً للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم .

فإن قيل : فلِمَ ركّبوه مع المفرد المذكّر دون المؤنث والمثنى والمجموع ؟ قيل : لأنّ المفرد المذكّر هو الأصل ، والتأنيث والتثنية والجمع كلّها فرع عليه ، وهي أثقل منه ، فلمّا أرادوا التركيب ، كان تركيبه مع الأصل الذي هو الأخفّ[٣] ، أولى من تركيبه مع الفرع الذي هو الأثقل .

فإن قيل : فلِمَ كانت « حبّذا » في التثنية والجمع والتأنيث

---

(١) هو الأخطل التغلبي غياث بن غوث أبو مالك (م سنة ٩٠ هـ = ٧٠٨ م)
والشطر الأول لهذا البيت :
فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها . . . .
وقتلها (أي الخمر) مزجها بالماء .

(٢) في (ق) و (ظ) : فلماذا .

(٣) في (ظ) : أخف .

على لفظ واحد ؟ قيل : إنما كانت كذلك [١] نحو حبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ، وحبذا هند ، لأنها جرت في كلامهم مجرى المثل ، والأمثال لاتتغير ، بل تلزم سننا واحداً وطريقة واحدة .

فإن قيل فما الغالب [٢] على « حبذا » الاسمية أو [٣] الفعلية ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب أكثرهم [٤] إلى أن الغالب [٢] عليها الاسمية ، وذلك لأن الاسم أقوى من الفعل ، فلما ركب أحدهما مع الآخر ، كان التغليب للأقوى الذي هو الاسم دون الأضعف الذي هو الفعل ؛ وذهب بعضهم [٥] إلى أن الغالب [٢] عليها الفعلية ، وذلك [٦] لأن الجزء الأول منها فعل ، فغلب عليها الفعلية ، لأن القوة للجزء الأول ؛ وذهب آخرون إلى أنها لايغلب عليها اسمية ولا فعلية ، بل هي جملة مركبة من فعل ماض ، واسم هو فاعل ، فلا [٧] يغلب أحدهما على الآخر .

---

(١) في (ق) و (ظ) كانت في التثنية والجمع والتأنيث على لفظ واحد نحو .
(٢) في (ق) و (ظ) : المغلب .
(٣) في (ق) : أم .
(٤) في (ق) و (ظ) : أكثر النحويين .
(٥) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .
(٦) سقطت من (ق) و(ظ) .
(٧) في (ق) : ولا .

فإن قيل : فبماذا (١) يرتفع المعرفة بعده : نحو : « حبّذا زيد » ؟

قيل : لخمسة أوجه :

الوجه (٢) الأول : أن يجعل حبّذا مبتدأ ، وزيد خبره .

والوجه الثاني : أن تجعل : ذا مرفوعاً بحبّ ارتفاع الفاعل بفعله ، وتجعل زيداً بدلاً منه .

والوجه الثالث : أن تجعل زيداً خبر مبتدأ محذوف ، كأنه لما قيل (٣) : من هو ؟ قيل : زيد ، أي . هو زيد .

والوجه الرابع : أن تجعل زيداً مبتدأ ، وحبّذا خبره .

والوجه الخامس : أن تجعل (٤) : ذا زائدة ، فيرتفع زيد بحبّ لأنه فاعل ، وهو أضعف الوجوه (٥) .

فإن قيل : فعلى ماذا تنتصب النكرة بعده ؟ قيل : إنما (٦) تنتصب النكرة بعده على التمييز ، ألا ترى أنك إذا قلت : « حبّذا زيد رجلاً ، وحبّذا عمرو راكباً » يحسن فيه تقدير

---

(١) في (ق) و (ظ) : فلماذا .

(٢) سقط من (ظ) : الوجه .

(٣) في (ق) و (ظ) زيادة قوله : حبذا ، قيل : من هو ؟

(٤) وردت الجمل السابقة كلها مبنية للمجهول في (ق) و (ظ) .

(٥) في (ق) و (ظ) : الأوجه .

(٦) سقطت من (ق) و (ظ)

« مِنْ » كأنك قلت : مِن رجل ، ومن راكب . كما قال الشاعر [١] :

ياحبّذا جبلُ الرّيان مِنْ جبلٍ   وحبّذا ساكنُ الرّيان مَنْ كانا

فذهب [٢] بعض النحويين إلى أنه إن كان الاسم غير مشتق ، نحو : حبّذا زيد رجلاً ، كان منصوباً على التمييز ، وإن كان مشتقاً نحو : حبّذا عمرو راكباً ، كان منصوباً على الحال . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) هو جرير الشاعر الشهير (م ١١٠) كان غزلاً عفيفاً ، وأخباره مع الشعراء كثيرة . وبعد بيت الشاهد :

وحبذا نفحات من يمانية   تأتيك من قبل الريان أحياناً

(٢) في (ق) و (ظ) : وذهب .

الباب الخامس عشر

باب التعجب

إن قال قائل: لم زيدت «ما» في التعجب نحو: «ما أحسن زيداً»، دون غيرها؟ قيل: لأن «ما» في غاية الإبهام، والشيء إذا كان مبهماً كان أعظم في النفس[1]، لاحتماله أموراً كثيرة، فلهذا كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها. فإن قيل: فما معناها؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها بمعنى شيء، وهو في موضع رفع بالابتداء، و«أحسن» خبره، تقديره: شيء أحسن زيداً؛ وذهب بعض النحويين من البصريين إلى أنها بمعنى الذي، وهو موضع رفع بالابتداء، و«أحسن» صلته، وخبره محذوف، وتقديره: الذي أحسن زيداً شيء؛ وما ذهب إليه سيبويه والأكثرون أولى لأن الكلام على قولهم مستقل[2] بنفسه، لا[3] يفتقر إلى تقدير شيء، وعلى القول

---

(١) في (ق) و (ظ): النفوس.

(٢) في (ظ): يستقل.

(٣) في (ظ): ولا.

الآخر يفتقر إلى تقدير شيء ، وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه ، مستغنياً عن تقدير ، كان أولى مما يفتقر إلى تقدير .

فإن قيل : هل : « أحسن » فعل أو اسم ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه فعل ماض ، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

الأول [١] : انهم قالوا : الدليل على أنّه فعل أنّه إذا وُصل بياء الضمير فإنّ نون الوقاية تصحبه ، نحو : « ما أحسنني » وما أشبه ذلك ، وهذه النون إنّما تصحب الضمير [٢] في الفعل خاصة لتقيه من الكسر ، ألا ترى أنك تقول : أكرمني ، وأعطاني ، وما أشبه ذلك ؟ ولو قلت في نحو [٣] : غلامني ، وصاحبني ، لم يجز ، فلمّا دخلت [٤] هذه النون عليه دلّ على أنه فعل .

والوجه الثاني : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعل أنه ينصب المعارف والنكرات ، و« أفعل » إذا كان اسماً إنما ينصب النكرات خاصة على التمييز ، نحو « هذا [٥] أكبر منك سناً ، وأكثر منك

---

(١) في (ق) و (ظ) : الوجه الأول .

(٢) في (ق) و (ظ) : ياء الضمير

(٣) في (ق) و (ظ) : نحو غلامي وصاحبي غلامني و ....

(٤) في (ق) : ههنا ، وفي (ظ) : دخل ههنا .

(٥) في (ق) : هو .

علماً» وما أشبه ذلك ، فلما نصب ههنا المعارف دلّ على أنه فعل ماض [1] .

والوجه الثالث : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعل ماض أنّه مفتوح الآخر ، فلو[2] لم يكن فعلاً لما كان لبنائه على الفتح وجه ، إذ لو كان اسماً ، لكان يجب أن يكون[3] مرفوعاً لوقوعه خبراً لـ«ما» قبله[4] بالإجماع ، فلمّا وجب أن يكون مفتوحاً دلّ على أنه فعل ماض .

وذهب الكوفيون إلى أنه اسم ، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنهم قالوا : الدليل على أنّه اسم أنه لا يتصرف ، ولو كان فعلاً لوجب[5] أن يكون متصرفاً ، لأنّ التصرف من خصائص الأفعال ، فلمّا لم يتصرف دلّ على أنه ليس بفعل ، فوجب أن يلحق الأسماء .

والوجه الثاني : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسم أنّه يدخله

---

(١) سقط من (ق) و (ظ) : ماض .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولو

(٣) سقط من (ظ) : أن يكون .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) قبله .

(٥) في (ق) و (ظ) : لكان يجب .

التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر :

ياما أميلحَ غِزلاناً شَدَنَّ لنا   مِنْ هؤُلَيّائكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ (١)

والوجه الثالث: أنّهم قالوا : الدليل على أنه اسم أنه يصحّ نحو (٢) : ماأقومَه ، وما أبيعه ، كما يصح الاسم في نحو : هذا أقوم منك ، وأبيع منك ، ولو أنّه فعل لوجب أن يعتلّ كالفعل ، نحو : أقام وأباع ، في قولهم (٣) : « أباع الشيء (٤) » إذا عرضه للبيع ، فلمّا لم يعتل ، وصحّ كالأسماء مع ما دخله من الجمود والتصغير ، دلّ على أنّه اسم.

والصحيح ما ذهب إليه البصريّون ، وأما ما (٥) استدلّ به الكوفيون ففاسد ، أمّا قولهم إنه لا يتصرف فلا حجّة فيه ، ولأنّا (٦) أجمعنا على أنّ : عسى وليس فعلان ، ومع هذا لايتصرّفان

---

(١) لم أقف على قائله . يقال : شَدَنَ الظبيُ : إذا قوِي وطلع قرناه ، واستغنى عن أمه . ومن هؤليائكن مصغر (هؤلاء) . و (الضّال) شجر السدر البري ، (والسمر) شجر الطلح من أشجار البادية . وأصل التركيب :

ياما أميلحَ غزلاناً لنا شَدَنّ

(٢) سقط من (ظ) : نحو .

(٣) في (ظ) : في نحو .

(٤) في (ظ) : المتاع .

(٥) في (ق) : من وهو سهو .

(٦) في ق) و (ظ) : لأنا .

وكذلك [١] ههنا ، وإنّما لم يتصرّف فعل التعجب لوجهين : أحدهما : أنّهم [٢] لمّا لم يصوغوا للتعجب حرفاً يدلّ عليه ، جعلوا له صيغةً لا تختلف لتكون [٣] دلالة على المعنى الذي أرادوه ، وأنّه مضمّن معنى ليس في أصله . والوجه الثاني : إنّما لم يتصرّف لأن الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال ، والتعجب إنما يكون ممّا [٤] هو موجود في الحال أو كان فيما مضى ، ولا [٥] يكون التعجب ممّا لم [٦] يقع ، فلمّا كان المضارع يصلح للحال والاستقبال ، كرهوا أن يصرفوه إلى صيغة تحتمل الاستقبال الذي لا يقع التعجب منه .

وأما قولهم : إنه [٧] يدخله التصغير وهو من خصائص الأسماء ، قلنا : الجواب عنه من ثلاثة اوجه :

الوجه الأول : أنّ التصغير ههنا لفظيّ ، والمراد به تصغير المصدر لاتصغير الفعل ، لأنّ هذا الفعل منع من التصرّف ،

---

(١) في (ق) و (ظ) : فكذلك .
(٢) سقطت من (ق) .
(٣) في (ق) : ليكون ، وفي (ظ) : فيكون .
(٤) في (ظ) : في ما
(٥) في (ق) : فلا .
(٦) في (ق) : لا .
(٧) سقطت من (ق)

والفعل متى منع من التصرّف لا يؤكد بذكر المصدر ، فلما أرادوا تصغير المصدر (١) ، صغّروه بتصغير فعله ، لأنّه يقوم مقامه ، ويدلّ عليه ، فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل .

والوجه الثاني : أن التصغير إنما حَسُن في فعل التعجب ، لأنه لما لزم طَريقة واحدة ، أشبه الأسماء ، فدخله بعض أحكامها ، والشيء إذا أشبه الشيء من وجه ، لا يخرج بذلك عن أصله ، كما أن اسم الفاعلِ محمول على الفعل في العمل ، فلم (٢) يخرج بذلك عن كونه اسماً ، والفعل محمول على الاسم في الإعراب ، ولم يخرج (٣) عن كونه فعلاً ، فكذلك ههنا .

والوجه الثالث : أنّه إنما (٤) دخله التصغير حملاً على باب أفعل الذي للتفضيل والمبالغة (٥) ، لاشتراك اللفظين في ذلك ، ألا ترى أنك لاتقول : « ماأحسن زيداً » ، إلاّ لمن بلغ غاية الحسن (٦) كما لاتقول : « زيد أحسن القوم » ، إلاّ لمن كان أفضلهم في الحسن ؟ فلهذه المشابهة بينهما ، جاز التصغير في قوله : « ياأميلح غزلاناً »

---

(١) في (ظ) : التصغير للمصدر .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولم .

(٣) في (ق) و (ظ) : بذلك .

(٤) في (ظ) : لما .

(٥) في (ظ) بياض مكان : والمبالغة .

(٦) في (ق) و (ظ) : الغاية في الحسن .

كما تقول : غزلانك أميلح الغزلان ، وما أشبه ذلك ، والذي يدلّ على اعتبار هذه المشابهة بينهما ، أنّهم حملوا : « أفعل منك ، وهو أفعل القوم » على قولهم : « ما أفعله » فجاز فيهما ما جاز فيه ، وامتنع فيهما ما امتنع فيه ، فلم يقولوا : « هذا أعورُ منك » ، ولا : « أعور القوم » لأنهم لم يقولوا : « ما أعوَرَه » وقالوا : هو أقبح عَوَراً منك ، وأقبح القوم عَوَراً » كما قالوا : « ما أقبح عوره » وكذلك لم يقولوا « هو أحسن منك حسناً » فيؤكدوا ، كما لم يقولوا : « ما أحسن زيداً[١] حسنا » فلمّا كانت بينهما هذه المشابهة ، دخله التصغير حملاً على : « أفعل » الذي للتفضيل والمبالغة.

وأما قولهم : إنّه يصح كما يصح الاسم ، قلنا : التصحيح حصل[٢] من حيث حصل التصغير ، وذلك لحمله على باب : « أفعل » الذي للمفاضلة ، ولأنه أشبه الأسماء لأنّه لزم[٣] طريقة واحدة ، فلمّا أشبه الاسم من هذين الوجهين ، وجب أن يصح كما يصحّ الاسم ؛ وشبهه الاسم[٤] من هذين الوجهين لا يخرجه ذلك[٥] عن كونه فعلا ، كما أنّ ما لا ينصرف أشبه الفعل من

---

(١) سقطت الألف من (ظ) .

(٢) في (ق) : له .

(٣) في (ق) و (ظ) : ألزم .

(٤) في (ق) و (ظ) : للاسم .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) ،

وجهين ، لم يخرجه[1] عن كونه اسماً ، فكذلك ههنا هذا الفعل وإن أشبه الاسم من وجهين لا يخرجه عن كونه فعلا ؛ على أن تصحيحه غير مستنكر ، فإن كثيراً من الأفعال المتصرفة جاءت[2] مصححة ، كقولهم: «أغيلت[3] المرأة ، واستنوق[4] الجمل ، واستتيست الشاة ، واستحوذ عليهم» قال الله تعالى : « ٱسْتَحْوَذَ عَلَيهم الشَّيْطَانُ »[5] وهذا أكثر[6] في كلامهم ، والذي يدل على أن تصحيحه لا يدل على كونه اسماً أن « أفعِلْ به » جاء في التعجب[7] مصححاً مع كونه فعلًا ، نحو : « أقوِمْ به ، وابيع[8] به » ، فكما أن التصحيح[9] في : أفعِل به لا يخرجه عن كونه فعلًا ، فكذلك الصحيح في « ما أفعله » لا يخرجه عن كونه فعلًا ، وقد ذكرنا هذه المسألة مستوفاة في المسائل الخلافية[10] .

---

(١) في (ق) و(ظ) : ولم يخرجه ذلك ، ولعله الصواب .

(٢) في (ق) : قد جاءت .

(٣) في لسان العرب : استغيلت (المرأة) إذا حملت وهي ترضعه والاسم الغِيلة .

(٤) قال ابن سيده : استنوق الجمل صار كالناقة في ذلها .

(٥) سورة المجادلة (الآية ١٩) واستحوذ : غلب .

(٦) في (ق) و (ظ) : كثير .

(٧) في (ق) و (ظ) : في التعجب جاء ..

(٨) في (ظ) : وأتبع به وهو سهو .

(٩) في (ق) و(ظ) : التصحيح .

(١٠) في (ج ١ ص ٨١ — ٩٥) من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين تحت عنوان : أفعل التعجب اسم أو فعل ؟

فإن قيل : فلِمَ كان فعل التعجّب منقولاً من الثلاثيّ دون غيره ؟ قيل لوجهين :

أحدها : أنّ الأفعال على ضربين : ثلاثيّ ورباعيّ ، فجاز نقل الثلاثي إلى الرباعيّ ، لأنك تنقله من أصلٍ إلى أصلٍ ، ولم يجز نقل الرباعي إلى الخماسي ، لأنك تنقله من أصل إلى غير أصل ، لأنّ الخماسي ليس بأصل .

والوجه الثاني : أنّ الثلاثيّ أخفّ من غيره ، فلمّا كان أخفّ من غيره ، احتمل زيادة الهمزة ، وأمّا مازاد على الثلاثي فهو ثقيل ، فلم يحتمل الزيادة .

فإن قيل : فلِمَ كانت الهمزة أولى بالزيادة ؟ قيل : لأن الأصل في الزيادة حروف المدّ واللين وهي الواو ، والياء [(1)] ، والألف ، فأقاموا الهمزة مقام الألف ، لأنّها قريبة من الألف ، وإنّما أقاموها مقام الألف ، لأنّ الألف لايتصور الابتداء بها ، لأنها لاتكون إلا ساكنة ، والابتداء بالساكن محال ، فكان [(2)] تقدير زيادة الألف ههنا أولى لأنّها أخفّ حروف العلة ، وقد كثرت زيادتها في هذا النحو ، نحو : أبيض ، وأسود ، وما أشبه ذلك .

---

(١) في (ق) : الياء والواو والألف .

(٢) في (ق) و (ظ) : وكان .

فإن قيل : فبماذا [١] ينتصب الاسم في قولهم : « ما أحسن زيداً » ؟ قيل : ينتصب لأنه مفعول أحسن ، لأن « أحسن » لمّا ثُقّل [٢] بالهمزة ، صار متعدّياً ، بعد أن كان لازماً ، فتعدّى إلى زيد ، فصار [٣] زيد منصوباً بوقوع الفعل عليه .

فإن قيل : فلِمَ لا يشتقّ فعل التعجب من الألون والخلق ؟ قيل : لوجهين : أحدهما أنّ الأصل في أفعالها أن تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف ، وما زاد على ثلاثة أحرف لا يبنى منه فعل التعجب . والوجه الثاني : أن هذه الأشياء لمّا كانت ثابتة في الشخص لا تكاد تتغيّر ، جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها ، كاليد والرجل وما أشبه ذلك ، فكما لا يجوز أن يقال : ما [٤] أيداه ، ولا ما أرجله من [٥] اليد والرجل ، فكذلك لا يجوز أن يقال : ما أحمره وأسوده [٦] ؛ فإن كان المراد بقوله : ما أيداه من اليد بمعنى النعمة ، وما أرجله من الرُجلة [٧] جاز ، وكذلك إن كان المراد بقوله : ما أحمره ، من صفة البلادة لا من

(١) في (ق) و (ظ) : بماذا .
(٢) في (ق) : نقل وفي (ظ) نعل وهو سهو .
(٣) في (ق) و (ظ) : وصار .
(٤) في (ظ) : لاما .
(٥) في (ظ) : في .
(٦) في (ق) و (ظ) : ولاما أسوده .
(٧) الرُجلة : القوّة على المشي

الحمرة ، وما أسوده ، من السودد لا من السواد جاز[1] ، وإنّما جاز في هذه الأشياء لأنها ليست بألوان ولا خلق .

فإن قيل : فلِمَ[2] استعملوا لفظ الأمر في التعجب نحو : « أَحسِنْ بزيدٍ » وما أشبهه ؟ قيل : إنّما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح .

فإن قيل : فما[3] الدليل على أنه ليس بفعل أمر ؟ قيل : الدليل على ذلك أنّه يكون على صيغة واحدة في جميع الأحوال[4] ، تقول : « يارجلُ[5] أَحسِنْ بزيد ، ويا رجلان أَحسِن بزيد[6] ، ويارجال أحسن بزيد ، وياهند أحسن بزيد ، وياهندان أحسن بزيد ، وياهندات أحسن بزيد » فيكون[7] مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث على صيغة واحدة لأنّه لا ضمير فيه ، ولو كان

---

(١) في (ق) و (ظ) : كان جائزاً .

(٢) في (ق) و (ظ) : لِمَ .

(٣) في (ق) و (ظ) : وما .

(٤) في (الموفى في النحو الكوفي وشرحه) : وإنما التزم إفراده ، لأنه كلام جرى مجرى المثل ، وصار معنى أفعل به كمعنى ماأفعله وهو محض انشاء التعجّب ، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنّى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه اه ص ١٣١ .

(٥) في (ظ) : لرجل وهو سهو .

(٦) سقط مثال المثنى من (ظ) .

(٧) سقط من (ظ) : فيكون .

أمراً لكان ينبغي أن يختلف في التثنية [١] فتقول : « أحسِنا بزيد [٢] » وفي جمع المذكر : « أحسنوا » وفي إفراد المؤنث [٣] : « أحسني » وفي جمع المؤنث : « أحسنَّ » فتأتي بضمير الاثنين والجماعة والمؤنث ، فلمّا كان على [٤] صيغة واحدة ، دلّ على أنّ لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر .

فإن قيل : فما موضع الجار والمجرور في قولهم: « أحسن بزيد » ؟ قيل : موضعه الرفع لأنه فاعل « أحسِنْ » لأنّه لما كان [٥] فعلاً ، والفعل لابدّ له من فاعل ، جُعل الجار والمجرور في موضع رفع لأنه [٦] فاعل ، قال الله [٧] تعالى « وكفى بالله وليا ، وكفى بالله نصيرا [٨] » أي وكفى الله ولياً ، وكفى الله نصيرا ، والباء زائدة [٩] ، فكذلك ههنا الباء زائدة ، لأن الأصل في : « أحسِن

---

(١) في (ق) و (ظ) : فتقول في التثنية .

(٢) في (ق) و (ظ) : « أحسنا » .

(٣) في (ق) و (ظ) : وفي المؤنث .

(٤) سقط من (ظ) : على .

(٥) في (ق) و (ظ) كان « أحسِنْ » فعلاً .

(٦) في (ق) و (ظ) : بأنه .

(٧) في (ق) و (ظ) : كقوله .

(٨) النساء : (٤٥)

(٩) سقط من (ظ) : والباء زائدة .

بزيد : احسَنَ زيد[1] » أي صار ذا حسن ، ثم نقل إلى لفظ الأمر ، وزيدت الباء عليه .

فإن قيل : فلِمَ زيدت الباء عليه[2] ؟ قيل : لوجهين : أحدهما أنه لمّا كان لفظ فعل التعجب لفظ الأمر ، فزادوا الباء[3] فرقاً بين لفظ الأمر الذى للتعجب ، وبين لفظ[4] الأمر الذي لا يراد به التعجب . والوجه الثاني أنه لما كان معنى الكلام « ياحسن اثبت بزيد » أدخلوا الباء لأن اثبت تتعدّى[5] بحرف الجر ، فلذلك[6] أدخلوا الباء . وقد ذهب بعض النحويين إلى أنّ الجار والمجرور في موضع النصب[7] ، لأنه يُقدَّر في الفعل ضميراً هو[8] الفاعل[9] ، كما يقدَّر في : « ما أَحسَنَ زيداً » وإذا قدَّر

---

(١) في (ظ) : زيداً وهو سهو .

(٢) سقط من (ق) و(ظ) : عليه .

(٣) في (ق) و (ظ) زادوا .

(٤) في (ق) و (ظ) : ولفظ الأمر .

(٥) في (ق) : يتعدى .

(٦) في (ظ) : فكذلك .

(٧) في (ق) و (ظ) : نصبٍ .

(٨) في (ظ) : وهو .

(٩) وفي التنزيل : « أسمعْ بهم وأبصرْ » (مريم الآية ٣٨) فلفظ « بهم » إنما جاز حذفه عند الفرّاء لكونه مفعولاً والفاعل ضميره المستتر في أسمع وأبصر .

ههنا في الفعل ضميراً هو الفاعل ، ووقع الجار والمجرور في موضع المفعول ، فكانا في موضع نصب ، والذى اتفق عليه [1] أكثر النحويين هو الأول ، وكان الأوّل هو الأولى [2] لأن الكلام إذا كان مستقلّا بنفسه من غير إضمارٍ كان أولى ممّا يفتقر إلى إضمار ، ثم حَمْلُ : « أَحْسِنْ بزيدٍ » على : « ما أَحْسَنَ زيداً » في تقدير الإضمار لا يستقيم ، لأنّ « أَحْسَنَ » إنّما أُضمر فيه لتقدّم « ما » عليه ، لأنّ « ما » مبتدأ ، و« أَحْسَنَ » خبره ، ولابدّ فيه من ضمير يرجع إلى المبتدأ ، بخلاف : « أَحْسِنْ بزيد » فإنّه لم يتقدّمه ما يوجب [3] تقدير الضمير ، فبان الفرق بينهما ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) و (ظ) : والذي عليه .

(٢) في (ظ) : الأول أولى .

(٣) في (ظ) : فوجب .

الباب السادس عشر

باب عسى

إن قال قائل : ما «عسى من الكلام»[1] ؟ قيل : فعل ماض من أفعال المقاربة لا يتصرّف ، وقد حكي[2] عن ابن السرّاج[3] أنّه حرف ، وهو قول شاذ لايعرّج عليه ، والصحيح أنه فعل ، والدليل على ذلك أنّه يتصل به تاء الضمير ، وألفه ، وواوه ، نحو : «عسيت ، وعسيا ، وعسوا » ، قال الله تعالى : « فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ »[4] فلمّا دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل ، نحو : قمت ، وقاما ، وقاموا ، وقمتم ، دلّ على أنّه فعل ، و كذلك أيضاً تلحقه تاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل ، نحو : « عست المرأة » كما تقول : « قامت وقعدت » فدلّ على أنّه فعل .

فإن قيل : فلِمَ لا يتصرّف ؟ قيل : لأنه أشبه الحرف ، لأنّه لمّا كان فيه معنى الطمع أشبه لعلّ ولعلّ حرف لا يتصرّف ، فكذلك ما أشبهه .

---

(١) في (ق) و (ظ) : الكلم .

(٢) في (ق) و (ظ) : يحكى .

(٣) هو أبو بكر محمد بن السري البغدادي النحوي قرأ النحو على المبرد وكان شديد الذكاء (م ٣١٦ هـ) .

(٤) سورة محمّد (الآية ٢٢) .

فإن قيل : فماذا تفعل[1] عسى ؟ قيل : ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل كان[2] ، إلا أنّ خبرها لا يكون إلا مع[3] الفعل المستقبل ، نحو « عسى زيد أن يقوم ».

فإن قيل فلِمَ أدخلت في خبره أنْ ؟ قيل : لأن « عسى » وضعت لمقارنة الاستقبال ، و « أنْ » إذا دخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال ، فلمّا كانت « عسى » موضوعة لمقارنة الاستقبال ، و « أنْ » تخلص الفعل للاستقبال ، ألزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال « أنْ » التي هي علم الاستقبال.

فإن قيل : فما[4] الدليل على أنّ موضع « أن » وصلتها النصب ؟ قيل : لأن معنى « عسى زيد أن يقوم : قارب زيد القيام » والذي يدلّ على ذلك قولهم : « عسى الغُوَيرُ أبؤساً »[5] ، وكان القياس أن يقال : عسى الغوير أن يبأس » إلا أنّهم رجعوا إلى الأصل المتروك فقالوا : « عسى الغوير أبؤساً » فنصبوه بعسى ،

---

(١) في (ق) و (ظ) : تعمل .

(٢) في (ق) و (ظ) : كـكان .

(٣) في (ق) : إلا « أن » مع ...

(٤) في (ق) و (ظ) : وما .

(٥) قال الاصمعيُّ : وأصله أنه كان غارٌ فيه ناس فانهار عليهم . أو أتاهم فيه عدوٌّ فقتلوهم فيه ، فصار مثلاً لكلّ شيء يخاف أن يأتي منه شرٌّ ثم صغّر الغار فصار غُوَير . (كذا في اللسان والقاموس) .

لأنّهم أجروها مجرى قارب ، فكأنّه قيل : « قارب الغوير أبؤساً » ، وهو جمع بأس أو بؤس .

فإن قيل فلِمَ حذفوا « أَنْ » في خبرها(١) في بعض أشعارهم ؟ قيل : إنّما يحذفونها في بعض أشعارهم(٢) لأجل الاضطرار تشبيها لها بكاد ، فإنّ كاد من أفعال المقاربة ، كما أنّ عسى من أفعال المقاربة ، ولهذا(٣) الشبه بينهما جاز أن يُحمل(٤) عليها في حذف « أَنْ » من خبرها نحو(٥) قوله(٦) :

عسى الهمّ(٧) الذي أمسيتُ فيه ... يكونُ وراءه فَرَجٌ قريب

وكما أنّ عسى تُشبَّه بكاد في حذف « أنْ » معها ، فكذلك

---

(١) في (ق) و (ظ) : من خبره .

(٢) في (ق) : الأشعار .

(٣) في (ق) و (ظ) : فلهذا .

(٤) في (ق) : تحمل .

(٥) في (ق) و (ظ) : في نحو .

(٦) قال الشنقيطي في الدرر اللوامع على همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع : البيت من قصيدة لهُدبَةَ بن خَشْرَم ، (م . سنة ٥٤ هـ تقريباً) قالها في الحبس يخاطب فيها ابن عمه أبا نمير ، وكان محبوساً معه ، في قصة مشهورة أفضت إلى قتل هدبة .

(٧) في (ق) : الغمّ .

كاد تشبته بعسى في إثباتها معها ، قال الشاعر [١] .

قد كاد من طول البِلى أن يمصحا

فأثبت (أنْ) مع كاد ، وإن كان الاختيار حذفها ، حملًا على عسى ، فدلّ على وجود المشابهة بينهما .

فإن قيل : ولِمَ كان الاختيار مع كاد حذف «أنْ» وهي كعسى في المقاربة ؟ قيل : هما وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة إلا أنّ كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال ، وعسى أذهب في الاستقبال ، ألا ترى أنك لو قلت : «كاد زيد يذهب بعد عام» لم يجز ، لأن كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال ، ولو قلت : «عسى الله أن يدخلني الجنّة برحمته» لكان جائزاً ، وإن لم يكن شديد القرب من الحال ، فلمّا كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال ، حذف معها «أنْ» التي هي علم الاستقبال ، ولمّا كانت عسى أذهب في الاستقبال أتي معها بأنْ التي هي علم الاستقبال .

---

(١) قال الشنقيطي : قيل انّ هذا البيت لرؤبة ، ولم أحقق ذلك ، وأوّله «ربع عفاه الدهر طوراً فامحى» والربع المنزل ، وعفاه : درسه ، والبلى : الدروس ، وأمصح : أخلق .

فإن قيل : فما موضع «أنْ» مع صلتها ، نحو[١] : «عسى أن يخرج زيد» ؟ قيل ، موضعها[٢] مع صلتها[٣] الرفع بأنه فاعل كما كان زيد مرفوعاً بأنه فاعل في نحو : «عسى زيد أن يخرج» .

فإن قيل : فهل يجوز أن تحذف «أنْ»[٤] إذا كانت مع صلتها في موضع رفع ؟ قيل : لايجوز ذلك ، لأنّ[٥] من شرط الفاعل أن يكون اسماً لفظاً ومعنى ، وإذا قلت : «عسى يخرج زيد» فقد جعلت الفعل فاعلاً ، والفعل لايكون فاعلاً ، لأن الفاعل مخبر عنه ، والإخبار إنما يكون عن الاسم لاعن الفعل ، بلى إن جُعل زيد في نحو : «عسى يخرج زيد» فاعل عسى ، وجعل يخرج في موضع النصب[٦] جازت المسألة ، لأن المفعول لايبلغ اقتضاء[٧] الاسمية مبلغ الفاعل ، ألا ترى أنه قد يقوم

---

(١) في (ق) و (ظ) : في نحو .

(٢) في (ق) و (ظ) : موضعه .

(٣) في (ق) و (ظ) : صلته .

(٤) سقطت من (ق) .

(٥) في (ق) و (ظ) : لأنه .

(٦) في (ق) و (ظ) : الخبر .

(٧) في (ق) و (ظ) : في اقتضاء .

مقام المفعول الثاني[(١)] ماليس باسم ، نحو : « ظننت زيداً قام أبوه » فقام أبوه جملة فعليّة ، وقد قامت مقام المفعول الثاني لظننت ، ، وأمّا الفاعل فلا يجوز أن يقع قطُّ إلا اسماً لفظاً ومعنى كما بيّنّاه[(٢)] ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) سقط من (ق) و (ظ) : الثاني .

(٢) في (ق) و (ظ) : لما بيّنّا .

الباب السابع عشر

باب كان وأخواتها

إن قال قائل : أيّ شيء كان وأخواتها من الكلم ؟ قيل : أفعال ، وذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليست أفعالاً ، لأنّها لاتدلّ على المصدر ، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدلّ على المصدر ، ولمّا كانت لاتدلّ على المصدر ، دلّ على أنّها حروف [1] ؛ والصحيح أنّها أفعال ، وهو مذهب الأكثرين والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنّها تلحقها تاء الضمير وألفه وواوه ، نحو : كنت وكانا وكانوا [2] ، كما تقول : قمت وقاما وقاموا ، وما أشبه ذلك .

والوجه الثاني : أنّها تلحقها تاء التأنيث الساكنة نحو : كانت المرأة ، كما تقول : قامت المرأة ، وهذه التاء تختص بالأفعال .

والوجه الثالث : أنّها تتصرف نحو : كان يكون ، وصار يصير ، وأصبح يصبح ، وأمسى يمسي ، وكذلك سائرها ماعدا

---

(١) في (ق) و (ظ) فلما لم تدل على المصدر ، دلّ على أنها ليست أفعالا .

(٢) في (ظ) : تقول : كانت ، وكانا ، وكنتا .

«ليس» وإنّما لم يدخلها التصرّف لأنّها أشبهت «ما» [١] وهي تنفي الحال (كما أنّ «ما» تنفي الحال) [٢] ولهذا تجري «ما» مجرى «ليس» في لغة أهل الحجاز، فلمّا أشبهت «ما» وهي حرف لايتصرّف، وجب ألاّ يتصرّف [٣]. وأمّا قولهم: إنّها لاتدلّ على المصدر، ولو كانت أفعالاً لدلّت على المصدر، قلنا: هذا إنّما يكون في الأفعال الحقيقية، وهذه الأفعال غير حقيقية، ولهذا المعنى يسمّى [٤] أفعال العبارة، فما ذكرناه (يدلّ على أنّها أفعال) [٥]، وما ذكرتموه يدلّ على أنّها أفعال غير حقيقية، فقد عملنا بمقتضى الدليلين، على أنّهم قد جبروا هذا الكسر، وألزموها الخبر عوضاً عن دلالتها على المصدر، وإذا وجد الجبر بلزوم الخبر عوضاً عن المصدر كان في حكم الموجود الثابت.

فإن قيل: فعلى كم تنقسم كان وأخواتها؟ قيل: أمّا كان فتنقسم على خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنّها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرّد عن

---

(١) في (ق) و (ظ): لأنها.

(٢) سقط من (ق) و (ظ) مابين القوسين.

(٣) في (ق) و (ظ): تتصرف.

(٤) في (ق) و (ظ): تسمى.

(٥) سقط من (ظ) مابين القوسين

الحدث ، نحو « كان زيد قائماً » ويلزمها الخبر[١] لما بيّنّا .

والوجه الثاني : أنّها تكون تامّة ، فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية ، ولا[٢] تفتقر إلى خبر ، نحو : « كان زيد » وهي بمعنى : حدث ووقع ، قال الله تعالى : « وإن كان ذو عُسْرة فنَظِرة إلى مَيْسَرة[٣] » أي : حدث ووقع ، وقال تعالى[٤] : « إلا أن تكون تجارةٌ عن تَراضٍ منكم[٥] » وقال تعالى[٦] : « وإنْ تكُ حسنةٌ يُضاعِفْها[٧] » في قراءة من قرأ بالرفع ، وقال تعالى[٨] : « كيف نُكلِّم من كان في المهدِ صبيّاً » ، أي : وجد وحدث ، وصبيا : منصوب على الحال ، ولا يجوز أن تكون[٩] ههنا الناقصة ، لأنّها[١٠] لا اختصاص لعيسى في ذلك ، لأن كلا قد كان في المهد صبيا ، ولا عجب في

---

(١) في (ظ) : الجر وهو سهو .

(٢) في (ق) : فلا .

(٣) سورة البقرة : (الآية ٢٨) .

(٤) (النساء : ٢٩) .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) قوله : عن تراض منكم

(٦) (النساء : ٤٠)

(٧) سقط من (ق) و(ظ) : يضاعفها .

(٨) (مريم : ٢٩) .

(٩) في (ق) و (ظ) : تكون : كان .

(١٠)في (ظ) : لأنه .

تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي [١] (وإنما العجب في تكليم من هو في المهد في حال الصبي [٢]) ، فدلّ على أنها ههنا بمعنى : وجد وحدث ، وعلى هذا قولهم : « أنا مذ كنتُ صديقَك [٣] » قال الشاعر :

فدى لبني ذهل بن شيبان [٤] ناقتي ... إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشهبُ

أي حدث يوم ، وقال الآخر :

إذا كان الشتاء فأدفئوني ... فإنّ الشيخ يهدمه الشتاء

أي حدث الشتاء .

والوجه الثالث أن يجعل فيها ضمير الشأن والحديث ، فتكون الجملة [٥] خبرها ، نحو : « كان زيد قائم » ، أي كان الشأن والحديث [٦] زيد قائم ، قال الشاعر [٧] .

---

(١) في (ق) : الصبا

(٢) سقط مابين القوسين من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : أي وجدت .

(٤) ذهل بن شيبان بن ثعلبة جدّ جاهلي ، وبنوه بطن من بكر بن وائل ، ولم أقف على اسم الشاعر ، ومثله : البيت الذي بعده .

(٥) في (ق) و (ظ) : الجمل .

(٦) في (ظ) : والحدث .

(٧) هذا البيت من شواهد سيبويه ، (ج ١ ص ٣٦) وعزاه في الذيل للعجير بن عبد الله السلولي من الشعراء الإسلاميين المقلين .

إذا متّ كان الناس صنفان شامت ... وآخر مُثنٍ[1] بالذي كنت أصنع

أي كان الشأن والحديث الناس صنفان .

والوجه الرابع : أن تكون زائدة (غير عاملة)[2] ، نحو : « زيد كان قائم » أي زيد قائم ، قال الشاعر :

٥ سَراةُ بني أبي بكر تَسامَى ... على كانَ المسوّمةِ العِرابِ[3]

وقال[4] الآخر[5] :

فكيف إذا مررت بدار قوم ... وجيرانٍ لنا كانوا كرام

(أي : جيران كرام)[6] .

والوجه الخامس : أن تكون بمعنى صار ، قال الله تعالى :[7]

---

(١) في (ظ) : مثني .

(٢) سقط من (ظ) مابين القوسين .

(٣) أنشده الفرّاء ، سرَاة جمع سري وهو السيد الشريف . تسَامى أصله : تتسامى من السموّ ، وهو العلو . المسوّمة : المجعول عليها سُومة ، أي علامة لتترك في المرعى . العراب : العربية . والمعنى : سراة هذه القبيلة تختال على تلك الخيول العربية المعروفة اه ملخصاً من ذيل (منار السالك إلى أوضح المسالك) .

(٤) في (ق) و (ظ) أي على المسوّمة وقال .

(٥) هو الفرزدق ، من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك .

(٦) سقطت من (ظ) .

(٧) البقرة (٣٤) .

« وكانَ من الكافرين » « وكان من المُغْرَقين »(١) أي صار ، وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى(٢) : « كيف نكلّم من كان في المهد صبيّا » أي صار ، وقال الشاعر(٣) :

بتيهاءَ قفرٍ والمطيُّ كأنّها   قطا الحَزْن قد كانت فراخا بيوضُها

أي صارت فراخا بيوضها .

وأمّا صار فتستعمل ناقصة وتامة ، فأما الناقصة فتدلّ(٤) على الزمان المجرّد عن الحدث ، ويفتقر(٥) إلى الخبر ، نحو « صار زيد عالماً » مثل كان إذا كانت ناقصة ؛ وأمّا التامّة فتدلّ على الزمان والحدث ، ولا تفتقر إلى خبر ، نحو : « صار زيد إلى عمرو » مثل كان إذا كانت تامة ، و كذلك سائر أخواتها تستعمل ناقصة وتامّة ، إلا : ظلّ وليس ومازال ومافتئ ، فإنها لاتستعمل إلا ناقصة .

---

(١) هود الآية (٤٣) « فكان » الآية .

(٢) مريم - (٢٩) .

(٣) نسبه في اللسان لابن أحمر . وتيهاء قفر : صحراء يضلّ فيها الساري . والقطا ضرب من الطير معروف وأضافه إلى الحَزْن للدلالة على العطش وشُبّهت المطيّ (النُّوق) به ، لأنها أشبهت القطا التي فارقت فراخها لتحمل اليها الماء لتسقيها ، وذلك أسرع لطيرانها .

(٤) في (ق) و (ظ) : أيضاً .

(٥) في (ق) و (ظ) : وتفتقر .

فإن قيل : فلمَ عملت هذه الأفعال في شيئين ؟ قيل : لأنّها عبارة عن الجمل لا عن[١] المفردات ، فلما اقتضت شيئين ، وجب أن تعمل فيها[٢] .

فإن قيل : فلِمَ رفعت الاسم ونصبت الخبر ؟ قيل : تشبيهاً بالأفعال الحقيقية ، فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل ، ونصبت الخبر تشبيهاً له[٣] بالمفعول .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم أخبارها على أسمائها ؟ قيل : نعم يجوز[٤] ، وإنما جاز[٥] لأنّها لمّا كانت أخبارها مشبّهة بالمفعول ، وأسماؤها مشبهةً بالفاعل ، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل : فكذلك ما كان مشبهاً به .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم أخبارها عليها أنفسها ؟ قيل : يجوز ذلك في ما لم يكن في أوّله « ما » نحو : « قائماً كان زيد » وإنّما جاز ذلك لأنّه لمّا كان مشبهاً بالمفعول ، والعامل فيه متصرّف ، جاز تقديمه عليه كالمفعول ، نحو : « عمراً ضرب زيد ».

---

(١) في (ق) و (ظ) : دون المفردات .

(٢) في (ق) و (ظ) فيهما .

(٣) سقط الجار والمجرور من (ق) و (ظ) .

(٤) في (ق) و (ظ) : تقديم أخبارها على أسمائها .

(٥) في (ق) و (ظ) : ذلك .

فإن قيل : فلِمَ لم يجز تقديم أسمائها عليها أنفسها كما يجوز تقديم أخبارها عليها ؟ قيل : إنما لم يجز تقديم أسمائها عليها ، لأن أسماءها مشبّهة بالفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل ، فكذلك ما كان مشبّهاً به ، وجاز تقديم أخبارها عليها لأنها مشبّهة بالمفعول ، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل كما بيّنّا .

فإن قيل : فلِمَ لم يجز تقديم خبر ما في أوّله « ما » عليه ؟ قيل : لأنّ ما في أوّله « ما » ماعدا « مادام » للنفي ، والنفي[١] له صدر الكلام كالاستفهام ، فكما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده في ماقبله ، نحو : « أعمراً ضرب[٢] زيد » فكذلك النفي لا يعمل ما بعده في ما قبله ، نحو : « قائماً مازال زيد » وقد ذهب بعض النحويين إلى أنّه يجوز تقديم خبر « مازال » عليها ، وذلك لأنّ « ما » للنفي ، و « زال » فيها معنى النفي ، إذا[٣] دخل على النفي صار إيجابا ، صار[٤] قولك : « ما زال زيد قائماً » بمنزلة : « كان زيد قائماً » وكما يجوز أن تقول : « قائماً كان زيد » فكذلك يجوز أن

---

(١) سقطت الكلمة من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : عمراً اضرب ...

(٣) في (ق) و (ظ) : والنفي إذا ..

(٤) في (ق) و (ظ) : وإذا صار إيجاباً صار قولك ..

تقول : « قائماً مازال زيد » وأجمعوا على أنّه لا يجوز تقديم خبر « ما دام » عليها ، وذلك لأن[1] « ما » فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ، ومعمول المصدر لا يتقدّم عليه .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم خبر « ليس » عليها ؟ قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبرها عليها[2] ، وذهب أكثر البصريين إلى جوازه ؛ لأنه كما جاز[3] تقديم خبرها على اسمها ، جاز تقديم خبرها عليها نفسها ، والاختيار عندي ماذهب إليه الكوفيون ، لأنّ « ليس » فعل لايتصرّف ، والفعل إنّما يتصرّف عمله إذا كان متصرّفاً في نفسه وإذا لم يكن متصرّفاً في نفسه ، لم يتصرّف عمله ، وأما قولهم : إنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها ، جاز تقديم خبرها عليها ففاسد ؛ لأن تقديم خبرها على اسمها لايخرجه عن كونه متأخراً عنها ، وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدّماً عليها ، وليس من ضرورة أن يعمل الفعل في مابعده ، ويجب[4] أن يعمل في

---

(١) في (ظ) : أن .
(٢) في (ظ) : عليها نفسها .
(٣) في (ظ) : كلما .
(٤) في (ق) و (ظ) : يجب .

ماقبله ؛ ثم نقول : إنّما جاز تقديم خبرها على اسمها لأنّها أضعف من « كان » لأنّها تتصرّف ، ويجوز تقديم خبرها عليها ، وأقوى من « ما » لأنها حرف ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، فجعل لها منزلة بين المنزلتين ، فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها ، لتنحطّ عن درجة « كان » ويجوز[١] تقديم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة « ما » .

فإن قيل : لِمَ جاز : « ما كان زيد إلا قائماً » ولم يجز : « ما زال زيد إلا قائماً » ؟ قيل : لأن « إلاّ » إذا دخلت في الكلام أبطلت معنى النفي ، فإذا قلت : (« ما كان زيد إلا قائماً » كان التقدير فيه[٢] : « كان زيد قائماً » وإذا قلت[٣]) « ما زال زيد إلا قائماً » صار التقدير : « زال زيد قائماً » و « زال » لا تستعمل إلا بحرف النفي ، فلمّا كان إدخال حرف الاستثناء يوجب إبطال معنى النفى ، و « كان » يجوز استعمالها من غير حرف النفي ، و « زال » لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف[٤]

(١) في (ق) و (ظ) : وجوّزوا .
(٢) في (ق) صار التقدير : ...
(٣) سقط من (ظ) مابين القوسين .
(٤) في (ق) و (ظ) : بحرف .

النفي ، جاز : «ما كان زيد إلا قائماً» ولم يجز «مازال زيد إلا قائماً» ؛ وأما قول الشاعر :

حَرَاجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً   عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي[1] بِها بَلَداً قَفْرا

فالخبر قوله : على الخسف ، وتقديره : ما تنفكّ على الخسف إلا أن تناخ أو نرمي[1] بها بلداً قفراً ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ظ) : ترمي . وهذا البيت من قصيدة طويلة لذي الرُّمة (غيلان ابن عقبة ، م سنة ١١٧ هـ) قال أبو عمرو بن العلاء : فتح الشعر بامرىء القيس وختم بذي الرُّمة ، «حراجيج» جمع حرجوج أو حرجيج وهي الناقة الجسيمة الطويلة . «الخسف» الجوع ، وهي أن تبيت على غير علَف .

الباب الثامن عشر

باب ما

إن قال قائل : لِمَ عملت « ما » في لغة أهل الحجاز ، فرفعت الاسم ، ونصبت الخبر ؟ قيل : لأنّ « ما » أشبهت « ليس » ووجه الشبه بينهما من وجهين : أحدهما أنّ « ما » تنفي الحال ، كما أن « ليس » تنفي الحال ، والوجه الثاني أنّ « ما » تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أنّ « ليس » تدخل على المبتدأ والخبر ؛ ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر « ليس » (فإذا ثبت أنها[١] اشبهت « ليس »)[٢] فوجب[٣] أن تعمل عملها فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهي لغة القرآن ، قال الله تعالى[٤] : « ما هٰذا بَشَراً » وذهب الكوفيون إلى أن الخبر منصوب بحذف حرف الجر ، وهذا فاسد ، لأنّ حذف حرف الجر لا يوجب النصب ، لأنّه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي أن يكون

---

(١) في (ق) : قد .

(٢) سقط من (ظ) مابين القوسين .

(٣) في (ق) : وجب .

(٤) سورة يوسف الآية (٣١) .

ذلك في كل موضع ، ولا خلاف أنَّ كثيراً من الأسماء يحذف منها حرف الجرّ [(١)] ولا ينتصب [(٢)] بحذفه ، كقوله تعالى [(٣)] : «وكفى بالله وليّاً ، وكفى بالله نصيراً» ولو حذف حرف الجر لكان : «وكفى اللهُ وليًّا ، وكفى اللهُ نصيراً» بالرفع [(٤)] ، كقول الشاعر [(٥)] :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تجهَّزْتَ غادياً كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهياً

وكذلك قولهم : «بحسبك زيد ، وما جاءني من أحد» ولو [(٦)] حذفت حرف الجر لقلت : «حسبك زيد ، وما جاءني أحد» بالرفع ، فدلَّ على أنَّ حذف حرف الجر لا يوجب النصب.

فإن قيل : لِمَ لم تعمل على لغة بني تميم ؟ قيل : لأن الحرف إنَّما يعمل إذا كان مختصاً بالاسم كحرف الجر ، أو بالفعل كحرف الجزم ، إذا كان يدخل على الاسم والفعل لم

---

(١) في (ق) و (ظ) : يحذف حرف الجر منها .

(٢) في (ق) و (ظ) : تنتصب .

(٣) سورة النساء الآية (٤٥) .

(٤) سقط من (ظ) : بالرفع .

(٥) قال المؤلف في كتابه الإنصاف : وقال عبد بني الحسحاس : «عُمَيْرَةَ ودِّعْ» إلى آخر البيت (ص ١١٠) ولم أقف على ترجمته .

(٦) في (ق) و (ظ) : لو .

يعمل كحرف العطف ، و « ما » تدخل على الاسم والفعل ، ألا ترى أنك تقول : « ما زيد قائم ، وما يقوم زيد » فتدخل عليهما ، فلما كانت غير مختصة ، وجب أن تكون غير عاملة .

فإن قيل : فلِمَ [١] دخلت الباء في خبرها نحو : « ما زيد بقائم » ؟ قيل : لوجهين ، أحدهما أنها أدخلت [٢] توكيداً للنفي ، والثاني أن يقدّر أنها جواب لِمن قال : « إن زيداً لقائم » فأدخلت الباء في خبرها لتكون بإزاء اللام في خبر إنّ .

فإن قيل : فلِمَ [١] بطل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلت [٣] بين اسمها وخبرها بإلاّ ؟ قيل : لأنّ « ما » إنّما عملت لأنها اشبهت « ليس » من جهة المعنى وهو ، النفي ، و « إلاّ » تبطل معنى النفى فتزول المشابهة ، وإذا [٤] زالت المشابهة ، وجب ألا تعمل .

فإن قيل : فلماذا بطل عملها أيضاً إذا فصلت [٥] بينها وبين اسمها وخبرها بـ « إنْ » الخفيفة ؟ قيل : لأن « ما » ضعيفة في

---

(١) في (ظ) : لِمَ .
(٢) في (ق) و (ظ) : دخلت .
(٣) في (ظ) : فصل .
(٤) في (ق) و (ظ) : فإذا .
(٥) في (ظ) : فصل .

العمل ، لأنّها إنّما عملت لأنّها أشبهت فعلًا لا يتصرّف شبهاً ضعيفاً من جهة المعنى ، فلمّا كان عملها ضعيفاً بطل عملها مع الفصل ، ولهذا المعنى يبطل [١] عملها أيضاً إذا تقدم الخبر على الاسم نحو : « ما قائم زيد » لضعفها في العمل ، فألزمت طريقة واحدة ، وأمّا [٢] قول الشاعر [٣]

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيش وإذ ماْمِثْلَهُم بَشَرُ

فمن النحويين من قال : هو [٤] منصوب على الحال ، لأن التقدير فيه : وإذ ما بشر مِثلُهم ، فلمّا قدّم مثلهم الذي هو صفة النكرة انتصب [٥] على الحال ، لأن صفة النكرة إذا تقدّمت انتصبت على الحال ، كقول الشاعر [٦] :

---

(١) في (ظ) : بطل .

(٢) في (ق) : فأما .

(٣) هو الفرزدق همام بن غالب التميمي أبو فراس (م سنة ١١٠) وهذا البيت من قصيدة يمدح بها الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز القرشي الأموي .

(٤) سقط الضمير « هو » من (ق) .

(٥) في (ق) : انتصبت .

(٦) هو كثيّر عزة ، الشاعر المتيّم الحجازي العفيف وفد على عبد الملك ابن مروان فعرف أدبه ورفع مجلسه (م سنة ١٠٥ هـ) .

لِمَيَّةَ موحشاً طلل يلوح كأنه خِلَل [١]

التقدير فيه [٢] : طللٌ موحش ، وكقول الآخر [٣] :

والصالحاتُ عليها مغلقاً باب

والتقدير فيه [٢] : باب مغلق ؛ إلا أنهَ لمّا قدّم الصفة على النكرة [٤] نصبها على الحال . ومنهم من قال : هو منصوب على الظرف ، لأنّ قوله : ما مثلهم بشر ، في معنى : « فوقهم » . ومنهم من حمله على الغلط ، لأن [٥] هذا البيت للفرزدق ، وكان تميمياً ، وليس من لفظه [٦] إعمال « ما » سواء تقدّم الخبر أو تأخر ، فلمّا استعمل لغة غيره غلط ، فظنّ أنها تعمل مع تقدّم الخبر ، كما تعمل مع تأخُّرِهِ ، فلم يكن في ذلك حجة . ومنهم من قال : إنها لغة لبعض العرب ، وهي لغة قليلة لايعتدّ بها . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) (الطلل) : ما بقي شاخصاً من آثار الديار . والخِلل : جمع خِلّة (بالكسر) وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف . وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٢٨٦) .

(٢) في (ق) و (ظ) : والتقدير .

(٣) : لم أهتد إليه .

(٤) في (ق) و (ظ) : صفة النكرة نصبها .

(٥) في (ق) و (ظ) : فإنّ .

(٦) في (ق) و (ظ) : لغته .

الباب التاسع عشر

باب « إنّ » وأخواتها

إن قال قائل : لِمَ أعملت [1] هذه الأحرف ؟ قيل : لأنّها أشبهت الفعل ، ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنّها مبنيّة على الفتح كما أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح .

والوجه الثاني : أنّها على ثلاثة أحرف كما أنّ الفعل على ثلاثة أحرف .

والوجه الثالث : أنّها تلزم الأسماء كما أنّ الفعل يلزم الأسماء .

والوجه الرابع : أنّها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو « إنني و كأنني ولكنني » [2] .

والوجه الخامس : أنّ فيها معاني الأفعال ، فمعنى إنّ وأنّ : حققت ، ومعنى كأنّ [3] : شبّهت ، ومعنى لكنّ : استدركتُ ، ومعنى ليت ، تمنّيت ، ومعنى لعلّ : ترجّيت ، فلمّا أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه الخمسة [4] ، وجب أن تعمل

---

(١) في (ظ) : عملت .

(٢) في (ق) و (ظ) : وليتني .

(٣) في (ظ) : « أن » وهو سهو .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : الخمسة .

عمله ؛ وإنّما عملت في شيئين لأنها عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما بيّنّا في « كان » .

فإن قيل : فلِمَ نصبت الاسم ورفعت الخبر ؟ قيل : لأنها [١] أشبهت الفعل وهو يرفع وينصب ، شبّهت ، [٢] فنصبت الاسم تشبيهاً بالمفعول ، ورفعت الخبر تشبيهاً بالفاعل .

فإن قيل : فلِمَ وجب تقديم المنصوب على المرفوع ؟ قيل لوجهين : أحدهما أنّ هذه الحروف تشبه الفعل لفظاً ومعنى ، فلو قدّم المرفوع على المنصوب لم يُعلَم هل هي حروف أو أفعال .

فإن قيل : الأفعال تتصرف ، والحروف لاتتصرّف ، قيل عدم التصرّف لايدلّ على أنّها حروف ، لأنه قد يوجد [٣] أفعال لاتتصرّف ، وهي : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجّب ، وحبّذا ، فلمّا كان ذلك يؤدي إلى الالتباس بالأفعال ، وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعاً لهذا الالتباس .

والوجه الثاني : أنّ هذه الحروف لمّا أشبهت الفعل الحقيقيّ لفظاً ومعنى ، حُملت عليه في العمل ، فكانت فرعاً عليه في

---

(١) في (ق) و (ظ) : لأنها لما .

(٢) في (ق) و (ظ) : به .

(٣) في (ق) و (ظ) : توجد .

العمل ، وتقديم (١) المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع ، وتخرّج (٢) على هذا « ما » فإنها ما أشبهت الفعل من جهة اللفظ ، وإنّما أشبهته من جهة المعنى ، ثم الفعل الذي أشبهته ليس فعلاً حقيقياً ، وفي فعليّته خلاف ، بخلاف هذه الحروف ، فإنّها أشبهت الفعل الحقيقيّ من جهة اللفظ والمعنى من الخمسة الأوجه التي بيّنّاها ، فبان الفرق بينهما . وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ « إنّ » وأخواتها تنصب (٣) الاسم ولا ترفع الخبر وإنّما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، لأنّها فرع على الفعل في العمل ، فلا تعمل عمله ، لأنّ الفرع أبداً أضعف من الأصل ، فينبغي ألا تعمل في الخبر ، وهذا ليس بصحيح ، لأن كونه فرعاً على الفعل في العمل لا يوجب ألا يعمل عمله ، فإنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ، ويعمل عمله ، على أنّا قد عملنا بمقتضى كونه فرعاً ، فإنّا ألزمناه طريقة واحدة ، وأوجبنا فيه تقديم المنصوب على

---

(١) في (ظ) : وتقدم .

(٢) في (ظ) : وخرج .

(٣) في (ق) و (ظ) : إنما تنصب .

المرفوع ، ولم نجوّز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل ، لئلا[١] يجري مجرى الأصل ، فلمّا أوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع ، بانَ ضعفُ هذه الحروف (عن رتبة الفعل)[٢] ، وانحطاطها عن رتبة الفعل ، فوقع الفرق بين الفرع والأصل ؛ ثم لو كان الأمر كما زعموا ، وأنّه باقٍ على رفعه ، لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك ، فلمّا وجب نصب المبتدأ بها ، وجب رفع الخبر بها ، لأنّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب ، ولا يعمل الرفع ، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ، ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز .

فإن قيل : فلِمَ[٣] جاز العطف على موضع « إنْ ولكنْ » دون سائر أخواتها ؟ قيل : لأنّهما لم يغيّرا معنى الابتداء ، بخلاف سائر الحروف لأنّها غيّرت معنى الابتداء ، لأنّ : كأنّ ، أفادت معنى التشبيه ، وليت أفادت معنى التمنّي ، ولعل[٤] : معنى الترجّي .

فإن قيل : فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر الخبر ؟

---

(١) في (ظ) : لكيلا .
(٢) سقط من (ق) و (ظ) ما بين القوسين .
(٣) في (ق) و (ظ) : لِمَ .
(٤) في (ق) و (ظ) : أفادت .

قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب أهل البصرة [1] إلى أنّه لايجوز ذلك على الإطلاق ، وذلك لأنّك [2] إذا قلت « إنّك وزيد قائمان » وجب أن يكون [3] مرفوعاً بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد ، وتكون « إنّ » عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا معاً وذلك لايجوز ؛ وأمّا الكوفيّون فاختلفوا في ذلك [4] ؛ فذهب الكسائي إلى أنّه يجوز ذلك على الإطلاق ، سواء [5] تبيّن فيه عمل « إنّ » أو لم يتبيّن ، نحو : « إنّ زيداً وعمرو قائمان ، وإنّك وبكر منطلقان » . وذهب الفرّاء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلا في مالم [6] يتبيّن فيه عمل « إنّ » واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى : « إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى » [7] فعطف الصابئين على موضع « إنّ » قبل تمام الخبر ، وهو قوله : « مَنْ آمنَ بالله واليوم الآخر » ومما حكي عن بعض العرب

---

(١) في (ق) و (ظ) : البصريون .

(٢) في (ق) و (ظ) : أنك .

(٣) في (ق) و (ظ) : يكون زيد .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : في ذلك .

(٥) في (ق) و (ظ) : وسواء .

(٦) في (ق) و (ظ) : لا .

(٧) سورة المائدة : (الآية : ٦٩) .

أنّه قال : « إنك وزيد ذاهبان » ، وقد ذكره سيبويه في الكتاب .

والصحيح ما ذهب إليه البصريّون ، وما استدلّوا [١] به الكوفيّون فلا حجة لهم فيه ، وأمّا [٢] قوله تعالى « إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون » فلا حجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما أنا نقول : في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير فيه [٣] : إنّ الذين آمنوا والذين هادوا ومَن آمن بالله واليوم الآخر [٤] : فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك .

والوجه الثاني : أن يجعل قوله [٥] : « مَنْ آمن بالله واليوم الآخر » خبر الصابئين [٦] والنصارى وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا [٧] مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى ، ألا ترى أنك تقول : « زيد وعمرو قائم » فتجعل : قائماً خبراً لعمرو ، وتضمر لزيد خبراً آخر مثل الذي أظهرت لعمرو ، وإن شئت

---

(١) في (ق) و (ظ) : استدلّ .

(٢) في (ق) و (ظ) : لا حجة فيه ، فأما ...

(٣) في (ق) و (ظ) : فيها .

(٤) في (ظ) : « وعمل صالحاً » وهي تتمة الآية الكريمة .

(٥) في (ق) و (ظ) : تجعل قوله تعالى .

(٦) في (ق) و (ظ) : خبراً للصابئين .

(٧) في (ق) و (ظ) : خبراً مثل .

جعلته خبراً لزيد ، وأضمرت لعمروا خبراً ، كما قال الشاعر[١] :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بُغاةٌ ما بقينا في شِقاق

وإن شئت جعلت قوله « بُغاة » خبراً للثاني ، وأضمرت للأول خبراً ، وإن شئت جعلته خبراً للأول ، وأضمرت للثاني خبراً على ما بيّنّا .

وأما قول بعض العرب « إنك وزيد ذاهبان » فقد ذكره[٢] سيبويه أنه غلط من بعض العرب ، وجعله بمنزلة قول الشاعر[٣]

بدالي أني لست مدركَ[٤] مامضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فقال « سابق » بالجر على العطف ، وإن كان المعطوف عليه

---

(١) هو بشر بن أبي خازم أبو نوفل الأسدي شاعر ، فحل ، شجاع ، من أهل نجد ، مات قتيلاً في غزوه أغار بها على بني وائل (سنة ٩٢ قبل الهجرة) وقد أورد هذا البيت المؤلف في الإنصاف بعزاه ، وترى الكلام للمؤلف هنا وهناك - وفي باب (إن وأخواتها) وغيره - متشابهاً ، ولكن في كلٍ منهما من التفصيل والتعليل ما ليس في الثاني فلا يستغنى بأحدهما عن الآخر .

(٢) في (ق) و (ظ) : ذكر .

(٣) بعزاه في الانصاف لزُهير بن أبي سُلمى ، المزني ، حكيم الشعراء في الجاهلية . وكان أبوه وخاله وأختاه وابناه من الشعراء ، (م سنة ١٣ قبل الهجرة) .

(٤) في (ظ) : أدرك ، ويبطل الشاهد بهذه الرواية .

منصوباً بالتوهم (١) حرف الجرّ فيه، وكذلك قول الآخر (٢) :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعب إلا ببين غرابها (٣)

فقال : « ناعب » بالجرّ (٤) بالعطف على « مصلحين » لأنّه توهّم أن الباء في مصلحين موجودة، ثم عطف عليه مجروراً وإن كان منصوباً، ولا خلاف أن هذا نادر، ولا يقاس عليه، فكذلك ههنا. فاعرفه تصب إنّ شاء الله تعالى.

---

(١) في (ق) و (ظ) : لتوهم، وهو الصحيح.

(٢) عزاه في الانصاف إلى الأحوص، عبد الله بن محمد الأنصاري، وكان معاصراً لجرير والفرزدق (م سنة ١٠٥ ﻫ) .

(٣) قال الأعلم الشَّنْتَمَري (م سنة ٤٧٦ ﻫ) في شرح هذا البيت : يهجو (أي الأحوص) قوماً وينسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والخير، فيقول : لا يُصلحون أمر العشيرة إذا فسد ما بينهم، ولا يأتمرون لخير، فغرابهم لا ينعب إلاّ بالتشتيت والفراق اﻫ من (ج ١ ص ٨٣) من شرح الأعلم على كتاب سيبويه .

(٤) سقط من (ظ) : بالجر .

الباب العشرون

باب «ظننت» وأخواتها

إن قال قائل : على كم ضرباً تستعمل[1] هذه الأفعال ؟ قيل أمّا ظننت فتستعمل على ثلاثة أوجه : أحدها بمعنى[2] الظنّ وهو ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر . والثاني بمعنى اليقين ، قال الله سبحانه وتعالى[3] « ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُوا رَبِّهِمْ ، وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ »[4] وقال الله تعالى « فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا »[5] وقال الشاعر[6] :

فقلت لهم : ظنّوا بألفي مدجّج[7] سراتهم في الفارسيّ المسرّد

وهذان يتعدّيان إلى مفعولين ، والثالث : بمعنى التهمة ،

---

(١) في (ظ) : فيه .

(٢) في (ظ) : معنى .

(٣) سورة البقرة : (الآية : ٤٦) .

(٤) في (ق) و (ظ) بعد الآية : أي يوقنون .

(٥) سورة الكهف : (الآية : ٥٣) .

(٦) هو دريد بن الصمّة الجشمي البكري من هوازن . شجاع من الأبطال الشعراء المعمّرين في الجاهلية (م سنة ٨ هـ) .

(٧) أي استيقنوا ، وإنما يخوّف أعداءه باليقين لا بالشك .

كقوله [١] « وما هُوَ على الغَيْبِ بظَنين [٢] » في قراءة من قرأ بالظاء ، أي بمتّهم ، وهذا يتعدى [٣] إلى مفعول واحد . وأمّا : « خلت ، وحسبت » فتستعملان [٤] بمعنى الظنّ . وأما « زعمت » فتستعمل في القول عن غير صحة ، قال الله تعالى « زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا » [٥] . وأما « علمت » فتستعمل على أصلها ، فتتعدى إلى مفعولين ، وتستعمل بمعنى : « عرفت » فتتعدّى [٦] إلى مفعول واحد ، قال الله تعالى : « لا تَعْلَمُهُمْ ، نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ » [٧] . وأما « رأيت » فتكون من رؤية القلب ، فتتعدّى إلى مفعولين ، نحو : « رأيت الله غالباً » ، وتكون من رؤية البصر ، فتتعدّى إلى مفعول واحد ، نحو « رأيت زيداً » أي : أبصرت زيداً . وأما « وجدت » فتكون بمعنى : علمت ، فتتعدّى إلى مفعولين ، نحو « وجدت زيداً عالماً » وتكون

---

(١) في (ق) و (ظ) : تعالى .
(٢) سورة التكوير : (الآية ٢٤) .
(٣) في (ق) و (ظ) : وهذه تتعدى .
(٤) في (ق) : فيستعملان .
(٥) سورة التغابن : (الآية : ٧) .
(٦) في (ق) و (ظ) : فتعدى .
(٧) سورة التوبة : (الآية : ١٠١) .

بمعنى : أصبت ، فتتعدّى إلى مفعول واحد ، نحو : « وجدت الضالّة وجدانا » ، وقد تكون لازمة في نحو قولهم : « وجدت في الحزن وجداً ، ووجدت في المال وجداً ، ووجدت في الغضب موجدة » وحكى بعضهم « وجدانا » قال الشاعر[1] .

كلانا ردّ صاحِبَه بغيظٍ على حنقٍ ووجدان شديد

فإن قيل : لِمَ أعملت[2] هذه الأفعال وليست مؤثرة في المفعول ؟ قيل : لأن[3] هذه الأفعال ، وإن لم تكن مؤثرة ، إلاّ أنّ لها تعلّقاً بما عملت فيه ، ألا ترى أن قولك : « ظننت » يدل[4] على الظنّ ، والظنّ يتعلق بمظنون ؟ وكذلك سائرها ؛ ثم ليس التأثير شرطاً في عمل الفعل ، وإنّما شرط عمله أن يكون له تعلّق بالمفعول ، فإذا تعلّق بالمفعول ، تعدّى[5] إليه ، سواء كان مؤثراً

---

(١) قال في لسان العرب : وأنشد اللحيانيّ قول صخر الغيّ :

كلانا ردّ صاحبه بيأس وتأنيب ووجدان شديد

وقال في الأعلام : صخر بن جعد الخضري شاعر فصيح من مخضرمي الدولتين الأموية ، والعباسية . توفي (نحو ١٤٠ هـ)

(٢) في (ق) : عملت ، وفي (ظ) : فلمَ عمِلت .

(٣) سقط من (ق) و (ظ) : أنّ .

(٤) في (ظ) : تدل .

(٥) سقط الفعل من (ظ) .

أو لم يكن[1] مؤثراً ، ألا ترى أنك تقول : « ذكرتُ زيداً » فيتعدّى إلى زيد ، وإن لم يكن مؤثراً فيه ، إلاّ أنه لمّا كان له به تعلّق عمل ، لأنَّ « ذكرت » تدلّ على الذكر ، والذكر لابدّ له من مذكور ، فيتعدّى[2] إليه ، فكذلك ههنا .

فإن قيل : فلِمَ تعدّت إلى مفعولين ؟ قيل : لأنّها لمّا كانت تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعل ، وكلّ واحد من المبتدأ والخبر لابُدّ له من الآخر ، وجب أن يتعدّى إليهما .

فإن قيل : فهل يجوز الاقتصار فيها على الفعل والفاعل ؟ قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب البعض[3] إلى أنّه يجوز ، واستدلّ عليه بالمثل السائر ، وهو قولهم : « من يَسْمَعْ يخَلْ » فاقتصر على « يَخَل » وفيه ضمير الفاعل[4] . وذهب بعضهم إلى أنّه لايجوز ، واستدلّ على ذلك من وجهين : أحدهما أنّ هذه الأفعال تجاب بما يجاب به القسم ، كقوله تعالى : « وظَنّوا مالَهُم من مَحِيص[5] » فكما لايجوز الاقتصار على القسم

(١) في (ق) و (ظ) : أو غير مؤثر .

(٢) في (ق) و (ظ) : يتعدى .

(٣) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٤) في (ظ) : فاقتصر على ضمير الفاعل ، وهو سهو .

(٥) سورة حم السجدة (الآية : ٤٨) .

دون المقسم عليه ، فكذلك لايجوز الاقتصار على هذه الأفعال مع فاعليها دون مفعوليها . والثاني أنّا نعلم أنّ العاقل لايخلو من ظنّ أو عِلم[١] أوشك ، فإذا قلت : ظننت ، أو علمت ، أو حسبت ، لم تكن فيه فائدة ، لأنّه لاتخلو[٢] عن ذلك .

فإن قيل : فهل يجوز الاقتصار على أحد المفعولين ؟ قيل : لايجوز ، لأنّ هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر ، وكما[٣] أنّ المبتدأ لابدّ له من الخبر ، والخبر لابدّ له من المبتدأ ، فكذلك لابدّ لأحد المفعولين من الآخر .

فإن قيل : فلِمَ وجب إعمال هذه الأفعال إذا تقدّمت ، وجاز إلغاؤها إذا توسّطت[٤] وتأخّرت ؟ قيل : إنّما وجب إعمالها إذا تقدمت لوجهين : أحدهما أنّها إذا تقدمت فقد وقعت في أعلى مراتبها ، فوجب إعمالها ، ولم يجز إلغاؤها ؛ والثاني أنّها إذا تقدمت ، دلّ ذلك على قوّة العناية[٥] ، وإلغاؤها يدلّ على اطّراحها ، وقلة الاهتمام بها ، فلذلك لم يجز إلغاؤها[٦] مع التقديم ،

---

(١) في (ق) : من علم أو ظن .
(٢) في (ق) و (ظ) : يخلو .
(٣) في (ق) و ظ) : فكما .
(٤) في (ق) و (ظ) : أو .
(٥) في (ق) و (ظ) : بها .
(٦) فى (ق) و (ظ) الإلغاء .

لأن الشيء لايكون معنيًا به مُطّرحاً ؛ وأمّا إذا توسّطت أو تأخرت ، فإنما جاز إلغاؤها ، لأن هذه الأفعال لمّا كانت ضعيفة في العمل ، وقد مرّ صدر الكلام على اليقين لم يغيّر الكلام عما اعتمد عليه ، وجعلت في [١] تعلُّقها بما قبلها بمنزلة الظرف ، فإذا قال : «زيد منطلق ظننت» فكأنه قال : «زيد منطلق في ظَنّي» وكما [٢] أنّ قولك «في ظني» لايعمل في ماقبله ، فكذلك مانزل بمنزلته [٣] . وأمّا من أعملها إذا تأخرت [٤] ، فجعلها [٥] متقدّمة في التقدير ، وإن كانت متأخرةً في اللفظ مجازاً وتوسعاً ؛ غير أنّ الإعمال مع التوسّط أحسن من الإعمال مع التأخر ، وذلك لأنّها إذا توسّطت ، كانت متقدّمة من وجه ، ومتأخرة [٦] من وجه ،

---

(١) سقطت : في من (ظ) .

(٢) في (ظ) : فكما .

(٣) في (ق) : تنزل منزلته . وفي (ظ) : نزل منزلته .

(٤) في (ظ) : تقدمت وهو سهو .

(٥) في (ق) و (ظ) : فقدّرها .

(٦) في (ق) و (ظ) : متأخرة .

لأنّها متأخرة عن أحد الجزئين ، متقدّمة على الآخر ، ولا يتمّ أحد الجزأين إلا بصاحبه ، فكانت متقدمة من وجه ، ومتأخرة من وجه ، فَحَسُنَ إعمالها كما حَسُنَ إلغاؤها ؛ وإذا تأخرت عن الجزأين جميعاً ، كانت متأخرة من كلّ وجه ، فكان إلغاؤها أحسنَ من إعمالها ، لتأخّرها ، وضعف عملها ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

الباب الحادي والعشرون

باب الإغراء

إن قال قائل : لِمَ أقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل ؟ قيل : طلباً للتخفيف ، لأن الأسماء والحروف أخفّ من الأفعال واستعملوها [1] بدلاً عنها طلباً للتخفيف .

فإن قيل : فلِمَ كثر في « عليك وعندك ودونك » خاصة ؟ قيل : لأن الفعل إنّما يضمر إذا كان عليه دليل من مشاهدة حال أو غير ذلك ، فلمّا [2] كانت « على » للاستعلاء ، والمستعلي يشاهد [3] من تحته ، و« عند » للحضرة ، ومن بحضرتك تشاهده ، و« دون » للقرب ، ومن بقربك [4] تشاهده ، وصار [5] هذا بمنزلة مشاهدة حال تدلّ عليه ، فلهذا أقيمت مقام الفعل .

فإن قيل : فلِمَ خُصّ به المخاطب دون الغائب والمتكلم ؟

---

(١) في (ق) و (ظ) : فاستعملوها .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولما .

(٣) في (ق) و (ظ) : مشاهد .

(٤) في (ظ) : بقرب منك .

(٥) في (ق) : صار ، وفي (ظ) : فصار .

قيل : لأن المخاطب يقع الأمر له بالفعل من غير لام الأمر ، نحو « قم ، واذهب » فلا يفتقر إلى لام الأمر ، وأمّا الغائب والمتكلم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام ، نحو « ليقم زيد ، ولأقم معه » فيفتقر [1] إلى لام الأمر ، فلمّا أقاموها مقام الفعل ، كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلّم ، لأنّها تصير قائمة مقام شيئين ، اللام والفعل ، ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لأنّها تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل ؛ وأمّا قوله عليه السلام [2] « ومن [3] لم يستطع منكم [4] الباءة فعليه الصوم [5] ، فإنّه له وجاء » فإنّما جاء لأنّ من كان بحضرته يستدلّ بأمره للغائب على أنّه داخل في حكمه ؛ وأمّا قول بعض العرب « عليه رجلًا [6] ليسني » فلا يقاس عليه لأنّه كالمثل .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم عليها أو لا ؟

---

(١) في (ق) : فتفتقر .

(٢) في (ظ) : ﷺ . في الحديث الذي رواه الشيخان وأصحاب السنن عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٣) في (ظ) : من .

(٤) سقطت : منكم من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ظ) : بالصوم .

(٦) في (ظ) : زحلًا .

قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب البصريّون إلى أنّه لايجوز تقديم معمولها عليها لأنّها فرع على الفعل في العمل ، فينبغي ألّا تتصرّف[1] تصرّفه . وأمّا الكوفيّون فذهبوا إلى جواز تقديم معمولها عليها ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : «كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ[2]» فنصب « كتابَ الله » بعليكم ، واستدلوا أيضاً بقول الشاعر[3] :

يا أيّها المائح[4] دلوي دونكا إنّي رأيت الناس يحمدونكا
يثنون خيراً ويُمَجِّدونكا

والتقدير : دونك دلوي ، فدلوي في موضع نصب بدونك فدلّ على جواز تقديم معمولها عليها . والصحيح ماذهب إليه البصريّون ، وأمّا مااستدلّ به الكوفيّون فلا حجة لهم فيه ، لأنّ قوله تعالى « كتابَ الله عليكم » ليس هو منصوباً بـ« عليكم »

---

(١) في (ق) : يتصرف .
(٢) سورة النساء ، (الآية ٢٤) .
(٣) قال في اللسان : وأنشد أبو عُبيدة : (البيت . .) وهو من كلام راجز جاهلي .
(٤) المائح يكون في أسفل البئر ليستقي الماء ، والذي يكون على رأس البئر فهو ماتح (بالتاء) .

وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مقدّر ، وإنما قُدِّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ماتقدّم عليه من قوله تعالى[1] : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهَاتُكُم وَبَنَاتُكُم وأَخَوَاتُكُم » الآية[2] ، لأنّ في ذلك دلالة على أنّ ذلك مكتوب[3] عليهم ، فنصب « كتاب الله[4] » على المصدر ، كقوله تعالى : « وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ، صُنْعَ اللَّهِ » فنصب : « صنع الله » على المصدر بفعل مقدّر دلّ عليه ماقبله[5] ؛ قال[6] الشاعر[7] :

---

(١) سورة النساء (الآية ٢٣) .

(٢) سقطت كلمة : الآية من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ظ) : المكتوب .

(٤) سقط لفظ الجلالة من (ظ) .

(٥) والتقدير فيه : صَنَعَ صُنعاً الله ، وحذف الفعل ، واضيفْ المصدر إلى الفاعل ، كما يضاف إلى المفعول .

(٦) في (ق) و (ظ) : ونحو ذلك قول الشاعر .

(٧) هو عُبيد الراعي بن حصين ، من مضر ، شاعر فحل من أهل بادية البصرة ، عاصر جريرا والفرزدق ، وهو من أصحاب الملحمات . (م . سنة ٩٠ هـ) .

دأبت إلى أن ينبت الظلّ بعدما تقاصر حتى كاد في الآل يَمصح[1]

وَجيفَ المطايا[2]، ثمّ قلت لصحبتي ولم ينزلوا : أبردتم فتروّحوا[3]

فنصب « وجيف » بفعل دلّ عليه ما تقدّم. وأمّا البيت الذي أنشدوه، فلا حجة لهم[4] فيه من وجهين : أحدهما أن قوله « دلوي دونكا » في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ مقدّر، والتقدير فيه هذا دلوي دونكا، والثاني : أنّا نسلّم أنّه في موضع نصب، لكن[5] بإضمار فعل، والتقدير فيه : « خذ دلوي دونك » ودونك تفسير لذلك[6]. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

(١) في (ق) : والآل : ما أشرف من البعير والسراب والخشب والشخص وعمَلُ الخيمة كالآلة اه ومَصَحَ الشيءُ مُصوحاً ذهب وانقطع، قال : « قد كاد مِن طول البلى أن يمصحا » اه من اللسان.

(٢) الوجيف : ضرب من سير الإبل والخيل.

(٣) في اللسان : أبرد القومُ دخلوا في آخر النهار. وفي اللسان ايضاً : راح أهله وروّحهم وتروّحهم : جاءهم رواحا، والرواح الذهاب أو السير بالعَشي اه.

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : لهم.

(٥) في (ق) و (ظ) : ولكن.

(٦) في (ق) : لذلك الفعل المقدر، وفي (ظ) : لذلك المصدر.

الباب الثاني والعشرون

باب التحذير

إن قال قائل : ما وجه التكرير إذا أرادوا التحذير في نحو[1] قولهم : «الأسدَ الأسدَ» ؟ قيل : لأنهم أرادوا أن يجعلوا أحد الاسمين قائماً مقام الفعل الذي هو «احذر» ولهذا إذا كرّروا لم يجز إظهار الفعل ، وإذا حذفوا أحد الاسمين ، جاز إظهار الفعل ، فدلّ على أنّ أحد الاسمين قائم مقام الفعل

فإن قيل : فأيّ الاسمين أولى بأن يقومَ مقام الفعل ؟ قيل : أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول ، لأنّ الفعل يجب أن يكون مقدّماً على الاسم الثاني لأنّه مفعول، فكذلك الاسم الذي يقومِ مقام الفعل ينبغي أن يكون مقدماً .

فإن قيل : فلِم انتصب قولهم : « إيّاكَ والشرّ » قيل : لأنّ التقدير فيه (« إياكَ احذر » فإياكَ منصوب باحذر ، والشرّ معطوف عليه وقيل : أصله)[2] « احذر إياكَ[3] من الشرّ » فوضع الجار

---

(١) سقط من (ق) : نحو .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ظ) : إياكَ احذر .

والمجرور النصب ، فلمّا حذف حرف الجار[1] صار النصب في مابعده .

فإن قيل : فلِمَ قدّروا الفعل بعد « إيّاك » ولم يقدّروه قبله ؟ قيل : لأنّ « إيّاك » ضمير المنصوب المنفصل ، ولا[2] يجوز أن يقع الفعل قبله ، لأنّك لو أتيت به قبله لم يجز أن تأتي به بلفظه ، لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل ، وهو الكاف ، ألا ترى أنّك لو قلت : « ضربتُ إيّاك » لم يجز ؟ لأنّك تقدر على أن تقول : « ضربتك » . فأمّا قول الشاعر[3] :

إليكَ حتّى بَلَغَتْ إيّاكا

فشاذ لايقاس عليه .

فإن قيل : فلِمَ لم يستعملوا لفظ الفعل مع « إيّاك » كما

---

(١) في (ق) و (ظ) : الجرّ .

(٢) في (ق) و (ظ) : فلا .

(٣) هو حميد بن مالك الأرقط . لقب بالارقط لآثار كانت بوجهه ، وهو شاعر اسلاميّ مجيد . والشاهد في وضعه « إياك » موضع الكاف ضرورة .

يستعملوه[١] مع غيره ؟ قيل : إنّما خصّت « إياك » بهذه[٢] لأنّها لاتكون إلاّ في موضع نصب ، لأنّها ضمير المنصوب المنفصل ، فصارت[٣] بنية لفظه تدلّ على كونه مفعولا ، فلم يستعملوا معه لفظ الفعل ، بخلاف غيره من الأسماء ، فإنّه يجوز أن يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، إذ ليس في بنية لفظه مايدلّ على كونه مفعولا ، فاستعملوا معه لفظ الفعل ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) و (ظ) استعملوه ، وفي المطبوع سهو واضح .
(٢) في (ق) و (ظ) : بهذا .
(٣) في (ظ) : فصار .

الباب الثالث والعشرون

باب المصدر

إن قال قائل : لِمَ كان المصدر منصوباً ؟ قيل : لوقوع الفعل عليه ، وهو المفعول المطلق .

فإن قيل : هل الفعل مشتقٌ من المصدر ، أو المصدر مشتق من الفعل ؟ قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب البصريّون إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر ، واستدلّوا على ذلك من سبعة أوجه :

الوجه الأول : أنّه يسمّى مصدراً ، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل ، فلمّا سمي مصدراً دلّ على أنه قد صدر عنه الفعل .

والوجه الثاني : أنّ المصدر يدلُّ على زمان مطلق ، والفعل يدلُّ على زمان معيَّن ، فكما[1] أن المطلق أصل للمقيَّد ، فكذلك المصدر أصل للفعل .

والوجه الثالث : أنّ الفعل يدلُّ على شيئين ، والمصدر يدلُّ على شيء واحد[2] ، قبل الاثنين ، فكذلك يجب أن يكون المصدر قبل الفعل .

---

(١) في (ق) و (ظ) : وكما .

(٢) في (ق) و (ظ) بعد ما تقدم قوله : وكما أن الواحد .

والوجه الرابع : أنَّ المصدر اسم ، وهو يستغني عن الفعل ، والفعل لابد له من الاسم ، وما يكون مفتقراً إلى غيره ، ولا يقوم بنفسه ، أولى بأن يكون فرعاً ممَّا لا يكون مفتقراً إلى غيره .

والوجه الخامس : أنَّ المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدلَّ على مافي الفعل من الحدث والزمان ومعنى ثالث ، كما دلّت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث ، وعلى ذات الفاعل والمفعول به ، فلمّا لم يكن المصدر كذلك ، دلَّ على أنّه ليس مشتقاً من الفعل .

والوجه السادس : أنَّ المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يجرى على سنن واحد ، ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين . فلمّا اختلف المصدر اختلاف سائر الأجناس دلَّ على أن الفعل مشتق منه ،

والوجه السابع : أنَّ الفعل يتضمَّن المصدر ، والمصدر لا يتضمَّن الفعل ، ألا ترى أن « ضَرَبَ » يدلُّ على ما يدلُّ عليه « الضَّرْب » ، و « الضَّرْب » لا يدلُّ على ما يدلُّ عليه « ضَرَبَ[1] » وإذا كان كذلك ، دلَّ على أنَّ المصدر أصل ،

---

(١) في (ظ) : « ضربت » .

والفعل فرع عليه[١] ، وصار هذا كما نقول في الأواني المصوغة من الفضّة ، فإنها فرع عليها ، ومأخوذة منها ، وفيها زيادة ليست في الفضة ، فدل على أن الفعل مأخوذ من المصدر ، كما كانت الأواني مأخوذة من الفضة .

وأما الكوفيّون فذهبوا إلى أنّ المصدر مأخوذ من الفعل ، واستدلّوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه[٢] الأوّل : أن المصدر يعتلّ لاعتلال[٣] الفعل ، ويصحّ لصحّته ، تقول : « قمت قياماً » فيعتلّ المصدر لاعتلال الفعل ، وتقول : « قاوم قواماً » فيصحّ المصدر لصحة الفعل ، فدلّ على أنّه فرع عليه ،

والوجه الثاني : أنّ الفعل يعمل في المصدر ، ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول .

والوجه الثالث : أنّ المصدر يذكر توكيداً للفعل ، ولا شكّ أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد ، فدلّ على أنّ المصدر مأخوذ من الفعل .

---

(١) سقط من (ق) و (ظ) : عليه .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ظ) : كاعتلال .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وأما[1] ما استدلَّ به الكوفيون ففاسد[2] . أما قولهم إنه يصح لصحة[3] الفعل ، ويعتلُّ لاعتلاله ، فنقول : إنما صحَّ لصحته واعتلَّ لاعتلاله[4] طلباً للتشاكل ، ليجري الباب على سنن واحد ، لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة ، وهذا لا يدلُّ على الأصل والفرع ، ألا ترى أنهم قالوا : « يَعِدُ » والأصل[5] : « يَوْعِدُ » فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة[6] وقالوا : « أَعِدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِدُ » فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة ، حملاً على « يَعِدُ » لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة ، وكذلك قالوا : « أُكْرِمُ » والأصل فيه « أُأَكْرِمُ » إلا أنهم حذفوا إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما ، ثم قالوا : « يُكرم ، وتُكرم ، ونُكرم[7] » فحذفوا الهمزة وإن لم يجتمع[8] همزتان حملاً على

---

(١) في (ق) و (ظ) : وما .

(٢) في (ق) : فاسد .

(٣) في (ق) : لصحته أعني الفعل .

(٤) في (ق) و (ظ) : إنما يصح لصحة الفعل ، ويعتل لاعتلاله .

(٥) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٦) في (ظ) : أو .

(٧) في (ق) و (ظ) : بتأخير يكرم .

(٨) في (ق) : تجتمع .

«أكرم» ايجري الباب على سنن واحد ؟ وكذلك[١] ههنا . وأمّا قولهم : إنَّ الفعل يعمل في المصدر ، فنقول : هـذا لا يدلُّ على أنّه أصل له ، فإنّا أجمعنا على أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ، ولا شكَّ أن الحروف ليست أصلاً للأسماء والأفعال ، فكذلك ههنا . وأمّا قولهم : إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، فنقول : هـذا لا يدلُّ على أنّه فرع عليه ، ألا ترى أنك تقول : « جاءني زيد زيد[٢] » ، ورأيت زيداً زيداً » ولا يدلُّ هذا على أنَّ زيداً الثاني فرع على الأوّل ، فكذلك ههنا ، وقد بيّنّا هذا مستوفى في المسائل الخلافية[٣] .

فإن قيل : فلِمَ[٤] كان قولهم : « سرت أشدَّ السيرة » منصوباً على المصدر ؟ قيل : لأن « أفعل » لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له ، وقد أضيف إلى المصدر الذي هو السّير ، فلما أضيف إلى المصدر كان مصدراً ، فانتصب انتصاب المصادر كلها .

فإن قيل : فعلى ماذا ينتصب قولهم : « قعد القُرفصاء »

(١) في (ق) و (ظ) : فكذلك .

(٢) سقطت « زيد » الثانية من (ظ) .

(٣) (ج ١ ص ١٤٤ - ١٥٢) من الإنصاف ، ٢٨ - مسألة أصل الاشتقاق المصدر أو الفعل .

(٤) في (ظ) : لِمَ .

ونحوه ؟ قيل : ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو [١] قبله ، لأنَّ القرفصاء لمَّا كانت نوعاً من القعود ، والفعل الذي هو « قعد » يتعدَّى إلى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها ، تعدَّى إلى القرفصاء الذي هو [٢] نوع منه ، لأنَّه إذا عمل في الجنس ، عمل في النوع ، إذ كان داخلاً تحته ، هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو بكر بن السرَّاج إلى أنَّه صفة لمصدر [٣] محذوف ، والتقدير فيه : « قعدَ القعدة القرفصاء » إلا أنه حذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه . والذي عليه الأكثرون مذهب سيبويه ، لأنَّه لا يفتقر إلى تقدير موصوف ، (وما ذهب إليه ابن السرَّاج يفتقر إلى تقدير موصوف) [٤] ، وما لا يفتقر الى تقدير موصوف [٥] أولى مما يفتقر إلى تقدير موصوف [٥] . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) سقط من (ق) و (ظ) : هو .

(٢) في (ق) و (ظ) : التي هي .

(٣) في (ق) و (ظ) : لموصوف .

(٤) : سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : موصوف .

الباب الرابع والعشرون

باب المفعول فيه

إن قال قائل : ما المفعول فيه ؟ قيل : هو الظرف ، وهو كل اسم من أسماء المكان أو الزمان [١] يراد فيه معنى « في » ذلك [٢] نحو « صمت اليومَ ، وقمت الليلةَ ، وجلست مكانك » والتقدير فيه « صمت في اليوم ، وقمت في الليلة ، وجلست في مكانك » وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فلِمَ سمّي ظرفاً ؟ قيل : لأنه لمّا كان محلاً للافعال ، سمّي ظرفاً ، تشبيهاً بالأواني التي تحلّ الأشياء فيها ، ولهذا سمّى [٣] الكوفيّون الظروفَ « محالّ » لحلول الأشياء [٤] فيها .

فإن قيل : فلِمَ [٥] لم يبنوا الظروف لتضمّنها معنى الحرف ؟ قيل : لأنّ الظروف وإن نابت عن الحرف ، إلا أنها لم تتضمّن

---

(١) في (ق) و (ظ) : الزمان أو المكان .

(٢) في (ق) و (ظ) : وذلك .

(٣) في (ق) و (ظ) : يسمي .

(٤) في (ق) و (ظ) : الأفعال .

(٥) في (ق) و (ظ) : لِمَ .

معناه ، والذي يدلُّ على ذلك ، أنّه يجوز إظهاره مع لفظها ، ولو كانت متضمّنة للحرف لم يجز إظهاره ، ألا ترى أنّ « متى ، وأين ، وكيف » لمّا تضمّنت معنى همزة الاستفهام ، لم يجز إظهار الهمزة معها ؟ فلمّا جاز إظهاره هنا ، دلَّ على أنّها لم تتضمّن معناه ، وإذا لم تتضمّن معناه ، وجب أن تكون معربةً على أصلها .

فإن قيل : فلِمَ تعدّى الفعل اللازم إلى جميع ظروف الزمان ، ولم يتعدَّ إلى جميع ظروف المكان ؟ قيل : لأنّ الفعل يدلُّ على جميع ظروف الزمان بصيغته ، كما يدلُّ على جميع[١] ضروب المصادر ، وكما أنّ الفعل يتعدّى إلى جميع ضروب المصادر ، فكذلك يتعدّى إلى جميع ظروف الزمان ، وأمّا ظروف المكان فلم يدلّ عليها الفعل بصيغته ، ألا ترى أنّك إذا قلت : « ضرب ، أو سيضرب » لم يدلّ على مكانٍ دون مكان ، كما يكون فيها[٢] دلالة على زمان دون زمان ، فلمّا لم يدلّ الفعل على ظروف المكان بصيغته ، صار الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو ، وكما أنّ الفعل اللازم لا يتعدّى بنفسه

---

(١) سقط من (ظ) : جميع .

(٢) في (ق) و (ظ) : فيه .

إلى زيد وعمرو ، فكذلك لا يتعدّى إلى ظروف [١] المكان .

فإن قيل : فلِمَ تعدّى إلى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان ؟ قيل : لأنها أشبهت ظروف الزمان من وجهين : أحدهما أنها مبهمة غير محدودة ، ألا ترى أنك إذا قلت : « خلفَ زيد » كان غير محدود ، وكان هذا اللفظ مشتملاً على جميع ما يقابل ظهره [٢] إلى أن تنقطع الأرض ؟ (كما أنك إذا قلت : « أمامَ زيد » كان أيضاً غير محدود ، وكان هذا اللفظ مشتملاً على جميع مايقابل وجهه إلى أن تنقطع الأرض [٣]) ، كما أنك إذا قلت : « قام » دلَّ على كل زمانٍ ماض من أوَّل ما خلق الله [٤] الدنيـا إلى وقت حديثك ، وإذا [٥] قلت : « يقوم » دلَّ على كل زمان مستقبل .

والوجه الثاني : أنَّ هذه الظروف لا تتقدَّر [٦] على وجه واحد ، لأنَّ فوقاً يصير تحتاً ، وتحتاً يصير فوقاً ، كما أنَّ الزمان المستقبل

---

(١) في (ظ) : ظرف .

(٢) في (ظ) : وجهه ، ولعله سهو من الناسخ .

(٣) سقط من (ظ) مابين القوسين .

(٤) في (ق) و (ظ) : من أول خلق الله تعالى الدنيا .

(٥) في (ق) و (ظ) : فإذا .

(٦) في (ق) و (ظ) : تتقرر

يصير حاضراً، والحاضر يصير ماضياً، فلمّا أشبهت ظروف الزمان، تعدّى الفعل إليها كما يتعدّى إلى ظروف الزمان.

فإن قيل: فكيف قالوا: «زيد منّي معقدَ الإزار، ومَقْعَدَ القابلة، ومناط الثريا، وهما خطّان جانبي أنفها» يعني الخطّين اللذين يكتنفان أنف الظبية، وهي كلها مخطوطة[(١)]؟

قيل: الأصل فيها كلها أن تستعمل بحرف الجرّ، إلا أنهم حذفوا حرف الجرّ في هذه المواضع اتّساعاً كقول الشاعر[(٢)]:

فلأبغينكم قناً وعوارضا ... ولأُقبلَنّ الخيل لابة ضرغد[(٣)]

وقال[(٤)] الآخر[(٥)]:

لَدْنٌ بهزّ الكفِّ يعسلُ مَتْنُه ... فيه كما عَسَلَ الطريق الثعلب[(٦)]

---

(١) في (ق) و (ظ): مخصوصة.

(٢) في (ق) و (ظ): وكقول. والشاعر هو عامر بن الطُّفَيل كما في اللسان، من بني عامر بن صعصعة، فارس قومه، وأحد فتاك العرب وشعرائهم وساداتهم في الجاهلية (م سنة ١١ هـ) ولم يُسلم.

(٣) في اللسان: أي لأطلبنكم بقناً وعُوارض - وهما مكانان معروفان - (فأسقط الباء، فلما سقط الخافض تعدّى الفعل إليها فنصبهما) (ولأقبلنّ الخيل) أي لأستقبلنّها. واللابة الحرّة. التهذيب: ضرغد: اسم جَبَل.

(٤) سقطت من (ق) و (ظ).

(٥) نسبَه في الدرر اللوامع للشنقيطي لساعدة بن جُؤية.

(٦) يصف الشاعر رمحاً باللين - أي ليّن. يعسل: يعدو، والعسلان عدو الذئب - أي يعسل في عدوته هذه، فأضمر لتقدم ذكره - وكما عسل الطريق: يريد أنه لا كزازة فيه إذا هززته ولا جُسوء - أي ولا صلابة ولا خشونة.

أراد في الطريق ، ومن حقها أن يحفظ[1] ولا يقاس عليها .

فأما قولهم « دخلت البيت » فذهب أبو عمر الجرمي إلى أنّ « دخلت » فعل متعدٍ تعدّى إلى البيت فنصبه ، كقولك : « بنيت البيت » وما أشبه ذلك . وذهب الأكثرون إلى أنّ « دخلت » فعل لازم ، وقد[2] كان الأصل فيه أن يستعمل مع[3] حرف الجرّ ، (إلا أنه حذف حرف الجرّ)[4] اتّساعاً على ما بيّنّا ، وهذا هو الصحيح ، والذي[5] يدلّ على أنّ « دخلت » فعل لازم من وجهين ، أحدهما أنّ مصدره على[6] « فُعُول » وهو من مصادر الأفعال اللازمة ، كقعد قعوداً ، وجلس جلوساً ، وأشباه[7] ذلك . والثاني : نظيره[8] فعل لازم[9] وهو « غرت » ونقيضه فعل لازم وهو « خرجت » فيقتضي[10] أن يكون لازماً (حملاً على نظيره)[11] ونقيضه ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) : تحفظ .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : معه .

(٤) سقط من (ظ) مابين القوسين .

(٥) في (ق) و (ظ) : والدليل على . .

(٦) في (ق) و (ظ) : يجيء على .

(٧) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٨) في (ق) و (ظ) : أن نظيره .

(٩) سقط من (ظ) : فعل لازم .

(١٠) في (ظ) : ويقضي .

(١١) سقط من (ظ) : مابين القوسين .

الباب الخامس والعشرون

باب المفعول معه

إن قال قائل : ما العامل للنصب[1] في المفعول معه ؟ قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب البصريّون الى أنّ العامل فيه هو الفعل ، وذلك لأنّ الأصل في نحو[2] قولهم « استوى الماء والخشبة » أي مع الخشبة ، إلا أنّهم أقاموا الواو مقام مع توسّعاً في كلامهم ، فقوي الفعل بالواو ، فتعدّى إلى الاسم[3] فنصبه ، كما قوي بالهمزة[4] في قولك « أخرجت[5] زيداً » ، ونظير هذا نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية « إلاّ » نحو : « قام القوم إلا زيداً » فكذلك ههنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدّم بتقوية الواو . وذهب الكوفيّون إلى أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك لأنّه إذا قال « استوى الماء والخشبة » لا يحسن تكرار[6] الفعل فيقال :

---

(١) في (ق) و (ظ) : النصب .

(٢) سقطت من (ظ) : نحو .

(٣) في (ظ) : الفعل وهو سهو .

(٤) في (ظ) : قوى الهمزة .

(٥) في (ظ) : خرجت ، وهو سهو .

(٦) في (ق) و (ظ) : تكرير .

« استوى الماء واستوت الخشبة » لأنَّ الخشبة لم تكن معوَّجة حتى تستوي[١] ، فلمّا لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في « جاء زيد وعمرو » فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف. وذهب أبو إسحاق الزَّجاج إلى أنَّه منصوبٍ بعاملٍ مقدّر ، والتقدير فيه « استوى الماء ولابس الخشبة » ، وزعم أنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو . والصحيح هو الأوّل ؛ وأمّا قول الكوفيين : إنه منصوب على الخلاف لأنه لا يحسن تكرير الفعل ، فقلنا[٢] : هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة ، وأنّ الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة ، ولو جاز أن يقال مثل ذلك ، لجاز أن يقال انَّ « زيداً » في قولك : « ضربت زيداً » منصوب لكونه مفعولاً لا بالفعل ، وذلك محال ، لأنَّ كونه مفعولاً لا[٣] يوجب أن يكون : « ضربت » هو العامل فيه النصب ، فكذلك هنا . وأمّا قول الزَّجاج : فإنه[٤] ينتصب بتقدير عاملٍ ، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو ، فليس بصحيح أيضاً ، لأنَّ الفعل يعمل في المفعول

---

(١) في (ق) و (ظ) : فتستوي .
(٢) في (ق) و (ظ) : قلنا .
(٣) سقطت : لا من (ق) و (ظ) وبسقوطها يستوي الكلام .
(٤) في (ق) و (ظ) : إنّه .

على الوجه الذي يتصل به المفعول ، فإن كان الفعل لا يفتقر إلى تقوية تعدّى إلى المفعول بنفسه ، وإن كان يفتقر إلى تقوية بحرف الجرّ أو غيره[١] ، عمل بتوسّطه ، ألا ترى أنك تقول : « أكرمت زيداً وعمراً » فتنصب « عمراً » بـ « أكرمت » كما تنصب « زيداً » به فلم تمتنع[٢] الواو من وقوع « أكرمت » على مابعدها ، فكذلك ههنا .

فإن قيل : لِمَ حذفت « مع » وأقيمت « الواو » مقامها ؟ قيل : حذفت « مع » وأقيمت « الواو » مقامها ، توسُّعاً في كلامهم ، وطلباً[٣] للتخفيف والاختصار .

فإن قيل : فلِمَ كانت « الواو » أولى من غيرها من الحروف[٤] ؟ قيل : إنّما كانت « الواو »[٥] أولى من غيرها ، لأنّ « الواو » في معنى « مع » ولأنّ معنى[٦] « مع » المصاحبة ، ومعنى « الواو »

---

(١) في (ق) و (ظ) : كحرف الجر وغيره .

(٢) في (ق) و (ظ) : تمنع .

(٣) في (ق) و (ظ) : طلبا .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : من الحروف .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : الواو .

(٦) في (ظ) : ومعنى ، وفي (ق) : لأن .

الجمع ، فلمّا كانت في معنى « مع » كانت أولى من غيرها .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم المنصوب ههنا على الناصب ؟ قيل : لا يجوز ذلك ، لأنّ حكم « الواو » ألا تتقدّم على ما قبلها ، وهذا الباب : من النحويين مَنْ[١] يجري فيه القياس ، ومنهم من يقصره على السماع ، والأكثرون على القول الأوّل . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) سقطت « مَنْ » من (ظ) وهو سهو .

الباب السادس والعشرون

باب المفعول له

إن قال قائل : ما العامل في المفعول له النصب ؟ قيل : العامل في المفعول له الفعل الذي قبله ، نحو : « جئتك طمعاً في برّك ، وقصدتك ابتغاء[1] معروفك » وكان الأصل فيه : « جئتك للطمع[2] في برّك ، وقصدتك للابتغاء في معروفك[3] » إلاّ أنّه حذف اللام ، فاتصل الفعل به فنصبه .

فإن قيل : فلِمَ تعدّى إليه الفعل اللازم كالمتعدّي ؟ قيل : لأنّ العاقل لمّا كان لا يفعل شيئاً إلا لعلّة ، وهي[4] علة للفعل ، وعذر لوقوعه ، كان في الفعل دلالة عليه ، فلمّا كان[5] دلالة عليه ، تعدّى اليه .

فإن قيل : فهل يجوز أن تكون معرفة ونكرة ؟ قيل : نعم يجوز أن يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى :

---

(١) في (ظ) : لابتغاء .
(٢) في (ق) و (ظ) : لطمع .
(٣) في (ق) و (ظ) : لابتغاء معروفك .
(٤) في (ق) و (ظ) : وهو .
(٥) في (ق) و (ظ) : كان فيه .

« وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتاً مِنْ أَنفُسِهِمْ »[١] فـ« ابتغاء مرضاة الله » معرفة بالإضافة ، و« تثبيتاً » نكرة ، قال الشاعر[٢] :

وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادّخارَه وأُعرض عن شتم اللئيم تكرُّما

« فادّخاره » معرفة بالإضافة ، و« تكرما » نكرة ، وقال الآخر[٣] :

يركبُ كلَّ[٤] عاقرٍ جمهورِ مَخافةً وزعلَ المحبورِ

والهولَ من تهوُّلِ الهبورِ[٥]

---

(١) سورة البقرة الآية (٢٦٥) .

(٢) هو حاتم بن عبد الله الطائي كما في كتاب سيبويه (ج ١ ص ١٨٤) يقول : إذا جهل علي الكريم ، احتملت جهله إبقاءً عليه وادخاراً له ، وإن سبّني اللئيم أعرضتُ عن شتمه إكراماً لنفسي عنه اهـ . وحاتم هو أبو عدي ، يضرب المثل بجوده ، وأخبـاره وفيرة متفرقة في كتب الأدب والتاريخ (م سنة ٤٥ ق هـ) .

(٣) هو العجّاج عبد الله بن رؤبة التيمي . ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها ، ثم أسلم ، وعاش الى أيام الوليد بن عبد الملك ، ففلج وأقعد الى أن توفي (نحو سنة ٩٠ هـ) .

(٤) في (ظ) : بكل .

(٥) في (ظ) : الهيور . وصف ثوراً وحشيًّا فيقول : يركب لنشاطه وقوته كل عاقر من الرمل وهو الذي لا ينبت ، والجمهور : المتراكب لخوفه من طائر أو سبع ، أو لزعله وسروره ، والزعل : النشاط ، والمحبور المسرور ، والهول يهوله كهول القبور ، ويروى الهبور كما هنا وهي الغيابات من الأرض المطمئنات ، واحدها هبر ، لأنها مكمن للصائد ، فهو يخافها لذلك (اهـ من شرح شواهد سيبويه للشنتمري) .

وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه لا يجوز أن يكون إلاّ نكرة ، وتقدّر بالإضافة[١] في هذه المواضع في نيّة الانفصال ، فلا يكتسي التعريف[٢] من المضاف إليه ، كقولهم : « مررت برجل ضارب زيداً[٣] غداً » قال الله تعالى : « هٰذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا »[٤] وقال الشاعر[٥] :

سلّ الهموم بكلّ معطي رأسه   ناج مخالط صهبة متعيس

والذي عليه الجمهور ، والمذهب المشهور هو الأول ، والذي[٦] ادّعاه الجرمي من كون الإضافة في نية الانفصال يفتقر الى دليل ، ثم لو صحّ هذا في الإضافة ، فكيف يصحّ[٧] له مع لام التعريف في قول الشاعر :

---

(١) في (ق) و (ظ) : ويقدّر الإضافة .

(٢) في (ق) بتأخير الكلمة إلى آخر الجملة .

(٣) في (ق) : ضارب زيدٍ .

(٤) سورة الأحقاف (الآية ٢٤) .

(٥) هو المرّار الأسدي والمعنى : سلّ همومك اللازمة لك ، بفراق من تهوى ونأيه عنك ، بكل بعير ترحّله للسفر ، معط رأسه ، أي ذلول منقاد ناج ، أي سريع ، والنّجا السرعة والفوت ، والصهبة : أن يضرب بياضه الى الحمرة ، والمتعيس والأعيس : الابيض ، وهو أفضل ألوان الإبل .

(٦) في (ق) و (ظ) : وما .

(٧) سقط من (ق) سهواً : يصحّ .

« والهولَ من تهوّل الهبور[١] » وأشباهه[٢] ؟

فإن قيل : فهل يجوز تقديم المنصوب ههنا على الناصب ؟ قيل : نعم[٣] يجوز ذلك : لأنّ العامل فيه يتصرّف ، ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه كما وجد في المفعول معه ، فكان جائزاً على الأصل . وهذا الباب يترجمونه[٤] البصريّون ، وأمّا الكوفيّون فلا يترجمونه ، ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له باباً ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ظ) : الهيور .
(٢) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .
(٣) سقط من (ق) و (ظ) : نعم .
(٤) في (ق) و (ظ) : إنما يترجمه .

الباب السابع والعشرون

باب الحال

إن قال قائل : ما الحال ؟ قيل : هيئة الفاعل والمفعول[1] ، ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني زيد راكباً » كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه ، وإذا قلت : « ضربته مشدوداً » كان الشدّ هيئته عند وقوع الضرب له ؟

فإن قيل : « فهل تقع الحال من الفاعل والمفعول معاً بلفظ واحد ؟ قيل يجوز ذلك ، والدليل عليه قول الشاعر[2] :

تعلّقت ليلى وهي ذات مؤصّد ولم يبد للأتراب من ثديها حجم
صغيرين نرعى البهم ياليت أننا إلى اليوم لم نكبر ولم تكبر البَهْمُ[3]

---

(١) في ق) و (ظ) : أو المفعول .

(٢) هو قيس بن مُعاذ ، ويقال قيس بن الملوّح العامري ، لم يكن مجنوناً وإنما لقب بذلك لهُيامه في حب ليلى بنت سعد (م نحو سنة ٨٠ هـ) .

(٣) البَهْم جمع بَهمة ، وهي الصغير من أولاد الغنم والبقر وغيرها ، الذكر والأنثى في ذلك سواء . كان المجنون وصاحبته ليلى يرعيان البهمَ وهما صبيان ، فعلقها عَلاقة الصبا ، وفي ذلك قال : « تعلقت ليلى » وقوله : وهي ذات مُؤصّد ، قال ابن سيده : الأصدة والأصيدة والمؤصَّد : صَدارٌ تلبسه الجارية ، فاذا أدركت درّعت ، وأنشد ابن الأعرابيّ لكثيّر :

وقد درّعوها وهي ذات مؤصّدٍ .

فنصب « صغيرين » على الحال من التاء في « تعلّقت » وهي فاعلة ، ومن « ليلى » وهي مفعولة ، وقال الآخر [1] :

متى ما تلقني فردين ترجف   روانف اليتيك واستطارا [2]

فنصب « فردين » على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في « تلقني » وهذا كثير في كلامهم .

فإن قيل : فما العامل في الحال النصبَ ؟ قيل : ما قبلها من العامل ، وهو [3] على ضربين : فعل ، ومعنى فعل ، فإن كان فعلاً نحو : « جاء زيد راكباً » جاز أن يتقدم الحال [4] نحو « راكباً جاء زيد » لأنّ العامل [5] لمّا كان متصرّفاً ، تصرّف عمله فجاز تقديم معموله عليه ؛ وإن كان العامل فيه معنى فعل نحو : « هذا زيد قائماً » لم يجز تقديم الحال عليه ، فلو قلت : « قائماً هذا زيد » لم يجز ، لأن معنى الفعل لا يتصرّف تصرّفه ،

---

(١) قال في اللسان : وأنشد أبو عبيدة ، وذكر البيت . وهو مَعْمَر ابن المثنّى النحوي ، من أئمة العلم بالأدب واللغة . مولده ووفاته بالبصرة . (م سنة ٢٠٩ هـ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : وتستطارا وهو أصح للوزن والمعنى . الرانفة : أسفل الألْيَة ج روانف . والاستطارة والتطاير : التفرق والذهاب .

(٣) في (ظ) : وهي .

(٤) في (ق) و (ظ) : تتقدم الحال عليه .

(٥) في (ق) : فيه .

فلم يجز تقديم معموله عليه . وذهب الفرّاء إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل[(١)] سواء كان العامل فيه فعلاً أو معنى فعل ، وذلك لأنّه يؤدّي إلى أن يتقدّم المضمر على المظهر ، فإنّه إذا قال : « راكباً جاء زيد » ففي « راكب » ضمير « زيد » ، وقد تقدّم عليه ، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز ، وهذا ليس بشيء ، لأنّ « راكباً » وإن كان مقدّماً في اللفظ ، إلا أنّه موخر في المعنى والتقدير[(٢)] ، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز التقديم ، قال الله تعالى : « فَأَوْجَسَ في نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسى »[(٣)] فالهاء في « نفسه » عائدة إلى « موسى » إلا أنّه لمّا كان في تقدير التقديم ، والهاء في تقدير التأخير ، جاز التقديم ، وهذا كثير في كلامهم . فكذلك ههنا .

فإن قيل : فلِمَ عمل الفعل اللازم في الحال ؟ قيل : لأنّ الفاعل لمّا كان لا يفعل الفعل إلاّ في حالةٍ ، كان في الفعل دلالة على الحال ، فتعدّى إليها ، كما تعدّى إلى ظرف الزمان لمّا كان في الفعل دلالة عليه .

---

(١) في (ق) و (ظ) : على العامل في الحال .
(٢) في (ق) و (ظ) : في التقدير .
(٣) سورة طه ، الآية ٦٧ .

فإن قيل : لِمَ[1] وجب أن يكون[2] الحال نكرة ؟ قيل : لأنّ الحال جرى[3] مجرى الصفة للفعل ، ولهذا سمّاها سيبويه : نعتاً للفعل ، والمراد بالفعل المصدر الذي يدلُّ الفعل عليه ، وإن لم تذكره[4] ، ألا ترى أنّ « جاء » يدل على « مجيء » وإذا قلت : « جاء راكباً » دل على « مجيء » موصوفٍ بركوب ، فإذا كان[5] الحال يجري[3] مجرى الصفة للفعل وهو نكرة ، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكـرة . وأمّا[6] قولهم : « أرسلها العِراكَ »[7] ، وطلبته جهدَكَ وطاقتَكَ ، ورجع عودَه

(١) في (ق) و (ظ) : فلِمَ .
(٢) في (ق) و (ظ) : تكون .
(٣) في (ق) و (ظ) : تجري .
(٤) في (ق) و (ظ) : يذكر .
(٥) في (ق) و (ظ) : كانت .
(٦) في (ق) و (ظ) : فأما .
(٧) وردت هذه الجملة في بيت للبيد بن ربيعة العامري . أدرك الاسلام وترك الشعر وهو أحد أصحاب المعلقات (م سنة ٤١ هـ) والبيت :

فأرسلها العراكَ ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدّخال

والعراك حال من الهاء في أرسلها ، أي معاركة . والضمير للإبل أو الأُتن والنغص من نغِص بوزن طرب . . إذا لم يستطع إتمام مراده . والدّخال : أن يدخل بعير – وقد شرب مرة – في الابل الواردة لتشرب معها .

على بَدئِه [١] » فهي مصادر أُقيمت مقام الحال ، لأن التقدير [٢] « أرسلها تعترك [٣] ، وطلبته تجتهد » و « تعترك » و « تجتهد » جملة من الفعل والفاعل في موضع الحال ، كأنّك قلت : « أرسلها معتركةً ، وطلبته مجتهداً » إلاّ أنّه أضمر ، وجعل المصدر دليلاً عليه ، وهذا كثير في كلامهم . وذهب بعض النحويين إلى أن قولهم « رجع عوده على بدئِه » منصوب لأنه مفعول « رجع » لأنّه يكون متعدّياً كما يكون لازماً ، قال الله تعالى : « فَإِنْ رَجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ » [٤] فأعمل « رجع » في الكاف التي للخطاب ، فقال : « رَجَعَكَ الله [٥] » فدلّ على أنّه يكون متعدّياً . ومما يدلّ على أنّ الحال لا يجوز أن يكون [٦] معرفة أنّها لا يجوز أن تقوم مقام الفاعل في ما لم يسمّ فاعله ،

---

(١) أي عائداً ، ويقال هذا في حق إنسان عهد منه عدم الاستقرار على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه .

(٢) في (ظ) : والتقدير .

(٣) في (ظ) : لتعترك .

(٤) سورة التوبة (الآية ٨٣) .

(٥) في (ق) و (ظ) : رجعك .

(٦) في (ق) : تكون .

لأن الفاعل قد يضمر فيكون معرفة ، فلو جاز أن يكون[١] الحال معرفة لما امتنع ذلك ، كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان ، والجارّ والمجرور ، والمصدر على ما بيّنّا . فافهمه تصب إن شاء الله تعالى[٢] .

(١) في (ق) : تكون .

(٢) في (ق) و (ظ) بدل الجملة الأخيرة : والله أعلم .

الباب الثامن والعشرون

باب التمييز

إن قال قائل : ما التمييز ؟ قيل : تبيين النكرة المفسّرة للمبهم .

فإن قيل : فما العامل فيه[١] النصبَ ؟ قيل : فعل وغير فعل ، فأمّا ما كان العامل فيه فعلاً فنحو : « تصبّب زيد عرقا ، وتفقأ الكبش شحماً » فعرقاً وشحماً ، كلّ واحد منهما انتصب[٢] بالفعل الذي قبله .

فإن قيل : فهل[٣] يجوز تقديم هذا النوع على العامل فيه ؟ قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز تقديم هذا النوع على عامله ، وذلك لأنّ المنصوب ههنا هو الفاعل في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : « تصبّب زيد عرقاً » كان الفعل للعرق في المعنى لا لزيد ؟ فلمّا كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه ، كما لو كان فاعلاً لفظاً ؛ وذهب أبو عثمان المازنيّ وأبو العباس المبرّد ومن وافقهما[٤] ، إلى أنه يجوز تقديمه على

---

(١) في (ظ) : ما العامل فيها .

(٢) في (ق) و (ظ) : منصوب .

(٣) في (ق) و (ظ) : هل .

(٤) في (ق) و (ظ) : تابعهما .

العامل فيه ، واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر[١] :

أتهجر سلمى بالفراق[٢] حبيبها   وما كاد[٣] نفساً بالفراق تطيب

ولأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كما جاز تقديم الحال على العامل فيها ، نحو : « راكباً جاء زيد » لأنه من[٤] فعل متصرّف فكذلك هنا . والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ، وأمّا ما استدلّ به المازني والمبرّد من البيت ، فإن الرواية الصحيحة فيه :

وما كاد[٣] نفسي بالفراق تطيب

وذلك لا حجة[٥] فيه ، ولئن صحّت تلك الرواية ، فنقول : نصب « نفساً » بفعل مقدّر ، كأنه قال : « أعني نفساً » . وأما قولهم : إنه فعل متصرّف فجاز تقديم معموله عليه كالحال ، قلنا : هذا العامل وإن كان فعلاً متصرفاً ، إلاّ أنّ هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى ، فلا يجوز تقديمه على ما بيّنّا ، وأمّا تقديم

---

(١) البيت قيل : للمخبّل السعدي وهو ربيعة بن مالك من بني أنف الناقة ، من تميم . شاعر فحل مقل من مخضرمي الجاهلية والاسلام . ولم تعلم سنة وفاته . وقيل لأعشى همدان . وقيل لقيس بن الملوّح .

(٢) في (ق) و (ظ) : للفراق .

(٣) في (ق) و (ظ) : كان .

(٤) سقطت « مِنْ » من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ظ) : لهم .

الحال على العامل فيها ، فإنّما جاز ذلك لأنّك إذا قلت : « جاء زيد راكباً » كان « زيد » هو الفاعل لفظاً ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله يتنزّل [١] « راكباً » منزلة المفعول المحض ، فجاز تقديمه كالمفعول نحو : « عمراً ضرب زيد » بخلاف التمييز ، فإنّك إذا قلت « تصبّب زيد عرقاً » لم يكن « زيد » هو الفاعل في المعنى ، وكان الفاعل في المعنى هو « العرق » فلم يكن « عرقاً » في حكم المفعول من هذا الوجه ، لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظاً لا معنى ، فلم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل .

وأمّا ما كان العامل فيه غير فعل فنحو « عندي عشرون رجلًا ، وخمسة عشر درهماً » وما أشبه ذلك ، فالعامل [٢] فيه هو العدد ، لأنّه مشبّه بالصفة المشبّهة باسم الفاعل ، نحو : « حسن وشديد » وما أشبه ذلك ، ووجه المشابهة بينهما أنّ العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، وإذا [٣] كان في العدد نون نحو « عشرون » أو تنوين مقدّر نحو : « خمسة عشر » صار النون والتنوين مانعين من الإضافة ، كالفاعل

---

(١) في (ق) و (ظ) : تتنزّل .

(٢) في (ق) و) : والعامل .

(٣) في (ق) و (ظ) : فإذا .

الذي يمنع المفعول من الرفع ، فصار التمييز فضلة كالمفعول ، وكذلك[1] حكم ما كان منصوباً على التمييز في ما[2] كان قبله حائل ، نحو : « لي مثله غلاماً ، ولله درّه رجلاً » فإنّ الهاء منعت الاسم بعدها أن ينجرّ بإضافة ما قبلها إليه ، كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع ، فنصب على التمييز لما ذكرناه .

فإن قيل : فلِمَ وجب أن يكون التمييز نكرة ؟ قيل : لأنّه يبين ما قبله ، كما أنّ الحال يبين ما قبله ، ولمّا[3] أشبه الحال وجب أن يكون نكرة ، كما أنّ الحال نكرة ؛ فأمّا قول الشاعر[4] :

ولقد أغتدي وما صقع الديـــك على أدهم أجش الصهيلا[5]

وقال الآخر :

---

(١) في (ظ) : فكذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : مما .

(٣) في (ق) و (ظ) : تبين ما قبلها ، فلما .

(٤) لم أقف على قائله .

(٥) اغتدى : بكّر ، وصَقَع الديك : صاح ، والأدهم : الأسود من الخيل أو الإبل . وأجشّ الصهيل : خشن الصوت .

أجبَ الظهرَ ليس له سنام [1]

بنصب « الصهيل » والظهر » والصحيح [2] أنه منصوب على التشبيه بالمفعول ، كالضارب الرجـل . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) أنشده سيبويه للنابغة الذبياني (أبو أمامة) مات (نحو سنة ١٨) قبل الهجرة ، وأوله : ونأخذ بعده بذناب عيش (إلى آخره) وذناب كل شيء عَقِبُه ومؤخّره . وبعير أَجبُّ أي مقطوع السَّنام . وصف مرض النعمان بن المنذر ، وأنه إن هلك ، صار النـاس بعده في أسوأ حال وأضيق عيش ، وتمسكوا منه بمثل ذنَب بعير أجبّ ، وهو الذي لا سَنام له من الهُزال .

(٢) في (ق) و (ظ) : فالصحيح .

الباب التاسع والعشرون

باب الاستثناء

إن قال قائل : ما الاستثناء ؟ قيل : إخراج بعض من كل بمعنى « إلاّ » نحو : « جاءني القوم إلا زيداً »[1] .

فإن قيل : فما[2] العامل في المستثنى من الموجب النصب ؟ قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب البصريّون إلى أنّ العامل هو الفعل بتوسّط « إلاّ » ، وذلك لأنّ هذا الفعل ، وإن كان لازماً في الأصل ، إلا أنّه قوي بـ « إلاّ » فتعدّى إلى المستثنى ، كما تعدّى الفعل بالحروف المعدية ، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه ، نحو : « استوى الماء والخشبة » فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، فكذلك ههنا . وذهب بعض النحويين إلى أنّ العامل هو « إلاّ » بمعنى « أستثني » وهو قول الزّجاج من البصريين . وذهب الفرّاء من الكوفيين إلى أنّ « إلا » مركبة من « إنّ ولا » ثم خفّفت « إنّ » وأدغمت في « لا » فهي تنصب في الإيجاب اعتباراً

---

(١) جاء المثال في (ظ) و (ق) متأخراً بعد قوله : من الموجب النصب .

(٢) في (ق) و (ظ) : ما .

بـ « إنّ » وترفع في النفي اعتباراً بـ « لا ». والصحيح ما ذهب إليه البصريّون[١] ، وأمّا قول بعض النحويين والزّجاج : ان[٢] العامل هو « إلاّ » بمعنى « أستثني » ، ففاسد من خمسة أوجه :

الوجه[٣] الأول : أنّه لو كان الأمر كما زعموا لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب ، ولا خلاف في جواز الرفع والجرّ في النفي على البدل في قولك[٤] : « ما جاءني أحد إلا زيدٌ ، وما مررت بأحدٍ إلا زيد ».

والوجه الثاني : أنّ هذا يؤدّي الى إعمال معاني الحروف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنّك تقول : « ما زيد قائماً » ولو قلت : « ما زيداً قائماً[٥] » بمعنى[٦] : « نفيت زيداً قائماً » لم يجز ذلك ، فكذلك ههنا .

والوجه الثالث : أنه يبطل بقولهم : « قام[٧] القوم غيرَ زيد » فإنّ « غيرَ » منصوب ، فلا يخلو إمّا أن يكون منصوباً بتقدير

(١) في (ق) و (ظ) : والصحيح قول البصريين .

(٢) في (ظ) : بأن .

(٣) سقط من (ق) .

(٤) في (ق) و (ظ) : نحو .

(٥) في (ظ) : « ما زيد إلا قائماً » .

(٦) في (ق) و (ظ) : على معنى .

(٧) في (ق) : جاءني .

« إلا » ، وإما أن يكون منصوباً بنفسه ، وإمّا أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبله ؛ بطل أن يقال إنّه منصوب بتقدير « إلا » لأنا لو قدّرنا « إلا » لفسد المعنى ، لأنه يصير التقدير فيه : « قام القوم إلاّ غير زيد » وهذا فاسد ؛ وبطل أيضاً[1] أن يقال إنّه يعمل في نفسه ، لأنّ الشيء لا يعمل في نفسه ، فوجب أن يكون العامل فيه[2] هو الفعل المتقدم ، وإنّما جاز أن يعمل فيه وإن كان لازماً لأنّ « غير » موضوعة على الإبهام المفرط[3] ، ألا ترى أنك تقول : « مررت برجلٍ غيرِك » ، فيكون كلُّ من عدا المخاطب داخلاً تحت « غير » ؟ فلمّا كان فيه هذا الإبهام المفرط ، أشبه الظروف المبهمة نحو : « خلف ، وأمام ، ووراء ، وقدّام » وما أشبه ذلك ؛ وكما أنّ الفعل يتعدّى إلى هذه الظروف من غير واسطة ، فكذلك ههنا .

والوجه الرابع : أنّا نقول : لماذا قدّرتم « أستثني زيداً » ، وهلاّ قدّرتم « امتنع زيد » كما حكي عن أبي عليّ الفارسي أنّه كان مع عضد الدولة في الميدان ، فسأله عضد الدولة عن

(١) سقط من (ق) و (ظ) : أيضاً .
(٢) سقطت : فيه من (ق) و (ظ) .
(٣) سقطت : المفرط من النسختين

المستثنى بماذا انتصب [١] ؟ فقال أبو عليّ الفارسيّ [٢] : لأنّ التقدير : « أستثني زيداً » فقال [٣] عضد الدولة ، وهلاّ [٤] قدّرت : « امتنع [٥] » فرفعته ؟ فقال له أبو عليّ : هذا الجواب الذي ذكرته لك [٦] ميدانيّ ، وإذا رجعنا [٧] ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله تعالى .

والوجه الخامس : أنّا إذا أعملنا معنى « إلاّ » كان الكلام جملتين ، وإذا أعملنا الفعل بتقوية « إلاّ » كان الكلام جملة واحدة ، والكلام متى كان جملة واحدة ، كان أولى من تقدير جملتين .

وأمّا قول الفرّاء بأنّ [٨] « إلا » مركبة من « إنّ ولا » فدعوى تفتقر إلى دليل ، ولو قدّرنا ذلك ، فنقول : الحرف إذا ركّب مع حرف آخر تغيّر عما كان عليه في الأصل قبل التركيب ، ألا ترى أنّ « لو » حرف يمتنع به [٩] الشيء لامتناع

---

(١) في (ق) و (ظ) : ينتصب .

(٢) في (ق) و (ظ) : ينتصب لأن التقدير فيه . . .

(٣) في (ق) و (ظ) : له .

(٤) في (ق) و (ظ) : هلا

(٥) في (ق) و (ظ) : امتنع زيد .

(٦) في (ق) و (ظ) : جواب ميداني .

(٧) في (ظ) : رجعت .

(٨) في (ق) : إنّ . وقد سقطت من (ظ) .

(٩) في (ق) و (ظ) : له .

غيره ، فإذا ركّب[١] مع « ما » تغيّر ذلك المعنى ، وصارت بمعنى « هلاّ » ؛ وكذلك أيضاً إذا ركّبت مع « لا » كقوله : « لولا الكميّ المقنّعا »[٢] ، وما أشبه ذلك ، فكذلك ههنا .

فإن قيل : فبماذا يرتفع المستثنى في النفى ؟ قيل : يرتفع على البدل ، ويجوز النصب على أصل الباب .

فإن قيل : فلِمَ كان البدل أولى ؟ قيل : لوجهين ، أحدهما الموافقة للفظ[٣] ، فإنّه إذا كان المعنى واحداً ، فيكون[٤] اللفظ موافقاً أولى ، لأنّ اختلاف[٥] اللفظ يشعر باختلاف المعنى ، وإذا[٦] اتّفقا ، كان موافقة اللفظ أولى .

---

(١) في (ق) : وإذا ركبت ، وفي (ظ) : وإذا ركب .

(٢) قاله جرير الخَطَفى ونقائضه مع الفرزدق مطبوعة ، وكذا ديوان شعره (م سنة ١١٠ هـ) وأصل البيت :

تعدّون عَقْرَ النّيبِ أفضل مجدكم　　　بني ضوطرى ، لولا الكميَّ المقنّعا

النيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنّة لعظم نابها ، والضوطرى الحمقاء ، والكميُّ : الشجاع . والمقنّع الذي عليه مغفر وبيضة . أي : لولا عددتم الكميَّ المقنّعا ؟ يقول جرير للفرزدق :

ليس الفخر في عقر النوق والجمال ، إنما الفخر بقتل الشجعان والأبطال !

(٣) في (ق) و (ظ) : لموافقة اللفظ .

(٤) في (ق) : فكون ، وقد سقطت من (ظ) .

(٥) في (ظ) : خلاف .

(٦) في (ق) و (ظ) : فإذا .

والوجه الثاني : أن البدل يجري في تعلّق العامل به كمجراه لو وَلِي العامل ، والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول فلما كان البدل أقوى في حكم العامل ، كان الرفع أولى من النصب على ما بيّنّا .

فإن قيل : فلِمَ جاز البدل في النفي ، ولم يجز في الإيجاب ؟ قيل : لأنّ البدل في الإيجاب يؤدي إلى محال ، وذلك لأنّ المبدل منه يجوز أن يقدّر كأنه ليس في الكلام ، فاذا قدّرنا[1] هذا في الإيجاب صار[2] محالاً ، لأنه يصير التقدير : « جاءني إلا زيد » وصار[3] المعنى : ان جميع الناس جاؤوني غير زيد ، وهذا لا يستحيل في النفي ، كما يستحيل في الإيجاب ، لأنّه يجوز ألا يجيئه أحد سوى زيد ، فبان الفرق بينهما . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) و (ظ) : قدر .

(٢) في (ق) و (ظ) : كان .

(٣) في (ق) و (ظ) : ويصير .

الباب الثلاثون

باب ما يجرّ به في الاستثناء

إن قال قائل : لِمَ أعربت « غير » إعراب الاسم الواقع بعد « إلا » دون « سوى وسواء » ؟

قيل : لأنّ « غير » لمّا أقيمت ههنا مقام « إلاّ » وكان ما بعدها مجروراً بالإضافة ، ولا بدّ لها في نفسها من إعراب ، إعربت إعراب الاسم الواقع بعد « إلا » ليدل بذلك على ما كان يستحقّ الاسم الذي بعد « إلاّ » من الإعراب ، ويبقى حكم الاستثناء ، وأما « سوى ، وسواء » فلزمهما النصب ؛ لأنهما لا يكونان[1] إلا ظرفين ، فلم يجز نقل الإعراب إليهما كما جاز في « غير » لأنّ ذلك يؤدي إلى تمكّنهما ، وهما لا يكونان متمكنين ، فلذلك[2] لم يجز أن يعربا إعراب الاسم الواقع بعد « إلاّ » وأما « حاشا » فاختلف النحويون في ذلك[3] ، فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه حرف جر وليس بفعل ،

---

(١) سقط من (ظ) سطر كامل من قوله : إلا ظرفين . . . . وهما لا يكونان متمكنين .

(٢) في (ظ) : فكذلك .

(٣) في (ق) و (ظ) : فيها .

والدليل على ذلك أنه لو كان فعلاً لجاز أن يدخل عليه « ما » كما[١] تدخل على الأفعال ، فيقال : « ما حاشا زيداً » كما يقال : « ما خلا زيداً » فلما لم يقل دلّ على أنه ليس بفعل ، فوجب أن يكون حرفاً . وذهب الكوفيون الى أنه فعل ، ووافقهم أبو العبّاس المبرّد من البصريين ، واستدلّوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه يتصرّف ، والتصرُّف من خصائص الأفعال ، قال النابغة[٢] :

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه   وما أحاشي من الأقوام من أحد

فإذا ثبت أن يكون متصرّفاً[٣] ، وجب أن يكون فعلاً .

والوجه الثاني : أنه يدخله الحذف ، والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف ، ألا ترى أنهم قالوا في « حاشا لله[٤] : حاش لله » ولهذا قرأ أكثر القرّاء بإسقاط الألف[٥] : « حاشَ لله » .

---

(١) في (ق) و (ظ) : كما يجوز ان .

(٢) أبو أمامة زياد بن معاوية الذبياني في الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية (م نحو ١٨ ق . هـ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : أنه متصرف .

(٤) « حاشا لله ما هذا بشرا » سورة يوسف (الآية : ٣١) « حاشا لله ما علمنا عليه من سوء » سورة يوسف (الآية : ٥١)

(٥) في (ق) و (ظ) أخرت الجملة إلى ما بعد الآية .

والوجه الثالث : أنّ لام الجر يتعلق به في قولهم : « حاشا لله » وحرف الجر إنّما يتعلّق بالفعل لا بالحرف ، لأن الحرف لا يتعلّق بالحرف .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ وأمّا قول الكوفيين إنه يتصرف بدليل قوله [1] : « وما أحاشي » فليس فيه حجة ، لأنّ قوله « أحاشي » مأخوذ من لفظ « حاشى » وليس متصرّفاً منه [2] ، كما يقال : بسمل وهلّل وحمدل وسبحل وحولق إذا قال : بسم الله ، ولا إله إلا الله ، وسبحان الله ، والحمد لله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وإذا [3] كانت هذه الأشياء لا تتصرّف ، فكذلك ههنا . وقولهم : إنّه يدخله الحذف ، والحذف لا يدخل الحرف ، قلنا : لا نسلّم ، بل الحذف قد [4] يدخل الحرف ، ألا ترى أنهم [5] قالوا في « ربّ : رُبَ » ؟ وقد قرئ بهما ، قال الله تعالى : « رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ » [6] بالتشديد [7] والتخفيف ، وفي « رُبَّ » أربع لغات :

---

(١) في (ظ) : قولهم .
(٢) سقط الجار والمجرور من (ظ) .
(٣) في (ق) و (ظ) : وإن .
(٤) سقط من (ق) : قد .
(٥) سقط من (ظ) : أنهم .
(٦) سورة الحجر (الآية : ٢) .
(٧) في (ق) و (ظ) : قرىء بالتشديد ...

بضم[1] الرّاء وتشديد الباء وتخفيفها ، وبفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، وكذلك حكيتم عن العرب أنّهم قالوا في : « سوف أفعل : سَوْ أفعل » وهو حرف ، وزعمتم أن الأصل في « سأفعل : سوف أفعل » فحذفت الفاء والواو معاً ، فدلّ على أنّ الحذف يدخل الحرف . وأمّا قولهم : إنّ لام الجرّ تتعلّق به ، قلنا : لا نسلّم ، فإن اللام في قولهم : « حاشَ لله » زائدة ، فلا[2] تتعلق بشيء ، كقوله تعالى : « عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ »[3] أي : « رَدِفَكم » كقوله تعالى[4] : لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ »[5] وما أشبه ذلك ، وإنّما زيدت اللام مع هذا الحرف تقوية له ، لِما كان يدخله من الحذف ؛ فدلّ على أنّه ليس فعلاً[6] ، وأنه حرف .

وأمّا « خلا » فإنّها تكون فعلاً وحرفاً ، فإذا كانت فعلاً كان ما بعدها منصوباً ، وتتضمّن ضمير الفاعل ، وإذا كانت

---

(١) في (ق) : ضمّ .

(٢) في (ق) : لا .

(٣) سورة النمل (الآية : ٧٢) .

(٤) في (ق) و (ظ) : وكقوله .

(٥) سورة الأعراف (الآية : ١٥٣) .

(٦) في (ق) و (ظ) : بفعل .

حرفاً ، كان ما بعدها مجروراً ، لأنها حرف جر ، فإن دخل عليها : « ما » كانت فعلاً ، ولم يجز أن تكون حرفاً ، لأنها مع « ما » بمنزلة المصدر ، وإذا كانت فعلاً ، كان ما بعدها منصوباً لا غير ، قال الشاعر[١] :

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ

وسنذكر هذا[٢] في باب ما ينصب به في الاستثناء .

---

(١) هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري . أدرك الإسلام وترك الشعر ، وعاش عمراً طويلاً (م : سنة ٤١ هـ) وهو أحد أصحاب المعلّقات .

(٢) في (ق) : وسنذكرها ، وفي (ظ) : وسنذكره .

الباب الحادي والثلاثون

باب ما ينصب به في الاستثناء

إن قال قائل : لِمَ عملت[1] : « ماخلا ، وماعدا ، وليس ، ولا يكون » النصبَ ؟ قيل : لأنّها أفعال ، أمّا « ما خلا ، وما عدا » فهما فعلان لأنّ « ما » إذا دخلت[1] عليهما ، كانا معها[2] بمنزلة المصدر ، وإذا كانا[3] بمنزلة المصدر ، انتفت عنهما الحرفية ، ووجبت[4] لهما الفعلية ، وكان فيهما ضمير الفاعل ، فكان[5] ما بعدها منصوباً ، وحكي[6] عن بعض العرب أنه كان يجر بهما إذا لم يكن معهما « ما » فيجريها[7] مجرى « خلا » لأن « خلا »[8] تارة تكون فعلاً فيكون ما بعدها منصوباً ، وتارة تكون حرفاً فيكون ما بعدها مجروراً ؛ وأمّا سيبويه فلم يذكر

---

(١) في (ظ) : عمل .

(٢) في (ظ) : معهما وهو سهو .

(٣) في (ق) و (ظ) : كانا معها .

(٤) في (ظ) : وجب .

(٥) في (ق) : وكان .

(٦) في (ق) و (ظ) : ويحكى .

(٧) في عبارة المطبوع اضطراب « ما » فيجري بها مجرى ...

(٨) سقط من (ق) و (ظ) : لأن خلا ...

بعد « عدا » إلا النصب لا غير . وأما « ليس » و« لا يكون » فإنما وجب أن يكون ما بعدهما منصوباً لأنه خبر لهما ، لأنَّ التقدير في قولك : « جاءني القوم ليس زيداً ، ولا يكون عمراً » أي[1] « ليس بعضهم زيداً ، ولا يكون بعضهم عمراً » ف « بعضهم » الاسم ، وما بعده الخبر ، وخبر « ليس ولا[2] يكون » [منصوباً][3] كما لو لم يكونا في باب[4] الاستثناء .

فإن قيل : فَلِمَ لزم[5] لفظاً واحداً في التثنية والجمع والتأنيث ؟ قيل : لأنَّهما[6] لما استعملا في الاستثناء قاما مقام « إلاّ » ، و « إلاّ » لا يغيّر لفظه ، فكذلك ما قام مقامه ، ليدلّوا على أنه قائم مقامه .

فإن قيل : فَلِمَ لا يجوز أن يعطف عليهما بالواو و « لا » فيقال : « ضربت القوم ليس زيداً ولا عمراً » ، وأكرمت القوم لا يكون زيداً ولا عمراً » ؟ قيل : لأنَّ العطف « بالواو ولا » لا يكون إلا بعد النفي ، فلمَّا أقيما ههنا مقام « إلا » غيّرا عن أصلهما في النفي ، فلم يجز العطف عليهما « بالواو ولا » فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ظ) : وما .

(٣) وردت هكذا بالنصب في المطبوع وهو خطأ .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ق) و (ظ) : لزما وهي الصحيحة

(٦) في (ق) : لأنها وهو سهو .

الباب الثاني والثلاثون

باب كم

إن قال قائل: لِمَ بنيت «كم» على السكون؟ قيل: إنَّما بنيت لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية أو خبرية، فإن كانت استفهامية، فقد تضمَّنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية، فهي نقيضة[1] «ربَّ» لأنَّ «ربَّ» للتقليل، و«كم» للتكثير، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فبنيت «كم»[2] حملًا على «ربَّ». وإنَّما بنيت على السكون، لأنه الأصل في البناء.

فإن قيل: فَلِمَ[3] وجب أن تقع[4] «كم» في صدر الكلام؟ قيل: لأنها إن كانت استفهامية، فالاستفهام له صدر الكلام، وإن كانت خبريَّة، فهي نقيضة[1] «ربَّ» و«ربَّ» معناها التقليل، والتقليل مضارع[5] للنفي، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام.

---

(١) في (ق): نقيض.
(٢) سقطت من (ظ).
(٣) في (ق) و (ظ): لِمَ.
(٤) في (ق): يقع.
(٥) في (ق) و (ظ): يضارع.

فإن قيل : فلِمَ كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً ، وفي الخبر مجروراً ؟ قيل : للفرق بينهما ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، وفي الخبرِ بمنزلة عدد يجرّ ما بعده ، وإنما جعلت في الاستفهام بمنزلة عددَ [ينصب ما بعده ، لأنّها في الاستفهام بمنزلة عدد][1] يصلح للعدد القليل والكثير ، لأنّ المستفهم يسأل عن عددٍ كثير وقليل[2] ، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسّط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فلهذا كان ما بعدها[3] في الاستفهام منصوباً ؛ وأمّا في الخبر فلا تكون إلا للتكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير ، وهو يجرّ ما بعده ، ولهذا[4] كان ما بعدها مجروراً في الخبر[5] ، لأنها[6] نقيضة[7] « ربّ » و « ربّ » تجرّ ما بعدها ، وكذلك[8] ما حمل عليها .

---

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .
(٢) في (ق) و (ظ) : قليل و كثير .
(٣) في (ظ) : بعده .
(٤) في (ق) و (ظ) : فلهذا .
(٥) في (ق) و (ظ) : في الخبر مجروراً .
(٦) سقط من المطبوع قوله : قيل : إنما كان ما بعدها في الخبر مجروراً لأنها ....
(٧) في (ق) : نقيض .
(٨) في (ق) و (ظ) : فكذلك .

فإن قيل : فلِمَ جاز النصب مع الفصل في الخبر ؟ قيل : إنّما جاز ذلك وهو النصب[١] عدولاً عن الفصل بين الجارِّ والمجرور ، لأنّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد[٢] ، وليس الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد ، على أنّ بعض العرب ينصب بها في الخبر من غير فصل ، ويجرّ بها في الاستفهام حملاً [لإحديهما][٣] على الأخرى .

فإن قيل : فلِمَ إذا كانت استفهاميّة لم تبيّن إلا بالمفرد النكرة ، وإذا كانت خبريّة جاز أن تبيّن بالمفرد والجمع ؟ قيل : لأنّها إذا كانت استفهاميّة ، حملت على عدد ينصب ما بعده ، وذلك لا يبيّن إلا بالمفرد النكرة ، نحو : « أحد عشر رجلاً ، وتسع وتسعون جارية[٤] » فلذلك لم يجز أن تبيّن إلا بالمفرد النكرة ، وإذا كانت خبريّة حملت على عددٍ يجرّ ما بعده ، والعدد الذي يجرُّ ما بعده ، يجوز أن يبيّن بالمفرد[٥] كـ « مائة درهم » وبالجمع كـ « ثلاثة أثواب » فلهذا جاز أن يتبيّن بالمفرد

(١) في (ق) و (ظ) : إنما جاز النصب .
(٢) في (ق) : شيء واحد .
(٣) وردت هكذا في المطبوع ، وجاء في (ظ) : لأحدهما ، وفي (ق) : لإحداهما وهو الصحيح .
(٤) في (ق) و (ظ) : امرأة .
(٥) في (ظ) : بالمفرد والنكرة .

والجمع ، وأمّا اختصاصها بالتنكير فيهما جميعاً ، فلأن « كم » لمّا كانت للتكثير ، والتكثير [1] والتقليل لا يصح إلا في النكرة لا في المعرفة ، لأنَّ المعرفة تدلُّ على شيء مختص ، فلا يصحّ فيه التقليل ولا التكثير ، ولهذا كانت ربَّ تختصُّ بالنكرة ، لأنَّها لمّا كانت للتقليل ، والتقليل [2] إنّما يصح في النكرة لا في المعرفة كما بيّنّا في « كم » فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) : فالتكثير .

(٢) في (ق) و (ظ) : فالتقليل .

الباب الثالث والثلاثون

باب العدد

إن قال قائل : لِمَ أدخلت الهاء من الثلاثة إلى العشرة في المذكَّر نحو : « خمسة رجال » ولم تدخل في المؤنث نحو : « خمس نسوة » قيل : إنما فعلوا ذلك للفرق بينهما . فإن قيل : فهلاّ عكسوا وكان الفرق حاصلاً[1] ؟ قيل : لأربعة أوجه[2] :

الوجه الأول : أن الأصل في العدد أن يكون مؤنثاً ، والأصل في المؤنث أن يكون بالهاء ، والمذكَّر هو الأصل فأخذ الأصل الهاء[3] ، فبقي المؤنث بغير هاء .

والوجه الثاني : أنّ المذكَّر أخفّ من المؤنث ، فلمَّا كان المذكر أخفّ من المؤنث احتمل الزيادة ، والمؤنَّث لما كان أثقل ، لم يحتمل الزيادة .

والوجه الثالث : أنّ الهاء زيدت للمبالغة كما زيدت في : « علاّمة ، ونسَّابة » والمذكَّر أفضل من المؤنث ، فكان أولى بزيادتها .

---

(١) في (ق) و (ظ) : واقعا .

(٢) سقط من (ق) أبواب متعددة من الكتاب ، ويبتدىء القسم الناقص هنا وينتهي في منتصف باب : حروف الجر .

(٣) سقطت من (ظ) .

والوجه الرابع : أنهم لمّا كانوا يجمعون ما كان على مثال « فُعال » في المذكّر بالهاء ، نحو : « غراب وأغربة » ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو « عقاب وأعقب » حملوا العدد على الجمع ، فأدخلوا الهاء في المذكر ، وأسقطوها في [1] المؤنث ، وكذلك حكمها بعد التركيب إلى العشرة [2] ، إلا العشرة فإنها تتغيَّر ، لأنها تكون في حال التركيب في المذكر بغير هاء ، والمؤنث بالهاء ، لأنهم لمّا ركّبوا الآحاد مع العشرة ، صارت [3] معها بمنزلة اسم واحد ، كرهوا أن يثبتوا الهاء في العشرة ، لئلا يصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين في اسم واحد على لفظ وحد .

فإن قيل : فلِمَ بني ما زاد على العشرة ، من أحد عشر إلى تسعة عشر ؟ قيل : لأن الأصل في « أحد عشر : أحد وعشر » فلمّا حذف حرف العطف وهي الواو [4] ، ضمّنا معنى حرف العطف ، فلمّا تضمّنا معنى الحرف وجب أن يبنيا ، وبنيا على حركة لأن لهما حالة تمكن قبل البناء ، وكان الفتح أولى لأنه أخف الحركات ، وكذلك سائرها .

---

(١) في (ظ) : من .
(٢) سقط من (ظ) : إلى العشره .
(٣) في (ظ) : وصيّرت .
(٤) في (ظ) : فلما حذفت واو العطف .

فإن قيل : فلِمَ لم يَبْنوا اثنين في « اثني عشر » ؟ قيل : لوجهين :

أحدهما : أنَّ علم التثنية فيه هو علم الإعراب ، فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التثنية .

والثاني : أن إعرابه في وسطه ، وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك ، فوجب أن يبقى على ما كان عليه . وبني « عشر » لوجهين :

أحدهما : أن يكون بني على قياس أخواته لتضمُّنه معنى حرف العطف .

والثاني : أن يكون بني لأنَّه قام مقام النون من « اثنين » فلما قام مقام الحرف وجب أن يبنى ، وليس هو كالمضاف والمضاف إليه ، لأن كل واحد من المضاف والمضاف إليه له حكم في نفسه ، بخلاف « اثني عشر » ألا ترى أنَّك إذا قلت « ضربت اثني عشر رجلاً » كان الضرب واقعاً بالعشر والاثنين ، كما لو قلت : « ضربت اثنين » ولو قلت : « ضربت غلام زيد » لكان الضرب واقعاً بالغلام دون زيد ؟ فلهذا قلنا إن العشر قام مقام النون ، وخالف المضاف إليه .

فإن قيل : فلِمَ حذفت الواو من أحد عشر إلى تسعة عشر وجعل الاسمان اسماً واحداً ؟ قيل : إنَّما فعلوا ذلك حملاً على العشرة

وما قبلها من الآحاد، لقربها (١) منها، لتكون على لفظ الأعداد المفردة، وإن كان الأصل هو العطف، والذي يدلُّ على ذلك أنهم إذا بلغوا إلى (٢) العشرين ردُّوها إلى العطف لأنه الأصل، وإنّما (٣) ردُّوها إذا بلغوا إلى العشرين لبعدها عن الآحاد.

فإن قيل: فهلاَّ اشتقُّوا من لفظ الاثنين كما اشتقُّوا من لفظ الثلاثة والأربعة نحو: «الثلاثين والأربعين»؟ قيل: لأنهم لو اشتقُّوا من لفظ الاثنين لما كان يتم معناه إلا بزيادة واوٍ ونون، أو ياء ونون، وكان (٤) يودّي إلى أن يكون له إعرابان، وذلك لا يجوز، فلم يبق من الآحاد شيء يشتقُّ منه إلا العشرة، فاشتقُّوا من لفظها عدداً عوضاً (٥) عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين، فقالوا «عشرون».

فإن قيل: فلِمَ كسروا العين من «عشرين»؟ قيل: لأنه لمّا كان الأصل أن يشتق من لفظ الاثنين، وأول الاثنين مكسور، كسروا أوّل العشرين ليدلّوا بالكسر على الأصل.

فإن قيل: فلِمَ وجب أن يكون ما بعد أحد عشر إلى تسعة

---

(١) في (ظ): وقربها.
(٢) سقطت من (ظ).
(٣) في (ظ): وإنما هم.
(٤) في (ظ): فكان.
(٥) سقطت من (ظ).

وتسعين واحداً نكرةً منصوبة ؟ قيل : إنما كان واحداً نكرة لأنّ المقصود من ذكر النوع تبيين المعدود من أيّ نوع هو ، وهذا يحصل بالواحد النكرة ، [وكان الواحد النكرة](١) أولى من الواحد المعرفة ، لأن الواحد النكرة أخف من الواحد المعرفة ، ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف إلى ما بعده ، ولأنّه(٢) ليس بمضاف ، فيتوهم أنه جزء مما بينته كما يلزم بالمضاف(٣) ، فلذلك وجب أن يكون واحداً نكرة . وإنما وجب أن يكون منصوباً لأنه من أحد عشر إلى تسعة عشر أصله التنوين ، وإنما حذف للبناء ، وكأنّه(٤) موجود في اللفظ ، لأنه لم يقم مقامه شيء يبطل حكمه ، فكان باقياً في الحكم ، فمنع من الإضافة . وأمّا العشرون إلى التسعين ففيه النون موجودة ، فمنعت من الإضافة ، وانتصب على التمييز على ما بيّنّاه في بابه .

فإن قيل : فلِمَ إذا بلغت إلى المائة أضيفت إلى الواحد ؟ قيل : لأنّ المائة حملت على العشرة من وجهٍ ، لأنها عقد مثلها ، وحملت على التسعين لأنها تليها ، فألزمت الإضافة ، تشبيهاً بالعشرة ، وبنيت(٥) بالواحد تشبيهاً بالتسعين .

---

(١) : سقط من (ظ) ما بين القوسين .
(٢) في (ظ) : لأنه .
(٣) في (ظ) : في المضاف .
(٤) في (ظ) : فكأنه .
(٥) هكذا وردت ولعل الصحيح : وبُيّنت .

فإن قيل : فلِمَ قالوا « ثلاثمائة » ولم يقولوا « ثلاث مئِين » ؟ قيل : كان القياس أن يقال : « ثلاث[١] مئين » إلاّ أنّهم اكتفوا بلفظ المائة لأنّها تدل على الجمع ، وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع ، قال الله تعالى : « ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً »[٢] أي أطفالاً . قال[٣] الشاعر :

كلوا في بعض بطنكم تعفّوا ... فإنّ زمانكم زمن خميص[٤]

أي في[٥] بطونكم ، والشواهد على هذا النحو كثيرة[٦] .

فإن قيل : فلِم أُجري الأَلف مجرى المائة في الإضافة إلى الواحد ؟ قيل : لأنّ الألف عقد ، كما أنّ المائة عقد .

فإن قيل : فلِمَ يجمع الألف إذا دخل[٧] على الآحاد ، ولم يفرد مع الآحاد كالمائة ؟ قيل : لأن الألف طرف كما أنّ الواحد طرف ، لأنّ الواحد أوّل ، والألف آخر ، ثم تتكرر الأعداد ، فلذلك أجري مجرى ما يضاف إلى الآحاد . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) سقطت من (ظ) .
(٢) سورة الحج (الآية : ٥) .
(٣) في (ظ) : وقال .
(٤) لم أقف على قائله ، والشاهد فيه : وضع البطن في موضع البطون ، والمعنى : عفوا عن كثرة الأكل واقنعوا باليسير ، فان زمانكم زمن مجاعة وجدب .
(٥) في (ظ) : في بعض .
(٦) في (ظ) : كثير .
(٧) في (ظ) : دخلت .

الباب الرابع والثلاثون

باب النداء

إن قال قائل: لِمَ بني المنادى المفرد المعرفة؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أنه أشبه كاف الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد، لأن كل واحد منهما يتّصف بهذه الثلاثة، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه، بني كما أنّ كاف الخطاب مبنيّة.

والوجه الثاني: أنه أشبه الأصوات لأنه صار غايةً ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنيّة، فكذلك ما أشبهها.

فإن قيل: فلِمَ بني على حركة؟ قيل لأنّ له حالة تمكّنٍ قبل النداء، فبني على حركة: تفضيلا على ما بني وليس له حالة تمكُّن.

فإن قيل: فلِمَ كانت الحركة ضمّة؟ قيل: لثلاثة أوجه: الوجه الأوّل: أنه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف، ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل بناؤه على الكسر والفتح[1]، تعيّن بناؤه على الضم.

والوجه الثاني: أنه بني على الضم فرقاً بينه وبين المضاف،

---

(١) في (ظ) الفتح والكسر.

لأنه إن كان المضاف[1] مضافاً إلى النفس كان مكسوراً ، وإن كان مضافاً إلى غيرك كان مفتوحاً[2] ، فبني على الضم لئلاّ يلتبس بالمضاف ، لأن الضمّ لا يدخل المضاف .

والوجه الثالث : أنه بني على الضم لأنه لما كان غاية يتمّ بها الكلام وينقطع عندها ، أشبه «قبلُ وبعدُ» فبنوه على الضم كما بنوهما على الضم .

فإن قيل : فلِمَ جاز في وصفه الرفع والنصب نحو : «يا يزيدُ الظريفُ والظريفَ» ؟ قيل : جاز الرفع حملاً على اللفظ ، والنصب حملاً على الموضع ، والاختيار عندي هو النصب ، لأن الأصل في وصف[3] المبنيّ هو الحمل على الموضع لا على اللفظ .

فإن قيل : فلِمَ جاز الحمل ههنا على اللفظ وضمة زيدُ ضمة بناء ، وضمة الصفة ضمّة إعراب ؟ قيل : لأنّ الضم لمّا اطّرد في كل اسمٍ منادى[4] ، أشبه الرفع للفاعل لاطراده فيه ، فلمّا أشبه الرفع ، جاز أن يتبعه الرفعُ ، غيرَ أنّ هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمة بناء ، وأنّ الاسم مبنيٌّ ، فلهذا كان

(١) سقطت الكلمة من (ظ) .

(٢) في (ظ) : منصوباً .

(٣) في (ظ) : الوصف .

(٤) في (ظ) : منادى مفرد .

الأقيس هو النصب ، ويجوز الرفع عندي على تقدير مبتدأ محذوف ، والتقدير فيه : « أنت الظريف » ويجوز النصب على تقدير فعل محذوف [١] ، والتقدير فيه « أعني الظريف » ، ويؤيد الرفع فيه بتقدير المبتدأ ، والنصب له بتقدير الفعل أنّ المنادى أشبه الأسماء المضمرة ، والأسماء المضمرة لا توصف .

فإن قيل : فلِمَ جاز في العطف أيضاً الرفعُ والنصب نحو : « يا زيدُ والحارثُ والحارثَ [٢] » ؟ قيل : إنّما جاز الرفع والنصب على ما بيّنّا في الوصف من الحمل تارة على اللفظ ، وتارة على الموضع ، قال الله تعالى : « يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ » [٣] و « الطيرَ » بالرفع والنصب ، فمن قرأ بالرفع حمله على اللفظ ، ومن قرأ بالنصب حمله على الموضع .

فإن قيل : فلِمَ كان المضاف والنكرة منصوبين ؟ قيل : لأن الأصل في كل منادى أن يكون منصوباً لأنه مفعول ، إلاّ أنّه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه ، فبقي ما سواه على الأصل .

فإن قيل : فما العامل فيه النصب ؟ قيل : اختلف النحويون

---

(١) سقطت من (ظ) .
(٢) سقطت من (ظ) : والحارث .
(٣) سورة سبأ (الآية : ١٠) .

في ذلك ، فذهب بعضهم (١) إلى أن العامل فيه النصب فعل مقدّر ، والتقدير فيه « أدعو زيداً وأنادي (٢) زيداً » وذهب آخرون إلى أنّه منصوب بـ « يا » لأنّها نابت عن : « أدعو وأنادي (٢) » والذي يدلُّ على ذلك أنه تجوز فيه الإمالة نحو : « يا زيد » والإمالة لا تجوز في الحروف ، إلاّ أنّه لما قام مقام الفعل جازت الإمالة فيه (٣) .

فإن قيل : أليس المضاف والنكرة مخاطبين ، فهلاّ بنيا لوقوعهما موقع أسماء الخطاب كما بني المفرد ؟ قيل : لوجهين :

(أحدهما) أنّ المفرد وقع بنفسه موقع أسماء الخطاب ، وأما المضاف فيتعرَّف (٤) بالمضاف إليه ، فلم يقع موقع أسماء الخطاب كالمفرد ، وأمّا النكرة فبعيدة الشبه من أسماء الخطاب ولم يجز بناؤها (٥) .

[(والوجه الثاني) أنّا لو سلّمنا أنَّ المضاف والنكرة وقعا موقع أسماء الخطاب ، إلاّ أنّه لم يلزم بناؤهما] (٦) ، لأنّه عرض

---

(١) في (ظ) : بعض النحويين .

(٢) في (ظ) : أو أنادي .

(٣) في (ظ) : جاز فيه الإمالة .

(٤) في (ظ) : فيعرف .

(٥) في (ظ) : فلم يجز بناؤهما .

(٦) سقط من (ظ) : ما بين القوسين .

فيهما ما منع من النداء [١] ، اما المضاف فوجود المضاف إليه ، لأنه [٢] حل محلّ التنوين ، ووجود التنوين يمنع البناء [٣] ، فكذلك ما يقوم مقامه ، وأمّا النكرة فنصبت ليفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدها ، وكانت النكرة التي يقصد قصدها أولى بالتغيير لأنّها هي المخرجة عن بابها ، فكانت أولى بالتغيير .

فإن قيل : فهل يجوز حذف حرف النداء ؟ قيل : يجوز حذف [٤] حرف النداء إلاّ مع النكرة والمبهم ، لأن الأصل فيهما النداء بـ « أيّ » نحو : « يا أيُّها الرجل ، ويا أيُّهذا الرجل » فلمّا اطّرحوا « أيّا » والألف واللام ، لم يطّرحوا حرف النداء ، لئلا يؤدّي ذلك إلى الإجحاف بالاسم .

فإن قيل : فهل يجوز في وصف « أيّ » ههنا ما جاز في وصف زيد نحو : « يا زيدُ الظريفُ والظريفَ » ؟ قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب جماهير النحويين إلى أنه لا يجوز فيه إلا الرفع ، لأنّ الرجل ههنا هو المنادى في الحقيقة ، إلاّ أنّهم أدخلوا « أيّا » ههنا [٥] توصّلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام ،

---

(١) في (ظ) : البناء وهو الصحيح .

(٢) في (ظ) : لأجل أنه .

(٣) في (ظ) : من البناء .

(٤) سقط من (ظ) ولعله سهو .

(٥) في (ظ) : « يا » توصلا .

فلما كان هو [1] المنادى في الحقيقة لم يجز فيه إلا الرفع مع كونه صفة، إيذاناً بأنه المقصود في النداء [2]. وذهب أبو عثمان المازني إلى أنّه يجوز فيه النصب، نحو: «يا أيُّها الرجلَ» كما يجوز «يا زيدُ الظريفَ» وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال.

فإن قيل: فلِمَ لم يجمعوا بين: «يا» و«الألف واللام»؟

قيل: لأنّ «يا» تفيد التعريف، والألف واللام تفيد التعريف، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف، إذ لا [3] يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة.

فإن قيل: قولهم «يا زيدُ» هل تعرّف بالنداء، أو بالعلميّة؟

قيل: في ذلك وجهان:

(أحدهما): أنّا نقول إن تعريف العلميّة زال منه وحدث فيه تعريف النداء والقصد، فلم يجتمع فيه تعريفان.

(والثاني) أنّا نسلّم أنّ تعريف العلمية والنداء [4] اجتمعا فيه ولكن جاز ذلك لأنّا [5] منعنا عن الجمع بين التعريفين إذا

---

(١) سقط الضمير من (ظ).

(٢) في (ظ): بالنداء.

(٣) في (ظ): ولا.

(٤) في (ظ): النداء والعلمية.

(٥) في (ظ): لأنا إنما..

كانا بعلامة لفظية كـ « يا » مع « الألف واللام » والعلميّة ليست بعلامة لفظية ، فبان الفرق بينهما .

فإن قيل : أليس قد قال الشاعر :

فديتك ياالتي تيّمت قلبي

وقال الآخر :

فياالغلامان اللذان فرّا

فكيف جاز الجمع بين « يا » و « الألف واللام » ؟ قيل : إنّما قوله :

فديتك يا التي تيّمتِ قلبي وأنت بخيلة بالودّ عنّي (١)

فإنما جمع بين « يا » و « الألف واللام » لأن الألف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف ، لأنّه إنّما يتعرّف بصلته لا بالألف واللام ، فلمّا كانا فيه زائدين لغير التعريف ، جاز أن يجمع بين « يا » وبينهما . وأمّا قول الآخر :

فيا الغلامان اللذان فرّا إيّاكما أن تكسباني شرّا (٢)

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ - ٣١٠) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم الشنتمري في شرح شواهده . وقال البغدادي في الخزانة : وهذا من الأبيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا ضميمة (ج٢ - ٢٥٥) . وقوله « بالودّ عني » أي عليّ وحروف الجر يبدل بعضها من بعض .

(٢) ورُوي : « إياكما أن تعقبانا شرّا » وهذا البيت شائع في كتب النحو ، ولم يعرف له قائل ولا ضميمة ، والشاهد منه ظاهر اهـ من شرحنا على الموفي ، في النحو الكوفي .

فالتقدير فيه : فيا أيُّها الغلامان ، فحذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه لضرورة الشعر[١] ، وما جاء لضرورة الشعر لا يورد نقضاً .

فإن قيل : قد[٢] قالوا « يا الله » فجمعوا بين « يا » و « الألف واللام » ؟ قيل : إنّما جاز أن يجمعوا بينهما لوجهين :

(أحدهما) أنّ الألف واللام عوض عن حرف سقط من نفس الاسم ، فإنّ أصله : « إلٰه » فأسقطوا الهمزة من أوّله ، وجعلوا الألف واللام عوضاً منها[٣] ، والذي يدلُّ على ذلك أنّهم جوّزوا قطع الهمزة ليدلّوا على أنّها قد صارت عوضاً عن همزة القطع[٤] ، فلمّا كانت عوضاً عن همزة القطع ، وهي حرف من نفس الاسم ، لم يمتنعوا[٥] من أن يجمعوا بينهما .

(والوجه الثاني) أنّه إنّما جاز في هذا الاسم خاصة ، لأنّه كثر في استعمالهم ، فخفّ على ألسنتهم ، فجوّزوا فيه ما لا يجوز في غيره .

---

(١) في (ظ) : للضرورة .

(٢) في (ظ) : فقد .

(٣) في (ظ) : منهما .

(٤) سقط من (ظ) : القطع .

(٥) في (ظ) : لم يجيزوا وهو سهو .

فإن قيل : فلِمَ ألحقت الميم المشدَّدة في آخر هذا الاسم ، نحو « اللهمَّ » ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنّها عوض من « يا » التي للتنبيه ، والهاء مضمومة لأنه نداء ، ولهذا لا يجوز أن يجمعوا بينهما ، فلا [١] يقولون « يا اللهمّ » لئلا يجمعوا بين العوض والمعوّض . وذهب الكوفيّون الى أنّها ليست عوضاً من « يا » وإنّما الأصل فيه « يا الله أمّنا بخير » إلاّ أنّه لما كثر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم ، حذفوا بعض الكلام تخفيفاً ، كما قالوا « ايش » والأصل فيه « أي شيء » ، وقالوا « وَيْلُمِّه » والأصل فيه «ويل أمّه» وهذا كثير في كلامهم ، فكذلك [٢] هنا ، قالوا : والذي يدلّ على أنها ليست عوضاً عنها [٣] ، أنّهم يجمعون بينهما ، قال الشاعر [٤] :

إنّي إذا ما حدث ألمّا   أقول يا اللهمَّ يا اللهمّا

---

(١) سقطت من (ظ) ولعله سهو من الناسخ .

(٢) في (ظ) : وكذلك .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) هو أمية بن عبد الله أبي الصلت الثقفي ؛ شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف ، وهو ممن حرّموا على أنفسهم الخمر ، ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية ، (م : سنة ٥ هـ) . وذُكر له بيت قبل الشاهد وهو :

إنْ تغفر اللهم تغفر جَمّا   وأيُّ عبد لك لا ألمّا

وقال الآخر :

وما عليك أن تقولي كلّما صليتِ أو سبّحتِ[1] يا اللهمّا

اردد علينا شيخنا مسلّما[2]

فجمع بين « الميم » و « يا » ، ولو كانت عوضاً عنها[3] لم يجمع بينهما ، لأن العوض والمعوّض لا يجتمعان . والصحيح ما ذهب إليه البصريّون ، وأمّا قول الكوفيين إن أصله « يا الله أمّنا بخير » فهو فاسد ، لأنّه لو كان الأمر على ما ذكروا[4] وذهبوا إليه ، لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا في ما يؤدي إلى[5] هذا المعنى ، ولا شكّ أنّه يجوز أن يقال : « اللهمّ

---

(١) في (ظ) : سبحت أو صليت .

(٢) في اللسان : وقال الفراء : إن « يا » قد يقال مع اللهم ، فيقال : يا ألّهم ، واستشهد بشعر لا يكون مثله حجة :

وما عليك أن تقولي كلما صليت أو سبحت يا اللّهمّا

اردد علينا شيخنا مُسَلّما اهـ .

وفي الدرر اللوامع :

وما عليك أن تقولي كلما سبحت أو هللت يا اللهمّ ما

استشهد به على أن زيادة (ما) بعد اللهم من الضرورات أيضاً وبعده : اردد علينا شيخنا مُسَلّما

وهذا الرجز مما لا يُعرف قائلُه .

(٣) في (ظ) : عنهما .

(٤) سقط الفعل من (ظ) .

(٥) في (ظ) : عن .

العنه ، اللهمَّ أخزه[(١)] » وما أشبه ذلك ، قال الله تعالى : « وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هٰذا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ ، فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ ، أو ائتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ »[(٢)] ولو كان الأمر على ما ذهبوا إليه لكان التقدير فيه « أمّنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء ، أو ائتنا بعذاب أليم » ولا شك أنّ هذا التقدير ظاهر الفساد[(٣)] ، إذ لا يكون أمّهم بالخير أن يمطر عليهم حجارة من السماء ، أو يُؤْتَوا بعذاب أليم . وقولهم إنه يجوز أن يجمع بين « الميم » و « يا » بدليل ما أنشدوه ، فلا حجّة فيه ، لأنه إنما جُمِع بينهما لضرورة الشعر ، ولم يقع الكلام في حال الضرورة ، وإنما سهل الجمع بينهما للضرورة ، أنّ العوض في آخر الكلمة ، والجمع بين العوض والمعوّض جائز في ضرورة الشعر ، قال[(٤)] الشاعر :

---

(١) في (ظ) زيادة : اللهم أهلكه .

(٢) سورة الأنفال (الآية ٣٢) .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) في (ظ) : كما قال .

هما نفثا في فيّ من فمويهما[1]

فجمع بين « الميم » و « الواو » وهي عوض منها[2] ، فكذلك[3] هنا . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) صدر بيت للفرزدق وتتمته :

على النابح العاوي أشدّ رِجام

والشاهد فيه الجمع بين الواو والميم التي هي بدل منها في : فم والبيت آخر قصيدة للفرزدق قالها في آخر عمره تائباً إلى الله مما فرط منه في مهاجاته الناس ، وذم فيها إبليساً وابن ابليس ، وأراد بالنابح العاوي من يتعرض للهجو والسب . وجعل الهجاء كالراجمة لجعله المهاجي كالكلب .

(٢) في (ظ) : فيها .

(٣) في (ظ) : وكذلك .

الباب الخامس والثلاثون

باب الترخيم

إن قال قائلٌ : ماالترخيم ؟ قيل : حذف آخر الاسم في النداء . فإن قيل : فلِمَ خصَّ الترخيم في النداء[1] ؟ قيـل : لكثرة دوره في الكلام ، فحذف طلباً للتخفيف ، وهو باب تغيير ، ألا ترى أنّه عرض فيه حذف الإعراب والتنوين ، وهما من باب تغيير[2] ، والتغيير يؤنس بالتغيير .

فإن قيـل : فهل يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريّون إلى أنه لا يجوز ترخيمه ، وذلك لأنَّ الترخيم إنّما دخـل في الكلام لأجل التخفيف[3] وما كان على ثلاثة أحرف ، فهو على[4] غاية الخفة ، فلا يحتمل الحذف ، لأن الحذف منـه يؤدّي إلى الإجحاف به . وذهب الكوفيّون إلى أنه يجوز ترخيمه إذا كان أوسطه متحركاً ، وذلك نحو قولك : في عُنُق « يا عنُ »

---

(١) في (ظ) : بالنداء .

(٢) في (ظ) : فلما كان باب تغيير ، فالتغيير ...

(٣) في (ظ) : إنما دخل الكلام للتخفيف .

(٤) في (ظ) : في .

وفي كتف «يا كَتِ» وما أشبه ذلك ، لأنَّ[١] في الأسماء ما يماثله[٢] ويضاهيه ، نحو «يد ، وغد ، ودم» والأصل فيه «يدي ، وغدو ، ودمو[٣]» بدليل قولهم : «دموان» وقيل : «دميان» أيضاً ، فنقصوها للتخفيف ، فبقيت «يد ، وغد ، ودم» فكذلك ههنا ، وهذا فاسد من وجهين :

(أحدهما)[٤] أنَّ الحذف في هذه الأسماء قليل في الاستعمال ، بعيد عن القياس ، أمّا قلّته في الاستعمال فظاهر ، لأنَّها كلمات يسيرة معدودة ، وأمّا بعده عن القياس ، فلأن القياس يقتضي أنَّ حرف العلة إذا تحرَّك وانفتح ما قبله يقلب[٥] ألفاً ولا يحذف ، فلمّا حذف[٦] ههنا من «دمو» دلَّ على أنه على خلاف القياس .

(والوجه الثاني) أنّهم إنّما حذفوا «الياء والواو» من «يد ، وغد ، ودم» لاستثقال الحركات عليها ، لأنَّ الأصل فيها

---

(١) في (ظ) : وذلك لأن .
(٢) في (ظ) : ما يضاهيه .
(٣) في (ظ) : والأصل في يد : يدي ، وفي غد : غدو ، وفي دم : دمو .
(٤) سقطت من (ظ) .
(٥) في (ظ) : أن يقلب .
(٦) سقط الفعل من (ظ) وهو سهو .

« يَدَيٌ » ، وغَدَوٌ » ، ودَمَوٌ » ؛ وأمّا [١] في باب الترخيم فإنّما وقع الحذف فيه على خلاف القياس ، لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه ، ولم يوجد ههنا لأنّه في غاية الخفّة ، فلا حاجة بنا إلى تخفيفه بالحذف .

فإن قيل : فلِمَ جاز الترخيم ما في [٢] علامة التأنيث ، نحو قولك في سنة « ياسن » [٣] وما أشبه ذلك ؟ قيل : لأنّ هاء التأنيث بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم ، وليست من بناء الاسم ، فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركّب ، تقول في ترخيم حضرموت : « ياحضْرَ » وفي بعلبك : « يا بَعْلَ » وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فهل يجوز ترخيم المضاف إليه [٤] ؟ قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ترخيمه ، [لأنّ الترخيم إنّما يكون في ما يؤثّر النداء فيه بـ « يا » والمضاف إليه لم يؤثّر فيه النداء بـ « يا » ، فكذلك لا يجوز

---

(١) في (ظ) : أمّا .

(٢) هكذا وردت وما في (ظ) هو الصحيح وهو قوله : فلِمَ جاز ترخيم ما فيه علامة التأنيث ؟

(٣) في (ظ) : في ثبة : « ياثب » .

(٤) سقطت من (ظ) .

ترخيمه] [1] وذهب الكوفيّون إلى أنه يجوز ترخيمه، واحتجوا [2] بقول زهير بن أبي سلمى وهو [3] :

خذوا حظّكم يا آلَ عِكْرِمَ واحفظوا ... أواصِرَنا والرَّحم بالغيب تذكر [4]

أراد يا آل عكرمة ، فحذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن خصفة بن قيس بن غيلان [5] ، واحتجوا أيضاً بقول الشاعر :

أبا عُرْوَ لا تبعَدْ فكلّ ابن حرةٍ ... سيدعوه داعي ميتة فيجيب [6]

أراد : أبا عروة إلاّ أنّه حذف التاء للترخيم ، واحتجوا أيضاً

---

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ظ) : ويحتجون .

(٣) سقط الضمير من (ظ) .

(٤) تقدمت ترجمة زهير (في ص ١٥٤) والشاهد في ترخيم عكرمة وتركه على لفظه ، والأواصر : العواطف والأرحام ، ويقال : أصرته على رحم أي عطفته ، والمعنى : خذوا حظكم من مودتنا ومسالمتنا ، وكانوا قد عزموا على غزو قومه .

(٥) في (ظ) : قيس عيلان .

(٦) لم أقف على قائله ، وعُرْوَ في البيت مرخّم عروة . وأنشده ابن الأنباري في مسائل الخلاف ، وكذا ابن هشام في شرح الألفية (مِيتة) ، والميتة : الحال التي يموت عليها الإنسان . وقوله : لا تَبْعَدْ أي لا تهلِك ، وهكذا تستعمله العرب فيمن هلك فساء هلاكه ، وشقّ على مَن يفقده . والسين في (سيدعوهُ) للتأكيد ، لا للتسويف .

بقول الآخر[1] :

أَما ترين اليوم أم حمز قاربت بين عَنَقي وجَمْزي

أراد أم حمزة ، فحذف التاء للترخيم ، فيدلّ[2] على جوازه ، وما أنشدوه لاحجّة فيه[3] ، لأنه رخّمه للضرورة ، وترخيم المضاف[4] إليه يجوز في ضرورة الشعر ، كما يجوز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر ، قال الشاعر[5] :

ألا أضحت حبائلكم رِماما[6] وأضحت منك شاسعة أماما

يريد : أمامة .

---

(١) هو رؤبة بن العجّاج وقد تقدّم ذكره (ص ٩٢) والشاهد فيه ترخيم حمزة وهو مضاف اليه . وصف الشاعر كِبَرَه ، وأنه قد قارب بين خطاه في عنقه وجمزه ضعفا ، والعنق والجمز ضربان من السير ، والجمز أشدهما ، وهو كالوثب .

(٢) في (ظ) : فدل .

(٣) في (ظ) : لهم فيه .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) البيت لجرير وقد تقدم ذكره (ص ١١١) والشاهد فيه ترخيم أمامة في غير النداء ضرورة ، وتركها مفتوحة وهي في موضع رفع بأضحت . والرمام جمع رميم ، وهو الخلَق البالي ، يريد أنّ حبال الوصل بينه وبين أمامة قد تقطعت للفراق ، الحاصل بينها . والشاسعة : البعيدة .

(٦) في (ظ) : رجالكم لماما .

وقال الآخر [١] :

إنَّ ابن حارثَ إن أشتقْ لرؤيته ... أو امتدحه فإنَّ الناس قد علموا

يريد : ابن حارثة ، وهذا كثير في كلامهم .

فإن قيل : فهل يجوز ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف [٢] الساكن ، نحو أن تقول في « سِبَطْر : ياسِبَ » أو لا ؟ قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ذلك ، لأنّه كما بقيت حركة الاسم المرخَّم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول [٣] الترخيم ، فكذلك السكون ، لأنّه موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المتحرّك ، [فكما بقيت الحركة في المتحرّك] [٤] ، فكذلك السكون في الساكن . وذهب

---

(١) هو لأوس بن حبناء التميمي ولم أقف على ترجمته ، والشاهد فيه ترخيم حارثة وتركه على لفظه مفتوحاً كما كان قبل الترخيم . وهذا يقوي مذهب سيبويه في حمله على وجهَي الترخيم في غير النداء ضرورة ، كما كان في النداء جارياً عليهما ، لأن حارثة هنا اسم رجل وهو حارثة بن بدر الغُدَاني ، سيد غُدَانة بن يربوع بن حنظلة بن تميم . (م سنة ٦٤ هـ) له أخبار في الفتوح ، وقصص مع عمر وعلي ومع زياد وغيره ، في دولة معاوية وولده. كما في الإصابة (١ / ٣٧١) .

(٢) في (ظ) : مع الحرف .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين.

الكوفيُّون إلى أنّ ترخيمه بحذف[١] الأخير منه ، وحذف الحرف الساكن الذي قبله ، وذلك لأن الحرف إذا سقط من هذا النحو بقي آخره ساكناً ، فلو قلنا : إنّه لا يحذف ، لأدّى ذلك إلى أن يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء ، وذلك لا يجوز . وهذا ليس بصحيح ، لأنّه لو كان هذا معتبراً لكان ينبغي أن يحذف الحرف المكسور ، لئلاّ يؤدي ذلك إلى أن يشابه المضاف إلى المتكلّم ، ولا قائل به ، فدلَّ على فساد ما ذهبوا إليه .

فإن قيل : فلِمَ جاز أن يُبْنَى[٢] المرخّم على الضمّ في أحد القولين ، كما جاز أن يبقى على حركته وسكونه ؟ قيل : لأنّهم لو قدّروا بقيّة الاسم المرخّم بمنزلة اسمٍ ، لم يحذف منه شيء ، فبنوه على الضمّ ، نحو : « يا حارُ ويا مالُ » كما لو لم يحذفْ منه شيء . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ظ) : بحذف الحرف ..

(٢) في (ظ) : يبنى .

الباب السادس والثلاثون

باب الندبة

إن قال قائل : ما الندبة ؟ قيل : تفجع يلحق النادبَ عند فقد المندوب ، وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهنّ عن تحمُّل المصائب .

فإن قيل : فما علامة الندبة ؟ قيل : «وا»[1] أو «يا» في أوله ، و «ألف وهاء» في آخره ، وإنّما زيدت «وا»[1] أو «يا» في أوله ، و «وألف وهاء» في آخره ليمدَّ بها الصوت[2] ، ليكون المندوب بين صوتين مديدين ، وزيدت الهاء بعد الألف لأن الألف خفيّة[3] ، والوقف عليها يزيدها خفاء[4] ، فزيدت الهاء عليها في الوقف ، لتظهر الألف بزيادتها بعدها في الوقف .

فإن قيل : فلِمَ وجب ألاّ يندب إلا بأعرف أسمائه وأشهرها ؟ قيل : ليكون ذلك عذراً للنادب عند السامعين ، لأنهم إذا

---

(١) في (ظ) : واو .

(٢) في (ظ) : صوته .

(٣) في (ظ) : خفيفة .

(٤) في (ظ) : خفة .

عذروه شاركوه في التفجُّع والرزيّة [1] ، فإذا شاركوه في التفجع ، هانت عليه المصيبة .

فإن قيل : فلِمَ لحقت ألفُ الندبةِ آخرَ المضاف إليــه ، نحو : « يا عبدَ الملكاه » ولم تلحق آخر الصفة ، نحو : « يا زيد الظريفاه » ؟ قيل : لأنّ ألف الندبة إنمّا تلحق ما يلحقه تنبيه النداء ، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، والدليل على ذلك أنّه لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف إليه ، ولا بدّ مع ذكر المضاف من ذكر المضاف إليه ، ألا ترى أنك لو [2] قلت في « غلام زيد وثوب خزٍ : غلام وثوب » لم يتمّ إلا بذكر المضاف إليه ؟ فلما كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، جاز أن تلحق ألف الندبة آخر المضاف إليه ، وأمّا الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد ، فلهذا [3] لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف ، بل أنت مخيَّر في ذكر الصفة ، إن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم تذكرها ، ألا ترى أنّك إذا قلت : « هذا زيد الظريف » كنت مخيَّراً في ذكر الصفة ، إن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم تذكرها ؟ وإذا [4] كنت مخيَّراً في ذكر الصفة

---

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) : إذا .

(٣) في (ظ) : ولهذا .

(٤) في (ظ) : فإذا .

دلَّ على أنَّهما ليسا بمنزلة شيء واحد ، وإذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب ألا تلحق ألف الندبة الصفة بخلاف المضاف إليه .
وقد ذهب بعض الكوفيين [١] ويونس بن حبيب البصري [٢] إلي جواز إلحاقها الصفة [٣] حملًا على المضاف إليه ، وقد بيّنّا [٤] الفرق بينهما . ويحكون عن بعض العرب أنَّه قال : «واعديا [٥] ، واجُمجُمَتيَ الشامِيَّتَيْناه» وهو شاذ لا يقاس عليه .

فإن قيـل : فلِمَ جاز ندبة المضاف إلى المخاطب نحو : «واغلامكاه» ولم يجز نداؤه ؟ قيل : لأنَّ المندوب لا ينادى ليجيب ، [٦] بل ينادى ليشهر النادب مصيبته ، وأنَّه قد وقع في أمر عظيم ، وخطب جسيم ويظهر تفجُّعه كيف لا يكون في حالة مَنْ إذا دعي أجاب ، وأما المنادى فهو مخاطب ، فلو جاز نداؤه لكان يؤدي إلى أن يجمع فيه بين علامتي خطاب ، وذلك لا يجوز . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ظ) : ذهب الكوفيون .
(٢) أبو عبد الرحمن من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، سمع منه الكسائي والفراء ، كان بارعاً في النحو صاحب قياس (م ١٨٢ هـ) .
(٣) في (ظ) : بالصفة .
(٤) في (ظ) : ثبت .
(٥) سقطت من (ظ) .
(٦) في (ظ) : فيجيب .

الفصل السابع والثلاثون

باب « لا »

إن قال قائل : لِمَ بنيت النكرة مع « لا » على الفتح ، نحو « لا رجلَ في الدار » ؟ قيل : إنّما بنيت مع « لا »[1] لأنّ التقدير في قولك « لا رجلَ في الدار : لا من رجل في الدار » لأنّه جوابُ قائل قال : « هل من رجل في الدار » فلما حذفت من اللفظ ، وركّبت مع « لا » تضمّنت معنى الحرف ، فوجب أن تبنى ، وإنّما بنيت على حركة لأنّ لها حالة تمكّن قبل البناء ، وإنّما كانت الحركة فتحة ، لأنها أخفّ الحركات . وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحركة حركة إعراب لا حركة بناء ، لأنّ « لا » تعمل النصب إجماعا[2] ، لأنّها نقيضة « إنّ » لأنّ « لا » للنفي ، و « إنّ » للإثبات ، وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره ، ألا ترى[3] أنّ « لا » لمّا كانت فرعاً على « إن » في العمل ، و « إن » تنصب مع التنوين ، نصبت « لا » بغير

(١) في (ظ) : أولا .
(٢) في (ظ) : بالإجماع .
(٣) في (ظ) : إلا أن : « لا » .

تنوين ، لينحطّ الفرع عن درجة الأصل . إذ الفروع تنحطّ عن درجات الأصول أبداً[١] ؛ وهذا عندي فاسد ، لأنّه لو كان معرباً لوجب ألا يحذف منه التنوين ، لأنّ التنوين ليس من عمل « إنّ » وإنّما هو شيء يستحقه الاسم في أصله ، وإذا لم يكن من عمل « إنّ » فلا معنى لحذفه مع « لا » لينحطّ الفرع عن درجة الأصل ، لأنّ الفرع إنّما ينحطّ عن درجة الأصل في ما كان من عمل الأصل ، وإذا لم يكن التنوين من عمل الأصل ، وجب أن يكون ثابتاً مع الفرع ، ثم انحطاطها عن درجة « إن » قد ظهر في أربعة مواضع[٢] :

(الأول) أنّ « إنّ » تعمل في المعرفة والنكرة و « لا » لا تعمل إلاّ في النكرة خاصة .

(والثاني) أن « إنّ » لا تركب مع اسمها لقوّتها ، و « لا » تركب مع اسمها لضعفها .

(والثالث) أنّ « إنّ » تعمل في اسمها مع الفصل بينها[٣] وبينه بالظرف وحرف الجر[٤] ، و « لا » لا تعمل مع الفصل .

---

(١) في (ظ) : قدّمت « أبداً » : أبداً عن . . .

(٢) في (ظ) : أشياء .

(٣) في (ظ) : بينهما .

(٤) في (ظ) : وحروف .

(والرابع) أنّ « إنَّ » تعمل في الاسم والخبر عند البصريين ، و « لا » تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من المحقّقين ، فانحطت[1] « لا » التي هي الفرع ، عن درجة « إنّ » التي هي الأصل .

فإن قيل : فلِمَ إذا عطف على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع على الموضع ، والعطف على لفظ المبنيّ لا يجوز ؟ قيل : لأنّه لما اطّرد البناء على الفتحة في كل نكرة ركبت مع « لا » لأنّها[2] أشبهت النصب للمفعول لاطّراده فيه ، فأشبهت حركة المعرب ، فجاز أن يعطف عليها بالنصب .

فإن قيل : فلِمَ جاز أن تبنى صفة النكرة معها على الفتح ، كما جاز أن تنصب حملاً على اللفظ ، وترفع حملاً على الموضع ؟ قيل : لأن بناء الاسم مع الاسم أكثر من بناء الاسم مع الحرف ، فلمّا جاز أن يبنى الاسم مع الحرف ، جاز أيضاً أن يبنى مع الصفة ، لانّ الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل أنه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك :

---

(١) في (ظ) : فانحطّت درجة .

(٢) سقطت من (ظ) .

« أيُّها[1] الرجل » ثم هما في المعنى كشيء واحد ، فجاز أن تبني كلَّ واحد منهما مع صاحبه ، ولا يجوز ههنا أن تركّب « لا » مع النكرة إذا ركّبت مع صفتها ، لأنّه يؤدّي إلى أن تجعل ثلاث كلمات بمنزلة كلمة واحدة ، وهذا لا نظير له في كلامهم .

فإن قيل : فلِمَ جاز الرفع إذا كرّرت ، نحو : « لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ » ؟ قيل : لأنّك إذا كرّرت ، كان جواباً لمن قال : « أرجل في الدار أم امرأة » فتقول : « لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ »[2] ليكون الجواب على حسب السؤال .

فإن قيل : لِمَ بنيت « لا » مع النكرة دون المعرفة ؟ قيل : لأن النكرة تقع بعد « مِنْ » في الاستفهام ، ألا ترى أنك تقول : « هل مِن رجلٍ في الدار » ؟ فإذا وقعت بعد « مِن » في السؤال ، جاز تقدير « مِن » في الجواب ، وإذا حذفت « مِنْ » في السؤال[3] ، تضمّنت النكرة معنى الحرف ، فوجب أن تبنى ؛ وأمّا المعرفة فلا تقع بعد « مِنْ » في الاستفهام ، ألا ترى أنّك لا تقول : « هل من زيد في الدار » فإذا لم تقع بعد « مِن » في السؤال ، لم يجز تقدير « مِن » في الجواب ، وإذا لم يجز تقدير « مِن » في الجواب ،

(١) في (ظ) : يا .

(٢) في (ظ) : ولا امرأة في الدار .

(٣) في (ظ) : الجواب .

لم يتضمَّن المعرفة معنى الحرف ، فوجب أن يبقى على أصله في الإعراب ؛ فأمّا قول الشاعر :

« لا هيثمَ الليلة في المطيّ »[1]

فإنّما جاز لأن التقدير فيه[2] : « لا مثل هيثم » فصار في حكم النكرة فجاز أن يبنى مع « لا » ، وعلى هذا قولهم : « قضية ولا أبا حسن لها »[3] أي ولا مثلَ أبي حسن ، ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير[4] ، نحو : « لا زيد عندي ولا عمرو » .

فإن قيل : فلِمَ وجب التكرير في المعرفة ؟ قيل : لأنه جاء

---

(١) هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٤) وتمامه :

« ولا فتى مثلُ ابن خيبريِ »

قال الصاغانيّ في العباب : ذكر (مثل) هنا يعيّن أن يكون ماقبله بتقدير : لا مثلَ هيثم ، (وهيثم) اسم رجلٍ كان حَسَنَ الحُداء للابل ، وابن خيبري ، قال ابن الكلبي : (في جمهرة نسب عذرة) فمن بني ضُبيس جميل بن عبد الله بن معْمَر بن الحارث بن خيبريّ ابن ظبيان اه . وجميل هذا هو صاحب بُثينة المشهور ، وهو المراد بابن خيبري ، فيكون نسب إلى أحد أجداده ؛ ومدحه بالفتوة لأنه كان شجيعا يحمي أدبار المطيّ من الأعداء . (الشاهد ٢٦١) من الخزانة .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) في (ظ) : النكرة ولعله سهو .

مبنياً على السؤال ، كأنه قال[1] : « أزيد عندك أم عمرو » ؟ فقال : « لا زيد عندي ولا عمرو » ؛ والدليل على أنّ السؤال في تقدير التكرير أنّ المفرد لا يفتقر إلى ذكره في الجواب ، ألا ترى أنّه إذا قيل : « أزيد عندك » ؟ كان الجواب أن تقول : « لا » من غير أن تذكره ، كأنك قلت : « لا أصل لذلك » . فأمّا قولهم : « لا بدّ لك[2] أن تفعل كذا » فإنّما لم تكرر لأنه صار بمنزلة « لا ينبغي لك » فأجروها مجراها ، حيث كانت في معناها[3] ، كما أجروا « يذر » في[4] مجرى « يدع » لاتفاقهما في[5] المعنى.

فإن قيل : لِمَ لا تبنى[6] مع المضاف ؟ قيل : لم[7] يجز أن تبنى مع المضاف ، لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ،

---

(١) في (ظ) : قيل .

(٢) في (ظ) : لا نولك وهو سهو .

(٣) في (ظ) : وردت الجملة كما يلي : « فأجروها مجرى حيث فى معناها » وفي الجملة اضطراب .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) في (ظ) : على .

(٦) في (ظ) : فلِمَ لا تبني « لا » .

(٧) في (ظ) : إنما لم .

فلو بنيا مع « لا » لكان يؤدي إلى أن تجعل ثلاث كلمات بمنزلة واحدة ، وهذا لا نظير له في كلامهم ، والمشبه للمضاف [١] في امتناعه من التركيب ، حكمه حكم المضاف إليه [٢] . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ظ) : بالمضاف .

(٢) سقطت من (ظ) .

الباب الثامن والثلاثون

باب حروف الجر

إن قال قائل : لِمَ عملت هذه الحروف الجرَّ ؟ قيل : إنّما عملت لأنّها اختصت بالأسماء ، والحروف[1] متى كانت مختصة ، وجب أن تكون عاملة ، وإنّما وجب أن تعمل الجرّ لأن إعراب الأسماء رفع ونصب وجر ، فلما سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ ، والفعل إلى الرفع أيضاً في الفاعل ، وإلى النصب في المفعول ، لم يبق إلا الجرّ ، فلهذا وجب أن تعمل الجر ؛ وأجود من هذا أن تقول إنّما عملت الجرّ لأنّها تقع وسطاً بين الاسم والفعل ، والجرّ وقع[2] وسطاً بين الرفع والنصب ، فأعطى الأوسط الأوسط . ثم إن هذه الحروف على ضربين :

(أحدهما) يلزم الجرّ فيه[3] .

(والآخر)[4] لا يلزم الجرّ فيه .

---

(١) في (ظ) : والحرف . . . مختصاً . . يكون عاملاً .

(٢) في (ظ) : يقع .

(٣) في (ظ) : الحرف ولعله سهو من الناسخ .

(٤) في (ظ) : والثاني .

فأمّا ما يلزم الجرّ فيه [١] فـ « مِن ، وإلى ، وفي ، واللام ، والباء ، وربّ » وأمّا ما لا يلزم الجرّ فيه [٢] فـ « الواو ، والتاء في القسم ، وحتى » ولها مواضع نذكرها فيها [٢] إن شاء الله تعالى .

وأمّا ما لا يلزم الجرّ فيه فـ « عن ، وعلى ، والكاف ، وحاشا ، وخلا ، ومذ ، ومنذ » فأمّا « عن » فتكون اسماً كما تكون حرفاً ، فإذا كانت اسماً دخل عليها حرف الجرّ ، فكانت بمعنى الناحية ، وما بعدها مجرور [٣] بالإضافة ، قال [٤] الشاعر :

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلّها
يميناً وضوء [٥] النجم من عن شمالك [٦]

وقال [٤] الآخر :

---

(١) في (ظ) : زيادة قوله : فعلى ضربين أحدهما يلزم الجر ، فأما مايلزم الجر فـ « من . . . . » .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ظ) : مجروراً .

(٤) في (ظ) : كقول .

(٥) في (ظ) : ومهوى .

(٦) الفرقدان : نجمان في السماء لا يغربان ، ولم أقف على قائل البيت .

فلقد أراني للرماح دريّةً ... من عن يميني تارة وشمالي [١]

وقال [٢] الآخر :

جرّت عليها [٣] كلّ ريح سيهوج ... من عن يمين الخط أو سماهيج [٤]

وقال [٢] الآخر :

من عن يمين الحُبَيّا نظرة قَبَلُ [٥]

---

(١) البيت من قصيدة لقطري بن الفجاءة المازني الخارجي يفتخر فيها بشجاعة يوم « دولاب » وقد كان خطيباً شجاعا توفي عام (٧٨ ﻫ). وقد روي البيت بهمز « دريئة » من الدرء أي الدفع ، والدريئة : الحلقة التي يتعلم عليها الطعن ، وروي كذلك بتخفيف الهمزة بقلبها ياء وإدغامها في الياء الثانية .

(٢) في (ظ) : كقول .

(٣) في (ظ) : عليه .

(٤) أورد صاحب اللسان هذا الرجز على الشكل الآتي :

يا دار سلمى بين دارات العوج ... جرّت عليها كل ريح سيهوج

هوجاء جاءت من جبال يأجوج ... من عن يمين الخط أو سماهيج

والريح السّيهوج الشديدة ، ومفعول جرّت محذوف أي جرّت عليه ذيلها . ولم أقف على قائل هذا الرّجز

(٥) للشاعر القُطامي وصدره :

فقلت للركب لما أن علا بهم

والقطامي (بضم القاف وفتحها) هو عُمَيْر بن شُيَيم (بضم الشين ويقال بكسرها أيضاً) ، من بني تغلب ، كان حسن التشبيب رقيقه ، وهو ابن أخت الأخطل الشاعر الأموي المشهور .

وإذا كانت حرفاً كان ما بعدها مجروراً بها[١] ، كقولك : « رميت عن القوس » وما أشبه ذلك . وأمّا « على » فتكون اسماً وفعلًا وحرفاً ، فإذا كانت اسماً دخل عليها حرف الجرّ[٢] ، فكانت بمعنى « فوق » وما بعدها مجروراً بالإضافة ، كقول الشاعر :

غدت من عليه بعدما تمّ ظِمؤها ... تصِلُ وعن قيض بزيزاء مجْهَلِ[٣]

وقال[٤] الآخر :

أتت من عليه تنفض الطلّ بعدما ... رأت حاجب الشمس استوى فترفّعا[٥]

وقال[٤] الآخر :

---

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) : وكانت .

(٣) البيت من قصيدة طويلة لمزاحم العقيلي ، وقد ورد في شرح « الكتاب » :

غدت مِن عليه بعد ما تم خمسها ... تصل وعن قيض ببيداء مجهل

وضمير غدت يعود إلى قطاة يصفها ، والهاء في عليه تعود إلى فرخها والظمء (بكسر الظاء وسكون الميم) مدة صبر القطاة عن الماء ، وتصل : أي تصوت أحشاؤها لجفافها ، والقيض (بفتح فسكون) قشور البيض ، والزيزاء المجهل : المفازة التي لا يهتدي فيها أحد ، وقد جعل للقطاة فرخاً وبيضا لتكون أكثر تشوقا للعودة فتكون أسرع طيرانا .

(٤) في (ظ) : وكقول .

(٥) في (ظ) : وترفّعا . والبيت ليزيد بن الطثرية من بني عامر بن صعصعة ، كان حسن الشعر ، حلو الحديث ، صاحب غزل ، متلافا للمال ، قتل في إحدى المواقع عام (١٢٧ هـ) .

فهي تنوش الحوض نوشاً من علا   نوشاً به تقطع أجواز الفلا (١)

وإذا كانت فعلاً كانت مشتقّة من مصدر ، وتدلّ على زمان مخصوص ، نحو : « علا الجبل يعلو علوّاً فهو عالٍ » كقولك : « سلا يسلو سلوّاً فهو سالٍ » وما أشبه ذلك ، [وإذا كانت حرفاً كان ما بعدها مجروراً بها ، نحو « على زيدٍ دينٌ » وأشباهه] (٢) .

وأمّا الكاف فتكون اسماً كما تكون حرفاً ، فإذا (٣) كانت اسماً قدّروها تقدير « مثل » وجاز أن يدخل عليها حرف الجرّ ، وكان ما بعدها مجروراً بالإضافة ، كقول الشاعر :

وصاليات ككما يُؤَثْفَيْن (٤)

---

(١) الرجز لأبي النجم العجليّ وهو الفضل بن قدامة من أكابر الرجاز في شعراء العرب ، نبغ في العصر الأموي وتوفي عام (١٣٠ هـ) والشاعر يصف إبلاً ، ويريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق ، تتناول ماء الحوض من فوق ، وتشرب شرباً يعينها على قطع الفلوات ، وقد ورد البيت في اللسان من (علا) بالألف الممدودة .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ظ) : وإذا .

(٤) الشطر من رجز مشهور لخطام المجاشعي وهو يصف دياراً خلت من أهلها فنظر إلى آثارها باقية لم تتغير ، والصاليات : الأثافيّ (أحجار القدر) . ويؤثفين : ينصبن للقدر ، والمعنى أن الأحجار لا تزال تحتفظ بسوادها كما كانت وهي أثافٍ مستعملة . والشاعر هو خطام بن نصر وينتهي نسبه إلى مجاشع بن دارم .

فالكاف الأولى حرف جر ، والثانية اسم لأنه لا يجوز أن يدخل حرف جرّ على حرف جرّ ، كقول الشاعر [١] :

يضحكن عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ [٢]

وتكون الكاف أيضاً فاعلة ، كقول الشاعر [٣] :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ   كالطَّعْنِ يَهْلِكُ فيه الزيتُ والفُتُلُ [٤]

فالكاف ههنا اسم لأنّها فاعلة ، وهي في موضع رفع بإسناد الفعل إليها ؛ فإذا كانت حرفاً كان ما بعدها مجروراً بها ، نحو : « جاءني الذي كزيدٍ » وما أشبه ذلك . وأمّا « حاشا » و« خلا » فقد ذكرناهما في باب الاستثناء فيما قبل . وأمّا « مذ » و« منذ » فلهما باب نذكرهما فيه فيما بعد إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ظ) : وكقول الآخر .

(٢) من رجز للعجاج وقبله :

بيض ثلاث كنعاج جُم   يضحكن عن كالبرد المنهم

والنعاج جمع نعجة وهي البقرة الوحشية يشبه بها النساء في العيون والأعناق ، وجُم جمع جماء ، وهي التي لا قرن لها (صفة للنعاج) والمنهم : الذائب .

(٣) هو الأعشى ميمون بن قيس ، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، كثير فنون الشعر ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، وتوفي عام (٧ هـ) . والشطط في البيت : الجور والظلم ، والمعنى : لا يمنع الجائرين عن الجور مثل طعن نافذ إلى الجوف يغيب فيه الزيت مع فتيلة الجراحة .

(٤) في (ظ) : الريث والفتل .

ثمّ إنّ معاني هذه الحروف كلّها مختلفة، فأمّا «مِن» فتكون على أربعة أوجه:

(الوجه الأول) أن تكون لابتداء الغاية، كقولك: «سرت من الكوفة إلى البصرة».

(والوجه الثاني) أن تكون للتبعيض، كقولك «أخذت من المال درهماً».

(والوجه الثالث) أن تكون لتبيين الجنس، كقوله تعالى: «فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ»[1]. فـ«مِنْ» هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب، ولا يجوز أن تكون للتبعيض، لأنه ليس المأمور به اجتناب بعض الأوثان دون بعض[2]، وإنّما المقصود اجتناب جنس الأوثان.

(والوجه الرابع) أن تكون زائدة في النفي، كقوله تعالى: «مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ»[3] والتقدير: «ما لكم إله غيره» و«مِنْ» زائدة: كقول الشاعر:

---

(١) سورة الحج (الآية: ٣٠).

(٢) في (ظ): البعض. هنا ينتهي القسم الذي سقط من (ق).

(٣) وردت هذه الآية الكريمة تسع مرات في القرآن الكريم: الأعراف: ٥٨، ٦٤، ٧٢، ٨٤، وهود: ٥٠: ٦١، ٨٣، والمؤمنون: ٢٣، ٣٢.

وما بالربع من أحد(١)

أي : أحد . وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن تكون زائدة في الواجب ، ويستدل بقوله تعالى : « وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُم »(٢) فـ « مِن »(٣) زائدة بقوله تعالى(٤) : « قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ »(٥) و « من » زائدة ، وما استدل به لاحجة له فيه ، لأن « مِن » ليست زائدة ، فأما(٦) قوله تعالى : « وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ » فـ « مِن » فيه للتبعيض لا زائدة ، لأنه من الذنوب ما لا يكفر بإبداء الصدقات أو إخفائها وإيتائها للفقراء ، وهي مظالم العباد ؛ وأما قوله تعالى : « يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ » فـ « مِن » فيه أيضاً للتبعيض ، لأنهم

---

(١) من قصيدة مشهورة للنابغة الذبياني يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ومطلعها :

يا دارمية بالعلياء فالسند ... أقوت وطال عليها سالف الأمد

وقفت فيها أصيلانا أسائلها ... عيت جوابا وما بالربع من أحد

ويروى : وقفت فيها أصيلاً كي أسائلها ، و : طويلاً كي أسائلها ، وأصيلا لأ . . . وعيت جواباً : (لم تدر وجه الجواب).

(٢) سورة البقرة (الآية : ٢٧١) .

(٣) في (ق) و (ظ) : أي سيئاتكم ، و « من » . . .

(٤) في (ق) : وبقوله . وفي (ظ) : ولقوله .

(٥) في (ق) و (ظ) : أي أبصارهم ، والآية الكريمة من سورة النور (٣٠).

(٦) في (ظ) : وأما .

إنما أمروا أن يغضوا أبصارهم عمّا حُرّم[١] عليهم ، لا عمّا أحل لهم ، فدلّ على أنها للتبعيض ، وليست زائدة . وأمّا « إلى » فتكون على وجهين :

(أحدهما) أن تكون غاية ، كقولك : « سرت من الكوفة إلى البصرة » .

(والثاني) أن تكون بمعنى « مع » كقوله تعالى : « فَٱغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ، وَٱمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ »[٢] أي : مع المرافق ، ومع الكعبين . وأمّا « في » فمعناها الظرفية ، كقولك : « زيد في الدار » ، وقد يُتّسع فيها فيقال : « زيد ينظر في العلم » . وأمّا « اللام » فمعناها التخصيص والملك ، كقولك : « المال لزيدٍ » أي يختص به ويملكه . وأمّا « الباء » فمعناها الإلصاق ، كقولك « كتبت بالقلم » أي : ألصقت كتابتي بالقلم[٣] . وأمّا « ربّ » فمعناها التقليل ، وهي تخالف حرف[٤] الجر من أربعة أوجه :

---

(١) في (ظ) : حرم الله .

(٢) سورة المائدة (الآية : ٦) .

(٣) في (ق) و (ظ) : به .

(٤) في (ق) و (ظ) : حروف .

(الوجه الأول) أنها تقع في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام.

(والوجه الثاني) أنها لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجر تعمل في المعرفة والنكرة.

(والوجه الثالث) أنه[1] يلزم مجرورها الصفة، وحروف الجر لا يلزم مجرورها الصفة.

(والوجه الرابع) أنها يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته إلى ما بعدها، وهذا لا يلزم الحرف[2]. واختصاصها بهذه الأشياء لمعانٍ اختصت بها، فأما كونها في صدر الكلام، فإنها[3] لما كانت تدل على التقليل، [وتقليل الشيء يقارب نفيه، أشبهت حروف النفي، وحروف النفي لها صدر الكلام. وأما كونها لا تعمل إلا في النكرة، فلأنها لما كانت تدل على التقليل][4]، والنكرة تدل على التكثير[5]، وجب أن تختص بالنكرة التي تدل على التكثير[5] ليصح فيها التقليل. وأما كونها تلزم الصفة مجرورها، فجعلوا ذلك عوضاً عن حذف الفعل

---

(١) في (ق) و (ظ) : أنها.

(٢) في (ق) و (ظ) : الحروف.

(٣) في (ظ) : فلأنها.

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين.

(٥) في (ظ) : الكثرة.

الذي يتعلق به ، وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر[١] . وأما حذف الفعل معها فللعلم به ، ألا ترى أنك اذا قلت : « ربَّ رجل يفهم » كان التقدير فيه « ربَّ رجل يفهم أدركت أو لقيت » فحذف الفعل لدلالة الحال عليه ، كما حذف في قوله تعالى : « وَأَدْخِلْ يَدَكَ في جَيْبِكَ »[٢] ... إلى قوله : « إِلى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ » ولم يذكر مرسلاً لدلالة الحال عليه ، فكذلك ههنا . وأما « عَنْ » فمعناها المجاوزة . وأما « على » فمعناها الاستعلاء . وأمّا « الكاف » فمعناها التشبيه ، وقد تكون زائدة ، كقوله تعالى : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ »[٣] وتقديره : « ليس مثله شيء » .

قال[٤] الشاعر :

---

(١) سقط من (ظ) : الشعر .

(٢) سورة النمل : (الآية ١٢) ونصها : « وأدخِلْ يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء ، في تسع آيات إلى فرعون وقومه ، إنهم كانوا قوماً فاسقين » .

(٣) سورة الشورى (الآية : ١١) .

(٤) في (ق) و (ظ) : وكقول الشاعر .

لواحق الأقراب فيها كالمقق (١)

وتقديره : فيها المَقَق ، وهو الطول . . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج يصف فيها حمار الوحش وأتنه وهو من الفصحاء المشهورين . ومن مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية توفي عام (١٤٥ هـ) . لواحق : ج لاحقة وهي الهزيلة الضامرة ، الأقراب : ج قرب (كقفل وعنق) : البطن ، والمقق (بفتحتين) الطول والمعنى : إن هذه الأتن خماص البطون قد أصابها الهزال ، وان فيها طولاً .

الباب التاسع والثلاثون

باب « حتى »

إن قال قائل : على كم وجه[1] تستعمل « حتى » ؟ قيل : على ثلاثه أوجه :

(الأول) أن تكون حرف جرّ كـ « إلى » ، نحو قوله تعالى : « سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ »[2] وما بعدها مجرور بها في قول جماعة النحويين ، إلاّ في قول شاذّ لا يُعرّج عليه ، وهو ماقد حكي عن بعضهم أنّه قال إنّه مجرور بتقدير « إلى »[3] بعد « حتى »[4] ، وهو قول ظاهر الفساد .

(والوجه الثاني) أن تكون عاطفة حملًا على الواو ، نحو : « جاءني القومُ حتى زيدٌ ، ورأيت القومَ حتى زيداً ، ومررت بالقومِ حتى زيدٍ »

---

(١) سقطت من (ظ) ، وفي (ق) : وجهاً . وجر مميز كم الاستفهامية قول للفراء والزجاج .

(٢) سورة القدر (الآية : ٥) .

(٣) في (ظ) قال : مجرور بـ « إلى » .

(٤) في (ظ) : تقديره : حتى انتهى إلى مطلع الفجر .

فإن قيل : فلِمَ[1] حملَت «حتى» على الواو ؟ قيل : لأنّها أشبهتها ، ووجه الشبه بينهما أن أصل «حتى» أن تكون غاية ، وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلًا في حكم ما قبلها ، ألا ترى أنّك إذا قلت : [«جاءني القوم حتى زيدٌ» كان زيد داخلًا في المجيء ، كما لو قلت][2] : «جاءني القوم وزيدٌ» ؟ فلمّا أشبهت الواو في هذا المعنى ، جاز أن تحمل عليها .

فإن قيل : فلِمَ إذا كانت عاطفة وجب أن يكون مابعدها من جنس ما قبلها ، ولا يجب ذلك في الواو ؟ قيل : لأنّها لمّا كانت الغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء ، فلا يتصوّر أن يكون طرف الشيء من غيره ، فلو قلت : «جاء الرجال حتى النساء» لجعلت النساء غايةً للرجال ومقطعاً[3] لهم ، وذلك محال .

(والوجه الثالث) أن تكون حرف ابتداء كـ «أمّا» ، نحو : «ضرب[4] القوم حتى زيد ضارب ، وذهبوا[4] حتى عمرو ذاهب» قال الشاعر :

---

(١) في (ق) : ولِمَ .
(٢) سقط من (ظ) مابين القوسين .
(٣) في (ق) و (ظ) : ومنقطعاً .
(٤) في (ظ) : ضربت . . . وذهبت .

فما زالت القتلى تَمُجّ دماءها   بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكَلَ (١)

وقال الآخر :

مطوت بهم حتى تكلَّ ركابهم (٢)   وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرسان (٣)

فإن قيل : فهل يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب (٤) ؟
قيل : لا يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب ، لأنّ الجملة إنما يحكم لها بموضع من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد ، (يجوز) (٥) أن تقع وصفاً نحو (٦) : «مررت برجل يكتب» أو حالاً (٧) نحو : «جاءني زيد يضحك» أو خبر مبتدأ ، نحو :

---

(١) البيت لجرير بن عطية من قصيدة يهجو فيها الأخطل التغلبي ، والأشكل : ما فيه بياض وحمرة مختلطان .

(٢) في (ق) و (ظ) : غزّيهم .

(٣) البيت لامرئ القيس كبير شعراء الجاهلية ، كان أبوه ملك أسد وغطفان فقتلوه وأدرك ابنه ثأره ، توفي نحو عام (٨٠ ق . ﻫ) ومعنى البيت : يجد في السير بأصحابه غازيا حتى تكل المطيّ ، وتنقطع الخيل وتجهد ، فلا تحتاج إلى قود بأرسان . والشاهد فيه جعل حتى الثانية غير عاملة . ويروى البيت كذلك : سريت بهم حتى تكل غزيهم .

(٤) في (ق) و (ظ) : أولا ؟

(٥) هكذا وردت ، والصحيح ما جاء في (ق) و (ظ) : نحو أن . . .

(٦) في (ظ) : نحو قولك .

(٧) في (ظ) : أو حال .

«زيد يذهب» وإذا[١] لم تقع ههنا موقع المفرد فينبغي ألا يحكم لها بموضع من الإعراب . فهذه الأوجه الثلاثة[٢] التي في «حتى» ، وقد تجتمع كلها في مسألة واحدة ، نحو قولهم : «أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها ، وحتى رأسُها ، وحتى رأسَها» بالجرّ ، والرفع ، والنصب[٣] ، فالجرّ على أن تجعل «حتى»[٤] حرف جرّ ، والنصب على أن تجعلها حرف عطف ، فتعطفه[٥] على السمكة ، والرفع على[٦] أن تجعلها حرف ابتداء ، فيكون مرفوعاً بالابتداء ، وخبره محذوف ، وتقديره : «حتى رأسُها مأكول» وإنّما حذف الخبر لدلالة الحال عليه ، وعلى هذه الأوجه الثلاثة ينشد[٧] :

---

(١) في (ظ) : فإذا .

(٢) في (ظ) : الثلاثة الأوجه .

(٣) في (ق) و (ظ) تأخير وتقديم في هذه الكلمات .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) في (ق) : فتعطف .

(٦) سقطت من (ق) .

(٧) في (ق) : وعلى هذه الأوجه ينشد قول الشاعر ، وفي (ظ) وعلى هذه الأوجه الثلاثة قول الشاعر .

ألقى الصحيفة كي يخفف رَحْلَه   والزّاد حتى نَعْلَه ألقاها[1]

بالرفع والنصب والجرّ[2]، فالجرّ بحتّى، والنصب على العطف، والرفع على الابتداء، وألقاها الخبر. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

(١) البيت لمروان بن سعيد وينتهي نسبه إلى المهلب بن أبي صفرة، بصري من تلاميذ الخليل، برع بالعربية والنحو وكانت له مناظرات مع الكسائي وغيره، ويعرف بمروان أو بابن مروان النحوي. ويصف في البيت المتلمس حين رمى كتاب عمرو بن هند إلى عامله في البحرين، وفيه يأمره بقتله، وفر إلى ملوك الشام، وقتل طرفة بن العبد الشاعر وكان رفيقه في رحلته، ولم يلتفت إلى تحذيره.

(٢) في (ق) و (ظ) تأخير وتقديم في هذه الكلمات.

الباب الاربعون

باب : مذ ومنذ

إن قال قائل : لِمَ قلتم إن الأغلب على « مذ » الاسمية ، وعلى « منذ » الحرفية ، وكلّ واحد منهما يكون اسماً، ويكون[1] حرفاً جارّاً؟ قيل : إنّما قلنا إنّ الأغلب على «مذ» الاسمية ، [وعلى «منذ» الحرفيّة][2] ، لأن « مذ »[3] دخلها الحذف ، والأصل فيها[4] « منذ » فحذف[5] النون منها ، والحذف إنما يكون في الأسماء ، والدليل على أنّ الأصل في مذ : « منذ » أنك لو صغّرتها أو كسّرتها لرددت النون إليها[6] ، فقلت في تصغيرها « مُنَيْذ » وفي تكسيرها « أمناذ » لأن التصغير والتكسير يردّان الأشياء إلى أصولها ، فدلّ على أن الأصل في مذ : منذ .

---

(١) سقطت (يكون) من : (ق) و (ظ) .

(٢) سقط من (ق) و(ظ) مابين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : لأنه .

(٤) في (ظ) فيه .

(٥) في (ق) و (ظ) فحذفت .

(٦) في (ق) و (ظ) : فيها .

فإن قيل : فلِمَ [إذا كانا اسمين] [١] ، كان الاسم بعدهما مرفوعاً ، نحو : « ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان » قيل : إنَّما كان الاسم بعدهما مرفوعاً إذا كانا اسمين لأنَّه خبر المبتدأ ، لأنَّ « مذ ، ومنذ » هما المبتدأ [٢] ، وما بعدهما هو الخبر ، والتقدير في قولك : ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان : أَمَدُ ذلك يومان ، وأَمَدُ ذلك ليلتان » .

فإن قيل : فلِمَ [٣] بنيت « مذ ، ومنذ » ؟ قيل : لأنهما إذا كانا حرفين بنيا ، لأن الحروف كلها مبنيّة ، وإذا كانا اسمين بنيا لتضمنهما معنى الحرف ، لأنك إذا قلت : « ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان » كان المعنى فيه « ما رأيته من أول اليومين إلى آخرهما ، ومن أوّل الليلتين إلى آخرهما » ، ولمّا [٤] تضمّنا معنى الحروف [٥] ، وجب أن يبنيا ، وبنيت « مُذْ » على السكون لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون ، فبنيت على الأصل ، وبنيت « منذ » على الضم لأنه لما وجب أن تحرك الذال

---

(١) سقط من (ظ) مابين القوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) : المبتدأ .

(٣) في (ق) و (ظ) : لِمَ .

(٤) في (ق) و (ظ) فلما .

(٥) في (ق) و (ظ) الحرف .

لالتقاء الساكنين بنيت على الضم ... إتباعاً لضمة الميم ، كما قالوا في « مُنتُن » : مُنتِن » فضموا التاء إتباعاً لضمة الميم ، ومنهم من يقول : « مِنتِن » فيكسر الميم إتباعاً لحركة التاء [١] ، ونظير هذين الوجهين قراءة من قرأ : « الحمدُ لُله » [٢] فضمّ اللام إتباعاً لضمة الدال ، وقراءة من قرأ « الحمدِ لِله » فكسر [٣] الدال إتباعاً لكسرة اللام ، فلهذا كانت « مذ ، ومنذ » مبنيتين ، وهما تختصان بابتداء الغاية في الزمان ، كما أنّ « مِنْ » تختصّ بابتداء الغاية في المكان ، وذهب الكوفيون إلى أنّ « مِنْ » تستعمل في (الزمان ، كما تستعمل في) [٤] المكان ، واستدلوا [٥] على جواز ذلك : بقوله تعالى : « لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ » [٦] فأدخل « مِنْ » على « أول يوم » وهو

---

(١) وردت الجملة في (ظ) كما يلي : كما قالوا في مُنتِن : « مِنتن » بكسر الميم إتباعاً لكسرة التاء . أما في (ق) فقد ورد آخر الجملة كما يلي . بكسر الميم إتباعاً لحركة التاء .

(٢) سورة الفاتحة (الآية : ١) .

(٣) في (ظ) : بكسر .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٥) في (ظ) : واحتجوا واستدلوا . . .

(٦) سورة التوبة (الآية ١٠٨) .

ظرف زمان ، ويستدلون[١] أيضاً بقول زهير بن أبي سلمى[٢] :

لِمَنِ ٱلدِّيَارُ بِقُنَّةِ ٱلْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ[٣]

وما استدلوا به لا حجة لهم فيه ، أما قوله تعالى : «لمسجد أسس على التقوى[٤] من أول يومٍ أحق أن تقوم فيه» فالتقدير فيه «من تأسيس أول يوم» فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، كقوله تعالى : «وَاسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا، وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا[٥]» والتقدير فيه : أهل القرية ، وأهل العير ، وهذا كثير في كلامهم[٦] . وأما قول زهير بن أبي سلمى[٧] :

---

(١) في (ق) : واستدلوا ، وفي (ظ) : ويستدل .

(٢) هو حكيم شعراء الجاهلية ، وصاحب الحكم المشهورة ، من أصحاب المعلقات ، لم يجتمع الشعر في أسرة كما اجتمع في أسرته . توفي عام (١٣ ق . هـ)

(٣) اشتهر هذا البيت بأنه مطلع قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان والصحيح أن حماد الراوية وضعه مع بيتين بعده في أول القصيدة في مجلس هارون الرشيد وكان المفضل الضبي حاضراً فحمله على الاعتراف بذلك .

(٤) في (ق) و (ظ) ابتدأ بالآية من قوله تعالى : من أول . . .

(٥) سورة يوسف (الآية : ٨٢)

(٦) سقط من (ق) : في كلامهم .

(٧) في (ق) و (ظ) : زهير فقط .

«من حجج ومن دهر» فالرواية فيه[٥] «مذ حجج، ومذ دهر» وإن صحّ ما رووه، فالتقدير فيه «من مرِّ حجج، ومن مرِّ دهرٍ» كما تقول[٢]: «مرّت عليه السنون، ومرّت عليه الدهور» فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه على ما بيّنا. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

---

(٢) سقطت من (ق) و (ظ).

(١) في (ق) و (ظ): يقال.

الباب الحادي والاربعون

باب القسم

إن قال قائل : لِمَ حذف فعل القسم ؟ قيل : إنّما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال .

فإن قيل : فلِمَ قلتم إن الأصل في حروف القسم الباء دون غيرها ، يعني الواو والتاء[1] ؟ قيل : لأن فعل القسم المحذوف فعل لازم ، ألا ترى أن التقدير في قولك : « بالله لأفعلنّ » : أقسم بالله ، أو أحلف بالله » والحرف[2] المعدّي من هذه الأحرف[3] هو « الباء » ، لأن « الباء »[4] هو الحرف الذي يقتضيه الفعل ، وإنّما كان « الباء » دون غيرها[5] من الحروف المعدّية لأن « الباء » معناها الإلصاق ، فكانت أولى من غيرها ليتّصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته[6] ، والذي يدلُّ على أنّها هي الأصل ،

---

(١) في (ق) و (ظ) : دون الواو والتاء .

(٢) في (ظ) : والمعدي .

(٣) في (ق) : الحروف .

(٤) في (ق) و (ظ) : لأنه الحرف .

(٥) في (ق) و (ظ) : غيره .

(٦) في (ظ) : تعديه .

أنها تدخل على المضمر والمظهر[١]، و «الواو» تدخل على المظهر دون المضمر، والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره، فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر، واختصت الواو بالمظهر، والتاء باسم الله تعالى، دلَّ على أنَّ الباء هي الأصل.

فإن قيل: فلِمَ جعلوا الواو دون غيرها بدلاً من الباء؟

قيل: لوجهين:

(أحدهما) أنَّ الواو تقتضي الجمع، كما أنَّ الباء تقتضي الإلصاق، فلمَّا تقاربا في المعنى أُقيمت مقامها.

(والثاني) أن الواو مخرجها من الشفتين، [كما أنَّ الباء مخرجها من الشفتين][٢]، فلمَّا تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها.

فإن قيل: فلِمَ اختصت الواو بالمظهر دون المضمر؟ قيل: لأنَّها لمَّا كانت فرعاً على الباء، والباء تدخل على المظهر والمضمر[٣]، انحطَّت عن درجة الباء التي هي الأصل، واختصَّت[٤] بالمظهر دون المضمر، لأن الفرع[٥] أبداً ينحطّ عن درجة الأصل.

---

(١) في (ق) و (ظ): المظهر والمضمر.

(٢) سقط من (ظ) مابين القوسين.

(٣) في (ق): المضمر والمظهر.

(٤) في (ق) و (ظ): فاختصت.

(٥) في (ق) و (ظ): الفروع ... الأصول.

فإن قيل : فلِمَ جعلوا التاء دون غيرها بدلاً من الواو ؟ قيل : لأنَّ التاء تبدل من الواو كثيراً ، نحو قولهم : « تراث ، وتجاه ، وتخمة ، وتهمة[(١)] ، وتيقور » والأصل فيه : « وراث ، ووجاه ، ووخمة ، ووهمة ، وويقور » لأنَّه مأخوذ من الوقار [إلاّ أنهم أبدلوا التاء من الواو][(٢)] فكذلك ههنا .

فإن قيل : فلِمَ اختصَّت التاء باسم واحد ، وهو اسم الله تعالى ؟ قيل : لأنها لمّا كانت فرعاً للواو التي هي فرع للباء ، والواو تدخل على المظهر دون المضمر لأنَّها فرع ، انحطّت عن درجة الواو ، لأنها فرع الفرع فاختصَّت باسم واحد ، وهو اسم الله تعالى .

فإن قيل : فلِمَ جعلوا[(٣)] جواب القسم باللام ، وإنَّ[(٤)] ، وما ، ولا ؟ قيل : لأن القسم وجوابه لمّا كانا جملتين ، والجمل[(٥)] تقوم بنفسها ، وإنَّما تتعلّق إحدى الجملتين بالأخرى ، برابطة[(٦)] بينه وبين جوابه ، وجوابه لا يخلو إمّا أن يكون موجباً أو منفيّاً ،

---

(١) سقطت من (ظ) .
(٢) سقط من (ظ) مابين القوسين .
(٣) في (ق) و (ظ) : جُعل .
(٤) في (ق) : بإن واللام ...
(٥) في (ق) : والجملة .
(٦) في (ظ) : بواسطة .

جعلوا الرابطة بينهما[1] بأربعة أحرف ، حرفين للإيجاب ، وهما : « اللام ، وإنّ » وحرفين للنفي ، وهما : « لا ، وما[2] » .

فإن قيل : فلِمَ جاز حذف « لا » نحو قوله تعالى : « قالوا[3] تالله تفتأ تذكر يوسف[4] حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين »[5] ؟ قيل لدلالة الحال عليه لأنّه لو كان إيجاباً لم يخل من « إنّ »[6] أو « اللام » فلمّا خلا منها دلّ على أنها نفي ، فلهذا جاز حذفها ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) بينهم .

(٢) في (ق) و (ظ) «ما» و «لا» .

(٣) سقط الفعل من (ظ) .

(٤) لم ترد بقية الآية في (ق) و (ظ) .

(٥) سورة يوسف (الآية : ٨٥) .

(٦) في (ق) و (ظ) : النون .

الباب الثاني والاربعون

باب الإضافة

إن قال قائل : على كم ضرباً الإضافة ؟ قيل : على ضربين : إضافة بمعنى « اللام » نحو « غلام زيد » أي « غلام لزيد » وإضافة بمعنى « مِنْ » نحو : « ثوب خز » أي : « ثوب من خزّ » .

فإن قيل : فلِمَ حذف التنوين من المضاف وجرّ المضاف إليه ؟ قيل : أمّا حذف التنوين فلأنّه يدلّ على الانفصال ، والإضافة تدلّ على الاتصال ، فلم يجمعوا بينهما ، ألا ترى أن التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتمامه ، والإضافة تدل على الاتصال ، وكون الشيء متصلًا منفصلًا في حالة واحدة محال ؛ وأمّا جرّ المضاف إليه فلأنّ الإضافة لمّا كانت على ضربين : بمعنى اللام ، وبمعنى مِنْ ، وحُذِفَ حرف الجرّ ، قام المضاف مقامه ، فعمل في المضاف إليه الجرّ كما يعمل حرف الجرّ .

فإن قيل : « وجه زيد ، ويد عمرو » هذه[1] الإضافة هل هي بمعني اللام ، أو بمعنى مِنْ ؟ قيل : بمعنى[2] اللام ، لأنّ

---

(١) في (ق) و (ظ) : هل هذه الاضافة بمعنى اللام ....

(٢) في (ق) و (ظ) : لا ، بل بمعنى ....

الإضافة التي بمعنى « مِن » يجوز أن يكون الثاني وصفاً للأوّل ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول في نحو قولك : «ثوبُ خزٍ» : ثوبٌ خزٌ» فترفع «خزّ» لأنه صفة[1] لثوب ؟ و كذلك ما أشبهه ؛ وأمّا الإضافة بمعنى اللام ، فلا يجوز أن يكون الثاني وصفاً للأوّل ، ألا ترى أنك لا تقول في « غلامُ زيدٍ : غلامٌ زيدٌ » فلا يجوز أن تجعل زيداً[2] صفة لغلام ، كما جاز أن تجعل خزّاً صفة لثوب ، فلمّا وجدنا قولهم «وجه زيد» لا يجوز أن يكون الثاني وصفاً للأوّل ، علمنا أنه بمعنى « اللام » لا بمعنى « مِن » .

فإن قيل : فلِمَ كانت إضافته[3] اسم الفاعل أريد[4] به الحال أو الاستقبال ، وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وإضافة أفعَل إلى ما هو بعض له ، وإضافة الاسم إلى الصفة ، غير محضة في هذه المواضع كلّها ؟ قيل : أمّا اسم الفاعل ، فإنّما كانت إضافة[5] غير محضة لأن الأصل في قولك : «مررت برجل ضاربِ زيدٍ

---

(١) في (ق) و (ظ) : وصف .

(٢) في (ظ) : يجعل زيد .

(٣) في (ق) و (ظ) : إضافة .

(٤) في (ق) و (ظ) إذا أريد .

(٥) في (ق) و (ظ) : إضافته .

غداً» أي [1] «ضاربٌ زيداً» [2] بتنوين ضارب، فلمّا كان تنوين [3] ههنا مقدّراً، كانت الإضافة في تقدير الانفصال، ولهذا أجري صفة [4] للنكرة، وأمّا الصفة المشبهة باسم الفاعل، فإنّما كانت إضافتها [5] غير محضة، لأنّ التقدير في قولك: مررت «برجلٍ حسنِ الوجهِ: مررت برجلٍ حسنٍ وَجْهُهُ» فلمّا كان التنوين أيضاً ههنا مقدّراً، كانت إضافته أيضاً غير محضة، وأمّا «أفعل» الذي يضاف إلى ما هو بعض له، فإنّما كانت إضافته غير محضة، لأنّ التقدير في قولك «زيد أفضلُ القومِ: زيد أفضلُ من القومِ» فلمّا كانت «مِن» ههنا [6] مقدّرة كانت إضافته غير محضة، وأمّا إضافة الاسم إلى الصفة، فإنّما كانت غير محضة لأن التقدير في قولك: «صلاة الأولى: صلاة الساعة الأولى» فلمّا كان الموصوف ههنا مقدّراً، كانت الإضافة غير محضة [7] لم تفد التعريف، بخلاف ما إذا كانت محضة نحو: «غلام زيد»

---

(١) سقطت من (ق) و (ظ).

(٢) في (ظ): زيد.

(٣) في (ق) و (ظ): التنوين.

(٤) في (ظ): وصفاً.

(٥) في (ق): إضافته.

(٦) في (ق) و (ظ): ههنا «من».

(٧) في (ق) و (ظ) بعد هذا زيادة قوله: وإذا كانت غير محضة لم تفد..

ومما لم يتعرف بالإضافة لأن إضافته غير محضة كقولهم[١] : « مررت برجلٍ مثلِك وشبهِك » وما أشبه ذلك ، وإنما لم يتعرف بالإضافة ، لأنها لا تخص شيئاً بعينه ، فلهذا[٢] وقعت صفة للنكرة . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) و (ظ) : قولهم .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولهذا .

الباب الثالث والاربعون

باب التوكيد

إن قال قائل : ما الفائدة في التوكيد ؟ قيل : الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة التجوُّز في الكلام ، لأنَّ من كلامهم المجاز ، ألا ترى أنهم يقولون : « مررت بزيدٍ » وهم يريدون المرور بمنزله ومحلّه[1] ، و« جاءني القوم » وهم يريدون بعضهم ؟ قال الله تعالى : « فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَائِكَةُ »[2] وإنّما كان جبريل وحده ؛ فإذا قلت : « مررت بزيدٍ نفسِهِ » زال هذا المجاز ، وكذلك إذا قلت : « جاءني القوم كلُّهم » زال هذا المجاز أيضاً ، قال الله تعالى « فَسَجَدَ ٱلْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ »[3] فزال هذا المجاز الذي كان في قوله : « فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ » لوجود التوكيد فيه[4] .

فإن قيل : فعلى كم ضرباً التوكيد ؟ قيل : على ضربين :

---

(١) في (ظ) : ومحلته .

(٢) سورة آل عمران ، (الآية ٣٩) . في (ق) و (ظ) تتمة الآية الكريمة :
« وهو قائم يصلي في المحراب » فقال : الملائكة وإنما ...

(٣) سورة الحِجْر (الآية ٣٠) و (ص / ٧٣)

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

توكيد بتكرير اللفظ ، وتوكيد بتكرير المعنى ، فأمّا التوكيد بتكرير اللفظ فنحو[١] : « جاءني زيد زيد ، وجاءني رجل رجل » وما أشبه ذلك ، وأما التوكيد بتكرير المعنى فيكون بتسعة ألفاظ ، وهي « نفسه ، عينه ، كلّه ، أجمع ، أجمعون ، جمعاء ، جُمَع ، كلا ، كلتا[٢] » .

فإن قيل : فلِمَ وجب تقديم « نفسه ، وعينه » على « كلّهم ، وأجمعين » ؟ قيل : لأنَّ « النفس ، والعين » يدلان على حقيقة الشيء ، و « كلّهم ، وأجمعون » يدلاّن على الإحاطة والعموم ، والإحاطة والعموم يدلاّن على محاطٍ[٣] به فكان فيهما معنى التَّبَع ، و « النفس ، والعين » ليس فيهما معنى التَّبَع ، فكان تقديمها أولى ؛ وقدّم « كلّهم » على « أجمعين » لأنَّ معنى الإحاطة في « أجمعين » أظهر منها[٤] في « كلّهم » لأن أجمعين من الاجتماع ، و « كلّ » لا اشتقاق له ؛ وأمّا ما بعد « أجمعين » فتَبَع لأجمعين[٥] ، وإنّما

---

(١) في (ق) و (ظ) : فنحو قولك .

(٢) وردت الألفاظ التسعة متعاطفة بالواو في (ق) و (ظ) .

(٣) وردت الجملة في (ق) و (ظ) كما يلي : والإحاطة لابد أن تقتضي محاطاً به ، فكان ....

(٤) في (ق) : منه .

(٥) في (ظ) زيادة قوله : نحو : أكتعين وأبصعين .

كان ذلك[١] لأنهم كرهوا إعادة لفظ[٢] «أجمعين» فزادوا ألفاظاً بعد «أجمعين» تبعاً له[٣] لأنها[٤] لا معنى لها سوى التَّبَع، فلهذا وجب أن تكون بعد «أجمعين».

فإن قيل: «أجمع، وجَمْعَاء، وجُمَع» هل هنّ[٥] معارف أم[٦] نكرات؟ قيل: هي[٧] معارف، والذي يدلُّ على ذلك، أنها تكون تأكيداً للمعارف، نحو: «جاء الجيشُ أجمع، ورأيت القبيلة جمعاء، ومررت بهنّ جُمَع» فلما كانت تأكيداً للمعارف دلَّ على أنها معارف.

فإن قيل: فلِمَ كانت غير معروفة[٨]؟ قيل: أما «أجمع» فللتعريف ووزن الفعل، وأما «جمعاء» فلألفي[٩] التأنيث، نحو: «صحراء» وأما «جُمَع» فللتعريف والعدل عن جمع[١٠] «جمعاء»

---

(١) في (ق) و (ظ): كذلك.

(٢) سقطت من (ظ).

(٣) في (ق): لها.

(٤) في (ق) و (ظ): لأنه.

(٥) سقط من (ق) و (ظ): هل هن.

(٦) في (ق) و (ظ): أو.

(٧) في (ق) و (ظ): : لابل معارف.

(٨) في (ق) و (ظ): مصروفة وهو الصواب.

(٩) في (ق): فلألف.

(١٠) في (ق) و (ظ): عن جمع بوزن «صحارى» وقيل: للتعريف والعدل عن جمع: «جمعاء».

وقياسه : « جُمَع : كحُمَر » فعدل وحرّك ، فاجتمع فيه[١] العدل والتعريف[٢] . وأمّا « كلا ، وكلتا » ففيهما إفراد لفظي ، وتثنية معنويّة ، والذي يدل على ذلك ، أنهما تارة يرجع[٣] الضمير إليهما بالإفراد اعتباراً باللفظ ، وتارة بالتثنية اعتباراً بالمعنى ، قال الله

٥ تعالى : « كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا »[٤] فردّ الضمير[٥] إلى اللفظ فأفرد ، ثم قال الشاعر :

كلا أخوين[٦] ذو رجال كأنّهم أسود الشّرى من كل أغلب ضيغم[٧]

وقال الآخر وهو الفرزدق[٨] :

---

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : فلذلك لم ينصرف ؛ والذي عليه الأكثرون هو الأول .

(٣) في (ق) و (ظ) : يردّ .

(٤) سورة الكهف (الآية : ٣٣) .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ)

(٦) في (ق) : كلا أخوينا . وفي (ظ) : كلانا أخوينا .

(٧) الشّرَى : موضع تنسب اليه الأسْد ، يقال للشجعان : ماهم إلاّ أسود الشرى والضغم : العض الشديد ، ومنه سمّي الأسد ضيغما ، بزيادة الياء ؛ والشاهد في إفراد « ذو » ردّاً إلى لفظ « كلا » . ولم أقف على قائل البيت .

(٨) سقط من المخطوطين : وهو الفرزدق .

كلاهما حين جدّ الجريُ بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما راب[(١)]

فردّ إلى اللفظ والمعنى، فقال «أقلعا» اعتباراً بالمعنى، وقال «راب»[(٢)] اعتباراً باللفظ، والذي يدلّ على أنّ الألف فيهما ليست للتثنية أنّها لو كانت للتثنية، لانقلبت في النصب والجرّ إذا أضيفتا إلى المظهر، لأن الأصل هو المظهر، تقول «رأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، ورأيت كلتا المرأتين، ومررت بكلتا المرأتين»[(٣)] فلو[(٤)] كانت للتثنية، لوجب أن تنقلب[(٥)] مع المظهر، فلمّا لم تنقلب دلّ على أنها الألف المقصورة، وليست للتثنية.

وذهب الكوفيّون إلى أنّ[(٦)] الألف فيهما للتثنية، واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر:

(١) في (ق) رابي وفي (ظ) راني، وقد استشهد بالبيت على أن الضمير في (كلا وكلتا) تارة يفرد حملاً على اللفظ وتارة يثنى حملا على المعنى، وقد اجتمعا في البيت. والضمير في قوله (كلاهما) الخ لأم غيلان عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلق الأسيدي. والشعر للفرزدق يعيّر به جريراً لتزويج ابنته للأبلق، وفي ديوان الفرزدق: وقد شك ابن بري في هذين البيتين أهما للفرزدق أم لجرير (يعني بيت الشاهد مع آخر قبله)، وكلا أنفيهما راب: يريد أخذهما الربو من المماحكة والممارسة.

(٢) في (ق) ولم يقل: رابيان، وفي (ظ): ولم يقل رانيان.

(٣) سقط من (ظ) المثال الأخير.

(٤) في (ق) و (ظ): ولو.

(٥) في (ق): تقلب.

(٦) في (ق) . إلى أنه مثنى وأن الألف ... وفي (ظ): إلى أنه مبني وأن ....

في كِلتِ رِجليها سُلامى واحدة   كلتاهما مقرونة بزائده [١]

فأفرد في قوله « كلت » فدلّ على أنّ « كلتا » مثنى ، واستدلوا على ذلك أيضاً بأنّ الألف فيهما [٢] تنقلب إلى الياء في حال [٣] النصب والجرّ إذا أضيفتا إلى المضمر ، تقول : « رأيت الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما » وكذلك تقول : « رأيت المرأتين كلتيهما ومررت بالمرأتين [٤] كلتيهما » ولو كانت الألف المقصورة لم تنقلب ، كألف [٥] « عصا » ونحوها [٦] وما ذهب اليه الكوفيون ليس بصحيح ، فأمّا استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتقدم [٧] : « في كِلتِ رجليها سلامى واحدة » فلا حجة فيه ، لأنّه يحتمل أنّه حذف الألف لضرورة الشعر ؛ وأمّا قولهم : إنها تنقلب في حال [٣]

---

(١) السُّلامى على وزن حبارى — عظام صغار طولُ اصبع أو أقلّ في اليد أو الرجل ، والجمع سُلاميات . قال في « الدرر » ولم أقف على قائل البيت ، وهو في صفة نعامة .

(٢) في (ق) و (ظ) : فيها .

(٣) في (ق) و (ظ) : حالة .

(٤) في (ق) و (ظ) : بها .

(٥) في (ق) و (ظ) : كما لم تنقلب ألف « عصاً » .

(٦) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٧) سقط من (ق) و (ظ) : في البيت المتقدم .

النصب والجرّ إذا أضيفت إلى المضمر، قلنا إنما قلبت مع المضمر لأنها أشبهت ألف[١] : «إلى، وعلى، ولدى» فلما أشبهتها[٢] قلبت ألفها مع المضمر ياء، كما قلبت ألف «إلى، وعلى، ولدى» مع المضمر في «إليك، وعليك، ولديك» ووجه المشابهة بينها[٣] وبين هذه الكلم، أنّ هذه الكلم[٤] يلزم دخولها على الاسم، ولاتقع إلا مضافة، كما أنّ هذه الكلم[٥] لها حال النصب والجرّ وليس لها حال الرفع.

فإن قيل: فهل يجوز توكيد النكرة؟ قيل: إن كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما يجوز توكيد المعرفة، نحو: «جاءني رجل رجل» وإن كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف النحويون في ذلك[٦]، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وذلك لأنّ كل واحدة[٧] من هذه الألفاظ التي يؤكّد

---

(١) سقطت من (ق) و (ظ).
(٢) في (ق) و (ظ) : شابهتها.
(٣) في (ق) و (ظ) بينها.
(٤) في (ق) و (ظ) : الكلمة.
(٥) في (ق) و (ظ) زيادة قوله : يلزم دخولها على الاسم، وإنما قلبت في حالة الجر والنصب دون الرفع، لأن هذه الكلم لها حال ....
(٦) في (ق) و (ظ) : فيه.
(٧) في (ق) و (ظ) : واحد.

بها معرفة ، فلا يجوز أن يجري على النكرة تأكيدا ، كما لا يجوز أن يجري[1] عليها وصفاً . وذهب الكوفيّون إلى أنه يجوز ، واستدلّوا على جوازه بقول الشاعر :

لكنّه شاقه أنْ قيل ذا رجب　　ياليتَ عِدّةَ حولٍ كُلّهِ رَجَبُ[2]

فجرّ « كُلاًّ » على التوكيد بحول[3] ، وهذه[4] نكرة ، واستدلّوا أيضاً بقول الشاعر :

إذا القعود كرّ فيها حفَدا　　يوماً جديداً كلّه مطرّدا[5]

فأكّد « يوماً » وهو نكرة بـ « كلّه » ، واستدلّوا أيضاً بقول الآخر :

---

(١) في (ق) : تجري .

(٢) الشاهد في هذا البيت جواز توكيد النكرة كما ذهب إليه الكوفيون وهو شاذ في رأي البصريين الذين يشترطون اتحاد التوكيد والمؤكد في التعريف . وقد تابع بعض المحققين رأي الكوفيين إذا ما أفاد توكيد النكرة ؛ ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائلٍ معيّن .

(٣) في (ق) و (ظ) : لحول .

(٤) في المخطوطتين : وهو .

(٥) القَعود من الإبل ما يقتعده الراعي في كل حاجة وقيل هو البَكْرُ حين يركب ، وجمعه : قِعْدان وقعادين ، والحفد نوع من سير الإبل ، ويوم طرّاد ومُطَرّد : كامل متمم . ولم أقف على قائل هذا البيت .

وقد[1] صرَّت البكرة يوماً أجمعا[2]

وما استدلّوا به من هـذه الأبيات لا حجة فيه[3]، أما قول الشاعر : «ياليت عِدة حولٍ كلّه رَجبا»[4] فالرواية : «ياليت عِدة حولِ[5] كلّه رجبُ[6]» بالإضافة وهو معرفة لا نكرة، [و«رجبا» منصوب، فإنّ القصيدة منصوبة][7]. وأمّا قول الآخر «يوماً جديداً كلّه مطرّدا» فيحتمل أن يكون تأكيداً للمضمر في «جديد» والمضمرات لا تكون إلا معارف، وكان

---

(١) في (ق) و (ظ) : «قد» والواو زائدة .

(٢) تمامه : حتى الضياء بالدجى تقنّعا

والبكرة : الفتية من الإبل ، وصَرّت : صوّتت ، والمعنى : أنهم ظلوا يمتحون عليها اليوم كلّه حتى حل الظلام ، وروي البيت :

إنا إذا خُطّافنا تقعقعا قدصَرّت البكرة يوماً أجمعا

والخُطّاف حديدة معوجة تكون في جانبي البكرة ، والقعقعة : تحريك الشيء اليابس الصاب ، والتقعقع مطاوعه وانسجام المعنى على هذه الرواية فيه تكلّف . قال البغدادي : وهذا البيت مجهول لا يعرف قائله حتى قال جماعة من البصريين انه مصنوع .

(٣) في (ظ) : لهم فيه .

(٤) في (ق) و (ظ) : رجَبُ .

(٥) في (ق) و (ظ) : حولي .

(٦) في (ظ) : رجبا .

(٧) سقط من (ق) ما بين القوسين .

هذا أولى لأنه أقرب إليه من اليوم ، فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع . وأما قول الآخر « قد صرّت البكرة يوماً أجمعا » فلا يعرف قائله ، فلا تكون[1] فيه حجّة ، ثم لو صحّت هذه الأبيات على ما رووه[2] ، فلا يجوز الاحتجاج بها لقلّتها وشذوذها في بابها ، والشاذّ لا يحتجّ به . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) : يكون .

(٢) في (ق) و (ظ) : رووا .

الباب الرابع والأربعون

باب الوصف

إن قال قائل : ما الغرض في الوصف ؟ قيل : التخصيص والتفضيل[1] ، فإن كان معرفة، كان الغرض من الوصف التخصيص، لأنَّ الاشتراك يقع فيها[2] ، ألا ترى أنَّ المسمَّين[3] بزيد ونحوه كثير ، فإذا قال « جاءني زيد » لم يعلم أيَّهم يريد ، فإذا قال « زيد العاقل ، أو العالم ، أو الاديب » وما[4] أشبه ذلك ، فقد خصّه من غيره ؟ وإن كان الاسم نكرة ، كان الغرض من الوصف التفضيل[1] ، ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني رجل » لم يعلم أيّ رجل هو ، فإذا قلت : « رجل عاقل » فقد فضّلته على[5] من ليس له هذا الوصف ، ولم تخصّه ، لأنّا نعني بالتخصيص شيئاً بعينه ، ولم يوجد ههنا .

---

(١) في (ق) و (ظ) : والتفصيل .

(٢) في (ظ) : فيها .

(٣) في (ظ) : المسمى .

(٤) في (ق) و (ظ) : أو ما .

(٥) في (ق) و (ظ) : فصلته عمن ليس ...

فإن قيل : ففي كم حكماً[1] تتبع الصفة الموصوف ؟ قيل : في عشرة أشياء ، في رفعه ، ونصبه ، وجرّه ، وإفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنيثه ، وتعريفه ، وتنكيره[2] .

فإن قيل : فلِمَ لم توصف المعرفة بالنكرة ، والنكرة[3] بالمعرفة ، وكذلك سائرها ؟ قيل : لأنَّ المعرفة ما خصَّ الواحد[4] من جنسه ، والنكرة ما كان شائعاً في جنسه ، والصفة في المعنى هي الموصوف ، ويستحيل الشيء الواحد أن يكون[5] شائعاً مخصوصاً ، وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة ، والنكرة[3] بالمعرفة ، كان في وصف الواحد بالاثنين ، و[6] الاثنين بالجمع ، أشدّ استحالة ، وكذلك سائرها .

فإن قيل : فما العامل في الصفة ؟ قيل : هو[7] العامل في الموصوف ، فإذا قلت[8] : « جاءني زيد الظريفُ » كان العامل

---

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : تقديم وتأخير في ترتيبها وقد وردت معرفة بالألف واللام : التعريف والتنكير . . .

(٣) في (ق) : أو النكرة .

(٤) في (ق) : واحداً .

(٥) في (ق) و (ظ) : أن يكون الشيء ...

(٦) في (ق) و (ظ) : أو

(٧) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٨) في (ق) و (ظ) : قال .

فيه : جاءني ، وإذا قلت[1] : « رأيت زيداً الظريفَ » كان العامل فيه : رأيت ، وإذا قلت[1] : « مررت بزيدٍ الظريفِ » كان العامل فيه : الباء ، هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ كونه صفة لمرفوع أوجب له الرفع ، وإلى أنّ كونه صفة لمنصوب أوجب له النصب ، وإلى أنّ كونه صفة لمجرور أوجب له الجرّ ؛ والذي عليه الأكثرون هو الأوّل ، وهو مذهب سيبويه ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) و (ظ) : قال .

الباب الخامس والأربعون

باب عطف البيان

إن قال قائل : ما الغرض في عطف البيان ؟ قيل : الغرض فيه رفع اللبس ، كما في الوصف ، ولهذا يجب أن يكون أحد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفاً به ليخصّه من غيره ، لأنّه لا يكون إلا بعد اسم مشترك ، ألا ترى أنك إذا قلت : « مررت بولدك زيدٍ » قد[(١)] خصصت ولداً واحداً من أولاده ، فإن لم يكن له إلا ولداً واحداً[(٢)] ، كان بدلاً ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك . وعطف البيان يشبه البدل من وجه ، ويشبه الوصف من وجه ، فوجه شبهه للبدل[(٣)] أنّه اسم جامد كما أنّ البدل يكون اسماً جامداً ، ووجه شبهه للوصف[(٤)] أنّ العامل فيه هو العامل في الاسم الأوّل ، والدليل على ذلك أنك تحمله تارةً على اللفظ ، وتارة على الموضع ، فتقول :

---

(١) في (ق) و (ظ) : فقد .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولد واحد ، وقد سقط من (ق) : له .

(٣) في (ق) و (ظ) : بالبدل .

(٤) في (ق) و (ظ) : بالوصف .

« يازيدُ زيدٌ زيداً » فالرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع ، قال الشاعر :

إني وأسطارٍ سُطِرنَ سَطْرا لقائل يانصرُ نصرٌ نصرا (١)

وهذا باب يترجمه البصريّون ولا يترجمه الكوفيّون. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقط من المطبوع كلام هو كما في (ق) و (ظ) : ويجوز أن يكون « نصرا » الثالث منصوباً على المصدر ، كأنه قال : انصر نصرا ، وهذا باب .... والبيت لرؤبة بن العجّاج كما ذكر ذلك سيبويه والأعلم والبغدادي وغيرهم ، ونسبه ابن هشام إلى ذي الرُّمّة ، وقد استشهد به المؤلف على أن « نصر » الثانية و « نصرا » الثالثة معطوفتان على الأولى عطف بيان ، فرفعت الأولى على اللفظ ، ونصبت الثانية على المحل ، وفي البيت وجوه كثيرة وأقوال متعددة مستقصاة في كتاب سيبويه (ج ١ / ٣٠٤) والخزانة (ج ٢ / ١٩٠) والدرر اللوامع (ج ١ / ٢٠٥) .

الباب السادس والأربعون

باب البدل

إن قال قائل : ما الغرض في البدل ؟ قيل : الإيضاح ورفع الالتباس ، وإزالة التوسّع والمجاز .

فإن قيل : فعلى كم ضرباً البدل ؟ قيل على أربعة أضرب : بدل الكلّ من الكلّ ، وبدل البعض من الكلّ ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط . فأمّا بدل الكلّ من الكلّ فقولك[1] : « جاءني أخوكَ زيدٌ ، ورأيت أخاكَ زيداً ، ومررت بأخيك زيدٍ » قال الله تعالى : « اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ »[2] . وبدل البعض من الكلّ كقولك : « جاءني بنو فلان ناس منهم » ولا بدّ أن يكون فيه ضمير يعلّقه بالمبدل منه ، قال الله تعالى : « وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ »[3] . وأما قوله تعالى : « وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا »[4] فـ« من استطاع » بدل من

---

(١) في (ق) و (ظ) : فكقولك .

(٢) فاتحة الكتاب (الآيتان ٤ و ٥) .

(٣) سورة البقرة (الآية : ١٢٦) .

(٤) سورة آل عمران (الآية : ٩٧) .

« الناس » وتقديره : « من استطاع سبيلاً منهم » فحذف الضمير للعلم به . وأما بدل الاشتمال فنحو قولك[١] : « سلِبَ زيدٌ ثوبُه ، ويعجبني عمرو عقلُه » ولا بدَّ فيه أيضاً[٢] من ضمير[٣] يعلّقه بالمبدل منه ، قال الله تعالى : « **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ** »[٤] فقوله « قتال فيه » بدل من الشهر ، والضمير فيه عائد إلى الشهر ، فأمّا قول الشاعر :

لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثويته تقضّى لبانات ويسأم سائم[٥]

والتقدير[٦] فيه : « ثويته فيه »[٧] فحذف للعلم[٨] . فأمّا[٩] بدل الغلط ، فلا يكون في قرآن ، ولا كلام[١٠] فصيح ، وهو أنْ

---

(١) في (ظ) : فقولُك .

(٢) في (ق) و (ظ) : أيضاً فيه .

(٣) سقط من (ظ) : من ضمير .

(٤) سورة البقرة (الآية : ٢١٧) .

(٥) لم أقف على قائل هذا البيت ، والثواء : طول المقام ، من ثوى في المكان : أقام فيه ، واللبانات ج لبانة وهي الحاجة من غير فاقة ولكن من همة .

(٦) في (ق) و (ظ) : فالتقدير .

(٧) في (ق) و (ظ) : ثواء ثويته فيه .

(٨) في (ق) و (ظ) : للعلم به .

(٩) في (ظ) : وأما .

(١٠) في (ق) : في كلام .

يريد أن يلفظ بشيء، فيسبق لسانه إلى غيره، فيقول: «لقيت زيداً عمراً» فعمرو هو المقصود، وزيد وقع في لسانه غلط به[١]، فأتى بالذي قصده، وأبدله من المغلوط به، والأجود في مثل هذا أن يستعمل معه[٢] «بل» فيقول: «بل عمراً».

فإن قيل: فما العامل في البدل؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب جماعة منهم[٣] إلى أنّ العامل في البدل[٤] غير العامل في المبدل، وهو جملتان، ويحكى عن أبي عليّ الفارسي[٥] أنّه[٦] قيل له: كيف يكون البدل إيضاحاً للمبدل وهو من غير جملته؟ فقال: لمّا لم يظهر العامل في البدل، وإنّما دلّ عليه العامل[٧] في المبدل، واتّصل البدل بالمبدل في اللفظ، جاز أن يوضّحه، والذي يدلّ على أنّ العامل في البدل غير العامل في المبدل[٨] قوله تعالى: «وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ

---

(١) في (ق): غلطاً، وفي (ظ): غلطاً به.

(٢) سقطت من (ق) و (ظ).

(٣) في (ق) و (ظ): من النحويين.

(٤) في (ق): فيه.

(٥) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، كان إماماً كبيراً في علم العربية وله فيه مصنفات كثيرة توفي عام (٣٧٧ هـ).

(٦) سقطت من (ق).

(٧) سقطت من (ظ).

(٨) في (ظ): المبدل منه.

أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ »[١] فظهور اللام في بيوتهم » وهي بدل مِن « مَنْ » ويدلُّ[٢] على أنَّ البدل غير العامل في المبدل ، قوله[٣] تعالى : « قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ »[٤] فظهور اللام مع « مَنْ » هو[٥] بدل من « الذين استضعفوا » فدلَّ[٦] على أنَّ العامل في البدل غير العامل في المبدل ؛ وذهب قوم إلى أنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل[٧] ؛ كما أنَّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، والأكثرون على الأوّل. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) سورة الزخرف (الآية : ٣٣) .

(٢) في (ق) و (ظ) : يدل .

(٣) في (ق) و (ظ) : ونحوه قوله .

(٤) سقط من الآية الكريمة في (ق) : الملأ . . . من قومه . والآية من سورة الأعراف (٧٥) .

(٥) في (ق) و (ظ) : وهو .

(٦) في (ق) و (ظ) : يدل .

(٧) في (ق) و (ظ) : المبدل منه .

الباب السابع والأربعون

باب العطف

إن قال قائل : كم حروف العطف ؟ قيل : تسعة : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، ولا ، وبل ، ولكن ، وأم ، وحتّى .

فإن قيل : فلِمَ[1] كان أصل حروف العطف الواو ؟ قيل : لأن الواو لا تدلّ على أكثر من الاشتراك فقط ، وأمّا غيرها من الحروف فتدلّ[2] على الاشتراك ، وعلى معنى زائد على ما سنبيّن ، وإذا[3] كانت هذه الحروف تدلّ على زيادة معنى ليس في الواو ، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد ، والباقي بمنزلة المركّب[4] ، والمفرد أصل للمركّب[5] .

فإن قيل : فما الدليل على أن الواو تقتضي الجمع دون الترتيب ؟ قيل[6] : الدليل على ذلك قوله تعالى : وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً

---

(١) في (ق) و (ظ) : لِمَ .

(٢) في (ق) و (ظ) : فيدلّ .

(٣) في (ق) و (ظ) : فإذا .

(٤) في (ق) : وباقي الحروف بمنزلة المركب ، وقد سقطت كلها من (ظ) .

(٥) في (ق) : المركب .

(٦) في (ق) و (ظ) : قلنا .

وَقُولُوا حِطَّةٌ »[١] وقال في موضع آخر : « وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً »[٢] ولو كانت الواو تقتضي الترتيب لما جاز أن يتقدم في إحدى الآيتين ما يتأخر في الأخرى .

قال[٣] لبيد :

أغلي السباء بكل أدكن عاتق ... أو جونة قُدحت وفض ختامها[٤]

وتقديره : فضّ[٥] ختامها وقدحت » لأنه يريد بالجونة هنا : القِدر ، وقُدحت : أي غُرِفت ، والمِغرفة يقال لها : المقدحة ، وفضّ ختامها أي : كشف غطاؤها ، والغرف إنما يكون بعد الكشف [هكذا ذكره الثمانيني] ، والأظهر أنه أراد بالجونة : الخابية ، وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بـ « المرتجل »[٦] في

---

(١) سورة البقرة (الآية : ٥٨) .

(٢) سورة الأعراف (الآية : ١٦١) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وقال .

(٤) سَبَأها سِباءً واستبأها : شراها ، وأغلى ثمنها : جعله غالياً ، والأدكن : الأغبر ، ويقال لجيّد الشراب : عاتق ، والجَون : الأسود المشرب حمرة ، والأنثى جَونة . يعني : زِقاً قد صلح وجاد في لونه ورائحته لعتقه ، وتمام المعنى في كلام المؤلف . وأما لبيد فقد تقدم ذكره (في ص ١٩٣) .

(٥) في (ظ) : وفضّ .

(٦) في (ظ) : بـ « الجمل » .

شرح السبع الطول »][1]. والذي يدل[2] على أنها للجمع دون الترتيب قولهم: « المال بين زيد وعمرو » كما يقال: « بينهما » ويقال[3] « اختصم زيد وعمرو » ولو كانت الواو تفيد الترتيب[4] لما جاز (أن يقال)[5] أن تقع ههنا، لأنّ هذا[6] الفعل لا يقع إلا من اثنين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، فدلّ على أنها تفيد الجمع دون الترتيب.

فأمّا « الفاء » فإنّها تفيد الترتيب والتعقيب، و« ثمّ » تفيد الترتيب والتراخي، و« أو » تفيد الشك والتخيير والإباحة، و« لا » تفيد النفي، و« بل » تفيد الانتقال من قصة إلى قصة أخرى، و« لكنْ » تفيد الاستدراك، وإنّما تعطف في النفي دون الإثبات، بخلاف « بل » فإنّها تعطف في النفي والإثبات معاً.

فإن قيل: فلِمَ جاز أن تستعمل « بل »[7] بعد النفي كـ« لكنْ » ولم يجز أن تستعمل « لكن » بعد الإثبات كـ« بل »؟

---

(١) سقط من (ق): ما بين القوسين.

(٢) في (ق) و (ظ): أيضاً.

(٣) في (ق) و (ظ): وتقول.

(٤) في (ظ): فيه للترتيب.

(٥) سقطت من (ق) و (ظ)، ولعل ورودها هنا سهو.

(٦) سقطت من (ق).

(٧) سقطت من (ظ).

قيل : لأنّ « بل » إنّما تستعمل في الإيجاب لأجل الغلط والنسيان لما قبلها ، وهذا إنّما يقع في الكلام نادراً ، فاقتصروا على حرف واحد ، وأمّا استعمال « لكنْ » فإنّما يكون بعد النفي ، فجاز أن يشترك[1] معها فيه ، لأن الكلامين صواب ، ولا ينكر تكرار[2] ما يقتضي الصواب ، فلذلك افترق الحكم فيهما .

وأمّا « أمْ » فتكون على ضربين : متّصلة ، ومنقطعة ، فأمّا المتصلة فتكون بمعنى « أيّ » نحو : « أزيد عندك أم عمرو » أي : « أيّهما عندك » . وأمّا المنقطعة فتكون بمنزلة[3] « بل والهمزة » كقولهم : « إنّها لإبل أم شاء » والتقدير فيه « بل أهي شاء » كأنّه رأى أشخاصاً فغلب على ظنّه أنها إبل ، فأخبر بحسب ما غلب على ظنّه ، ثم أدركه الشك ، فرجع إلى السؤال والاستثبات ، فكأنه[4] قال : « بل أهي شاء » ولا يجوز أن تقدّر « بل » وحدها والذي يدلّ على ذلك[5] قوله تعالى : « أَمْ لَهُ ٱلْبَنَاتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ »[6] ولو كان بمعنى « بل » وحدها لكان التقدير « بل له البنات ولكم

(١) في (ق) و (ظ) : تشترك .
(٢) في (ق) و (ظ) تكرير .
(٣) في (ق) : بمعنى .
(٤) في (ق) : كأنه .
(٥) في (ق) و (ظ) : عليه .
(٦) سورة الطّور (الآية ٣٩) .

البنون » وهذا كفر محض (١) ، فدلّ على أنّها بمنزلة « بل والهمزة ».

فأمّا « إمّا » فليست حرف عطف ، ومعناها كمعنى « أو » إلا أنّها أقعد في باب الشكّ من « أو » لأنّ « أو » يمضي صدر كلامك (٢) معها على اليقين ، ثم يطرأ الشك (٣) من آخر الكلام إلى أوله ، وأمّا « إمّا » فيبنى الكلام (٤) معها من أوّله على الشكّ ؛ وإنّما قلنا إنّها (٥) ليست حرف عطف ، لأنّ حرف العطف لا يخلو إمّا أن يعطف مفرداً على مفرد ، أو جملة على جملة ، فإذا قلت : « قام إمّا زيد وإمّا عمرو » لم تعطف مفرداً على مفرد ، ولا جملة على جملة ، ثم لو كانت حرف عطف لما جاز أن يتقدّم على الاسم ، لأن حرف العطف لا يتقدّم على المعطوف عليه ، ثم لو كانت أيضاً حرف عطف لما جاز أن يجمع بينها (٦) وبين الواو ، فلما جمع بينهما ، دلّ على أنها ليست حرف عطف ، لأن حرف العطف لا يدخل على مثله فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : الكلام .

(٣) زاد في (ظ) : فيسري الشك من . . .

(٤) في (ق) و (ظ) : كلامه .

(٥) سقطت من (ق) .

(٦) في (ق) و (ظ) : بينها .

الباب الثامن والأربعون

باب ما لا ينصرف

إن قال قائل : كم العلل التي تمنع الصرف ؟ قيل : تسع ، وهي : وزن الفعل ، والوصف ، والتأنيث ، والألف والنون الزائدتان ، والتعريف ، والعجمة ، والعدل ، والتركيب ، والجمع[1] ، ويجمعها بيتان من الشعر وهي[2] .

جمع ووصف وتأنيث ومعرفة ... وعجمة ثم عدل ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها[3] ألف ... ووزن فعل وهذا القول تقريب

فإن قيل : ومن أين كانت هذه العلل فروعاً ؟ قيل : لأنّ وزن الفعل فرع على وزن الاسم ، والوصف فرع على وزن[4] الموصوف ، والتأنيث فرع على التذكير ، والألف والنون الزائدتان فرع لأنّهما تجريان مجرى علامة التأنيث في امتناع دخول علامة التأنيث عليهما ، ألا ترى أنّه لا يقال : « عطشانة ، وسكرانة » كما لا يقال « حمراة

---

(١) في (ق) و (ظ) : والجمع والتركيب .
(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .
(٣) في (ظ) : بعدها وهو سهو .
(٤) في (ق) و (ظ) : على الموصوف .

وصفراة » ، والتعريف فرع على التنكير ، والعجمة فرع على العربيّة ، والجمع فرع على الواحد ، والعدل فرع لأنه متعلّق بالمعدول عنه ، والتركيب فرع على الإفراد ، فهذا وجه كونها فروعا .

فإن قيل : فلِمَ وجب أن تكون هذه العلل تمنع الصرف ؟ قيل : لأنّها لمّا كانت فروعاً على ما بيّنّا ، والفعل فرع على الاسم ، وهو أثقل من الاسم لكونه فرعاً ، (فقد [١] أشبهت الفعل [٢]) ، فإذا اجتمع في الاسم علّتان من هذه العلل ، وجب أن يمتنع من الصرف [٣] ، لشبهه بالفعل [٤] .

فإن قيل : فلِمَ لم يمتنع [٥] الصرف بعلة واحدة ؟ قيل : لأن الأصل في الأسماء [٦] الصرف ، ولا تمتنع من الصرف [٧] بعلة واحدة ، لأنّها لا تقوى على نقله عن أصله ، إلا أن تكون العلة

---

(١) في (ظ) : وقد .

(٢) جاء ما بين القوسين قبل قوله : والفعل فرع على الاسم . في (ق)

(٣) في (ظ) : يمنع الصرف .

(٤) في (ظ) : لشبه الفعل .

(٥) في (ق) و (ظ) : يمنع .

(٦) في (ظ) : الاسم .

(٧) في (ق) : فلا يمتنع الصرف ، وفي (ظ) : و لا يمنع الصرف .

تقوم مقام علتين ، فحينئذٍ تمنع [١] من الصرف بعلة واحدة ، لقيام علة مقام علتين [٢] .

فإن قيل : لِمَ مُنع ما لا ينصرف التنوين والجرّ ؟ قيل : لوجهين (أحدهما) أنه إنّما منع من التنوين لأنّه علامة التصرّف [٣] فلمّا وجد ما يوجب منع التصرف [٣] وجب أن يحذف ، ومنع الجر تبعاً له . (والوجه الثاني) [٤] أنّه إنّما منع الجرّ أصلاً لا تبعاً له [٥] لأنّه إنّما منع من الصرف لأنّه أشبه الفعل ، والفعل ليس فيه [٦] جرّ ولا تنوين ، فكذلك [٧] أيضاً ما أشبهه .

فإن قيل : فلِمَ حمل الجرّ على النصب في ما لا ينصرف ؟ قيل : لأنّ بين الجرّ والنصب مشابهة ، ولهذا حمل الجرّ على النصب [٨] في التثنية ، وجمع المذكر ، والمؤنث السالم ، فلمّا

---

(١) في (ق) و (ظ) : يمنع .

(٢) سقط من (ق) قسم كبير يبتدىء هنا وينتهي في منتصف باب الشرط والجزاء .

(٣) في (ظ) : الصرف .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) سقطت من (ظ) .

(٦) في (ظ) : له .

(٧) في (ظ) : وكذلك .

(٨) في (ظ) : ولهذا حمل على الجر في التثنية .

حمل الجرّ على النصب[١] في تلك المواضع ، فكذلك يحمل[٢] الجرّ على النصب ههنا .

فإن قيل : فلِمَ كان جميع[٣] ما لا ينصرف في المعرفة ، ينصرف[٤] في النكرة إلا خمسة أنواع : « أفعل » إذا كان[٥] نعتاً نحو « أزهر » ، وما كان آخره ألف التأنيث نحو « حبلى ، وحمراء » وما كان على « فعلان » مؤنثه « فَعْلى » نحو : « سكران وسكرى » ، وما كان جمعاً بعد ألفه حرفان ، أو ثلاثة أوسطها ساكن ، نحو « مساجد ، وقناديل » ، وما كان معدولاً عن العدد نحو « مثنى ، وثُلاث ، ورباع[٦] » وأشباهه[٧] ؟ قيل : أمّا « أفعل » فإنّما لم ينصرف معرفة ولا نكرة ، لأنّه إذا كان معرفة فقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل ، وإذا كان نكرة فقد اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل ؛ وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّه إذا سمّي به ثم نكّر انصرف ، لأنّه لما سمّي به زال

---

(١) في (ظ) : النصب على الجر .
(٢) في (ظ) : حمل .
(٣) في (ظ) : جمع .
(٤) في (ظ) : يتصرف .
(٥) سقط من (ظ) : إذا كان .
(٦) سقطت من (ظ) .
(٧) في (ظ) : وما أشبه ذلك .

عنه الوصف ، وإذا [١] نكّر بقي وزن الفعل وحده ، فوجب أن ينصرف ، والصحيح أنّه لا ينصرف ، لأنّه إذا نكّر رجع إلى الأصل وهو الوصف ، فيجتمع فيه علّتان ، وهو [٢] وزن الفعل والوصف ، كما أنّهم صرفوا قولهم « مررت بنسوة أربع » وإن كان على وزن الفعل وهو صفة ، إلا أنّ [٣] الأصل أن يكون اسماً لا صفة مراعاة للأصل ، فكذلك ههنا نراعي أصله في الوصف وإن كان قد سمّي به . وأمّا ما كان آخره ألف التأنيث ، فإنّما لم ينصرف [٤] لأنّه مؤنّث ، وتأنيثه لازم ، فكأنه أنّث مرتين ، فلهذا لا [٥] ينصرف ، لأنّ العلة فيه قامت مقام علّتين . وأمّا ما كان على « فعلان » مؤنّثه « فعلى » نحو « سكران وسكرى » فلأنّ [٦] الألف والنون فيه أشبهتا ألفي التأنيث ، نحو « حمراء » وذلك من وجهين :

(أحدهما) امتناع دخول تاء التأنيث .

---

(١) في (ظ) : فإذا .

(٢) سقط من (ظ) : علّتان وهو .

(٣) في (ظ) : لأن .

(٤) في (ظ) : ينصرف البتة .

(٥) في (ظ) : لم .

(٦) في (ظ) : لأن .

(والثاني) أنّ بناء مذكره مخالف لبناء مؤنثه ، وإن [١] لم يكن له مؤنث على [٢] فعلى نحو «عثمان» فإنه لاينصرف معرفة ،وينصرف نكرة ، وليس من هذه الأنواع . وأما ما كان جمعاً بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ، فإنّما منع من الصرف البتّة ، وذلك لأربعة أوجه ذكرها الثمانيني [٣] :

(الوجه الأول) أنه لمّا كان جمعاً لا يمكن جمعه مرة ثانية فكأنّه قد جمع مرّتين .

(والوجه الثاني) أنه جمع لا نظير له في الآحاد ، فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية .

(والوجه الثالث) أنه جمع ولا يمكن أن يكتثر مرة ثانية ، فأشبه الفعل ، لأن الفعل لا يدخله التنكير [٤] .

(والوجه الرابع) أنه جمع لا نظير له في الأسماء العربيّة فجرى مجرى الاسم الأعجميّ ، لأن الأعجمي يكون على غير وزن العربيّ ؛ والوجهان الآخران يرجعان إلى الأوّلين . وأما ما كان معدولاً عن العدد ، نحو « مثنى ، وثلاث » فإنّما منع الصّرف في النكرة وذلك للعدل والوصف ، وقيل : لأنّه

---

(١) في (ظ) فإن .

(٢) سقط من (ظ) : مؤنث .

(٣) هو عمر بن ثابت نحوي ضرير أخذ العربية عن ابن جني ، ينسب الى ثمانين وهي بليدة بالموصل بنيت بعد الطوفان ، توفي عام (٤٤٢ هـ)

(٤) في (ظ) : التكسير وهو الصواب .

عُدل عن اللفظ والمعنى ، فأمّا عدله في اللفظ فظاهر ، وأمّا عدله في المعنى ، فلأنّ العدد يراد به قبل العدد الدلالة على قدر المعدود ، ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني اثنان أو ثلاثة » أردت قدر ما جاءك ، وإذا قلت « جاءني مثنى وثلاث » ، لم يجز حتى يتقدّم قبله جمع لتدلَّ[1] بذكر المعدود على الترتيب ، فتقول « جاءني القوم مَثْنى مَثْنى ، وثُلاثَ ثُلاث » أي : « اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة » ؟ فدلّ على أنه معدول من جهة اللفظ والمعنى فلذلك لم ينصرف في النكرة .

فإن قيل : فلِمَ دخل جمع[2] ما لا ينصرف الجرّ مع الألف واللام ، أو الإضافة ؟ قيل : لثلاثة أوجه :

(الوجه الأوّل) أنه[3] أُمِن فيه التنوين ، لأنّ الألف واللام والإضافة لاتكون مع التنوين ، فلمّا لا وجدت مع التنوين أمن فيه التنوين[4] ، فدخله الجرّ في موضع الجرّ .

---

(١) في (ظ) : يقدم قبله جمعا ليدل .

(٢) سقطت من (ظ) وسقوطها أولى .

(٣) في (ظ) : لأنه .

(٤) هكذا وردت في المطبوع ، والصحيح ما جاء في (ظ) وهو قوله : فلما وجدت أمن فيه التنوين .

(والوجه الثاني) أنَّ الألف واللام والإضافة قامت مقام التنوين ، ولو كان التنوين فيه لجاز فيه الجرّ ، فكذلك مع[1] ما قام مقامه .

(والوجه الثالث) أنه بالألف[2] واللام والإضافة بَعُدَ عن شبه الفعل ، فلمّا بَعُدَ عن شبه الفعل دخله الجرّ في موضع الجرّ ، لأنّه قد صار بمنزلة ما فيه علّة واحدة ، فلهذا المعنى دخله الجرّ مع الألف واللام والإضافة . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) : أن الألف . . وهو سهو .

الباب التاسع والأربعون

باب إعراب الأفعال وبنائها

إن قال قائل : لِمَ كانت الأفعال ثلاثةً : « ماضٍ ، وحاضر ومستقبل » ؟ قيل : لأن الأزمنة ثلاثة[1] ، ولما كانت ثلاثة وجب أن يكون[2] الأفعال ثلاثة : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل .

فإن قيل : فلِمَ بُني الفعل الماضي على حركة ، ولم كانت الحركة فتحة ؟ قيل : إنما بني الفعل أولاً ، لأن الأصل في الأفعال البناء ، وبني على حركة ، تفضيلًا له على فعل الأمر ، لأن الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصيغة[3] نحو قولك : « مررت برجلٍ ضَرَب » كما تقول « مررت برجل ضارب » ، فأشبه[4] أيضاً ما أشبه الأسماء في الشرط والجزاء ، فإنك تقول : « إنْ فعلتَ فعلتُ » والمعنى فيه « إن تَفعَلْ أَفعَلْ » فلمَّا قام الماضي

---

(١) في (ظ) : لأن الأزمنة لما . . .

(٢) في (ظ) : تكون .

(٣) في (ظ) : الصفة .

(٤) في (ظ) : وأشبه .

مقام المستقبل ، والمستقبل قد أشبه الأسماء ، وجب أن يبنى على حركة ، تفضيلا له على فعل الأمر الذي ما أشبه الأسماء ولا أشبه ما أشبهها . وإنّما كانت الحركة فتحةً لوجهين :

(أحدهما) أنّ الفتحة أخفّ الحركات ، فلما وجب بناؤه على حركة وجب أن يبنى على أخف الحركات .

(والوجه الثاني) أنّه لا يخلو إما أن يبنى على الكسر ، أو على الضم ، أو على الفتح ، فبطل [1] أن يبنى على الكسر ، لأنّ الكسر ثقيل ، والفعل ثقيل ، والثقيل لا ينبغي أن يبنى على ثقيل ، وإذا كان الجرّ لا يدخله ، وهو غير لازم لثقله ، فألأ يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الأولى ؛ وإذا بطل أن يبنى على الكسر ، بطل أن يبنى على الضم أيضاً لثلاثة أوجه :

(الوجه الأول) أنّ الضمّ أثقل ، وإذا بطَل أن يبنى على الثقيل ، فلأَلا [2] يبنى على الأثقل أولى .

(والوجه الثاني) أن الضمّ أخو الكسر ، لأن الواو أخت الياء ، ألا ترى أنّهما يجتمعان في الردف نحو [3] قوله :

ولا تكثرعلى ذي الضغن عتبا ولا ذِكرَ التجرّم للذنوب
ولا تسأله عما سوف يبدي ولا عن عيبه لك بالمغيب

---

(١) في (ظ) : بطل .

(٢) في (ظ) : فألا .

(٣) في (ظ) : في نحو .

متى تك في صديقٍ أو عدوٍّ   تخبّرك العيون عن القلوب [1]

(والوجه الثالث) إنّما لم يبن على الضم ، لأنّ [2] مِن العرب مَن يجتزئ بالضمة عن الواو ، فيقول في قاموا : « قامُ » وفي كانوا « كانُ » قال الشاعر :

فلو أنّ الأَطباء [3] كانُ حولي   وكان مع الأَطباء الشفاء [4]

وإذا بطل أن يبنى على الكسر والضم ، وجب أن يبنى على الفتح .

فإن قيل : فلِمَ بني فعل الأمر على الوقف ؟ قيل : لأنّ الأصل في الأفعال البناء ، والأصل في البناء أن يكون على الوقف ، [فبني على الوقف [5]] لأنّه الأصل . وذهب [6] الكوفيّون إلى أنّه معرب ، وإعرابه الجزم ، واستدلّوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

---

(١) الأبيات لزهير بن أبي سُلمى وقد مرت ترجمته (ص ٢٧٣) .

(٢) في (ظ) : لأنه .

(٣) في (ظ) الأطبا وهو الصحيح لسلامة الوزن .

(٤) للبيت رواية أخرى وتتمة :

فلو أن الأطبا كانُ حولي   وكان مع الأطباء الشفاة
إذاً ما أذهبوا ألماً بقلبي   وإن قيل الشفاة هم الأساة

وروي « وكان مع الأطباء الأساة » والطب - بالكسر - الحذق ، والطبيب : الحاذق ، ولم أعثر على قائل البيتين .

(٥) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٦) في (ظ) : وقد ذهب .

(الوجـه الأوّل) أنهم قالوا إنّما قلنا إنّه معرب مجزوم ، لأنَّ الأصل في : « قُمْ ، واذهبْ : لتقمْ ، ولتذهبْ » قال الله تعـالى : « فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا[1] هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ[2] » وذكر أنّها قراءة النبي ﷺ ، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال في بعض مغازيه « لتأخذوا مصافّكم » فدلّ على أنّ الأصل في « قم : لتقم ، واذهب : لتذهب » إلاّ أنّه لمّا كثر[3] كلامهم ، وجرى على ألسنتهم ، استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه[4] ، فحذفوه[5] مع حرف المضارعة تخفيفاً ، كما قالوا « إيش » والأصل فيه « أي شيء » وكقولهم « ويلمّه » والأصل فيه « ويل أمه » فحذفوا لكثرة الاستعمال ، فكذلك ههنا .

(والوجه الثـاني) أنّهم قالوا : أجمعنا على أنّ فعل النّهي معرب مجزوم ، نحو : « لا تَقُمْ ، ولا تَذْهَبْ » فكذلك فعل الأمر نحو « قُمْ ، واقعد[6] » لأنّ النّهي ضدّ

---

(١) في (ظ) : فلتفرحوا .
(٢) سورة يونس (الآية : ٥٨) .
(٣) في (ظ) : كثر في .
(٤) سقطت من (ظ) .
(٥) في (ظ) : فحذفوها .
(٦) في (ظ) : واذهب .

الأمر ، وهم يحملون الشيء على ضدّه ، كما يحملونه على نظيره

(والوجه الثالث [1]) أنهم قالوا : الدليل على أنه مجزوم أنك تقول في المعتل : « اعزُ ، ارمِ ، اخشَ » فتحذف الواو ، والياء ، والألف ، كما تقول « لم يغزُ ، لم يرمِ ، لم يخشَ [2] » فدلّ على أنه مجزوم بلامٍ مقدّرة ، وقد يجوز إعمال حرف الجزم مع الحذف ، قال الشاعر :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ   إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تبالا [3]

وأمّا ما ذهب إليه الكوفيّون ففاسد [4] ، وقولهم : إن الأصل في « قم : لتقم ، واذهب : لتذهب » إلا أنهم حذفوه [5] لكثرة الاستعمال ، قلنا : ليس كذلك ، وأنه [6] لو كان الأمر كما زعمتم ، لوجب أن يختصّ الحذف بما يكثر استعماله ،

---

(١) في (ظ) : الثاني وهو سهو من الناسخ .

(٢) في (ظ) : ولم . . . ولم .

(٣) التبال : سوء العاقبة كالوبال ، والشاهد في البيت إضمار لام الأمر مع بقاء عملها وهو من الضرورات وينسب البيت لحسان بن ثابت شاعر الرسول والمتوفى عام (٥٤ هـ) وقيل هو لأبي طالب عم الرسول المتوفى عام (٣ ق هـ) أو للأعشى ميمون بن قيس المتوفى عام (٧ هـ) وقيل : إن قائله مجهول .

(٤) في (ظ) وما . . . فاسد .

(٥) في (ظ) : أنه حذف .

(٦) في (ظ) : فإنه .

دون ما لا يكثر استعماله ، فلمّا قيل : « اقعنسس [١] ، واحرنجم [٢] ، واعلوّط [٣] » وما أشبه ذلك بالحذف ، ولا يكثر استعماله دلّ على فساد ما ذهبوا إليه . فقولهم [٤] إنّ فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر ، قلنا : هذا فاسد [٥] ، لأنّ فعل النهي في أوّله حرف المضارعة ، الذي أوجب المشابهة بالاسم فاستحقّ الإعراب فكان معرباً ، وأمّا فعل الأمر فليس في أوّله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق الإعراب ، فكان باقياً على أصله . وقولهم : إنه يحذف الواو والياء والألف ، نحو « اغزُ ، ارمِ ، اخشَ » كما تقول : « لم يغزُ ، لم يرمِ ، لم يخشَ [٦] » فنقول : إنّما حذفت هذه الأحرف [٧] للبناء لا للإعراب ، حملاً للفعل المعتلّ على الفعل الصحيح ، حملاً للفرع

---

(١) اقعنسس : تأخر ورجع إلى خلف ، والمقعنسس : الشديد وقيل المتأخر .

(٢) احرنجم : اجتمع من قولهم : حرجتُ الإبلَ فاحرنجمت إذا رددت بعضها على بعض .

(٣) اعلوّطني الرجل : لزمني ، واعلوّط فلان رأسه : ركب رأسه وتقحّم على الأمور بغير روية .

(٤) في (ظ) : وقولهم .

(٥) في (ظ) : قياس فاسد .

(٦) في (ظ) : « لم يغزُ ، ولم يرمِ » .

(٧) في (ظ) : الحروف .

على الأصل ، والذي يدلّ على ذلك[١] صحة ما ذكرناه أنّ حروف الجرّ لا تعمل مع الحذف[٢] ، فحروف الجزم أولى ، وأمّا البيت الذي أنشدوه ، (وهو قوله)[٣] :

محمد تفدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ

فقد أنكره أبو العباس المبرّد ، ولو سلمنا صحّته ، فنقول : قوله « تفدِ نفسَكَ كل نفس[٤] » لم تحذف الياء للجزم بلام مقدّرة ، وإنّما حذفت الياء للضرورة ، اجتزاءً بالكسرة عن الياء وهو في كلامهم أكثر من أن يحصى ، وإن سلّمنا أن الأصل « لتفد » وأنه مجزوم بلام مقدّرة ، غير[٥] أنّا نقول : إنّما حذفت اللام لضرورة الشعر ، وما حذف للضرورة لا يجوز أن تجعل[٦] أصلًا يقاس عليه ، وقد بيّنّا هذه المسألة مستقصاةً في المسائل الخلافيّة .

فإن قيل : فلِمَ أُعرب الفعل المضارع ؟ قيل : لأنه أشبه الأسماء

---

(١) سقط من (ظ) كلمة « ذلك » وسقوطها الصحيح .

(٢) سقطت من (ظ) وهو سهو .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) سقط من (ظ) : كل نفس .

(٥) في (ظ) : إلا .

(٦) في (ظ) : يجعل .

من الخمسة الأوجه التي ذكرناها قبل في صدر الكتاب ، وإعرابه : الرفع ، والنصب ، والجزم ؛ فأمّا الرفع فلقيامه مقام الاسم وقد ذكر[1] أيضاً في صدر الكتاب ، وأمّا النصب والجزم فسنذكرهما أيضاً فيما بعد هذا الباب إن شاء الله تعالى .

فإن قيل : فلِمَ قالوا « هو يغزو ، ويرمي ، ويخشى » فأثبتوا الواو والياء والألف ساكنة في حالة الرفع ، وحذفوها في حالة الجزم ، وفتحوا الواو والياء في حالة النصب ، فسوّوا[2] في « يخشى » بين النصب والرفع ؟ قيل : إنّما أثبتوها ساكنة في الرفع؟ لأنّ الأصل أن يقال « هو يغزو ، ويرمي ، ويخشى » بضمّ الواو في « يغزوُ » والياء في « يرميُ ، ويخشى » إلا أنّهم استثقلوا الضمّة على الواو من « يغزو » وعلى الياء من « يرمي » فحذفوها ، فبقيت[3] الواو من « يغزو » ساكنة ، وكذلك الياء من « يرمي » وأمّا الياء من « يخشى » فانقلبت ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، وإنّما حذفوا هذه الحروف في الجزم لأنّها أشبهت الحركات ، ووجه الشبه من وجهين :

(أحدهما) أنّ هذه الحروف مركبة من الحركات على قول

---

(١) في (ظ) : ذكرناه .

(٢) في (ظ) : وسووا .

(٣) في (ظ) : فثبتت .

بعض النحويين ، والحركات مأخوذة منها على قول آخرين ، وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة بينهما[١] .

(والوجه الثاني) أن هذه الحروف هنا[٢] لا تقوم بها الحركات ، كما أن الحركات كذلك ، وكما أنها تحذف للجزم ، فكذلك هذه الحروف ، وقد حكي عن أبي بكر ابن السرّاج أنه شبّه الجازم بالدواء ، والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء ، وكما أنّ الدواء إذا[٣] صادف فضلة حذفها ، وإن لم يصادف فضلة[٤] أخذ من نفس الجسم ، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل ، إن وجد حركة أخذها ، وإلاّ أخذ من نفس الفعل ، وسهل حذفها وإن كانت أصليّة لسكونها ، لأنها بالسكون تضعف ، فتصير في حكم الحركة ، فكما[٥] أنّ الحركة تحذف ، فكذلك هذه الحروف . وإنّما فتحوا الواو والياء في « يغزو ، ويرمي » في النصب لخفة الفتحة ، فانقلبت[٦] الياء

---

(١) في (ظ) : بينهما المشابهة .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ظ) : إن .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) في (ظ) : وكما .

(٦) في (ظ) : وانقلبت .

في نحو [١] « يخشى » ألفاً ، لتحركها في النصب ، وانفتاح ما قبلها ، كما قلبناها في حالة الرفع لتحرّكها بالضم في الأصل وانفتاح ما قبلها .

فإن قيل : فلِمَ كانت الخمسة الأمثلة نحو : « يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين » في حالة الرفع بثبوت النون ، وفي حالة النصب والجزم بحذفها ؟ قيل : لأنّ هذه الأمثلة ، لمّا وجب أن تكون معربة لم يمكن أن تجعل اللام حرف الإعراب ، وذلك لأنّه من الإعراب الجزم ، فلو أنها حرف إعراب لوجب أن يسقط [٢] في حالة الجزم ، فكان [٣] يؤدي إلى أن يحذف ضمير الفاعل ، وذلك لا يجوز ، ولم يمكن أيضاً أن يجعل الضمير حرف الإعراب ، لأنّه في الحقيقة ليس بجزم [٤] الفعل ، وإنّما هو قائم بنفسه في موضع رفع ، لأنّه فاعل فلا يجوز أن يجعل حرف إعراب لكلمة أخرى ، فوجب أن يكون الإعراب بعدها ، فزادوا النون لأنّها تشبه حروف المدّ واللين ، وجعلوا ثبوتها علامة للرفع ، والحذف علامة للنصب

(١) سقطت من (ظ) .
(٢) في (ظ) : تسكن .
(٣) في (ظ) : وكان .
(٤) في (ظ) : بجزوم .

والجزم [١] ، وإنما جعلوا الثبوت [٢] علامةً للرفع ، والحذف علامة للجزم والنصب ، ولم يكن بعكس ذلك ، لأنَّ الثبوت أوّل ، والحذف طارٍ عليه ، كما أن الرفع أوّل ، والجزم والنصب طاريان [٣] عليه ، فأعطوا الأول الأول ، والطارئ الطارئ ، والنصب فيهما محمول على الجزم ، لأنَّ الجزم في الأفعال ، نظير الجرّ في الأسماء ، وكما أن النصب في التثنية والجمع محمول على الجرّ ، فكذلك النصب ههنا محمول على الجزم .

فإن قيل : فلِمَ استوى النصب والجزم في قولهم : « أنت تفعلين » للواحدة ، وليس في الأسماء الآحاد ما حمل نصبه على جرّه ؟ قيل : لأن قولهم « أنتِ تفعلين » يشابه لفظ الجمع ، ألا ترى أنَّ الجمع في حالة النصب والجرّ يكون في آخره ياء قبلها كسرة ، وبعدها نون ، كقولهم [٤] « تفعلين » فلمّا أشبه لفظ الجمع ، حُمِل عليه ، ولهذا فتحت النون منه حملاً على الجمع أيضاً ، وكذلك كسروا النون في « يفعلانِ » وفتحوها من « يفعلونَ » حملاً على تثنية الأسماء وجمعها . وهذه الأمثلة

---

(١) في (ظ) : وحذفها علامة للجزم والنصب .

(٢) في (ظ) : وإنما جعل التنوين وهو سهو .

(٣) في (ظ) : طاري وهو سهو .

(٤) في (ظ) : كقولك .

معربة ، لا حرف إعراب لها ، وذلك لما بيّنا من استحالة جعل اللام أو الضمير أو النون حرف الإعراب ، وليس لها نظير في كلامهم .

فإن قيل : فهلاّ كان « يفعلانِ ، ويفعلونَ » تثنيةً وجمعاً لـ « يفعل [1] » كما كان « زيدان ، وزيدون » تثنيةً وجمعاً لـ « زيد » ؟ قيل : لأنّ الفعل لا يجوز تثنيتُه ، ولا جمعه ، وإنّما لم يجز ذلك لأربعة أوجه :

(الوجه الأوّل) أنّ الفعل يدلّ على المصدر ، والمصدر لا يثنّى ولا يجمع ، لأنّه يدلّ على الجنس ، إلاّ أن تختلف أنواعه ، فيجوز تثنيته وجمعه ، فلمّا كان الفعل يدلّ على المصدر المبهم [2] الدالّ على الجنس ، لم يجز تثنيته ولا جمعه .

(والوجه الثاني) أنّ الفعل لو جازت تثنيته مع الاثنين ، وجمعه مع الجماعة ، لجازت تثنيته وجمعه مع الواحد ، فكان يجوز أن يقال « زيد قاما ، وقاموا » إذا فعل ذلك مرّتين أو مرارا ، فلمّا لم يجز ذلك دلّ على أنّه لا يثنى ولا يجمع .

(والوجه الثالث) أن الفعل ليس بذات يقصد إليها بأن

---

(١) في (ظ) : يفعلن وهو سهو ظاهر .

(٢) سقطت من (ظ) .

يضمّ إليها غيرها ، كما يكون ذلك في الأسماء ، فلذلك لم يُثَنَّ ، ولم يجمع .

(والوجه الرابع) أنّ الفعل يدلّ على مصدرٍ ، وزمانٍ ، فصار في المعنى كأنه اثنان ، فكما لا يجوز تثنية الاسم المثنّى كذلك [1] لا يجوز تثنية الفعل .

فإن قيل : أليس الألف في « يفعلان » تدلّ على التثنية ، والواو في « يفعلون » تدلّ على الجمع ؟ قيل : الألف والواو تدلان على التثنية والجمع ، لكن [2] على تثنية الضمير وجمعه ، لا على تثنية الفعل وجمعه لما [3] بيّنّا . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ظ) : فكذلك .

(٢) في (ظ) : ولكن .

(٣) في (ظ) : على ما .

الباب الخمسون

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

إن قال قائل: لِمَ وجب أن تعمل « أن، ولَنْ، وإذن، وكي » النصب؟ قيل: إنّما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل، ووجب أن يكون عملها النصب لأنّ « أنْ » الخفيفة تشبه « أنّ » الثقيلة، و « أنّ » الثقيلة تنصب الاسم، فكذلك « أنْ » هذه يجب أن تنصب الفعل، وحملت « لَنْ، وإذن، وكي » على « أنْ »، وإنّما حملت عليها لأنّها تشبهها، ووجه الشبه بينهما أنّ « أنْ » الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال، وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال، فلمّا اشتركا في هذا المعنى حملت عليها. ويحكى عن الخليل بن أحمد[1] أنه قال[2]: لا ينصب من الأفعال إلا بـ « أنْ » مظهرة أو مقدّرة، والأكثرون على خلافه. وتكون « أنْ » مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، ألا ترى أنك إذا قلت: « أنْ

---

(١) من أئمة اللغة والادب، وضع علم العروض، وكان أستاذ سيبويه، ولد وتوفي في البصرة (١٠٠ - ١٧٠هـ).

(٢) في (ظ): الخليل أنه لا ينصب شيء من ...

تفعلَ كذا خيرٌ لك » يعني [1] كان التقدير ، « فعلك كذا خير لك » وما أشبه ذلك . وأمّا « لن » ففيها قولان ، فذهب الخليل إلى أنّها مركبة من كلمتين ، وأصلها « لا أنْ » فحذفوا الألف من « لا » ، والهمزة من « أنْ » لكثرة الاستعمال ، [كقولهم « ويل أمه [2]] ويلمّه » وركّبوا إحداهما مع الأخرى ، فصار « لن » . وذهب سيبويه إلى أنّها ليست مركّبة من كلمتين ؛ بل هي بمنزلة شيء على حرفين ، ليس فيه زيادة ؛ قال سيبويه : « ولو كانت على ما يقول الخليل ، لما قلت « أمّا زيداً فلن أضرب » لأن ما بعد « أنْ لا يعمل في ما قبلها » ويمكن أن يعتذر عن الخليل بأن يقال إن الحرف [3] إذا ركّبت تغيّر حكمها بعد التركيب ، عمّا كانت عليه قبل التركيب ، ألا ترى أنّ « هل » لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها ، وإذا ركبت مع « لا » ودخلها معنى التخصيص جاز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها ، فيقال : « زيداً هلاّ ضربت » فكذلك ههنا ؟ ويمكن أن يقال على هذا أيضاً أنّ « هلاّ » ذهب منها معنى الاستفهام ، فجاز أن يتغيّر

(١) سقط الفعل من (ظ) .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين الكبيرين .

(٣) في (ظ) : الحروف .

حكمها ، وأمّا « لن » فمعنى النفي باقٍ فيها ، فينبغي ألاّ يتغيَّرَ حكمها . وأمّا « إذن » فتستعمل على ثلاثة أضرب :

(الأوّل) أن تكون عاملة ، وهو أن يدخل على الفعل المضارع فيراد به الاستقبال ، ويكون جواباً ، نحو أن يقول القائل : « أنا أزورك » فتقول : « إذن أكرمَك » ، فيجب إعمالها لا غير .

(والثاني) أن يدخل عليها الواو والفاء للعطف ، فيجوز إعمالها وإهمالها ، نحو [١] قولك : « إنْ تكرمني : أنا أكرمك وإذن أحسنُ إليك [٢] » فيجوز إعمالها فتنصب الفعل بعدها ، كما لو ابتدأت بها ، فترجع إلى القسم الأوّل ، ويجوز إهمالها فترفع الفعل بعدها ، لأنّها [٣] مع الضمير المستكنّ فيه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير فيه « أنا إذن أكرمك ، وأحسن إليك [٤] » فرجع إلى القسم الثالث .

(والثالث) أن تدخل بين كلامين أحدهما متعلق [٥] بالآخر ،

---

(١) في (ظ) : وذلك نحو .

(٢) جاء المثال في (ظ) : « أنا إذن أكرمك ، وإذن أحسن إليك »

(٣) في (ظ) : لأنه « أي الفعل » .

(٤) في (ظ) : والتقدير فيه : « وأنا إذن أحسن إليك » .

(٥) في (ظ) : يتعلق .

نحو أنْ تدخل بين الشرط وجوابه ، نحو : إنْ تكرمْني إذن أكرمك » وبين المبتدأ وخبره ، نحو : « زيد إذن يقوم » وما أشبه ذلك ، فلا يجوز إعمالها بحال ، وكذلك [1] إذا دخلت على فعل الحال ، نحو قولك : « إذن أظنك كاذبا » إذا أردت أنّك في حال ظنّ ، وذلك لأنّ « إذن » إنما عملت لأنها أشبهت « أنْ » و « أنْ » لا تدخل على فعل الحال ، ولا يكون بعدها إلا المستقبل ، فإذا [2] زال الشبه بطل العمل . وأمّا « كي » فتستعمل على ضربين :

(أحدهما) [أن تعمل بنفسها ، فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد ، نحو : « جئتك لكي تعطيني حقّي »

(والثاني)] [3] أن تعمل بتقدير « أنْ » لأنّهم يجعلونها بمنزلة حرف جرّ ، ولأنّهم [4] يقولون « كيما [5] » كما يقولون « كما [6] » ، وإنّما وجب أن يقدّر بعدها « أنْ » لأنّ حروف الجرّ لا تعمل في الفعل .

---

(١) في (ظ) : فكذلك .
(٢) في (ظ) : وإذا .
(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين الكبيرين .
(٤) في (ظ) : لأنهم .
(٥) في (ظ) كيمن .
(٦) في (ظ) كمن .

فإن قيل : فلِمَ وجب تقدير « أنْ » بعدها ، وبعد الفاء ، والواو ، وأو ، واللام ، وحتّى ، دون أخواتها ؟ قيل : لثلاثة أوجه :

(الأوّل)[1] أنّ « أن » هي الأصل في العمل .

(والوجه الثاني) أنّ « أن » ليس لها معنى في نفسها بخلاف[2] : « لن ، وإذن ، وكي » فلنقصان معناها ، كان تقديرها أولى من سائر أخواتها .

(والوجه الثالث) أنّ « أنْ » لمّا كانت تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ، ولا يوجد هذا في سائر أخواتها ، فقد وجد فيها مزيّة على سائر أخواتها [في حالة إظهارها][3] ، فإذا وجد فيها مزيّة على سائر أخواتها في حالة الإظهار ، كانت أولى بالإضمار . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) الوجه الأول .
(٢) في (ظ) : في نفسها كـ : « لن . . . » .
(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

الباب الحادي والخمسون

باب حروف الجزم

إن قال قائل : لِمَ وجب أن تعمل « لَمْ ، ولمّا ، ولام الأمر ، ولا في النهي » في الفعل المضارع الجزم ؟ قيل : إنّما وجب أن تعمل الجزم[1] لاختصاصها بالفعل[2] ، وذلك لأنَّ « لم » ولمّا[3] كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله إلى معنى الماضي ، كما أنَّ « إنْ » التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل ، فقد أشبهت حرف الشرط ، وحرف الشرط يعمل الجزم ، وكذلك[4] ما أشبهه ؛ وإنّما وجب لحرف الشرط أن يعمل الجزم لأنّه يقتضي جملتين ، فلطول ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم ، لأنّه حذف وتخفيف ، فبمنزلته[5] « لم » في النقل ، وكان محمولاً عليه . وأمّا « لام الأمر » فإنّما وجب أن تعمل الجزم ، لاشتراك الأمر باللام ، وبغير اللام

---

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) زيادة قوله : وإنما وجب أن تعمل الجزم وذلك . . .

(٣) هكذا وردت والصحيح ما في (ظ) وهو قوله : لان « لم » لما كانت . . .

(٤) في (ظ) : فكذلك .

(٥) في (ظ) : وأما « لما » فبمنزلة « لم » في النقل فكان ....

في المعنى ، فيجب[1] أن تعمل لام[2] الجزم ، ليكون الأمر باللام ، مثل الأمر بغير اللام في اللفظ ، وإن كان أحدهما كان[3] جزماً ، والآخر وقفاً . فأمّا[4] « لا » في النهي ، فإنّما وجب أن تجزم حملاً على الأمر ، لأن الأمر ضد النهي ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، ولمّا كان الأمر مبنياً على الوقف ، وقد حمل النهي عليه ، جعل النهي نظيراً له في اللفظ ، وإن كان أحدهما جزماً ، والآخر وقفاً على ما بيّنّا ، فلهذا وجب أن تعمل الجزم .

فإن قيل : فإذا[5] كان الأصل في « لم » أن تدخل على الماضي ، فلِمَ نقل إلى لفظ المضارع ؟ قيل : لأنّ « لم » يجب أن تكون عاملة ، فلو لزم ما بعدها[6] الماضي لما تبيّن عملها ، فنقل الماضي إلى المضارع ليتبيّن عملها .

فإن قيل : فهلاّ جوّزتم دخولها على الماضي والمستقبل كما

---

(١) في (ظ) : فوجب .

(٢) في (ظ) : اللام .

(٣) سقط الفعل من (ظ) .

(٤) في (ظ) : وأما .

(٥) في (ظ) : إذا .

(٦) في (ظ) : فلو لزم بعد الماضي ....

جاز في حرف الشرط والجزاء ؟ [قيل : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأنّ الأصل في حروف الشرط والجزاء (١)] أن تدخل على فعل (٢) المستقبل ، والمستقبل أثقل من الماضي ، فعدل عن الأثقل إلى الأخف ، فأمّا « لم » فالأصل فيها أن تدخل على الماضي ، وقد وجب سقوط الأصل ، فلو جوّزنا دخولها على الماضي الذي هو الأصل لما جاز دخولها على الفعل (٣) المضارع الذي هو الفرع ، لأنّه إذا استعمل الذي هو الأخفّ ، لم يستعمل الفرع الذى هو الأثقل . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى

---

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ظ) : الفعل .

(٣) سقط من (ظ) .

الباب الثاني والخمسون

باب الشرط والجزاء

إن قال قائل : لِمَ عملت « إنْ » الجزم في الفعل المضارع ؟ قيل : إنّما عملت لاختصاصها ، وعملت الجزم لما بيّنّا من (١) أنّها تقتضي جملتين : الشرط والجزاء ، فلطول ما تقتضيه اختير لها الجزم ، لأنّه حذف وتخفيف . فأمّا ما عدا « إنْ » من الألفاظ التي يجازى بها نحو : « مَنْ ، وما ، وأيّ ، ومهما ، ومتى ، وأين ، وأيّان (٢) ، وأنّى ، وأيّ حين ، وحيثما ، وإذما » فإنّما عملت لأنّها قامت مقام [« إنْ » فعملت عملها ، وكلّها مبنيّة لقيامها مقامها (٣)] ما عدا « أيّان (٤) » ، وسنذكر معانيها ، ولِمَ أقيمت مقام الحرف مستوفى في باب الاستفهام .

فإن قيل : فما العامل في جواب الشرط ؟ قيل اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب بعض النحاة (٥) إلى أنّ العامل فيه

---

(١) سقط الحرف من (ظ)

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٤) في (ظ) : « أيّا » وهو الصواب .

(٥) في (ظ) : النحويين .

حرف الشرط ، كما يعمل في فعل الشرط ؛ وذهب بعضهم إلى أنّ حرف الشرط ، وفعل الشرط يعملان فيه ؛ وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ؛ وذهب أبو عثمان المازنيّ إلى أنّه مبنيّ على الوقف . فمن قال إنّ حرف الشرط يعمل فيهما جميعاً ، قال : لأنّ حرف الشرط يقتضي جواب الشرط ، كما يقتضي فعل الشرط، ولهذا المعنى يسمّى حرف الجزاء ، فكما عمل في فعل الشرط، فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط . وأمّا من قال إنّهما جميعاً يعملان فيه ، فلأنّ فعل الشرط يقتضي الجواب، كما أنّ حرف الشرط يقتضي الجواب ، فلمّا اقتضياه[1] معاً عملا فيه معاً . وأمّا من قال : إن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في الجواب ، فقال لأنّ فعل الشرط يقتضي الجواب ، وهو أقرب إليه من الحرف فكان عمله فيه أولى من الحرف . وأمّا من قال إنّه مبنيّ على الوقف ، فقال : لأنّ الفعل المضارع إنّما أعرب لوقوعه موقع الأسماء ، والجواب ههنا لم يقع موقع الأسماء ، فوجب أن يكون مبنيّاً . وذهب الكوفيّون إلى أنّه مجزوم[2] على الجوار ،

---

(١) في (ظ) : اقتضيا .

(٢) في (ظ) : مبنيّ .

لأنّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، فكان محمولا عليه في الجزم ، والحملُ على الجوار كثير في كلامهم ، قال[1] الشاعر :

كأنّما ضَرَبَتْ قُدَّامَ أعينها   قطناً بمستحصد الأوتارِ محلوجِ[2]

وكان يقتضي أن يقال[3] : « محلوجاً » فخفضه على الجوار ، وكقول الآخر :

كأنّ نسج العنكبوت المرملِ[4]

وكقولهم : « جُحْرُ ضبّ خربٍ » وما أشبه ذلك ؛ وهذا ليس بصحيح ، لأنّ الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على السماع ، ولا يقاس عليه لقلّته . وقد اعترض على هذه المذاهب كلها باعتراضات : فأمّا من قال إن حرف[5] الشرط يعمل فيهما وحده ، فاعترض عليه بأنّ حرف الشرط حرف جزم ، والحروف الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها . وأمّا قول من قال إن

---

(١) في (ظ) : كثير كقول الشاعر .

(٢) مستحصد الأوتار : أوتار القوس المشدودة المحكمة . والقطن المحلوج : المندوف ، ولم اقف على القائل .

(٣) في (ظ) : يكون .

(٤) قال في اللسان : وأنشد أبو عبيد : كأنّ نسج العنكبوت المرملُ » وقد رَمل سريره وأرمله إذا رَمل (أي نسج) شريطا أو غيره فجعله ظهراً له .

(٥) إلى هنا ينتهي القسم الناقص من (ق) .

حرف الشرط ، وفعل الشرط يعملان في الجواب ، فلا يخلو عن ضعف وذلك أنَّ (١) الأصل في الفعل ألاّ يكون عاملًا في الفعل ، فإذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل ، وحرف الشرط له تأثير ، فإضافة ما لا تأثير له ، إلى ما له تأثير ، لا تأثير له . وأمّا قول من قال : إنّه مبنيّ على الوقف لأنّه لم يقع موقع الاسم (٢) ففاسد أيضاً ، وذلك لأنَّ الفعل إذا ثبت (٣) له المشابهة بالاسم في موضع ، استحقّ (٤) الإعراب بتلك المشابهة ، لم يشترط ذلك في كلّ موضع ، ألا ترى أن الفعل المضارع يكون معرباً بعد حروف النصب ، نحو « لن تقومَ (٥) » وبعد حروف الجزم نحو « لم يقم » وإن لم يحسن (٦) أن يقع موقع الأسماء ، [فكذلك ههنا] (٧) ، على أنَّ وقوعه موقع الأسماء إنّما هو موجب لنوع من الإعراب وهو الرفع ، وقد

---

(١) في (ق) و (ظ) : لأن .

(٢) في (ق) : الأسماء .

(٣) في (ق) و (ظ) : ثبتت .

(٤) في (ق) و (ظ) : واستحق ، وبالواو يستقيم الكلام .

(٥) في (ق) : لن يقوم ، وفي (ظ) : أن يقوم .

(٦) في (ق) و (ظ) : يجز .

(٧) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

زال حملاً [١] لجنس الإعراب ، وليس من ضرورة (زوال نوعٍ من الإعراب زوال حمله الجنس [٢]) . والصحيح عندي أن يكون العامل [٣] حرف الشرط ، بتوّسط فعل الشرط لأنّه [٤] عامل معه لما بيّنّا . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) و (ظ) : لا .
(٢) هكذا وردت في المطبوع وفيها اضطراب والصحيح ما في (ق) و (ظ) : زوال نوعٍ منه زوال جملة الجنس .
(٣) في (ق) و (ظ) : هو .
(٤) في (ظ) : لا أنه .

الباب الثالث والخمسون

باب المعرفة والنكرة

إن قال قائل : هل المعرفة أصل أو النكرة ؟ قيل : لا بل النكرة هي الأصل ، لأنّ التعريف طارٍ[1] على التنكير .

فإن قيل : ما حدّ النكرة[2] والمعرفة؟ قيل : حدّ النكرة ما لم يخص الواحد من جنسه ، نحو « رجل ، وفرس ، ودار[3] » وما أشبه ذلك ، وحدّ المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه .

فإن قيل : فبأيّ شيء تعتبر النكرة من المعرفة ؟ قيل : بشيئين : أحدهما دخول الألف واللام ، نحو « الفرس ، والغلام » ، ودخول « ربّ » عليها ، نحو « ربّ فرس وغلام » وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فعلى كم نوعاً تكون المعرفة ؟ قيل : هي[4] على خمسة أنواع : الاسم المضمر ، والعلَم ، والمبهم وهو اسم الإشارة ، وما عرّف بالألف واللام ، وما أضيف إلى أحد[5]

---

(١) في (ق) : طارئ .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ق) : وحمار .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) سقطت من (ظ) .

هذه المعارف . فأمّا الاسم المضمر فعلى ضربين : منفصل ، ومتّصل ، فأمّا المنفصل فعلى ضربين : مرفوع ، ومنصوب ، فأمّا المرفوع فهو : «أنا ، ونحن ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتِ ، وأنتنّ ، وهو ، وهما ، وهم ، وهي ، وهنّ » وأمّا المنصوب المنفصل : « فإيّاي ، وإيّانا ، وإيّاكَ ، وإيّاكما ، وإيّاكم ، وإيّاكِ[١] ، وإيّاكنّ ، وإيّاه ، وإيّاها ، وإيّاهم ، وإيّاها ، وإيّاهنّ » وذهب الخليل الى أنّه مظهر استعمل استعمال المضمر ؛ ومنهم من قال : إنّه اسم مبهم أضيف للتخصيص ، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره ؛ ومنهم من قال : إنه بكماله اسم مضمر ، ولا يعلم اسم مضمر يختلف آخره غيره ؛ ومنهم من قال : إنّه اسم مضمر أضيف إلى الكاف ، ولا يُعلم اسم مضمر أضيف غيره . والصحيح أنّ « إيّا » اسم[٢] مضمر ، والكاف للخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ وذهب الكوفيّون إلى أنّ المضمر هو الكاف و « إيّا » عماد ، وهذا ليس بصحيح ، لأنّ الشيء لا يعمد[٣] بما هو أكثر منه ، وقد بيّنّا فساد ذلك مستقصى في المسائل الخلافية[٤] .

---

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : هو اسم ...

(٣) في (ظ) : يعتمد .

(٤) المسألة الثامنة والتسعون من كتاب « الانصاف في مسائل الخلاف » (ج ٢/ص ٤٠٦ — ٤١١)

وأما المتصل فعلى ثلاثة أضرب : مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور ؛ فأمّا المرفوع فنحو : « قمتُ ، وقمنا ، وقمتَ ، وقمتما ، وقمتِ ، وقمتنّ[1] » والمضمر في « قام ، وقاما ، وقاموا ، وقامت ، وقامتا ، وقمن » والضمير في اسم الفاعل نحو « ضارب » والضمير في اسم المفعول نحو « مضروب » وما أشبه ذلك .

وأما المنصوب المتّصل فنحو : « رأيتني ، ورأيتنا ، ورأيتكَ ، ورأيتكما ، ورأيتكم[2] ، ورأيتكنّ ، ورأيته ، ورأيتها ، ورأيتهُم ، ورأيتها[3] ، ورأيتهنّ » وما أشبه ذلك .

وأمّا المجرور فلا يكون إلا متّصلا نحو : « مرّ بي ، وبنا ، وبك ، وبكما ، وبكم ، وبك ، وبكنّ ، وبه ، وبهما ، وبهم ، وبها ، وبهنّ » وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فلم كان المرفوع والمنصوب ضميرين متصلًا ومنفصلًا ، ولم يكن المجرور كذلك[4] ؟ قيل : لأن المرفوع والمنصوب يجوز في كلّ واحد منهما أن يفصل بينه وبين عامله ،

---

(١) وردت الأمثلة بترتيب آخر في (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) : زيادة : ورأيتك .

(٣) في (ظ) : رأيتها .

(٤) في (ق) و (ظ) وردت الجملة كما يلي : فلم كان للمرفوع .... ضميران متصل ومنفصل .

ألا ترى أنّ المرفوع يجوز أن يتقدّم فيرفع[١] بالابتداء ، فلا يتعلّق بعامل لفظي ، وكذلك المنصوب يجوز أن يتقدّم على الناصب ، كتقدّم المفعول على الفعل والفاعل ، فلمّا كانا يتصلان بالعامل تارة ، وينفصلان تارة[٢] أخرى ، وجب أن يكون لهما ضميران : متّصل ، ومنفصل ؛ وأمّا المجرور فلا يجوز أن يتقدّم على عامله ، ولا يفصل بين عامله ومعموله إلا في ضرورة لا يعتدّ بها ، فوجب أن يكون ضميره متصلاً لا غير .

وأمّا الاسم العلم فنحو « زيد ، وعمرو ، وأبي محمد » وأشباه[٣] ذلك . وأمّا المبهم فنحو : « هذا ، وهذان ، وهذه ، وهاتان ، وتيك ، وتلك[٤] ، وتانك ، وتينك ، وهؤلاء » وما أشبه ذلك . وأمّا ما عرّف بالألف واللام فنحو قولك : « الرجل ، والغلام » ، وقد اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب الخليل إلى أنّ تعريفه بالألف واللام معاً[٥] ، وذهب سيبويه إلى أنّ تعريفه باللام وحدها ، وأنّها[٦] لما زيدت للتعريف

(١) في (ق) و (ظ) : فيرتفع .
(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .
(٣) في (ق) و (ظ) : وما أشبه .
(٤) في (ق) و (ظ) : وتلك وتيك .
(٥) سقطت من (ظ) .
(٦) في (ق) : وإنما .

ساكنة أدخلوا عليها الهمزة لئلا يبتدأ بالساكن ، لأنّ الابتداء بالساكن محال ؛ في[1] الخلاف بينهما كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر ، [وقد أفردنا كتاباً فيه[2]] . وأمّا ما أضيف إلى أحد هذه المعارف فنحو « غلامي ، وغلام زيد ، وغلام هذا ، وغلام الرجل ، وغلام صاحب عمرو » وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فما أعرف هذه المعارف ؟ قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب بعضهم[3] إلى أنّ الاسم المضمر أعرف المعارف ، ثم الاسم العلم ، ثم الاسم المبهم ، ثم ما فيه الألف واللام ؛ وأعرف الضمائر ضمير المتكلم لأنه لا يشاركه فيه أحد[4] غيره ، فلا يقع فيه التباس ، بخلاف غيره من سائر المعارف ، والذي يدلّ على أنّ الضمائر أعرف المعارف أنّها لا تفتقر إلى أن توصف كغيرها من المعارف ، وهو قول سيبويه . وذهب بعضهم إلى أنّ الاسم المبهم أعرف المعارف ، ثم المضمر ، ثم العلم ، ثم ما فيه الألف واللام ، وهو قول أبي بكر ابن السرّاج[5] . وذهب آخرون إلى أنّ أعرف المعارف الاسم العلم ،

---

(١) في (ق) و (ظ) : وفي .

(٢) سقط من (ق) : ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) تقدمت ترجمته في (ص ١٢٦) .

لأنّه في أوّل وضعه لا يكون له مشارك به[١]، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما عُرّف بالألف[٢] واللام، وهو قول أبي سعيد السيرافي. فأمّا ما عُرّف بالإضافة فتعريفه بحسب ما يضاف إليه من المضمر، والعلم، والمبهم، وما فيه الألف واللام على اختلاف الأقوال.

فإن قيل: فلِمَ بني الاسم المضمر والمبهم دون سائر المعارف؟ قيل: أمّا المضمر فإنّما بني لأنّه أشبه الحرف، لأنّه جعل دليلًا على المظهر، فإذا[٣] جعل علامة على غيره أشبه تاء التأنيث[٤]، فقد أشبه الحرف وإذا أشبه الحرف فيجب أن يكون مبنيًا. وأمّا المبهم، وهو اسم الإشارة، فإنّما بني لتضمنه معنى حرف الإشارة.

فإن قيل: أينَ[٥] حرف الإشارة؟ قيل: حرف الإشارة وإن لم ينطقوا به، إلا أنّ القياس كان يقتضي أن يوضع له[٦] حرف كغيره من المعاني كالاستفهام، والشرط، والنفي، والنهي،

(١) سقطت من (ق) و (ظ).

(٢) في (ق): ما فيه الألف ...

(٣) في (ق) و (ظ): وإذا.

(٤) في (ق): زيادة قوله: فإذا أشبه تاء التأنيث فقد ... وفي (ظ) وإذا أشبه ....

(٥) في (ق): فأينَ.

(٦) في (ق): للاشارة.

والتمني ، والترجّي ، والعطف ، والنداء ، والاستثناء ، إلى غير ذلك ، إلاّ أنّهم[١] لم ينطقوا به ، وضمّنوا معناه اسم الإشارة وإن لم يُنطق[٢] به ، وجب أن يكون مبنيًا . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) و (ظ) : لما لم .

(٢) في (ظ) : ينطقوا .

الباب الرابع والخمسون

باب جمع التكسير

إن قال قائل : لِمَ جمع « فَعْل » (بفتح الفاء ، وسكون العين) في القلة على « أفعُل » ، وسائر أوزان الثلاثيّ ، وهي « فِعْل ، فَعَل ، فعل ، فَعِل ، فُعْل ، فِعَل ، فُعَل [1] » تجمع [2] على : « أفعال » ؟ قيل : لأنّ « فَعْلا » أكثر استعمالا من غيره ، ومن [3] سائر الأوزان ، و « أفعُل » أخفّ من « أفعال » فأعطوا ما يكثر استعماله الأخفّ ، وأعطوا ما يقلّ استعماله الأثقل ليعادلوا بينهما : فأمّا قولهم : « فَرْخ وأفراخ ، وأنف وآناف ، وزَنْد وأَزْناد » في حروف معدودة فشاذ لا يقاس عليه ، على أنّهم قد تكلّموا عليها فقالوا : إنما قالوا في جمع : « فرخ : أفراخ » لوجهين :

(أحدهما) أنّهم حملوه على معنى « طَيْر » ، فكما قالوا في

---

(١) في (ق) و (ظ) زيادة : وفُعَل ، وقد وردت الأسماء متعاطفة بالواو مع تقديم وتأخير بينها .

(٢) في (ق) و (ظ) : يجمع .

(٣) في (ق) و (ظ) : من .

جمع : « طيْر : أطيار » فكذلك قالوا في جمع : « فرْخ : أفراخ » لأنّه في معناه .

(والوجه الثاني) أنّ فيه الراء ، وهو[1] حرف تكرير فينزل[2] التكرير فيها بمنزلة الحركة ، فصار بمنزلة[3] « فعَل » بفتح العين ، فجمع على « أفعال » كـ « جبل : وأجبال ، وجمل : وأجمال » قال الشاعر[4] :

ماذا تقول لأفراخ بذي مرخٍ ... زغب الحواصل لا ماء ولا شجر
ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة ... فاغفر عليك سلام الله يا عمر

وأمّا « أنف » فإنّما جمعوه[5] على « أفعال » قالوا[6]

---

(١) في (ق) و (ظ) : وهي .

(٢) في (ق) : فتنزّل .

(٣) في (ظ) : منزلة .

(٤) كررت في (ظ) كلمة الشاعر ، وهو الحُطيئة ، جَرْوَل بن أوس ، ويكنى أبا مُليكة ، وهو شاعر مخضرَم (جاهلي إسلامي) وكان هجّاءًا مُرًّا ، جاور الزِّبرقانَ بنَ بدر فلم يحمد جواره ، فهجاه بأبيات ، فشكاه الزبرقان إلى عمر بن الخطاب ، فحبسه ، فقال وهو محبوس : ماذا تقول .. الخ فرق له عمر وخلّى سبيله ، ونهاه عن هجاء الناس (م نحو ٣٠ هـ) .

(٥) في (ق) : فجمعوه ، وفي (ظ) : فجمع .

(٦) في (ق) و (ظ) : فقالوا .

« آناف » لأنَّ فيها[١] النون ، والنون فيها غُنَّة ، فصارت الغنة فيها بمنزلة الحركة ، فصار بمنزلة « فَعَل » فجمع على « أفْعال » وأمّا « زَنْد » فإنّما جمع على « أفعال » فقالوا « أزناد » لوجهين :

(أحدها) لما ذكرنا أنَّ النون فيها غُنّة ، فصارت كأنّها متحركة .

(والوجه الثاني) أنَّ « زنداً » في معنى « عود » و « عود » يجمع على « أعواد » فكذلك ما كان في معناه .

فإن قيل : فلِمَ[٢] جمعوا « فَعْلا » إذا كانت عينه ياء أو واواً على « أفعال » ولم يجمعوه على « أفْعُل » ؟ قيل : لأنّهم لو جمعوه على « أفعُل » على قياس الصحيح ، لأدّى ذلك إلى الاستثقال ، ألا ترى أنك لو قلت في جمع « بَيْت : أبْيُت[٣] » وفي جمع « عود : أعْوُد[٤] » لأدّى ذلك إلى ضمّ الياء والواو ، والياء تستثقل عليها الضمة ، لأنها معها بمنزلة ياء وواو ، وكذلك

---

(١) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولِمَ .

(٣) في (ظ) : « شيخ : أشيخ »

(٤) في (ظ) : أعواد .

الواو أيضاً تستثقل عليها الضمّة أكثر من الياء ، لأنّها معها بمنزلة واوين ، فلمّا كان ذلك مستثقلاً ، عدلوا عنه إلى « أفعال » .

فإن قيل : فلِمَ جمعوا بين « فِعال ، وفُعُول » في جمع الكثرة ؟ قيل : لاشتراكهما في عدد الحروف ، وإن كان في أحدهما حرف ليس في الآخر .

فإن قيل : فلِمَ خصّوا في جمع التكسير ما كان على « فَعْل » ممّا[1] عينه واو بـ « فِعال » نحو « ثوب : وثِياب » وممّا عينه ياء بـ « فُعُول » نحو : « شيخ : وشُيُوخ » وهلا عكسوا ؟ قيل : إنّما لم يجمعوا ما كان من ذوات الواو على « فُعُول » لأنه كان يؤدي إلى الاستثقال ، ولا يؤدّي إلى ذلك إذ[2] جمع على « فِعال » ألا ترى أنّه لو جمع على « فُعُول » لكان يؤدّي إلى اجتماع واوين وضمّة ، [نحو « ثُوُوب ، وحُوُوض » وذلك مستثقل لاجتماع واوين[3]] ، وجوّزوا ذلك في الياء ، لأنّها أخفّ من الواو ، فكذلك خصّوا ما كان عينه واواً بـ « فِعال » ، وما كان عينه ياء بـ « فُعُول » .

فإن قيل : فمن أين زعمتم أنّ « أفْعُلاً » لا يكون إلاّ

---

(١) في (ق) و (ظ) : وما .

(٢) في (ق) و (ظ) : إذا .

(٣) سقط من (ق) ما بين القوسين ، وفي (ظ) : واوين وضمة .

في جمع « فَعْل » ، وقد قالوا : « زَمَن : وأَزْمُن » فجمعوا « فَعَلا » بفتح العين على « أَفْعُل » ؟ قيل : إنَّما قالوا : « زَمَن وأَزْمُن » وإن كان القياس يوجب أن يقال : « أزمان » إلاَّ أنَّه لما كان « زمن » في معنى « دَهْر » و « دَهْر » يجمع على « أَدْهُر » فكذلك أيضاً جمعوا زمناً على « أَزْمُن » لأَنَّه في معناه ، كقوله[1] :

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سلامٌ عليكما هل الأَزْمُنُ اللاَّئي مضين رواجع

فإن قيل : فلِمَ جُمِعَ ما جاء على « فُعَل » في الأغلب على « فِعلان » ؟ قيل : لأَنَّ « فُعَلا » مقصور من « فُعال » وما كان على « فُعال » فإنَّه يجمع على « فِعلان » نحو « غُراب وغِربان ، وعُقاب وعِقبان » وكذلك[2] ما كان مقصوراً منه يجمع على « فِعلان » .

فإن قيل : فلم وجب تحريك العين من « فَعْلة » بفتح الفاء وسكون العين في الجمع ، نحو[3] « جَفَنات ، وقَصَعات » وسُكِّنت في نحو « خَدْلات ، وصَعْبات » من « فَعْلة[4] » ؟

(١) هو ذو الرُّمة وقد تقدم ذكره (في ص ١٤٢) .

(٢) في (ق) و (ظ) : فكذلك .

(٣) (ق) : في نحو .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : من « فَعْلة » .

قيل : لأنّ « فَعْلَة » بفتح الفاء ، وسكون العين تكون اسماً غير صفة ، نحو « جَفْنَة ، وقَصْعَة » وتكون صفة نحو « خَدْلَة »[١] ، وصَعْبَة » فحُرّكت العين منها إذا كان[٢] اسماً غير صفة ، نحو « جَفَنَات ، وقَصَعَات » للفرق بينهما وبين الصفة نحو « خَدْلات ، وصَعْبات » .

فإن قيل : فلِمَ[٣] كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة[٤] وهلاّ عكسوا ، وكان الفرق حاصلاً ؟ قيل : إنّما كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة ، لأن الاسم أقوى وأخفّ[٥] ، والصفة أضعف وأثقل ، [فلمّا كان الاسم أقوى وأخفّ ، والصفة أضعف وأثقل[٦]] ، كان الاسم للتحريك أحمل . قال[٧] الشاعر :

---

(١) الخدلة من النساء : الممتلئة الساقين والذراعين .
(٢) في (ق) و (ظ) : كانت .
(٣) في (ق) : ولِمَ .
(٤) في (ق) : من الصفة بالتحريك .
(٥) في (ق) : من الصفة .
(٦) سقط من (ظ) ما بين القوسين .
(٧) في (ق) و (ظ) : فأما قول . .

أبَت ذِكَرٌ ، عَوّدن أحشاء قلبه

خفوقاً ، ورَفَضَاتُ الهوى في المفاصل[1]

فسكّن « رَفْضات » والأصل « رَفَضات » بالفتح لأجل ضرورة الشعر .

فإن قيل : فلِمَ إذا كانت العين من « فَعْلة » معتلّة أو مضاعفة تكون ساكنة كالصفة ، نحو « عَوْرات ، وبَيْضات وسلّات » وما أشبه ذلك ؟ قيل : إنّما كانت ساكنة إذا كانت العين معتلة ، لأنّ الحركة توجب ثقلًا في الواو والياء ، فسكّنوهما هرباً من ثقل الحركة عليهما ، وحرصاً على تصحيحهما ؛ ومن العرب من يفتح الياء والواو[2] ، فيقول : « عوَرات ، وبيَضَات » كما لو كان صحيح العين ، وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ : « ثلاثُ عوَرات لَكُم[3] » بفتح الواو ، قال[4] الشاعر :

(١) رفضات الهوى : لعله من ارفضّ الدمع : إذا سال وتفرّق وتتابع سيلانه وقطرانه ، وكلُّ متفرقٍ ذهب مرفض ، والمفاصل : جمع مَفصِل ، وهو كلّ ملتقى عظمين في الجسد ، ولم أقف على قائل البيت

(٢) في (ق) و (ظ) : الواو والياء .

(٣) سورة النور (الآية : ٥٨) .

(٤) في (ق) و (ظ) : وقال .

أخو بَيَضات رائح متأوّب   رفيق بمسح المنكبين سبوح [(١)]

وإنّما كانت ساكنة إذا كانت مضاعفة لئلا يجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد، وذلك مستثقل، ألا ترى أنك لو قلت في جمع: «سَلّة: سَلَلات، ومَلّة: مَلَلات [(٢)]» لكان ذلك مستثقلا؟

فإن قيل: فلِمَ جاز في جمع «فُعْلة» بضم الفاء وسكون العين، ضمّ العين، وفتحها، وسكونها، نحو: «ظُلْمة: ظُلُمات، وظُلَمات، وظُلْمات»؟ قيل: أما الضمّ فللإتباع وأمّا الفتح فراراً [(٣)] من اجتماع ضمّتين [(٤)]، وأمّا السكون فللتخفيف، كقولهم في «عَضُد: عَضْد».

فإن قيل: فلِمَ جاز في جمع «فِعْلة» بكسر الفاء [(٥)]، وسكون العين، كسرُ العين، وفتحها، وسكونها، نحو:

(١) في اللسان: أبو بيضات ... والبيضة واحدة بيض الطير والحديد جميعاً، قال الصاغاني: ولا تحرك الياء من بيضات إلا في ضرورة الشعر. ثم أورد البيت. وأوّب وتأوب وأيّب بمعنى: رجع، والسبوح من الخيل: ما يسبح بيديه في جريه أي إذا كان حسن مدّ اليدين، ولم أقف على قائل البيت.

(٢) في ظ: سلات .. وملات.

(٣) في (ق) و (ظ): ففرارا.

(٤) في (ق) و (ظ): الضمتين.

(٥) في (ق) العين وهو سهو.

« سِدْرة : وسِدِرات وسِدَرات وسِدْرات » ؟ قيل : أما الكسر فللاتباع ، وأما الفتح فراراً[١] من اجتماع الكسرتين ، وأما السكون فللتخفيف ، كقولهم في : « كَتِف : كَتْف »[٢] كما بيّنّا في جمع « فَعْلة » ،[٣] والألف والتاء[٤] ، في جميع[٥] ذلك كلّه للقلّة عند بعض النحويين ، ويحتجون بما روي[٦] عن حسّان بن ثابت[٧] أنشد النابغة[٨] قصيدته التي يذكر فيها :

لنا الجفنات الغرّ يلمعن بالضحى　　وأسيافنا يقطرن من نجدةٍ دما

فلم يَرَ فيه اهتزازا ، فعاتبه على ذلك ، فقال له النابغة : قد أخطأت في بيت واحد في ثلاثة[٩] مواضع ، وأغضيت

---

(١) في (ق) و (ظ) : ففرارا .
(٢) سقطت من (ظ) .
(٣) في (ق) : فَعْله .
(٤) في (ق) : والياء .
(٥) سقطت من (ق) و (ظ) .
(٦) في (ق) و (ظ) : أنّ .
(٧) الأنصاري شاعر النبي (ﷺ) وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام . عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام (م ٥٤ ﻫ) .
(٨) تقدم ذكره (ص ٢٠٨) .
(٩) في (ظ) : واحد ثلاث مواضع .

عنها، ثم جئت تلومني !! فقال له حسّان : ما[١] تلك المواضع؟ فقال له :

(الأوّل) أنك قلت : الجَفَنَات وهي تدلّ على عدد قليل، ولا فخر لك أن يكون[٢] لك في ساحتك ثلاث جفنات أو أربع .

(والثاني) أنك قلت : « يلمعن » واللمعة بياض قليل، فليس فيه كبير شأن .

(والثالث) أنك قلت « يقطرن » والقطرة تكون[٣] للقليل، فلا يدلّ ذلك على فرط نجدة، وكان يجب أن تقول : « الجِفَان ويَسِلن[٤] » . وهذا عندي ليس بصحيح، لأن هذا الجمع يجيء للكثرة، كما يجيء للقلّة، قال الله تعالى « وَهُم في الغُرفات آمنون[٥] » والمراد به الكثرة لا القلّة، والذي يدلّ على ذلك أنّه جمع صحيح، فصار بمنزلة قولهم « الزيدون »

(١) في (ق) و (ظ) : وما .
(٢) في (ق) : في أن تكون في ساحتك . . ، وفي (ظ) بأن يكون في ...
(٣) في (ق) : والقطر يكون .
(٤) في ظ : يسلن .
(٥) سورة سَبأ ، (الآية : ٣٧) .

والعمرون » [وكما أنَّ قولهم « الزيدون ، والعمرون [1] »] يكون للكثرة والقلّة [2] ، فكذلك هذا الجمع ، وأمّا ما روى النابغة وحسّان فقد كان أبو عليّ الفارسي [3] يقدح فيه ، ولو صحّ ، فيحتمل أن يكون النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه [4] ملامة حسّان ، ويعارضها في الحال .

فإن قيل : فلِمَ جاز أن يكتفى ببناء القلّة عن بناء الكثرة وببناء الكثرة عن بناء القلّة ؟ قيل : إنّما جاز أن يكتفى ببناء القلّة عن بناء الكثرة ، نحو : « قلم وأقلام ، ورَسَن وأرسان وأُذُن وآذان ، وطنب وأطناب ، وكتف وأكتاف ، وإبل وآبال » وأن يكتفى ببناء الكثرة عن بناء القلّة نحو « رجل ورجال ، وسبع وسباع ، وشسع [5] وشسوع » لأنَّ معنى الجمع مشترك في القليل والكثير ، فجاز أن ينوي [6] بجمع القلّة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع ، كما جاز ذلك في ما يجمع بالواو والنون نحو (الزيدون) ، وجاز أن ينوي [6] بجمع الكثرة جمع القلّة كما يجوز أن ينوي [6] بالعموم الخصوص .

---

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) : وللقلة .

(٣) الحسن بن أحمد أحد الأئمة في علم العربية . ولد في فارس ، وتجوّل في كثير من البلدان ، ثم رحل إلى بغداد ، فأقام إلى أن توفي فيها (٣٧٧) ه

(٤) في (ظ) : به .

(٥) الشسع : أحد سيور النعل ، وهو الذي يدخل بين الاصبعين .

(٦) في (ق) : يُنوى ... جمعُ .

فإن قيل : فلِمَ جمع ما كان رباعيًا على مثال واحد ، وهو مثال « فعالل » ؟ قيل : لأنَّ ما كان على أربعة أحرف لمّا كان أثقل ممّا كان على ثلاثة أحرف ، ألزم طريقة واحدة ، وزيدت الألف على واحده دون غيرها ، لأنّها أخفّ الحروف ، لأنّها قطّ لا تكون إلاّ ساكنة .

فإن قيل : فلم حُذِفَ آخر ما كان خماسيًا في الجمع ، نحو : « سفرجل وسفارج » ؟ قيل : إنّما وجب حذف آخر حروفه لطوله ، ولو أتي به على الأصل لكان مستثقلًا ، فحذف طلباً للخفّة ، وكان الآخر أولى بالحذف ، لأنّه أضعف حروف الكلمة ، لأنَّ الحذف في آخر الكلمة أكثر من غيره .

فإن قيل : فلِمَ جاز أن يقولوا في جمع : « سفرجل : سفاريج » بالياء ؟ قيل : لأنّهم لما حذفوا اللام ، جعلوا الياء [1] عوضاً عن اللام المحذوفة منه .

فإن قيل : فلِمَ عُوّض بالياء دون غيرها ؟ قيل : لأن ما بعد ألف التكسير مكسور ، فكأنّهم أشبعوا الكسرة فنشأت الياء ، وذلك ليس بثقيل ، فلهذا كانت الياء أولى من غيرها .

---

(١) في (ظ) : التاء .

فإن قيل : فلِمَ حذفوا الزيادة منه في الجمع إذا لم تقع رابعة ولم يحذفوها إذا وقعت رابعة ؟ قيل : إنّما حذفوا الزيادة إذا لم تقع رابعة ، لأنهم إذا حذفوا منه الحرف الأصليّ ، فالزائد أولى ، وإنّما لم يحذفوها إذا وقعت رابعة ، لأنّهم يجتلبون[1] لها الياء قبل الطرف[2] ، وإذا[3] وجدت قبل الطرف[2] وهي من نفس الكلمة ، فينبغِي ألا تحذف ، لأنّها أولى بالثبات من المجتلبة .

فإن قيل : فلِمَ قالوا في جمع : « مِفتاح : مفاتيح ، وجرموق[4] : جراميق » فقلبوا الألف والواو ، وأبقوا الياء على حالها ؟ قيل : إنّما قلبوا الألف والواو ياء لسكونها[5] وانكسار ما قبلها[6] ، وأبقوا الياء على حالها ، لأن الكسرة[7] توجب قلب الألف والواو ياء ، فَلَأَنْ يبقى[8] « الياء » على حالها ، كان ذلك من طريق الأولى . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقط الياء سهواً من : يجتلبون في (ظ) .

(٢) في (ظ) : الظرف .

(٣) في (ق) و (ظ) : فإذا .

(٤) الجرموق : ما يلبس فوق الخف الصغير ليقيه من الطين .

(٥) في (ق) : لسكونها .

(٦) في (ظ) : قبلها .

(٧) في (ق) و (ظ) : لأن الكسرة إذا كانت . . .

(٨) في (ق) و (ظ) : تُبقَى .

الباب الخامس والخمسون

باب التصغير

إن قال قائل : لِمَ ضُمَّ أوّلُ الاسم المُصَغَّر ؟ قيل : لوجهين :

(أحدهما) أنَّ الاسم المصغّر يتضمَّن المكبَّر ، ويدلُّ عليه ، فأشبه فعل ما لم يُسَمَّ فاعله ، فكما[1] بني أوّل فعل ما لم يُسَمَّ فاعله على الضمّ ، فكذلك أوّل الاسم المصغّر .

(والوجه الثاني) أنَّ التصغير لما صيغ له بناء ، جُمع له جميع الحركات ، فبُني الأوّل على الضمّ لأنّه أقوى الحركات ، وبُني الثاني على الفتح تبيّناً[2] للضمَّة ، وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف ، دون ما كان على ثلاثة أحرف ، لأنَّ ما كان على ثلاثة أحرف ، يقع ما بعد الياء منه حرف الإعراب ، فلا يجوز أن يبنى على الكسر .

فإن قيل : فلِمَ كان التصغير بزيادة حرفٍ ، ولم يكن بنقصان حرف ؟ قيل : لأنَّ التصغير قام مقام الصفة ، ألا ترى أنك إذا قلت في « رَجل : رُجَيْل » وفي « دِرْهَم :

---

(١) في (ق) و (ظ) : وكما .

(٢) في (ق) : تبيينا . وفي (ظ) : تتبينا .

دُرَيْهِم » وفي « دينار : دنينير » قام « رُجَيْل » مقام : « رجل صغير » ، وقام « دريهم »[1] مقام « درهم صغير » ، وقام « دنينير » مقام : « دينار صغير » فلمّا قام التصغير مقام الصفة ، وهي لفظ زائد ، جُعل بزيادة حرف ، وجُعل ذلك الحرف دليلًا على التصغير لأنّه مقام[2] ما يوجب التصغير .

فإن قيل : فلِمَ كانت الزيادة ياء ، ولِمَ كانت ساكنة ، ولِمَ كانت ثالثة ؟ قيل : إنّما كانت ياء ، لأنّهم لمّا زادوا الألف في التكسير ، والتصغير[3] من وادٍ واحد ، زادوا فيه الياء لأنّه[4] أقرب إلى الألف من الواو . وإنّما كانت ساكنةً ثالثة ، لأنّ ألف التكسير لا تكون إلا كذلك .

فإن قيل : فلِمَ حُمِل التصغير على التكسير ، ومن أين زعمتم أنّهما من وادٍ واحد ؟ قيل : إنّما حُمِل التصغير على التكسير لأنّه يغيّر اللفظ والمعنى ، كما أنّ التكسير يغيّر اللفظ والمعنى ، ألا ترى أنّك إذا قلت في تصغير « رَجُل : رُجَيْل » أنّك[5] قد غيّرت لفظه بضمّ أوّله ، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء

(١) في (ظ) : درهم .
(٢) في (ق) و (ظ) : قام مقام .
(٣) في (ظ) : والتصغير والتكسير . وفي (ق) : والتكسير والتصغير .
(٤) في (ق) و (ظ) : لأنها .
(٥) سقطت من (ق) و (ظ) .

ساكنة ثالثة ، وغيَّرت معناه لأنك نقلته من الكبر إلى الصغر ، كما أنك إذا قلت في تكسيره : « رجال » غيَّرت لفظه بزيادة الألف ، وفتح ما قبلها ، وغيَّرت معناه لأنك نقلته من الإفراد إلى الجمع ؟ ولهذا (١) المعنى قلنا إنهما من وادٍ واحد .

فإن قيل : فلِمَ ألزموا التصغير طريقة واحدة ، ولم تختلف أبنيته كاختلاف ابنية التكسير ؟ قيل : لأن التصغير أضعف من التكسير ، ألا ترى أنك إذا قلت « رُجَيْل » فقد وصفته بالصغير (٢) ، من غير أن تضمّ إليه غيره ، وإذا قلت « رجال » فقد ضممت إليه غيره ، وصيَّرت الواحد جمعاً ؟ فلمّا كان التصغير أضعف من التكسير في التغيير ، [وكان المراد به معنى واحداً ، أُلزم طريقة واحدة ، ولمّا كان التكسير أقوى من التصغير في التغيير (٣) ،] ويكون كثيرا وقليلا ، وليس له نهاية ينتهي إليها ، خُصّ بأبنية تدلّ على القلة والكثرة ، فكذلك (٤) اختلف أبنيته .

فإن قيل : فلِمَ إذا كان الاسم خماسيًا يحذف آخر حروفه

(١) في (ظ) : فلهذا .
(٢) في (ق) و (ظ) : بالصغر .
(٣) سقط من (ظ) . ما بين القوسين .
(٤) في (ق) و (ظ) : فلذلك .

في التصغير ، نحو : « سفرجل ، وسفيرج » ؟ قيل : إنّما وجب[1] حذف آخر حروفه في التصغير لطوله على ما بيّنّا في[2] التكسير ، لأنّ التصغير يجري مجرى التكسير ، ولهذا[3] يجوز فيه التعويض ، فيقال[4] « سفيريج » كما قالوا في التكسير : « سفاريج » ولهذا أيضاً إذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت ، وإذا كانت رابعة لم تحذف ، حملاً للتصغير على التكسير ، لأنّ التصغير والتكسير من وادٍ واحد .

فإن قيل : فلِمَ زادوا[5] التاء في تصغير المؤنّث إذا كان الاسم ثلاثيا نحو : « شمس وشُمَيْسة » ولم يردّوها إذا كانت[6] على أربعة أحرف ، نحو « زينب وزُيَيْنِب » ؟ قيل : إنّما ردّوا التاء في التصغير ، لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى أنّهم قالوا في تصغير : « باب : بويب » وفي تصغير « ناب : نييب » فردّوا الألف[7] إلى أصلها ، وأصلها في « باب » الواو ، لأنك

---

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : في جمع التكسير .

(٣) في (ظ) : فلهذا .

(٤) في (ق) و (ظ) : فيقال فيه .

(٥) في (ق) و (ظ) : ردوا

(٦) في (ق) : كان الاسم .

(٧) في (ظ) : الياء وهو سهو .

تقول في تكسيره: «أبواب، وبوّبت باباً»، وأصلها في «ناب» الياء لأنّك تقول في تكسيره: «أنياب، ونيّبت نابا»[1]، [وفي الأمر منه «نَيِّبْ»، وفي الأمر من الأوّل «بَوِّبْ»][2]؟ فإذا كان التكسير والتصغير[3] يردّان الأشياء إلى أصولها، والأصل في نحو[4] «شمس» أن تكون[5] بعلامة التأنيث، للفرق بين المذكّر والمؤنث، وجب ردّها في التصغير، واختصّ ردّ التاء في الثلاثي[6] لخفّة لفظه. فأمّا الرباعي فلم يردّ[7] فيه التاء[8] لطوله، فصار الطول بدلاً من تاء التأنيث. فأمّا ما لم يردّ[7] فيه التاء في التصغير من الثلاثي فنحو قولهم في «قوس: قُوَيْس» وفي «فرس: فُرَيْس» وفي «عرس: عُرَيْس[9]» وفي «حرب:

---

(١) في (ق) و (ظ): ونيّبت في الأمر.
(٢) سقط من المخطوطين ما بين القوسين.
(٣) في (ق) و (ظ): التصغير يرد ....
(٤) سقطت من (ق).
(٥) في (ق): يكون.
(٦) في (ق) و (ظ): بالثلاثي.
(٧) في (ق) و (ظ): ترد.
(٨) في ظ: الياء.
(٩) في (ظ): غرس: غريس.

حُريب » وفي « ناب الإبل نييب » وفي درع الحديد دُرَيع » وأمّا ما أثبتوا فيه التاء في التصغير من الرباعي فنحو قولهم في « قُدّام : قُدَيْديمة » وفي « وراء : وُرَيِّئة » وفي « أمام : أميِّمة » ، فقد[1] تكلّموا عليه ، فقالوا : إنّما لم يلحق[2] التاء في التصغير لما[3] كان ثلاثياً لأنّه أُجرى مجرى المذكّر ، لأنّه في معناه ، وذلك لأنّ « القوس » في معنى « العود » ؛ و « العرس[4] » ينطلق على المذكر والمؤنث ، والمذكّر هو الأصل ، فبقي لفظ تصغيره على أصله ، و « العرس[5] » في معنى « التعريس » و « الحرب » في الأصل مصدر « حربت حرباً » والمصدر في الأصل مذكّر ؛ و « الناب » روعي فيها معنى الناب الذي هو السنّ ، وهو مذكّر ، لأنّها سمّيت به عند سقوطه ؛ و « درع الحديد » في معنى الدرع الذي هو القميص . وإنّما أثبتوا التاء في التصغير في ما كان رباعيّاً نحو : « قديديمة ، وورَيِّئة ، وأُمَيِّمة » لوجهين :

---

(١) في (ق) و (ظ) : وقد .

(٢) في (ق) و (ظ) : تلحق .

(٣) في (ق) : ما ، وفي (ظ) : بما .

(٤) في (ق) و (ظ) : الفرس .

(٥) في (ظ) غرس : غربس .

(أحدهما) أنّ الأغلب في الظروف أن تكون مذكّرة ، فلو لم يدخلوا التاء في هذه الظروف ، وهي مؤنثة ، لالتبست بالمذكر .

(والوجه الثاني) أنهم زادوا التاء تأكيداً للتأنيث ، ويحتمل أيضاً وجهاً ثالثاً ، وهو[1] أنهم أثبتوا التاء تنبيهاً على الأصل المرفوض ، كما صحّحوا الواو في « العود »[2] والحركة تنبيهاً على أنّ الأصل في « باب : بوب ، ودار : دور[3] » وهو أصل مرفوض على كل حال[4] ، فكلا القسمين شاذ لا يقاس عليه.

فإن قيل : فلِمَ خالفوا بين تصغير الأسماء المبهمة وما أشبهها وبين الأسماء المتمكّنة ، قالوا في تصغير : « ذا : ذيّا ، وفي « تا : تيّا » وفي « الذي : اللُّذيّا » وفي : « التي : اللُّتيّا » ؟ قيل : إنّما فعلوا ذلك جرياً على أصول كلامهم في تغيير[5] الحكم عند تغيير[5] الباب ، لأنّ الأسماء المبهمة لما كانت مغايرة للأسماء المتمكّنة ، جعلوا لها حكماً غير حكم الأسماء المتمكّنة ، لتغايرهما ،

---

(١) في (ق) : وهم .

(٢) في (ق) و (ظ) : القود .

(٣) في (ق) و (ظ) : « باب ودار : بوب ودور » .

(٤) في (ق) و (ظ) : وعلى كل حال فكلا . . .

(٥) في (ظ) : تغيّر :

فلم[1] يضمّوا أوائلها في التصغير كما فعلوا في الأسماء المتمكّنة ، وزادوا في آخرها ألفاً ليكون علماً للتصغير ، كالضمّة في أوائل الأسماء المتمكّنه ، وجوّزوا أن يقع[2] ياء التصغير فيها ثانية ، كقولهم في « ذا : ذيّا » وفي « تاء[3] : تيّا » .

فإن قيل : فلِمَ لم يمتنع وقوع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الأسماء المتمكّنة ؟ قيل : إنّما لم يمتنع وقوع ياء التصغير فيها ثانية ، كما امتنع في الاسماء المتمكّنة ، لأنّ أوائلها مفتوحة ، فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها ، بخلاف الأسماء المتمكّنة ، فإن أوائلها مضمومة ، فيمتنع وقوع الياء الساكنة بعدها .

فإن قيل : فلِمَ زادوا الألف في آخرها علامةً للتصغير ؟ قيل : إنّما حسن زيادة الألف في آخرها علامة للتصغير ، لأنّها أسماء مبنيّة ، فجعل في آخرها ألف ، لتكون على صيغة لا يتصوّر دخول الحركة التي هي آلة الإعراب عليه . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) : ولم .

(٢) في (ق) : تقع .

(٣) في (ق) و (ظ) : تا .

الباب السادس والخمسون

باب النسب

إن قال قائل : لِمَ زيدت الياء في النسب مشدّدة مكسوراً ما قبلها ، نحو : « زيديّ ، وعمريّ ، وبغداديّ ، ومصريّ » ونحو ذلك[١] ؟ قيل : أولاً إنّما كانت ياءً تشبيهاً بياء الإضافة لأنّ النسب في معنى الإضافة ، ولذلك[٢] كان المتقدّمون من النحويين يترجمونه بـ « باب الإضافة » ؛ وكانت الياء مشدّدة لأنّ النسب أبلغ من الإضافة ، فشدّدوا الياء ليدلّوا[٣] على هذا المعنى ؛ وكانت مكسوراً ما قبلها توطئة[٤] لها .

فإن قيل : فلِمَ حذفوا تاء التأنيث في النسب ، نحو قولهم في النسب إلى « مكّة : مكّيّ » ونحو ذلك[١] ؟ قيل : لخمسة أوجه :

(أحدها[٥]) أنها إنّما حذفت لئلاً تقع في حشو الكلمة وتاء التأنيث لا تقع في حشو الكلمة .

---

(١) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولهذا .

(٣) في (ظ) : لتدلّ .

(٤) في (ق) و (ظ) : توطيداً لها .

(٥) في (ق) و (ظ) : الوجه الأول .

(والثاني [١]) أنها إنما حذفت لئلا يؤدي إلى الجمع بين تاء [٢] التأنيث في النسب إلى المؤنث إذا كان المنسوب مؤنثا ، ألا ترى أنك إذا [٣] قلت في النسب إلى الكوفة والبصرة في المذكر : « رجل كوفيّ ، وبصريّ » لقلت في المؤنث : « امرأة كوفيّة وبصريّة » ، [فلمّا كان [٤] يؤدّي إلى الجمع بين تاءي [٥] تأنيث في المؤنث نحو : « كوفتية وبصرتية » [٦]] والجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة لا يجوز ، حذفوا [٧] التاء من المذكّر ، لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في المؤنث .

(والثالث [٨]) أنها إنما حذفت لأن ياءي [٩] النسب قد تنزّلا منزلة تاء التأنيث في الفرق بين الواحد والجمع ، [ألا ترى أنّهم قالوا : « روميّ وروم ، وزنجيّ وزنج » ففرقوا بين

---

(١) في (ق) و (ظ) : والوجه الثاني : إنما .

(٢) في (ق) و (ظ) : تاءي تأنيث .

(٣) في (ق) و (ظ) : لو .

(٤) في (ظ) : كان ذلك .

(٥) في (ظ) : علامتي .

(٦) سقط من (ق) ما بين القوسين .

(٧) في (ق) : فحذفوا .

(٨) في (ق) و (ظ) : والوجه الثالث : إنّما .

(٩) في (ظ) : ياء ... تنزلت .

الواحد والجمع (١)] بياء (٢) النسب ، كما فرّقوا بتاء التأنيث بين الواحد والجمع في قولهم : « نخلة ونخل ، وتمرة وتمر (٣) » فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه ، لم يجمعوا بينهما ، كما لم يجمعوا بين علامتي تأنيث .

(والرابع (٤)) أنها إنّما حذفت لأن هذه التاء حكمها أن تنقلب في الوقف هاءً ، فلمّا كانت تتغير ، ولا يمكن أن تجري على حكمها في أن تكون تارة تاءً ، وتارة هاءً ، كان حذفها أسهل عليهم .

(والخامس (٥)) أنّ تاء التأنيث بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم ، ولو نسبت (٦) إلى اسمٍ ضُمّ إلى اسم ، لحذفت الاسم الثاني ، فكذلك هنا تحذف تاء التأنيث .

فإن قيل : فلم حذفت الياء من باب (٧) « فُعَيْلة ، وفَعِيلة »

---

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) : بياءي .

(٣) في (ق) : وثمرة وثمر .

(٤) في (ق) و (ظ) : الوجه الرابع : أنه إنما .

(٥) في (ق) و (ظ) : والوجه الخامس .

(٦) في (ق) : نسب .

(٧) سقطت من (ق) و (ظ) .

نحو قولهم [1] في النسب إلى « جُهَيْنة : جُهَنِيّ » وإلى « ربيعة : رَبَعِيّ » دون باب : فَعِيل ، وفُعَيل » [نحو قولك [2] في النسب إلى : « ثَقِيف ثَقَفِيّ [3] » وفي النسب إلى [4] « هُذَيْل : هُذَلِيّ »] [5] ؟ قيل : إنّما وجب حذف الياء في باب « فُعَيْلة ، وفَعِيلة » دون باب « فَعِيل ، وفُعَيل [6] » لأنّ باب « فُعَيلة ، وفَعِيلة » اجتمع فيه سببان موجبان للحذف ، وهما : طلب التخفيف [7] ، وتأنيس التغيير لحذف [8] تاء التأنيث وباب « فَعِيل ، وفُعَيل » ليس فيه إلا سبب واحد وهو طلب التخفيف ، فلمّا كان في باب « فُعَيلة ، وفَعِيلة » سببان لزمه الحذف ، ولمّا كان في باب « فَعِيل ، وفُعَيل » سبب [9] لم يلزم الحذف .

---

(١) في (ق) و (ظ) : كقولهم .

(٢) في (ظ) : كقولهم .

(٣) في (ظ) : ثقفي .

(٤) في (ظ) : وإلى .

(٥) سقط من (ق) ما بين القوسين .

(٦) سقطت من (ق) .

(٧) في (ق) : طلباً للتخفيف .

(٨) في (ق) و (ظ) : بحذف .

(٩) في (ق) و (ظ) : سبب واحد .

فإن قيل : فلِمَ قالوا : « حَنَفيّ » بالفتح ، وإن كان الأصل [١] هو الكسر [٢] ؟ قيل : لأنّهم قلبوا الكسرة فتحة طلباً للتخفيف ، كما قالوا في النسب إلى « شَقِر : شَقَرِيّ » وإلى : « نَمِر : نَمَرِيّ » بالفتح ، وإن كان الأصل هو الكسر طلباً للتخفيف ، ألا ترى أنّهم لو قالوا « شَقِرِيّ ، ونَمِرِيّ » بالكسر ، لأدّى ذلك إلى توالي كسرتين بعدها ياء مشدّدة ، وذلك مستثقَل ؟ فعدلوا عن الكسرة إلى الفتحة فقالوا : « شَقَرِيّ ، ونَمَرِيّ » فكذلك [٣] هنا . وكذلك قالوا في النسب إلى « عليّ : علويّ » بالفتح ، لأنّهم لما حذفوا الياء الأولى التي هي ياء « فعيل » بقي على وزن « فعِيل [٤] » وأبدلوا [٥] من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار « عليّ [٦] » كـ « رَحَى ، وعصا » فقلبوا من الألف واواً ، فقالوا : « علويّ » كما قالوا « رحويّ وعصويّ » .

---

(١) في (ظ) : والأصل فيه الكسر .

(٢) كررت الجملة كلها مرتين في (ظ) .

(٣) في (ق) : فكذا .

(٤) في (ق) و (ظ) : فعل .

(٥) في (ق) و (ظ) : فأبدلوا .

(٦) سقطت من (ظ) وفي (ق) : كـ « علا » .

فإن قيل : فلِمَ وجب قلب ألف « رحى ، وعصا » واواً ؟

قيل : إنّما وجب قلب الألف واواً لأنّها ساكنة ، والياء الأولى من ياء[1] النسب ساكنة ، وساكنان لا يجتمعان ، فوجب فيها القلب ، وكان القلب أولى من الحذف ، لكثرة ما يلحق النسب من التغيير ، والتغيير بالحذف أبلغ من القلب وأقوى ، فلذلك[2] كان القلب أولى ، وكان قلب الألف واواً أولى من قلبها ياء ، لأنّها لو قلبت ياءً ، لأدّى ذلك إلى اجتماع الأمثال ، ألا ترى أنك لو قلت « رحِيِيّ ، وعصِيِيّ » لأدّى ذلك إلى اجتماع ثلاث ياءات ، وذلك مستثقل ؟ فعدلوا عن الياء إلى الواو ، لأنّها أبعد من اجتماع الأمثال .

فإن قيل : فلِمَ قالوا في النسب إلى « شجٍ : شجويّ » ؟

قيل : لأنّهم أبدلوا من الكسرة فتحة للعلّة التي ذكرناها ، فانقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فالتحق بالمقصور نحو « عصا ، ورحى[3] » فقالوا فيه « شجويّ » كما قالوا « رحويّ ، وعصويّ » .

فإن قيل : فلِمَ قالوا في النسب إلى « مَغزى ، وقاضٍ :

---

(١) في (ق) و (ظ) : ياءي .

(٢) في (ق) و (ظ) : فلهذا .

(٣) في (ق) و (ظ) : « رحي وعصا » .

مغزيّ ، ومَغزَويّ ، وقاضيّ ، وقاضويّ » ؟ قيل : أمّا من قال : « مغزويّ » فأبدل ، فلأنّ الألف من نفس الكلمة فأبدل منها واواً كما أبدل في ما كان على ثلاثة أحرف ، نحو « رحويّ »[1] ، وأمّا قاضويّ ، فأبدلت[2] من الكسرة فتحة وقلبت الياء ألفاً ، فصار : « قاضَى : كمَغزَى » فقالوا « قاضويّ » كما قالوا « مغزويّ » : وأمّا من قال : « مَغْزِيّ ، وقاضِيّ » فحذف الألف والياء ، فلأنّ الألف ساكنة ، والياء الأولى من ياءي النسب ساكنة ، وساكنان لا يجتمعان ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، كما حذفت في ما كان على خمسة أحرف.

فإن قيل : فلِمَ وجب حذف الألف والياء إذا كان الاسم على خمسة أحرف ، نحو قولهم في النسب إلى « مُرْتجى : مُرْتجِيّ » وإلى « مشترٍ[3] : مشتريّ » ؟ قيل : إنّما وجب حذف الألف والياء في[4] الاسم إذا كان على خمسة أحرف لطول الكلمة ، وإذا جاز الحذف في ما كان على أربعة أحرف ، لزم في ما زاد على ذلك .

---

(١) في (ق) و (ظ) : وعصويّ .

(٢) في (ق) : فأبدل .

(٣) في (ق) و (ظ) : مشتري .

(٤) في (ق) : من .

فإن قيل : فلِمَ لزم الحذف في ما كان على أربعة أحرف ، نحو قولهم في النسب إلى « بَشَكَى »[١] : بَشَكَيّ » وإلى « جَمَزَى »[٢] : جَمَزِيّ » ؟ قيل : لأنه لما توالت فيه ثلاث حركات متواليات ، تنزّل منزلة ما كان على خمسة أحرف ، لأنّ الحركة قد تنزل منزلة الحرف ، ألا ترى أنّ مَن يجوّز أن يصرف « هند »[٣] لا يجوّز أن يصرف « سعدى »[٤] كما لا يجوّز أن يصرف « زينب » لأنّ الحركة ألحقته بما كان على أربعة أحرف ، فكذلك[٥] ههنا ألحقته الفتحة بما كان على خمسة أحرف

فإن قيل : فلِمَ وجب حذف الياء المتحركة مما قبل آخره ياء مشدّدة ، نحو قولهم في النسب « أُسَيِّد »[٦] : أُسَيْدِيّ » ونحو ذلك[٧] ؟ قيل : لئلا تجتمع أربع ياءات وكسرتان ، وذلك مستثقل ، وإنّما وجب حذف المتحركة ، لأنّ المقصود

---

(١) امرأة بَشَكَى اليدين والعمل كجَمَزَى : خفيفة سريعة ، وناقة بشكى .
(٢) الجَمَزَى نوع من العدو السريع يقال : يعدو الجمزى
(٣) في (ق) : « هندا » .
(٤) في (ق) و (ظ) : سَقَر .
(٥) في (ظ) : وكذلك .
(٦) يقال : هو أسود من فلان أي أجلّ منه ، وتصغيره : أسَيْود وأسيّد .
(٧) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

بالحذف التخفيف ، والمتحرّكة أثقل من الساكنة ، فكان حذفها أولى ، لأنّهم لو حذفوا الساكنة ، لكانت المتحرّكة تنقلب[1] ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلذلك كان حذف المتحرّكة أولى .

فإن قيل : فلِمَ وجب قلب همزة التأنيث في النسب واواً ، في[2] نحو قولهم « حمراء : حمراويّ » ولم يجب ذلك في النسب إلى « كساء ، وعلباء[3] » ونحو ذلك[4] ؟ قيل : لأنّ همزة التأنيث ثقيلة ، لأنّها عوض عن علامة التأنيث التي توجب[5] ثقلاً ، فوجب قلبها واواً ؛ وأمّا همزة « كساء » فلم يجب قلبها لأنّها منقلبة عن حرف أصليّ ، فأجريت مجرى الهمزة الأصلية نحو : « قرّاء ، ووضّاء » وكذلك الهمزة في « علباء » ملحقة بحرف أصلي ، فأجريت[6] مجرى الهمزة الأصلية ، وكما لا يجب قلب الهمزة الأصلية واواً في النسب ، فكذلك ما أجري مجراها

---

(١) في (ق) : انقلبت .
(٢) في (ق) و (ظ) : في نحو قولهم في .
(٣) العلباء : عَصَبَة في صفحة العُنُق ج : عَلابيّ يقال : و « تشنج علباؤه » أي أسنّ .
(٤) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .
(٥) سقطت من (ق) .
(٦) في (ق) و (ظ) : أيضا .

فإن قيل : فلم وجب الردّ إلى الواحد في النسب إلى الجميع[١] ، نحو قولهم في النسب إلى : « الفرائض : فَرَضيّ » ونحو ذلك[٢] ؟ قيل : لأن نسبته[٣] إلى الواحد تدلّ على كثرة نظره[٤] فيها ، وحكم الواحد من الفرائض كحكم الجميع[٥] ، فإذا كان حكم الواحد كحكم الجميع[٥] وجب الرد إلى الواحد ، لأنّه أخفّ في اللفظ مع أنّه الأصل ، فأمّا قولهم : « أنماريّ ، ومدائنيّ » فإنّما نسبوا إلى الجمع ، لأنّه صار اسم شيء بعينه ، وليس المقصود منه أن يدلّ على ما يقتضيه اللفظ من الجمع ، فلمّا صار اسماً للواحد ، تنزّل منزلة الواحد . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) : الجمع .

(٢) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٣) في (ق) و (ظ) : نسبه .

(٤) في (ق) : نظيره ، وفي (ظ) : نظر .

(٥) في (ق) و (ظ) : الجمع .

الباب السابع والخمسون

باب أسماء الصلات

إن قال قائل : لِمَ سمّيت « الذي ، والتي ، ومَنْ ، وما ، وأيّ » أسماء الصّلات ؟ قيل : لأنّها تفتقر إلى صلات توضحها وتبيّنها ، لأنّها لم تفهم معانيها بأنفسها[1] ، ألا ترى أنك لو ذكرتها من غير صلة ، لم تفهم[2] معناها ، حتى تضمّ إلى شيء بعدها ، كقولك : « الذي أبوه منطلق » أو « الذي انطلق أبوه » وكذلك « التي أخوها ذاهب »[3] و« التي ذهب أخوها » ؟ وكذلك سائرها . وفي « الذي » أربع لغات : (الذي) بياء ساكنة ، و (الذيّ) بياء مشدّدة ، و (الذِ) بكسر الذال من غير ياء ، [(والذْ) بسكون الذال من غير ياء][4] ؛ وكذلك في « التي » أربع لغات : (التي) بياء ساكنة ، و (التيّ) بياء مشدّدة ، و (اللتِ) بكسر التاء من غير ياء ، و (اللتْ) بسكون التاء من غير ياء ؛ والألف واللام فيهما زائدتان ، وليستا فيهما

---

(١) في (ق) و (ظ) : لأنها لا يفهم معناها بأنفسها .

(٢) في (ق) و (ظ) : يفهم .

(٣) في (ق) و (ظ) : أو .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

للتعريف ، لأنَّ التعريف بصلتها ، وهي الجملة التي بعدها ، بدليل أخواتها[١] نحو : « مَنْ ، وما » فلو[٢] كانتا فيهما للتعريف ، لأدى ذلك إلى أن يجتمع فيهما تعريفان ، وذلك لا يجوز .

فإن قيل : فلِمَ أدخلت[٣] « الذي ، والتي » في الكلام ؟ قيل : توصلًا إلى وصف المعارف بالجمل ؛ لأنَّهم لما رأوا النكرات توصف بالمفردات والجمل ، نحو « مررت برجل ذاهبٍ ، ومررت برجل أبوه ذاهب ، وذهب أبوه[٤] » وما أشبه ذلك ، ولم يحسنوا[٥] أن يجعلوا النكرة أقوى من المعرفة ، وآثروا التسوية بينهما ، جاؤوا[٦] باسم ناقص لا يتمّ إلا بجملة ، فجعلوه وصفاً للمعرفة توصلًا إلى وصف المعارف بالجمل ، كما أتوا بـ « ذي » التي[٧] بمعنى « صاحب » توصلًا إلى الوصف بأسماء الأجناس نحو قولك[٨] : « مررت برجل ذي مالٍ » ، وأتوا بـ « أيّ »

---

(١) في (ظ) : أخواتها .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولو .

(٣) في (ق) : دخلت .

(٤) في (ق) و (ظ) : أخوه .

(٥) في (ق) و (ظ) : يحبوا .

(٦) في (ظ) : فجاؤوا .

(٧) في (ق) و (ظ) : بـ : « ذو » الذي .

(٨) سقطت من (ق) و (ظ) .

توصلًا إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو: «يا أيها الرجل» ونحو ذلك[(١)].

فإن قيل: فلِمَ وجب العائد من الصلة إلى الموصول؟ قيل: لأنّ العائد يعلّقها بالموصول، ويتممها به، ولذلك[(٢)] لم يجز أن يرتفع «زيد خرج[(٣)]» في قولهم «الذي خرج زيد» لأنّه يؤدي إلى أن تخلو الصلة من العائد إلى الموصول.

فإن قيل: فلِمَ حذف في قوله تعالى: «أهٰذا الذي بعث الله رسولا[(٤)]»؟ قيل: لأنّ العائد ضمير المنصوب المتّصل والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه[(٥)]، لأنّه صار الاسم الموصول، والفعل، والفاعل، والمفعول بمنزلة شيء واحد، فلمّا صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد، طلبوا لها التخفيف وكان حذف المفعول أولى، لأن المفعول فضلة، بخلاف غيره من هذه الأشياء، فكان حذفه أولى.

فإن قيل: فهل يجوز أن تكون الأسماء المفردة صلات؟

---

(١) في (ق) و (ظ): وما أشبه ذلك.

(٢) في (ق) و (ظ): ويتممه بها، ولهذا لم ...

(٣) في (ق) و (ظ): زيد بـ «خرج».

(٤) سورة الفرقان (الآية: ٤١).

(٥) في (ق) و (ظ) زيادة قوله: وإنما جاز حذفه، لأنه ...

قيل : لا يجوز ذلك ، لأنَّ أسماء الصلات إنّما أدخلوها في الكلام توصّلًا إلى الوصف بالجمل ، كما أتوا بـ « ذي »[1] توصلًا إلى الوصف بالأجناس ، وبـ « أيّ » توصلًا إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فكما لا يجوز إضافة « ذو » إلى غير الأجناس ولا يأتي بعد « أيّ » إلّا ما فيه الألف واللام ، فكذلك ههنا لا يجوز أن تكون الصلات إلا جملًا ، ولا يجوز أن تكون مفردة ؛ فأما قراءة من قرأ « تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ »[2] بالرفع ، فالتقدير فيه « على الذي هو أحسن » ، فكذلك قوله عز وجل[3] « مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ »[4] بالرفع فالتقدير[5] « ما هو بعوضة » ، وكذلك قوله عز وجل[3] « أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا »[6] أي « هو أشدّ » فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلّها ، وحذف المبتدأ جائز في كلامهم .

فإن قيل : فهذه الضمّة في « أيُّهم » ضمة إعراب أو ضمّة

---

(١) في (ق) و (ظ) : ذو .

(٢) سورة الأنعام (الآية : ١٥٤) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وكذلك قوله تعالى .

(٤) سورة البقرة (الآية : ٢٦)

(٥) في (ق) و (ظ) : تقديره .

(٦) سورة مريم (الآية : ٦٩) .

بناء ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيبويه إلى أنها ضمة بناء ، لأنهم لمّا حذفوا المبتدأ من صلتها دون سائر أخواتها ، نقصت فبنيت ، وكان بناؤها على الضم أولى ، لأنها أقوى الحركات ، فبنيت على الضمّة كـ « قبل » وبعد » والذي يدلّ على أنهم[1] إنما بنوها لحذف المبتدأ ، أنهم لو أظهروا المبتدأ فقالوا « ضربت أيهم هو في الدار » لنصبوا ولم يبنوا وذهب الخليل إلى أن الضمّة ضمة إعراب ، ويرفعه[2] على الحكاية ، والتقدير عنده [قال الله سبحانه وتعالى[3]] « ثم لننزعنّ من كلّ شيعة الذي يقال لهم أيهم » . وذهب يونس إلى الغاء الفعل قبله ، وينزل الفعل المؤثر في الإلغاء منزلة أفعال القلوب . والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، وأما قول الخليل : إنه مرفوع على الحكاية ، فالحكاية إنّما تكون بعد جري الكلام فتعود الحكاية إليه ، وهذا الكلام يصحّ ابتداء من غير تقدير قول قائل قاله ، وأما قول يونس فضعيف جداً ، لأنّ الفعل إذا كان مؤثراً لا يجوز إلغاؤه .

فإن قيل : فلِمَ بنيت أسماء الصلات ؟ قيل لوجهين :

---

(١) في (ظ) : أنها .

(٢) في (ظ) : وترفعه .

(٣) سقط من (ق) و (ظ) مابين القوسين .

(أحدهما) أنَّ الصِّلة لمّا كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة ، صارت بمنزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبنيّ .

(والوجه الثاني) أنَّ هذه الأسماء لمّا كانت لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً أشبهت الحروف ، لأنّها لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعدا .

فإن قيل : فـ « أيّ » لِمَ كانت معربة دون سائر أخواتها ؟

قيل : لوجهين :

(أحدهما) أنهم بقّوها على الأصل في الإعراب ، تنبيهاً على أنَّ الأصل في الأسماء الإعراب ، كما بنوا الفعل المضارع إذا اتّصلت به نون التأكيد ، وضمير[1] جماعة النسوة ، تنبيهاً على أن الأصل في الأفعال البناء .

(والوجه الثاني) أنهم حملوها على نظيرها ونقيضها ، فنظيرها جزء ، ونقيضها كلّ ، وهما معربان ، فكانت معربة ، فاعرفه تُصبْ إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) و (ظ) أو ضمير .

الباب الثامن والخمسون

باب حروف الاستفهام

إن قال قائل : كم حروف الاستفهام ؟ قيل : ثلاثة حروف[1] « الهمزة ، وأم ، وهل » وما عدا هذه الثلاثة ، فأسماء وظروف أقيمت مقامها ، فالأسماء : « مَن ، وما ، وكم ، وكيف » والظروف : « أين ، وأنّى ، ومتى ، وأيّ حين ، وأيّان » ، و « أيّ » يحكم عليها بما تضاف[2] إليه ، فأمّا الهمزة وأم ، فقد بيّنّاهما في باب العطف ، وأمّا « هل » فتكون استفهاماً وتكون بمعنى « قد » قال الله عزّ وجلّ[3] « هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ[4] » أي : « قد أتى » ثم قال الشاعر :

سائل فوارس يربوع بشدّتنا أهل رأونا بسفح القُفّ ذي الأَكَم[5]

---

(١) في (ق) : أحرف ، وفي (ظ) : حرف .
(٢) في (ظ) : يضاف .
(٣) في (ق) و (ظ) : تعالى .
(٤) سورة الإنسان (الآية الأولى) .
(٥) يربوع : أبو حيّ من تميم ، ويربوع أيضاً : أبو بطن من مُرّة . والسَّفح : عُرْض الجبل المضطجع أو أصله أو أسفلُه ، والقُفّ : ما ارتفع من متون الأرض ، والأَكَمة : تلّ من القُفّ ، وهو حجر واحد ، والجمع أكَم . والمعنى ظاهر ، ولم أقف على القائل .

أي « قد رأونا » ، ولا يجوز أن تجعل « هل » استفهاماً ، لأن « الهمزة » للاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام .

فإن قيل : فلِمَ أقامت العرب هذه الأسماء والظروف مقام حروف[1] الاستفهام ؟ قيل إنّما أقاموها مقام حروف[1] الاستفهام توسّعاً في الكلام ، ولكلّ واحد منها موضع يختص به ، ف« مَنْ » سؤال عمّن يعقل ، و « ما » سؤال عمّا لا يعقل ، و « كم » سؤال عن العدد ، و « كيف » سؤال عن الحال ، و « أين ، وأنّى » سؤال عن المكان ، و « متى ، وأيّ حين ، وأيان » سؤال عن الزمان ، و « أيّ » يحكم عليها بما تضاف إليه ، فإنّها لا تكون إلا مضافة ، ألا ترى أنك لو قلت : « مَنْ عندك ؟ » لوجب أن يقول المجيب : « زيد أو عمرو » وما[2] أشبه ذلك ، ولو قال « فرس ، أو حمار » لم يجز ، لأنّ « من » سؤال عمّن يعقل ، لا عمّا لا يعقل ، وكذلك لو قلت : « أين زيد ؟ » لوجب أن تقول « في الدار أو[3] في المسجد » وما أشبه ذلك ، فلو قال : « يوم الجمعة »

---

(١) في (ق) و (ظ) : حرف .

(٢) في (ق) و (ظ) : أو ما .

(٣) في (ظ) زيادة قوله : أو في السوق أو ...

لم يجز ، لأنَّ « أين » سؤال عن المكان لا عن الزمان ، وكذلك أيضاً لو قلت : « متى الخروج ؟ » لوجب أن تقول[١] « يوم الجمعة ، أو يوم السبت » وما[٢] أشبه ذلك ، ولو قال[٣] « في الدار ، أو في المسجد » لم يجز ، لأن « متى » سؤال عن الزمان لا عن المكان ، وكذلك سائرها .

فإن قيل : فلِمَ أقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد ، وهي همزة الاستفهام ، وهم يتوخون الإيجاز والاختصار في الكلام ؟ قيل : إنَّما فعلوا ذلك للمبالغة في طلب الإيجاز والاختصار ، وذلك لأنَّ هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي يدلُّ[٤] عليه ، ألا ترى أنَّ « مَنْ » تشتمل على جميع من يعقل ، و « أين » تشتمل على جميع الأمكنة ، و « متى » تشتمل على جميع الأزمنة ، وكذلك سائرها ؟ فلمَّا كانت تشتمل على هذه الأجناس ، كان فيها فائدة ليست في الهمزة ، ألا ترى أنك لو قلت « أزيد عندك ؟ » لجاز ألاَّ يكون زيد[٥] عنده ،

---

(١) في (ق) : يقول .
(٢) في (ق) : أو .
(٣) في (ظ) : قلت .
(٤) في (ق) : تدل .
(٥) سقطت من (ق) .

فيقول « لا » فتحتاج إلى أن تعيد السؤال ، وتعدّ شخصاً شخصاً ، وربّما لا يذكر الشخص [١] الذي هو عنده ، فلا يحصل لك الجواب عمّن عنده ، لأنّه لا يلزمه ذلك في سؤالك ، فلمّا كان ذلك يؤدي إلى التطويل ، لأنّ استيعاب الأشخاص مستحيل ، أتى بلفظة تشتمل على جميع مَن يعقل وهي « مَن » ، فأقاموها مقام « الهمزة » ليلزم المسؤول الجواب عمّن عنده ، وكذلك لو قلت « أفي الدار زيد ، أو في المسجد » لجاز ألا يكون في واحد منهما ، فيقول « لا » فتحتاج أيضاً أن [٢] تعيد السؤال ، وتعدّ مكاناً مكانا ، وربّما لا يذكر [٣] ذلك المكان الذي هو فيه ، فلا يحصل لك الجواب عن مكانه ، لأنّه لا يلزمه ذلك في سؤالك [٤] ، فلمّا كان ذلك يؤدي إلى التطويل ، أتى بـ « أين » لأنّها تشتمل على جميع الأمكنة ، ليلزم المسؤولَ الجواب عن مكانه ، وكذلك لو قلت « أيخرج زيد يوم السبت » لجاز ألا يخرج في ذلك اليوم ، فتحتاج أيضاً إلى تكرير السؤال ، وربّما لا يذكر [٣] ذلك الوقت الذي يخرج فيه

---

(١) في (ق) : ذلك الشخص .
(٢) في (ق) : إلى أن .
(٣) في (ق) : تذكر .
(٤) في (ظ) : سؤاله .

فلمّا كان ذلك يؤدّي إلى التطويل أقاموا « متى » مقامها ، لأنّها تشتمل على جميع الأزمنة ، كما تشتمل « أين » على جميع الأمكنة ، وكذلك سائرها فلهذا المعنى من الإيجاز والاختصار أقاموها مقام الهمزة .

فإن قيل : فلِمَ كانت مبنيّة ما عدا « أيًا » ؟ قيل : إنّما بنيت لأنّها تضمّنت معنى حرف الاستفهام وهو « الهمزة » وأمّا « أيّ » فإنّما أعربت [وإن كانت قد تضمنت معنى حرف الاستفهام[1]] لما بيّنّا في باب أسماء الصلات قبل : فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) ما بين القوسين محو في (ق) .

الباب التاسع والخمسون

باب الحكاية

إن قال قائل : لِمَ دخلت الحكاية الكلامَ ؟ قيل : لأنّها تزيل الالتباس ، وتزيل[1] التوسّع في الكلام .

فإن قيل : فهل يجوز[2] الحكاية في غير الاسم العلم والكنية ؟ قيل : اختلفت[3] العرب في ذلك ، فمن العرب من يجيز الحكاية في المعارف كلها دون النكرات ، قال الشاعرِ[4] :

سمعت : الناسُ ينتجعون غيثاً فقلت لصيدحَ انتجعي بلالا[5]

فقال : « الناسُ » بالرفع ، كأنّه يسمع[6] قائلا يقول : الناسُ ينتجعون غيثاً ، فحكى الاسم مرفوعاً كما سمع . ومن

(١) في (ق) و (ظ) : وتزيد .

(٢) في (ق) و (ظ) : تجوز .

(٣) في (ظ) : اختلف .

(٤) هو ذو الرُّمّة ، غيلان بن عقبة وقد تقدم ذكره (ص ١٤٢) .

(٥) الانتجاع : طلب الكلأ ومساقط الغيث ، وانتجعنا فلاناً إذا أتيناه نطلب معروفه . وصيدح : اسم ناقة ذي الرُّمة ولمّا أنشد بلالَ ابنَ أبي بُردة قولَه : سمعت الناس (البيت) قال بلال : يا غلام : قم أعطه حبلَ قتٍّ لصيدح . القَتّ : الفِصْفِصة وهي الرَّطبة من عَلَف الدوابّ .

(٦) في (ق) و (ظ) : سمع .

العرب من يجيز الحكاية في المعرفة والنكرة ، ومن ذلك قول بعضهم ، وقد قيل له : عندي تمرتان ، فقال : « دعني من تمرتان » . وأمّا أهل الحجاز فيخصونها بالاسم العلم والكنية ، فيقولون إذا قال : رأيت زيداً : « مَنْ زيداً ؟ » وإذا قال : مررت بزيد : « مَنْ زيدٍ ؟ » فيجعلون « مَنْ » في موضع رفع بالابتداء ، و « زيداً[١] » في موضع الخبر ، ويحكون الإعراب ، وتكون الحركة قائمة مقام الرفعة[٢] التي تجب بخبر المبتدأ . وأمّا بنو تميم فلا يحكون ، ويقولون « من زيدٌ » بالرفع في جميع الأحوال ، فيجعلون « مَنْ » في موضع رفع لأنّه مبتدأ و « زيد[٣] » هو الخبر ، ولا يحكون الإعراب ، وهو القياس ؛ والذي يدلّ على ذلك أنّ أهل الحجاز يوافقون بني تميم في العطف والوصف ، فالعطف كقولك إذا قال لك القائل : رأيتُ زيداً : « ومَنْ زيدٌ ؟ » ، والوصف كقولك إذا قال لك[٤] القائل : رأيت زيداً الظريفَ : « مَنْ زيدٌ الظريف ؟ » .

فإن قيل : فلِمَ خصّ أهل الحجاز الحكاية بالاسم العلم

(١) في (ظ) : و « زيد » .
(٢) في (ظ) : الرفع .
(٣) في (ق) : و « زيداً » .
(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

والكنية ؟ قيل : لأنّ الاسم العلم والكنية غيّرا ونقلا عن وضعهما ، فلمّا دخلهما التغيير ، والتغيير [1] يؤنس بالتغيير .

فإن قيل : فلِمَ رَفَعَ أهل الحجاز مع العطف والوصف ؟

قيل : لارتفاع اللبس .

فإن قيل : فما هذه الزيادات التي تلحق « مَنْ » في الاستفهام عن النكرة في الوقف في حالة الرفع ، والنصب ، والجرّ ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمع ، نحو : « منو ، ومنا ، ومني ، ومنانْ ، ومَنَيْنْ ، ومنون ، ومَنِينْ ، ومَنَهْ ، ومنتان ، ومَنْتَيْنْ ، ومنات » هل هي إعراب أو[2] لا ؟ قيل : هذه الزيادات التي تلحق « مَنْ » من تغييرات[3] الوقف ، وليست بإعراب ، والدليل على ذلك من وجهين :

(أحدهما) أنّ « مَنْ » مبنيّة ، والمبنيّ لا يلحقه الإعراب .

(والثاني) [4] أن الإعراب يثبت في الوصل ، ويسقط في الوقف [5] ، وهذا بعكس الاعراب ، يثبت في الوقف ، ويسقط

(١) في (ق) : فالتغيير .
(٢) في (ق) : أم .
(٣) في (ظ) : تغيّرات .
(٤) في (ق) و (ظ) : والوجه الثاني .
(٥) أي إنّ الحكاية في (مَن) خاصّة بالوقف نقول : مَنانْ ، (بالوقف والإسكان) وإن وصلت قلتَ : مَنْ ياهذا وبطلت الحكاية .

في الوصل ، فدلّ على أنّه ليس بإعراب ، وأمّا[١] قول الشاعر[٢] :

أتوا ناري فقلت منونَ أنتم   فقالوا الجن فقلت[٣] : عِموا ظلاما[٤]

فأثبتوا[٥] الزيادة في حال[٦] الوصل ، فالجواب عنه من وجهين :

(أحدها) أنّه أجرى الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر وإذا كان ذلك لضرورة الشعر[٧] فلا يكون فيه حجة .

(والثاني[٨]) أنّه يجوز أن يكون من قبيلة تعرب[٩]

---

(١) في (ق) و (ظ) : فأما .

(٢) هو شَمِر بن الحارث الضبي كما في الدرر واللسان .

(٣) هكذا وردت في المطبوع والصحيح ما في (ق) و (ظ) : قلت .

(٤) في (ظ) : عموا صباحاً . وقد أورد صاحب اللسان للبيت رواية أخرى هي :

أتوا ناري فقلت : منون ؟ قالوا   سَرَاة الجن ، قلت : عموا ظلاما

والمعنى أن الجن طرقته وقد أوقد ناراً لطعامه . والشاهد زيادة الواو والنون على (مَن) في الوصل ، وكان القياس أن يقول : مَن أنتم ؟ وهي حالة شاذة ، وفي ذلك أقوال كثيرة للبصريين والكوفيين لا يتسع لها المقام .

(٥) في (ق) : و (ظ) : فأثبت .

(٦) في (ق) و (ظ) : حالة .

(٧) في (ق) و (ظ) : للضرورة .

(٨) في (ظ) : والوجه الثاني .

(٩) في (ق) و (ظ) : يعربون .

« مَنْ » ، فقد حكي عن سيبويه [1] أنّه من العرب من يقول : « ضرب مَنٌ مَناً » كما تقول [2] : « ضرب رجل رجلًا » ولم يقع الكلام في لغة من أعربها ، وإنّما وقع في لغة من بناها ، فـ « منون » في هذه اللغة بمنزلة « قام الزيدون » وعلى كل حال فهو من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) و (ظ) : حكى سيبويه .
(٢) في (ق) : يقول .

الباب الستون

باب الخطاب

إن قال قائل : ما ضابط هذا الباب ؟ قيل : أن تجعل أوّل كلامك للمسؤول عنه الغائب ، وآخره للمسؤول المخاطب ، فتقول إذا سألت رجلًا عن رجل قلت[1] « كيف ذلك الرجل يا رجلُ » ، وإذا سألته عن رجلين قلت « كيف ذانك الرجلان يا رجلُ » ، وإذا سألته عن رجال قلت « كيف أولئك الرجال يا رجلُ » وإذا سألت رجلًا عن امرأة قلت : « كيف تلك[2] المرأةُ يا رجلُ » ، وإذا سألته عن امرأتين قلت : « كيف تانك المرأتان يا رجلُ » ، وإذا سألته عن نسوة قلت « كيف أولئك النسوة يا رجلُ » ، وإذا سألت امرأةً عن امرأة قلت : « كيف تلك المرأة يا امرأةُ » ، وإذا سألتها عن امرأتين قلت : « كيف تانك المرأتان يا امرأةُ » وإذا سألتها عن نسوة قلت : « كيف أولئك النسوة يا امرأةُ » وإذا سألت امرأةً عن رجل قلت : « كيف ذلك الرجل يا امرأةُ » ، وإذا سألتها

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .
(٢) في (ظ) : تيك .

عن رجلين قلت : « كيف ذانك الرجلان يا امرأة » ، وإذا سألتها عن رجال قلت : « كيف أولئك الرجال يا امرأةُ » ، وإذا سألت اثنين عن امرأة قلت : « كيف تلكما المرأةُ يا رجلان » قال الله عزّ وجلّ [١] : « أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ [٢] » ، وإذا خاطبت نسوةً وأشرت إلى رجل قلت : « كيف ذلكنّ الرجلُ يا نسوةُ » قال الله تعالى : « قَالَتْ [٣] فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ [٤] » وعلى هذا قياسُ هذا الباب .

فإن قيل : فلِمَ قدّم المشار إليه الغائب؟ قيل : عناية بالمسؤول عنه ، والكاف بعد أسماء الإشارة وهي « ذلك ، وتلك ، وأولئك » لمجرّد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب لأنه لو كان لها موضع من الإعراب لكان موضعها الجرّ بالإضافة ، وذلك محال ، لأنّ أسماء الإشارة معارف ، والمعارف لا تضاف ، فصارت بمنزلة الكاف في « النجاك » لأنّ ما فيه الألف واللام لا تضاف [٥] ، وبمنزلة الكاف في « إيّاك » لأنه مضمر ، والمضمرات كلّها معارف ،

---

(١) في (ق) و (ظ) : تعالى .

(٢) سورة الأعراف ، (الآية : ٢٢) .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) سورة يوسف ، (الآية : ٣٢) .

(٥) في (ق) : يضاف .

والمعارف لا تضاف . واللام في : « ذلك » وتلك » زائدة[١] للتنبيه ، كـ « ها » في « هذا » ولهذا لا يحسن أن يقال[٢] : « هذلك » ولا « هاتالك » ، وأصل اللام أن تكون ساكنة.

فإن قيل : فلِمَ كسرت اللام في ذلك وحدها ؟ قيل : إنّما كسرت « ذلك[٣] » لوجهين :

(أحدهما) أنّها كسرت لالتقاء الساكنين ، لسكونها وسكون الألف قبلها .

(والثاني) أنها كسرت لئلا تلتبس بلام الملك ، ألا ترى أنك لو قلت « ذلك » بفتح اللام ، لالتبس وتوهّم السامع أنّ المراد به أنّ هذا[٤] الشيء ملك لك ، فلمّا كان يؤدي إلى الالتباس كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس ، وإنّما فتحت كاف الخطاب في المذكّر ، وكسرت في المؤنث للفرق بينهما ، والكاف في « تلكما » أيضاً للخطاب ، و « ما » التي بعدها[٥] علامة للتثنية[٦] ، وكذلك الكاف أيضاً في « أولئكم » للخطاب ،

---

(١) سقطت من (ظ) .
(٢) في (ظ) لا هذلك ولا . . .
(٣) سقطت من (ق) و (ظ) .
(٤) سقطت من (ق) .
(٥) سقط من (ق) و (ظ) : التي بعدها .
(٦) في (ق) : للتأنيث وهو سهو .

والميم والواو المحذوفة علامة لجمع المذكر ، وكذلك الكاف أيضاً في « أولئكنّ » للخطاب ، والنون المشدّدة علامة لجمع المؤنث ؛ ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في التثنية والجمع على خطاب الواحد إذا فهم المعنى ، قال الله سبحانه وتعالى « ذَٰلِكَ
٥ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ [١] » ولم يقل « ذلكم » ، وقيل : إنّما أفرد لأنه أراد به الجمع ، [كأنّه قال : إنّها [٢] الجمع [٣]] والجمع لفظه مفرد . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) سورة آل عمران ، (الآية : ١٨٢) .
(٢) في (ق) : ذلك أيها الجمع وهو الصواب .
(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

الباب الحادي والستون

باب الألِفات

إن قال قائل : على كم ضرباً الألِفات التي تدخل أوائل الكلم ؟ قيل : على ضربين : همزة وصل ، وهمزة قطع ، فهمزة الوصل هي التي يتّصل ما قبلها بما بعدها في الوصل ولذلك سمّيت همزة الوصل ، وهمزة القطع هي التي تقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها فلذلك[1] سمّيت همزة القطع .

فإن قيل : ففي ماذا تدخل همزة الوصل من الكلم ؟ قيل : في جميع أقسام الكلم من الاسم والفعل والحرف ، أمّا الاسم فتدخل منه على اسم ليس بمصدر ، وعلى اسم هو المصدر[2] ، فأما ما ليس بمصدر فـ « ابن ، وابنة ، واثنان ، واثنتان ، واسم ، واست ، وامرؤ ، وامرأة ، وايمن » فالهمزة[3] دخلت في أوائل هذه الكلم عوضاً عن اللام المحذوفة منها ، ما عدا : « امرؤ ، وامرأة ، وايمن » فأمّا « امرؤ ، وامرأة » فإنّما دخلت[4] عليها لأنّهما لمّا كان آخرهما همزة ، والهمزة معدن

---

(١) في (ق) و (ظ) : ولذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : مصدر .

(٣) في (ق) و (ظ) : والهمزة .

(٤) في (ق) و (ظ) : أدخلت .

التغيير ، تنزّلا منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام ، فأدخلت الهمزة عليها كما أدخلت على ما حذف منه اللام . فأمّا « ايمن » فهو جمع يمين ، إلا أنهم وصلوها لكثرة الاستعمال ، وقيل : إنهم حذفوها حذفاً ، وزيدت الهمزة في أوّله لئلاّ يبتدأ بالساكن وأمّا ما كان مصدراً فنحو : « انطلاق ، واقتطاع ، واحمرار ، واحميرار ، واستخراج ، واغديدان ، واخروّاط ، واسحنكاك[1] واسلنقاء ، واحرنجام ، واسبطرار » وما أشبه ذلك . وأمّا الفعل فتدخل همزة الوصل منه على أفعال هذه المصادر نحو : « انطلق ، واقتطع ، واحمرّ ، واحمارّ ، واستخرج ، واغدودن[2] واخروّط[3] ، واسحنكك[4] ، واسلنقى[5] ، واحرنجم[6] ، واسبطرّ[7] » ونحو ذلك[8] ، وإنّما دخلت همزة الوصل في أوائل

---

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) اغدودَن النبتُ ، إذا اخضرّ حتى يضرب إلى السواد من شدّة ريّه .

(٣) اخروّط بهم الطريق والسفر : امتدّ .

(٤) اسحنكك الليلُ : إذا اشتدت ظلمتُه .

(٥) في (ظ) : واسلقى . والاسلنقاء : الاستلقاء على القفا ، وكل شيء كان فيه كالانبطاح ففيه استلقاء .

(٦) حرجمتُ الإبل فاحرنجمت : اذا رددتها ، فارتدّ بعضها على بعض ، واجتمعت .

(٧) اسبَطَرّت (الجِمال) في سيرها : أسرعت وامتدّت .

(٨) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

هذه الأفعال ومصادرها ، لئلاّ يبتدأ بالساكن ، وكذلك أيضاً تدخل همزة الوصل على أمثلة الأمر من الفعل الذي يسكّن فيه ما بعد حرف المضارعة ، نحو : « ادخل ، واضرب ، واسمع » لئلاّ يبتدأ بالساكن . وأمّا الحرف فلا تدخل همزة الوصل منه إلاّ على حرف واحد ، وهي لام التعريف ، نحو : « الرجل ، والغلام » وما أشبه ذلك في قول سيبويه للعلّة التي ذكرناها . وأمّا الخليل فذهب إلى أنّ الألف واللام زيدتا معاً للتعريف ، إلا أنّهم جعلوا الهمزة همزة وصل لكثرة الاستعمال ، [وقد ذكرناه مستوفى في كتاب « الألف واللام »][1] .

فإن قيل : فلِمَ فتحت الهمزة مع لام التعريف ، وألف « ايمن » ؟ قيل : أمّا الهمزة مع لام التعريف ففتحت لثلاثة أوجه :

(أحدها)[2] أنّ الهمزة لمّا دخلت على لام التعريف وهي حرف ، أرادوا أن يجعلوها مخالفة للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل .

(والوجه الثاني) [أنّ الحرف أثقل ، فاختاروا له الفتحة لأنّه أخف الحركات .

(والوجه الثالث)][3] أنّ الهمزة مع لام التعريف يكثر

---

(١) سقط من (ق) و (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) : الوجه الأول .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

دورها في الكلام ، فاختاروا لها أخفّ الحركات وهو الفتح . وأمّا همزة « ايمن » فإنما بنيت على الفتح لوجهين :

(أحدهما) أنّ الأصل فيها أن تكون همزة قطع مفتوحة ، فإذا وصلت لكثرة الاستعمال ، بقيت حركتها على ما كانت عليه .

(والثاني) أنّها فتحت لأنّ هذا الاسم ناب [1] عن حرف القسم وهو « الواو » فلمّا ناب عن الحرف شبّته بالحرف وهو لام التعريف ، فوجب أن تفتح همزته كما فتحت مع لام التعريف .

فإن قيل : فلِمَ ضُمّت الهمزة في نحو « اُدخُل » وكسرت في نحو « اِضرِب » وما أشبه ذلك ؟ قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب البصريّون إلى أنّ الأصل في هذه الهمزة الكسر ، وإنّما ضُمّت في نحو : « اُدخُل » وما أشبه ذلك ، لأن الخروج من كسر إلى ضمّ مستثقل ، ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن « فِعُل » . وذهب الكوفيون إلى أنّ همزة الوصل مبنيّة على ثالث المستقبل ، فإن كان مكسوراً كسرت ، وإن كان مضموماً ضُمّت . وما عدا ما ذكرناه في همزة الوصل فهو همزة قطع ، لأن همزة القطع ليس لها أصل يحصرها ، غير أنّا نذكر بينهما فرقاً على جهة التقريب فنقول :

---

(١) في (ق) قد نابت .

نفرق[1] بين همزة الوصل وهمزة القطع في الأسماء بالتصغير ، فإن ثبتت بالتصغير فهي همزة قطع ، وإن سقطت فهي همزة وصل ، نحو همزة : « أب ، وابن » فالهمزة في « أب » همزة قطع ، لأنّها تثبت في التصغير ، لأنّك تقول في تصغيره : « أُبيّ » ، والهمزة في « ابن » همزة وصل لأنّها تسقط[2] في التصغير ، لأنّك تقول في تصغيره « بُنيّ » . ونفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع في الأفعال ، بأن يكون[3] ياء المضارعة[4] منه مفتوحة ، أو مضمومة ، فإن كانت مفتوحة فهي همزة وصل ، نحو ما قدّمناه ، وإن كانت مضمومة فهي همزة قطع نحو : « أجمل ، وأحسن » وما أشبه ذلك ، لأنّك تقول في المضارع[5] « يُجمل ، ويُحسن » وما أشبه ذلك ، وهمزة مصدره أيضاً همزة قطع كالفعل ، وإنّما كسرت من « إجمال » ونحوه لئلا يلتبس[6] بالجمع ، فإنّهم لو قالوا : « أجمل أجمالا » بفتح الهمزة في المصدر ،

---

(١) في (ق) : يفرق .

(٢) في (ظ) : سقطت .

(٣) في (ق) : تكون .

(٤) في (ق) و (ظ) : المضارع .

(٥) في (ق) و (ظ) : منه .

(٦) في (ق) تلتبس .

لالتبس بجمع « جَمَل » فلمّا كان ذلك يؤدّي إلى اللبس ، كسروا الهمزة لإزالة اللبس .

فإن قيل : فلم فتحوا حرف المضارعة في[1] الثلاثي ، وضمّوه من[2] الرباعي ؟ قيل : لأن الثلاثيّ أكثر من الرباعي ، والفتحة أخفّ من الضمّة ، فأعطوا الأكثر الأخفّ ، والأقلّ الأثقل ليعادلوا بينهما .

فإن قيل : فالخماسيّ والسداسيّ أقل من الرباعيّ فهلّا وجب ضمّه ؟ قيل : إنّما وجب فتحه لوجهين : النقل[3] من[4] الثلاثي أكثر من الرباعيّ ، فلمّا وجب الحمل على أحدهما ، كان الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقلّ .

(والثاني) أن الخماسيّ والسداسيّ ثقيلان لكثرة حروفهما ، فلو بنوهما على الضمّ ، لأدّى ذلك إلى أن يجمعوا بين كثرة الحروف ، وثقل الضمّ ، وذلك لا يجوز ، فأعطوهما[5] أخفّ

---

(١) في (ق) و (ظ) : من .

(٢) في (ظ) : في .

(٣) في (ق) و (ظ) : أحدهما أن النقل ...

(٤) في (ظ) : في .

(٥) في (ظ) : فأعطوه .

الحركات وهو الفتح ، وعلى[1] أنّ بعض العرب يضمّ[2] حروف المضارعة منها فيقول : « ينطلق ، ويستخرج » بضمّ حرف المضارعة ، حملاً على الرباعي . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

---

(١) في (ق) و (ظ) : على .

(٢) في (ق) و (ظ) : حرف .

الباب الثاني والستون

باب الإمالة

إن قال قائل : ما الإمالة ؟ قيل : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء .

فإن قيل : فلِمَ أدخلت[1] الإمالةُ الكلامَ ؟ قيل : طلباً للتشاكل ، لئلاّ تختلف الأصوات فتتنافر ، وهي تختص بلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم ، وهي فرع على التفخيم ، والتفخيم هو الأصل ، بدليل أن الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها ، وليس التفخيم كذلك .

فإن قيل : فما الأسباب التي توجب الإمالة ؟ قيل : هي الكسرة في اللفظ ، أو كسرة تعرض للحرف في بعض المواضع ، [أو الياء الموجودة في اللفظ ، أو لأنّ الألف منقلبة عن الياء ، أو لأنّ الألف تنزل[2] منزلة المنقلبة عن الياء ، أو إمالة لإمالة ، فهذه ستة أسباب توجب الإمالة ، فأمّا الإمالة للكسرة في اللفظ فنحو قولهم في : « عالِم : عالِم » وفي « سالم : سالِم » ،

---

(١) في (ق) : دخلت .

(٢) في (ق) : تتنزل .

وأمّا الإمالة للكسرة[1] بشيء يعرض للحرف في بعض المواضع][2] فنحو قولهم في « خَاف : خِاف » فأمالوا لأن الخاء تكسر في « خِفْتُ » ، وأمّا الإمالة للياء فنحو قولهم في « شَيْبان : شِيبان » وفي « غيلان : غِيلان » ، وأمّا الإمالة لأن الألف تنقلب[3] من الياء فنحو قولهم في « رحى : رِحى » وفي « رمى : رِمى » وأمّا الإمالة لأن الألف تنزل[4] منزلة المنقلبة عن الياء فنحو قولهم[5] « حُبَارى[6] : حبارِى » وفي « سكارى : سكارِى » وأمّا الإمالة للإمالة فنحو « رأيت عِمادا ، وقرأت كِتابا » .

فإن قيل : فما يمنع من الإمالة ؟ قيل : حروف الاستعلاء والإطباق ، وهي « الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والغين ، والخاء ، والقاف » ، فهذه سبعة أحرف تمنع الإمالة .

فإن قيل : فلِمَ منعت هذه الأحرف الإمالة ؟ قيل :

---

(١) في (ق) : لكسرةٍ تعرض للحرف .
(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .
(٣) في (ق) و (ظ) : منقلبة .
(٤) في (ق) : تتنزل .
(٥) في (ق) و (ظ) : في .
(٦) الحُبَارَى : طائر معروف وهو على شكل الاوزة والجمعُ : حبابير وحُبَارَيات .

لأن هذه الحروف[١] تستعلي وتتصل بالحنك الأعلى فتجذب الألف إلى الفتح ، وتمنعه[٢] من التسفّل بالإمالة .

فإن قيل : فلِمَ إذا وقعت بعد الألف مكسورة منعت الإمالة ، وإذا وقعت مكسورة قبلها لم تمنع[٣] ؟ قيل : إنما منعت من الإمالة إذا وقعت مكسورة بعد الألف لأنه يؤدي إلى التصعُّد بعد الانحدار ، لأن الإمالة تقتضي الانحدار ، وهذه الحروف تقتضي التصعُّد ، فلو أملت[٤] ههنا لأدّى ذلك إلى التصعُّد بعد الانحدار ، وذلك صعب ثقيل ، فلذلك[٥] منعت من الإمالة ، بخلاف ما إذا وقعت مكسورة قبل الألف ، فإنه لا يؤدي إلى ذلك ، فإنك إذا أتيت بالمستعلي مكسوراً أضعفتَ استعلاءه ، ثم إذا أملت انحدرت بعد تصعُّد ، والانحدار بعد التصعُّد سهل خفيف ، فبان الفرق بينهما .

فإن قيل : فهلاً جازت الإمالة إذا وقعت قبل الألف مفتوحة في نحو : « صامت » وذلك انحدار بعد تصعُّد ؟ قيل : لأن الحرف المستعلي مفتوح ، والحرف المستعلي إذا كان مفتوحاً

---

(١) في (ق) و (ظ) : الأحرف .
(٢) في (ق) : وتمنعها .
(٣) في (ق) : الإمالة .
(٤) في (ق) و (ظ) : أميلت .
(٥) في (ق) و (ظ) : فلهذا .

زاد استعلاءً فامتنعت الإمالة ، بخلاف ما إذا كان مكسوراً ، لأنَّ الكسرة تضعف استعلاءه ، فصارت سلماً إلى جواز الإمالة ، ولم يكن جواز الإمالة هناك لأنَّه انحدار بعد تصعُّد فقط ، وإنّما كان كذلك[1] ، لأنَّ الكسرة ضعّفت استعلاءه ، لأنَّه[2] انحدار بعد تصعُّد ؛ فباعتبار هذين الوصفين جازت الإمالة ههنا ، فإن[3] وجد أحدهما ، وهو كونه انحداراً بعد تصعُّد ، فلم يوجد الآخر وهو تضعيف حرف الاستعلاء بالكسرة[4] التي هي سلَّم إلى جواز الإمالة ، فالإمالة في ضرب المثال مع الكسرة ، بمنزلة النزول من موضع عالٍ بدرجةٍ أو سلَّم ، والإمالة مع غير الكسرة ، بمنزلة النزول من موضعٍ عالٍ بغير درجة[5] أو سلَّم ، فبان الفرق بينهما .

فإن قيل : فلِمَ إذا كانت الراء مفتوحة أو مضمومة منعت من الإمالة ، وإذا كانت مكسورة وجبت[6] الإمالة ؟ قيل : لأنَّ الراء حرف تكرير . فاذا كانت مفتوحة أو مضمومة

---

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولأنه .

(٣) فى (ق) و (ظ) وإن .

(٤) في (ظ) : فالكسرة .

(٥) في (ق) و (ظ) : من غير .

(٦) في (ق) و (ظ) : أوجبت .

فكأنه [١] اجتمع فيها فتحتان أو ضمّتان ، فلذلك منعت الإمالة ، وأمّا إذا كانت مكسورة ، فكأنه قد اجتمع فيها كسرتان فلذلك أوجبت الإمالة .

فإن قيل : فلِمَ غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء نحو [٢] : « طارد » والراء المفتوحة نحو [٢] : « دار القرار » وما أشبه ذلك ؟ قيل : إنما غُلّبت الإمالة للراء المكسورة مع الحرف المستعلي ، لأن الكسرة في الراء اكتست [٣] تكريراً فقويت ، لأنّ الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها ، فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين ، فغلبت بتسفُّلها تصعُّد المستعلي ، وكما غلبت الراء المكسورة الحرفَ المستعلي ، فكذلك الراء المفتوحة المشبّهة به .

فإن قيل : فلم لم تدخل الإمالة في الحرف [٤] ؟ قيل : لأنّ الإمالة ضرب من التصرُّف ، أو لتدلّ الألف على أنّ أصلها ياء ، والحروف لا تتصرّف ، ولا تكون ألفاتها منقلبة عن ياء ولا واو .

---

(١) في (ق) و (ظ) : قد اجتمع .

(٢) في (ق) و (ظ) : في نحو .

(٣) في (ق) و (ظ) : اكتسبت .

(٤) في (ق) : الحروف .

فإن قيل : فلِمَ جازت الإمالة في : «بلى ، ويا في النداء» ؟

قيل : أمّا «بلى» فإنّما أميلت لأنّها أغنت غناء الجملة ، وأمّا «يا» في النداء فإنّما أميلت لأنّها قامت مقام الفعل ، فجازت إمالتها كالفعل ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

الباب الثالث والستون

باب الوقف

إن قال قائل: على كم وجهاً يكون الوقف؟ قيل: على خمسة أوجه:

(السكون) وهو حذف الحركة والتنوين.

(والإشمام) وهو أن تضمّ شفتيك من غير[1] صوت، وهذا يدركه البصير دون الضرير.

(والروم) وهو[2] أن تشير إلى الحركة بصوت ضعيف، وهذا يدركه البصير والضرير.

(والتشديد) وهو[2] أن تشدّد الحرف الأخير نحو: «هذا عمرّ، وهذا خالدّ».

(والإتباع) وهو أن تحرّك ما قبل الحرف الأخير إذا كان ساكناً حركة الحرف الأخير في الرفع والجرّ، نحو: «هذا بَكُرْ ومررت بِبَكِرْ».

فإن قيل: فلِمَ خصّوا الوقف بهذه الوجوه الخمسة؟ قيل: أمّا السُّكون فلأنَّ راحة المتكلّم ينبغي أن تكون عند الفراغ

---

(١) سقطت من (ظ)

(٢) في (ظ): هو

من الكلمة، والوقف عليها، والراحة في السكون لا في الحركة[١].

فإن قيل: فلِمَ أبدلوا من التنوين ألفاً في حال النصب، ولم يبدلوا من التنوين واواً في حال[٢] الرفع، ولا ياء في حال[٢] الجرّ؟ قيل: لوجهين:

(أحدهما) إنّما أبدلوا من التنوين ألفاً في حال النصب لخفّة الفتحة، بخلاف الرفع والجرّ، فإنّ الضمّة والكسرة ثقيلتان.

(والوجه الثاني) أنّهم لو أبدلوا من التنوين واواً في حالة الرفع لكان ذلك يؤدّي إلى أن يكون اسم متمكّن في آخره واو قبلها ضمة، وليس في كلام العرب اسم متمكّن في آخره واو قبلها ضمّة. ولو أبدلوا من التنوين ياء في حالة الجرّ، لكان ذلك يؤدّي إلى أن تلتبس بياء المتكلّم، فلذلك لم يبدلوا منه ياء. على أنه من العرب من يبدل في حالة الرفع واواً، وفي حالة الجرّ ياء، ومنهم من لا يبدل في حالة النصب ألفاً، كما لا يبدل في حالة الرفع واواً، ولا في حالة الجرّ ياء، وهي لغة[٣] قليلة؛ وأجود اللغات الإبدال في حال[٤] النصب، وترك الإبدال في حال[٤] الرفع والجرّ على ما بيّنّا. وأما (الإشمام[٥])

(١) في (ق) و (ظ): بالسكون لا بالحركة.
(٢) في (ق): حالة.
(٣) في (ق): لُغَيّة.
(٤) في (ق) و (ظ): حالة.
(٥) في (ظ): والإشمام.

فالمراد به أن تبيّن أنّ لهذه الكلمة أصل [١] حركة في حال الوصل ، وكذلك « الروم والتشديد » .

فإن قيل : فلِمَ لم يجز الإشمام في حال [٢] الجرّ ؟ قيل : لأنه يؤدي الى تشويه الحلق [٣] ، وأما الإتباع فلأنه لمّا وجب التحريك لالتقاء الساكنين ، اختاروا لها [٤] الضمّة في حالة الرفع ، لأنها الحركة التي كانت في حالة الوصل ، وكانت [٥] أولى من غيرها ، قال الشاعر [٦] :

« أنا ابن ماويّة إذ جدّ النّقُرْ »

---

(١) في (ق) و (ظ) : حال .

(٢) في (ق) و (ظ) : حالة .

(٣) في (ق) : الحلقة .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ق) : فكانت .

(٦) هو عبد الله بن ماوية الطائي ، على قول ، وماوية : اسم أمه، ونسبه الصاغاني لفدكي بن عبد الله المنقريّ ، وعزاه سيبويه لبعض السعديين ، وتمام البيت :

« وجاءت الخيل أثابيّ زُمَرْ »

وهو من شواهد سيبويه ، قال الأعلم : الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف ، والنقُر : صوت يسكن به الفرس عند احتمائه وشدّة حركته . أي : أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب و : أثابيّ : جماعات جمعُ أثبيّة .

وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر[1] :

أرتني حِجلًا على ساقها ... فهش فؤادي لذاك الحِجِل

بكسر الحاء والجيم .

فإن قيل : فهلاً جاز ذلك في حالة النصب كما جاز في حالة الرفع والجرّ ؟ قيل : لأنّ حرف الإعراب تلزمه الحركة إذا كان منوّناً في حالة النصب ، نحو[2] : « رأيت بكرا » ولا تلزمه في حالة الرفع والجرّ .

فإن قيل : فهلاً جاز في مالم يكن فيه تنوين نحو قولك : « رأيت البَكْر » ؟ قيل : حملًا على ما فيه التنوين ، لأن الأصل هو التنكير .

فإن قيل : فهلاً جاز أن يقال : « هذا عِدُلْ » بضمّ الدال ، و « مررتُ بالبُسِرْ » بكسر السين في الوقف ، كما جاز : « هذا بكُرْ ، ومررت ببَكِرْ » ؟ قيل : لأنّهم لو قالوا : « هذا عِدُل » بضم الدال لأدّى ذلك إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم ، لأنّه ليس في كلامهم شيء على وزن « فِعُل » فلمّا كان ذلك يؤدّي إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم عدلوا عن الضمّ إلى

---

(١) قال ابن رشيق في العمدة : وأنشد ابو العباس ثعلب : ارتني حِجلًا والحِجل : الخلخال . ولم أقف على قائله .

(٢) في (ق) و (ظ) : نحو قولك .

الكسر ، كما قالوا في جمع « حقو » : أَحْقٍ [١] ، وجرو : أَجْرٍ [٢] ، وقلنسوة : قَلَنْسٍ » [٣] وقالوا [٤] : « هذا عِدِلٌ » بكسر الدال ، لأنّ له نظيراً [٥] في كلامهم ، نحو : « إِبِل ، وإِطِل [٦] » ، ولم يقولوا : « مررت بالبِسِر » بكسر السين [٧] لأنه ليس في الأسماء شيء على وزن « فُعِل » إلا « دُئِل » وهو [٨] اسم دويبة ، و « رُئِم » اسم للسِّتَه [٩] ، وهما فعلان نقلا إلى الاسمية ، وحكى

---

(١) الحِقو والحَقو : الخصر ومشدّ الإزار من الجنب ، والجمع : أَحْقٍ ، وأحقاء ، وحِقِيّ ، وحِقاء .

(٢) الجرو والجروة : الصغير من كل شيء حتى من الحنظل والبطيخ والقثاء .... والجمع : أجْرٍ ، والجِرو ، والجَرو ، والجُرو صغار الكلب والأسد والسباع والجمع : أَجْرٍ ، وأَجْراء ، وجِراء .

(٣) القَلَنْسُوة ، والقَلَنْساء ، والقَلَنْسوة .... من ملابس الرأس وجمعها : قلانس وقَلاسٍ وقَلَنْسٍ .

(٤) في (ق) و (ظ) : فقالوا .

(٥) في (ظ) : نظير ، وهو سهو .

(٦) الإِطْل والإِطِل : الخاصرة كلها ، وقيل منقطع الأضلاع من رأس الورك .

(٧) سقط من (ظ) : بكسر السين . والبُسر : التمر قبل أن يرطب لغضاضته ، واحدته : بُسرة .

(٨) سقطت من (ق) .

(٩) في (ق) و (ظ) : للسه . والرُئم ، والسَّتَه ، والسُّتْه : الاست .

بعضهم « وُعِل » ، فلمَّا كان ذلك يؤدّي إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم رفضوه وعدلوا عن الكسر إلى الضمّ ، فقالوا : «مررت بالدُسُر[1] » لأنّ له نظيراً[2] في كلامهم نحو : « طُنُب[3] ، وحُرُض[4] » . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : بكسر السين .

(٢) في (ظ) : نظير ، وهو سهو .

(٣) الطنب (بضم النون وسكونها) حبل الخباء والسرادق ونحوهما .

(٤) في (ظ) زيادة قوله : للأسنان ، ولعله تصحيف فالحُرُض من الحمض ، وقيل هو الأشنان تغسل به الأيدي .

الباب الرابع والستون

باب الإدغام

إن قال قائل : ما الإدغام ؟ قيل : أن تصل حرفاً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركةٍ أو وقف فينبو اللسان عنهما نبوةً واحدة .

فإن قيل : فعلى كم ضرباً الإدغام ؟ قيل : على ضربين : إدغام حرف في مثله من غير قلب ، وإدغام حرف في مقاربه بعد القلب . فأما إدغام الحرف في مثله فنحو : « شدّ ، وردّ » وكان[1] الأصل فيه « شدد ، وردد » إلا أنه لمّا اجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد ، سكنوا الأول منهما ، وأدغموه في الثاني ، وحكم المضارع في الإدغام حكم الماضي ، نحو : « يشدّ ، ويردّ » وما أشبه ذلك . وأمّا إدغام الحرف في مقاربه فهو أن تبدل أحدهما من جنس الآخر ، وتدغمه في الثاني[2] نحو : « الحق كندة[3] ، وانهك[4] قطنا ، واسلخ غنمك ،

---

(١) في (ق) و (ظ) : والأصل .

(٢) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٣) في (ق) و (ظ) : كلدة . وكندة : أبو قبيلة من العَرَب . وكَلَدة (في ق و ظ) : الأرض الصُّلبة .

(٤) نَهَكَ الثوب : بالغ في غسله ، ولَبِسه حتى خَلَق .

وادمغ [١] خلفا [٢] » وما أشبه ذلك ، غير أنه لا طريق إلى معرفة تقارب الحروف إلا بعد معرفتها ومعرفة مخارجها وأقسامها ، وهي تسعة وعشرون حرفاً ، وهي معروفة ، وقد تبلغ خمسة وثلاثين حرفاً بحروف مستحسنة ، وهي النون الخفيفة ، وهمزة بين بين ، والألف الممالة ، وألف التفخيم وهي التي ينحى بها نحو الواو ، نحو : « الصلٰوة » ، والصاد كالزاء [٣] ، والسين [٤] كالجيم ؛ وتبلغ نيفاً وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ، وهي القاف التي بين القاف والكاف ، والكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين ، والصاد [٥] التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، [والظاء التي كالثاء] [٦] ، والباء التي كالفاء ، وحكى أبو بكر [٧] بأنَّ الضاد الضعيفة المبدلة من التاء [٨] وحكي أنَّ منهم من يقول في : « اثْرُدْ [٩] : اضرد » .

ومخارجها ستة عشر مخرجاً :

---

(١) دَمغه : أصاب دماغه ، ودمغته الشمس : آلمت دِماغه .

(٢) في (ق) : خلقا والخَلْف : نقيض قُدّام ، والخَلف : الظهر .

(٣) في (ق) و (ظ) : كالزاي .

(٤) في (ق) والشين .

(٥) في (ظ) : والضاد .

(٦) سقط من (ق) مابين القوسين .

(٧) في (ق) : أبو بكر بن مبْرمان الضادَ . وفي (ظ) أبو بكر مبرمان الصاد.

(٨) في (ق) و (ظ) : الثاء .

(٩) الثَّرد : الفَتُّ ، والثريد والثريدة : ما فُتَّ من الخبز .

(فالأول) للهمزة ، والألف ، والهاء ، وهو من أقصى الحلق مما يلي الصدر .

(والثاني) للعين والحاء ، وهو من وسط الحلق .

(والثالث) للغين والخاء ، وهو من أدنى الحلق مما يلي الفم .

(والرابع) للقاف ، وهو من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك .

(والخامس) للكاف ، وهو أسفل من ذلك وأقرب إلى مقدم الفم .

(والسادس) للجيم ، والشين ، والياء ، وهو من وسط اللسان ، بينه وبين الحنك الأعلى .

(والسابع) للضاد ، وهو من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس ، وهي[1] من الجانب الأيسر أسهل .

(والثامن) للام ، وهو من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه .

(والتاسع) للنون ، وهو من فوق ذلك ، فويق الثنايا[2] .

(والعاشر) للراء ، وهو من مخرج النون إلا أنّ الراء أدخل بطرف اللسان في الفم ، ولها تكرير في مخرجها .

---

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) الثنايا : جمع ثَنيَّة ، وهي من الأضراس : أولُ مافي الفم ، وثنايا الإنسان في فمه : الأربعُ التي في مقدَّم فِيه : ثنتان من فوق وثنتان من أسفل .

(والحادي عشر) للطاء، والتاء، والدال[١]، وهو من بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا[٢].

(والثاني عشر) للصاد، والسين، والزاء[٣]، وهو من[٤] طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى، وتسمّى هذه الحروف الثلاثة حروف الصفير.

(والثالث عشر) للثاء، والذال، والظاء، وهو[٥] من بين طرف اللسان، وأطراف الثنايا العليا[٢].

(والرابع عشر) للفاء، وهو من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا[٢].

(والخامس عشر) للباء، والميم، والواو، وهو من بين الشفتين.

(والسادس عشر) للنون الخفيفة، وهو من الخياشيم، ولا عمل للسان فيها، فهذه مخارج الحروف، وهي تنقسم إلى المهموسة والمجهورة، والمذلقة[٦] والمصمتة، والشديدة والرخوة، وما بين

---

(١) في (ظ) : والدال والتاء .

(٢) في (ق) و (ظ) : العلى .

(٣) في (ق) و (ظ) : الزاي .

(٤) في (ق) و (ظ) : من بين .

(٥) في (ظ) : وهي .

(٦) ذَلَقُ كل شيء وذَوْلَقُه : طرَفُه . والمُصْمَتَةُ : أي صُمت عنها أن يُبنى منها كلمة رُبَاعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الذّلاقة الستة المذكورة .

الشديدة والرخوة ، والمطبقة والمفتوحة ، والمستعلية والمنخفضة ، والمعتلة . فالمهموسة[1] عشرة أحرف : الهاء ، والحاء ، والخاء ، والكاف ، والسين ، والشين ، والصاد ، والتاء ، والثاء ، والفاء ، ويجمعها قولك[2] : « سَتَشْحَثُكَ[3] خَصَفَه[4] » ؛ والمجهورة ، ماعدا هذه العشرة وهي تسعة عشر حرفاً ، ويجمعها : « مدّ غطاء[5] وجعظر[6] وقل ندّ ضيزن[7] » . والمذلقة ستة أحرف : « اللام والنون ، والراء ، والميم ، والباء ، والفاء[8] » ويجمعها : « فرّ من لبّ[9] » والمصمتة ما عدا هذه الستة . والشديدة ثمانية أحرف ، ويجمعها : « أجدتَ طبقك » ، وكذلك ما بين

---

(١) في (ظ) : والمهموسة .

(٢) سقط من (ق) و (ظ) : قولك .

(٣) قال الليث : بلغنا أن شحثاً كلمة سريانية . وفي الحديث : « هلمي المدية فاشحثيها بحجر » ، أي حدّيها وسنّيها ، ويقال بالذال .

(٤) الخَصَفَة : قطعة مما يُخصف به النعل .

(٥) في (ق) و (ظ) : غطاء جعظر .

(٦) الجعظَري : المتكبّر الجافي عن الموعظة .

(٧) الضَّيزن : الشريك .

(٨) في (ظ) : والقاف .

(٩) لبُّ كل شيء : نفسُه وحقيقتُه .

الشديدة والرخوة ثمانية أيضاً[١] يجمعها قولك[٢] : « نوري لامع » ، والرخوة ما عداها . والمطبقة أربعة أحرف : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء » ، والمفتوحة ما عدا هذه الأربعة . والمستعلية سبعة أحرف ، أربعة منها هي التي ذكرنا أنها مطبقة ، والثلاثة الأُخر : « القاف ، والغين ، والخاء » ، والمنخفضة ما عدا هذه السبعة . والمعتلّة[٣] أربعة أحرف : « الهمزة ، وحروف المدّ واللين ، وهي الألف ، والياء ، والواو » . ومعنى المهموسة أنّها حروف أضعف الاعتماد في موضعها[٤] فجرى النفس معها فأخفاها ، والهمس الصوت الخفيّ ، فلذلك سمّيت مهموسة . ومعنى المجهورة أنها حروف أشبع الاعتماد في موضعها ، فمنعت النفس أن يجري معها ، فخرجت ظاهرة ، والجهر هو الإظهار ، ولذلك سميت مجهورة . ومعنى المذلقة أنّها حروف لها فضل اعتماد على ذلق اللسان وهو طرفه ، ولذلك سمّيت مذلقة . ومعنى المصمتة أنها حروف ليس لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان ، وأصمتت بأن[٥] تختصّ بالبناء إذا كانت الكلمة رباعيّة أو خماسية ، ولذلك سمّيت مصمتة .

---

(١) في (ق) و (ظ) : ثمانية أحرف أيضاً .
(٢) سقطت من : (ق) و (ظ) كلمة : قولك . وفي (ق) : ويجمعها .
(٣) في (ظ) : المعتلة .
(٤) في (ق) : عليها في موضعها ؛ وفي (ظ) : مواضعها .
(٥) في (ق) : أن .

ومعنى الشديدة أنها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت ، فلذلك[1] سمّيت شديدة . ومعنى الرخوة أنها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت فلذلك[1] سمّيت رخوة . ومعنى ما بين الشديدة والرخوة أنها حروف لا مفرطة في الصلابة ، ولا ظاهرة للضعف[2] ، بل هي في اعتدال بينها ، ولذلك كانت بين الشديدة والرخوة . ومعنى المطبقة أنها حروف يرتفع بها اللسان إلى الحنك الأعلى فينطبق عليها ، فتصير محصورة ، ولذلك سمّيت مطبقة ، ومعنى المفتوحة أنها حروف لا يرتفع اللسان بها إلى الحنك الأعلى ، فينفتح عنها ، ولذلك سمّيت مفتوحة . ومعنى المستعلية أنها حروف[3] تستعلي إلى الحنك الأعلى ، ولذلك سمّيت مستعلية . ومعنى المنخفضة عكس ذلك . ومعنى المعتلة أنها حروف تتغيّر بانقلاب بعضها إلى بعض بالعلل الموجبة لذلك[4] ، ولذلك سمّيت معتلة ، وسمّيت الألف ، والياء ، والواو ، حروف المدّ واللين ، أمّا المدّ فلأن الصوت يمتدّ بها ، وأمّا اللين فلأنها لانت في مخارجها واتّسعت ، وأوسعهن مخرجاً الألف ، ويسمّى[5] « الهاوي » لهويّه في الحلق .

فهذا ما أردنا أن نذكره من معرفة مخارج الحروف وأقسامها

---

(١) في (ق) و (ظ) : ولذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : الضعف .

(٣) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ظ) : وتسمى .

التي تعرف [١] بها تقارب الحروف بعضها من بعض .

فإن قيل : فلِمَ جاز أن تدغم الباء في الميم لتقاربهما ، ولا يجوز أن تدغم الميم في الباء ؟ قيل : إنما لم يجز أن تدغم الميم في الباء ، نحو : «أكرم بكراً» كما يجوز أن تدغم الباء في الميم [٢] «اصحب مطراً» إلاّ أن [٣] الميم فيها زيادة صوت وهي الغنّة ، فلو أدغمت في الباء لذهبت الغنّة التي فيها ، بخلاف الباء فإنه ليس فيها غنّة تذهب بالإدغام ، فكذلك [٤] أيضاً لا يجوز أن تدغم الراء في اللام ، كما يجوز أن تدغم اللام في الراء ، لأنّ في الراء زيادة صوت وهو التكرير ، فلو أدغمت اللام [٥] لذهب التكرير الذي فيها بالإدغام ؛ بخلاف اللام فإنّه ليس فيها تكرير يذهب بالإدغام .

فأما ماروي عن أبي عمرو [٦] من إدغام الراء في اللام في قوله

---

(١) في (ق) و (ظ) : يُعرف .

(٢) في (ق) و (ظ) : نحو .

(٣) في (ق) و (ظ) : لأن .

(٤) في (ق) و (ظ) : وكذلك .

(٥) في (ق) و (ظ) : في اللام .

(٦) في (ق) و (ظ) : أبو عمرو بن العلاء . هو زَبّان بن العَلاء عمار التميمي المازني البصري : مولده بمكة ، قال أبو عُبيدة : كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر ، وكانت عامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية ، وفي اسمه واسم أبيه خلاف ، وقال السيوطي في المزهر : هذا اصحّ ما قيل في أسمائه . (م سنة ١٥٤ هـ) .

عزَّ وجلَّ[١] : « نغفر لكم[٢] خطاياكم[٣] » ، فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو ، ولعلَّ أبا عمرو أخفى الراء ، فخفي على الراوي فتوهمه إدغاماً ، وكذلك كلُّ حرف فيه زيادة صوت[٤] ، لا يدغم في ما هو أنقص صوتاً منه ، وإنما لم يجز إدغام الحرف في ما هو أنقص صوتاً منه ، لأنَّه يؤدّي إلى الإجحاف به ، وإبطال ما له من الفضل على مقاربه .

فإن قيل : فلام التعريف في كم حرفاً يدغم[٥] ؟ قيل : في ثلاثة عشر حرفاً وهي : « التاء ، والثاء ، والدال ، والذال ، والراء ، والزاء[٦] ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والنون » نحو : « التائب ، والثابت ، والداعي ، والذاكر ، والراهب ، والزاهد ، والساهر ، والشاكر ، والصابر ، والضامر[٧] ، والطائع ، والظافر ، والناصر » فهي[٨] أحد[٩] عشر

---

(١) في (ق) و (ظ) : تعالى .
(٢) في (ق) : يغفر وهو سهو من الناسخ .
(٣) سورة البقرة (الآية : ٥٨) .
(٤) في (ق) : صوب .
(٥) في (ق) : تدغم .
(٦) في (ق) و (ظ) : والزاي .
(٧) سقطت من (ق) ، وقد جاء مابعدها بترتيب مختلف .
(٨) سقطت من (ق) .
(٩) وردت في المطبوع : إحدى عشر وهو خطأ واضح .

حرفاً من حروف طرف اللسان ، وحرفان يخالطان [١] طرف اللسان ، وهما الضاد ، والشين ، وإنّما أدغم [٢] لام التعريف في هـذه الحروف لوجهين :

(أحدهما) أنَّ هذه الحروف مقاربة لها .

(والثاني) [٣] أنَّ هـذه اللام كثر دورها في الكلام ، ولذلك [٤] تدخل في سائر الأسماء ، سوى أسماء [٥] الأعلام ، والأسماء غير المتمكنة ، ولمّا اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف ، وكثرة [٦] دورها في الكلام ، لزم فيها الإدغام ، وأمّا من أظهر اللام على الأصل ، فمن الشاذّ الذي لا يعتد به .

فإن قيل : فما الأصل في : « ستّ » ، وبلعنبر » ؟ قيل : أما « ستّ » فأصلها سدس بدليل قولهم في تصغيره « سديس » ، [وفي تكسيره : « أسداس »] [٧] ، إلا أنهم أبدلوا من السين تاء ، كما أبدلوا من التاء سيناً في « اتّخذ » فقالوا : « استخذ »

---

(١) في (ظ) : مخالطان .

(٢) في (ق) و (ظ) : أدغمت .

(٣) في (ق) و (ظ) : والوجه الثاني .

(٤) في (ق) و (ظ) : ولهذا .

(٥) في (ق) : الأسماء .

(٦) في (ظ) : وكثر .

(٧) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

فلمّا أبدلوها ههنا[1] من السين تاء صار إلى « سدت » ، ثم أدغموا الدال في التاء فصار[2] : « ستّ » وأمّا بلعنبر فأصله « بنو العنبر » ، إلا أنهم حذفوا الحرف المعتلّ لسكونه وسكون اللام ، [لم[3] يمكنهم الإدغام لحركة النون وسكون اللام][4] ، فحذفوا النون بدلاً من الإدغام ، ومن ذلك[5] قولهم « بلعمّ » يريدون « بني العمّ » ، قال الشاعر :

إذا غاب غدواعنك بلْعَمّ لم يكن[6] جليداً ولم تعطف عليك العواطف[7]

ومن ذلك قولهم : « عَلْماء بنو فلان »[8] يريدون : « على الماء » ، قال الشاعر :

---

(١) في (ق) و (ظ) : هنا .

(٢) في (ق) و (ظ) : فصار إلى .

(٣) في (ق) : ولم .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٥) في (ق) : وذلك .

(٦) في (ق) : تكن .

(٧) الغَدْوُ : أصل الغد ، وهو اليوم الذي يأتي بعد يومك ، فحذفت لامه من غير عوض ، ولا يأتي تاماً إلا في الشعر . والجليد : الشديد الصبور من قولهم : جَلُد فهو جَلْد وجَليد . ولم أقف على قائل البيت .

(٨) في (ظ) : فلان العم .

غداة طفت[١] علماء بكر بن وائل   وعجنا صدور الخيل شطر[٢] تميم[٣]

يريد[٤] : « على الماء » وهذا كلّه ليس بمطّرد في[٥] القياس ، وإنّما دعاهم إلى ذلك كثرة الاستعمال ، وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه . فاعرفه[٦] تصب إن شاء الله تعالى[٧] .

---

(١) في (ق) و (ظ) : طفت .

(٢) في (ق) و (ظ) : نحو .

(٣) بكر بن وائل قبيلة عظيمة من العدنانية تنسب إلى بكر بن وائل وينتهي نسبها إلى أسد بن نزار بن معد بن عدنان . وكانت ديارها من اليمامة إلى البحرين فأطراف سواد العراق ، وكانت قبيلة كبيرة العدد ، كثيرة الحروب ، استعرت نيران القتال بينها وبين تميم ، وكانت بينهما أيام مشهورة في الجاهلية والإسلام . أما تميم فعدنانية أيضاً وتنتسب إلى تميم بن مر . . . بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان وكانت منازلهم بأرض نجد حتى البصرة واليمامة والبحرين ، ولهذه القبيلة تاريخ حربي عريق في الجاهلية والإسلام ، وأيامها مع بكر بن وائل شهيرة كثيرة . ولم أقف على قائل البيت .

(٤) في (ق) و (ظ) : يريدون .

(٥) في (ظ) : على .

(٦) في (ظ) : فافهمه .

(٧) في (ق) : الله وحده .

الفهارس

ملحق

يتضمن تراجم بعض الأعلام

١ ـ إبراهيم بن السري الزجّاج (٢٤١ ـ ٣١١ هـ) عالم بالنحو، ولد ومات في بغداد، علمه المبرّد النحو، وأدّب ابن المعتضد، وكانت له مناقشات مع ثعلب.

٢ ـ إبراهيم بن سفيان الزيادي وينتهي نسبه إلى زياد بن أبيه، كان نحوياً لغوياً راوية، قرأ على سيبويه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي (م ٢٤٩ هـ).

٣ ـ أحمد بن شعيب النسائي (٢٢٥ ـ ٣٠٣ هـ) القاضي الحافظ، شيخ الإسلام، أصله من خراسان، ثم جال في البلاد، واستوطن مصر، ومات بمكة.

٤ ـ أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠ ـ ٢٩١ هـ) إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، وكان ثقة حجة، ولد ومات في بغداد.

٥ ـ أنس بن مالك النجّاري الأنصاري (١٠ ق. هـ ـ ٩٣ هـ) صاحب الرسول وخادمه، روى عنه البخاري ومسلم، ولد

بالمدينـة وتوفي بالبصرة ، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة .

٦ ـ بكر بن محمد (أبو عثمان المازنيّ) (٠٠٠ ـ ٢٤٩ هـ .) أحـد الأئمة في النحو ، من أهل البصرة ، ووفاته فيها .

٧ ـ جرير بن عبد العزى المتلمس (مات نحو عام ٥٠ ق هـ) شاعر جاهلي من أهل البحرين ، وهو خال طَرفة بن العبد ، مات ببصرى من أعمال حوران .

٨ ـ جمال الدين عبد الله بن يوسف (ابن هشام) : (٧٠٨ـ٧٦١ هـ) من أئمة العربية ، مولده ووفاته بمصر ، قال ابن خلدون : « ما زلنـا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » .

٩ ـ الحسن بن رشيق القيرواني (٣٩٠ ـ ٤٦٣ هـ) أديب نقّاد باحث ، تعلم الصياغة ، ثم مال إلى الأدب ، وقام برحلات في سبيله .

١٠ ـ الحسن بن عبد الله السيرافي (٢٨٤ ـ ٣٦٨ هـ) نحوي فارسيّ الأصل ، سكن بغداد وتوفي فيها ، كان معتزلياً متعففاً ، لا يأكل إلاّ من كسب يده .

١١ ـ الحسن بن محمد الصاغاني (٥٧٧ ـ ٦٥٠ هـ) أعلم أهل عصره

في اللغة ، وكان فقيهاً محدثا ، ولد في الهند ونشأ في السند ، ورحل إلى بغداد وغيرها ، وتوفي فيها .

١٢ ـ حماد بن سابور الراوية (٩٥ ـ ١٥٥ هـ) أول من لقب بالراوية ، كان من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها وأخبارها وأنسابها ولغاتها ، أصله من الديلم ، ولد في الكوفة ، وتوفي في بغداد .

١٣ ـ خداش بن بشر (البعيث المجاشعي) ، خطيب شاعر ، عاصر جريراً والفرزدق ، وكان له مع جرير مهاجاة ، قال الجاحظ فيه : أخطب أهل تميم إذا أخذ القناة .

١٤ ـ سحيم عبد بني الحسحاس (مات نحو عام ٤٠ هـ) شاعر رقيق الشعر ، كان عبداً نوبيا ، فاشتراه بنو الحسحاس فنشأ فيهم ، رآه النبي وكان يعجبه شعره ، قتله بنو الحسحاس لتشبيبه بنسائهم .

١٥ ـ سليمان بن الأشعث (أبو داود السجستاني : ٢٠٢ ـ ٢٧٥ هـ) إمام أهل الحديث في زمانه ، أصله من سجستان ، وله رحلات كبيرة ، وتوفي بالبصرة .

١٦ ـ طرفة بن العبد (مات نحو عام ٦٠ ق . هـ) من بكر بن وائل ، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات ، اتصل بعمرو ابن هند ، وقتل شابا .

١٧ ـ عبد الرحمن بن أبي بكر (السيوطي : ٨٤٩ ـ ٩١١ هـ)
إمام بحاث حافظ مؤرخ أديب ، له نحو (٥٠٠) مصنف
بين كتاب كبير ورسالة صغيرة ، نشأ في القاهرة وخلا
بنفسه في روضة على النيل يزوره الناس ولا يزور أحداً .

١٨ ـ عبد الرحمن بن عبد الله (أعشى همدان : ٠٠٠ ـ ٨٣ هـ)
شاعر أهل اليمن بالكوفة وفارسهم ، من شعراء الدولة
الأموية ، كان فقيهاً قارئاً ، ولكنه عرف بالشعر .

١٩ ـ عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ ـ ١٠٩٣ هـ) عالم
بالأدب والتاريخ والأخبار ، ولد وتأدب في بغداد ، وأولع
بالأسفار ، وجمع مكتبة نفيسة ، وتوفي في القاهرة .

٢٠ ـ عبد الله بن بري (٤٩٩ ـ ٥٨٢ هـ) مقدسي الأصل ، ولد
وتوفي في مصر ، وكان من علماء العربية النابهين .

٢١ ـ عبد الله بن عباس بن عبد المطلب (٣ ق . هـ - ٦٨ هـ)
حبر الأمة وترجمان القرآن ، ولد بمكة ، ولازم رسول الله ،
وروى عنه الأحاديث الصحيحة ، وكف بصره في آخر
عمره فسكن الطائف ، وتوفي فيها ، كان يقصده الناس
للشعر والأنساب وأيام العرب والفقه والعلم .

٢٢ ـ عبد الملك بن قريب الأصمعي (١٢٢ - ٢١٦ هـ) راوية العرب ، وأحد علماء اللغة والمصنفين فيها ، ولد وتوفي بالبصرة ، كان كثير التطواف في البوادي ، يقتبس علومها ، ويأخذ عن الأعراب فيها .

٢٣ ـ عثمان بن جني (٠٠٠ - ٣٩٢ هـ) من أئمة النحو والعربية ، وله مؤلفات رائعة فيها ، ولد في الموصل وتوفي في بغداد .

٢٤ ـ علي بن اسماعيل بن سيده (٣٩٨ ـ ٤٥٨ هـ) إمام في اللغة وآدابها ، أندلسيّ المولد والنشأة ، كان ضريراً ، واشتغل بنظم الشعر مدة ، ونبغ في آداب اللغة ومفرداتها .

٢٥ ـ علي بن حمزة الكسائي (٠٠٠ - ٢٠٦ هـ) الأسدي الكوفي ، أحد القراء السبعة ، ومن أئمة النحو واللغة ، ولد بالكوفة وسكن بغـداد ، وتوفي بالريّ ، وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين .

٢٦ ـ علي بن المبارك اللحياني : أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي عبيدة .

٢٧ ـ الليث بن سعد (٩٤ ـ ١٧٥ هـ) إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقهاً ، أصله من خراسان ، ووفاته في القاهرة ، قال الشافعي : الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به .

٢٨ ـ محمد بن زياد (ابن الأعرابي : ١٥٠ ـ ٢٣١ هـ) راوية علامة باللغة ، من أهل الكوفة ، لزمه ثعلب اربع عشرة سنة ، فما رأى بيده كتاباً قط ، غزير الرواية للشعر .

٢٩ ـ محمد محمود بن أحمد التركزي الشنقيطي (٠٠٠ ـ ١٣٢٢ هـ) علامة عصره في اللغة والأدب ، شاعر ، وكان آية في الحفظ ، مغربيّ المولد ، وأقام بمصر ، ثم في الحجاز ، وتوفي بالقاهرة .

٣٠ ـ محمد بن يزيد (ابن ماجه : ٢٠٩ ـ ٢٧٣ هـ) أحد الأئمة في الحديث ، رّحالة في طلبه ، صنّف كتاب (سنن ابن ماجه) وهو أحد الكتب الستة .

٣١ ـ محمود بن أحمد بدر الدين العينيّ (٧٦٢ - ٨٥٥ هـ) مؤرخ عالم من كبار المحدثين ، أصله من حلب ، ورحل الى مصر ودمشق والقدس ، وله كتب جليلة في الفقه والحديث والتاريخ والمصطلح .

٣٢ ـ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٤ - ٢٦١ هـ) من أئمة المحدثين . كثير الأسفار فى طلب صحيح الحديث ، أشهر كتبه « صحيح مسلم » .

٣٣ - المفضل بن محمد الضبي (٠٠٠ - ١٦٨ هـ) راوية عالم بالأدب ،

من أهل الكوفة ، لزم المهدي ، وصنف له كتاب « المفضليات » .

٣٤- هشام بن محمد الكلبي (٠٠٠ - ٢٠٦ هـ) مؤرخ علاّمة بأنساب العرب وأيامهم ، من أهل الكوفة ، وتوفي فيها ، له نيف ومائة وخمسون كتاباً .

٣٥- واثلة بن الأسقع (٢٢ ق.هـ - ٨٣ هـ) ليثي كناني ، صحابي من أهل الصفة ، شهد المغازي بدمشق بعد وفاة الرسول ، وهو آخر الصحابة وفاةً فيها .

٣٦- يوسف بن سليمان (الأعلم الشنتمري : ٤١٠ - ٤٧٦ هـ) ولد فى شنتمرية الغرب ، ومات في اشبيلية ، كان عالماً بالأدب ، وكان مشقوق الشفة العليا شقاً كبيراً فاشتهر بالأعلم .

١ - فهرس الأعلام [1]

---

(١) ذكرنا الأعلام في مواضعهم حسب الأحرف الهجائية ، وأعدنا ذكرهم بما اشتهروا به من الألقاب والكنى تسهيلاً للمراجعة ، وجعلنا الرقم الكبير للدلالة على موضع الترجمة .

(٢) انظر الترجمة الثانية ص : ٤٣٣

(٣) انظر الترجمة الأولى ص : ٤٣٣

(٤) انظر الترجمة الثالثة ص : ٤٣٣

(٥) انظر الترجمة الرابعة ص : ٤٣٣

(٦) انظر الترجمة الخامسة ص : ٤٣٣

(١) انظر الترجمة السادسة ص : ٤٣٤

(٢) انظر الترجمة السابعة ص : ٤٣٤

(٣) انظر الترجمة التاسعة ص : ٤٣٤

(٤) انظر الترجمة العاشرة ص : ٤٣٤

(٥) انظر الترجمة الحادية عشرة ص : ٤٣٤

(١) انظر الترجمة الثانية عشرة ص : ٤٣٥
(٢) انظر الترجمة الثالثة عشرة ص : ٤٣٥

(٣) انظر الترجمة الرابعة عشرة ص : ٤٣٥

(١) انظر الترجمة الخامسة عشرة ص : ٤٣٥

« حرف الشين »

« حرف الصاد »

« حرف الطاء »

« حرف العين »

(٢) انظر الترجمة السادسة عشرة ص : ٤٣٥

(٣) انظر الترجمة السابعة عشرة ص : ٤٣٦

(٤) انظر الترجمة الثامنة عشرة ص : ٤٣٦

---

(١) انظر الترجمة التاسعة عشرة ص : ٤٣٦
(٢) انظر الترجمة العشرين ص : ٤٣٦
(٣) انظر الترجمة الحادية والعشرين ص : ٤٣٦
(٤) انظر الترجمة الثانية والعشرين ص : ٤٣٧
(٥) انظر الترجمة الثالثة والعشرين ص : ٤٣٧
(٦) انظر الترجمة الرابعة والعشرين ص : ٤٣٧
(٧) انظر الترجمة الخامسة والعشرين ص : ٤٣٧
(٨) انظر الترجمة السادسة والعشرين ص : ٤٣٧

(١) انظر الترجمة السابعة والعشرين ص : ٤٣٧
(٢) انظر الترجمة الثامنة والعشرين ص : ٤٣٨
(٣) انظر الترجمة التاسعة والعشرين ص : ٤٣٨
(٤) انظر الترجمة الثلاثين ص : ٤٣٨

(٥) انظر الترجمة الحادية والثلاثين ص : ٤٣٨
(٦) انظر الترجمة الثانية والثلاثين ص : ٤٣٨
(٧) انظر الترجمة الثالثة والثلاثين ص : ٤٣٨

« حرف الهاء »

« حرف الواو »

« حرف الياء »

(١) انظر الترجمة الرابعة والثلاثين ص : ٤٣٩

(٢) انظر الترجمة الخامسة والثلاثين ص: ٤٣٩

(٣) انظر الترجمة السادسة والثلاثين ص: ٤٣٩

٢ - فهرس القبائل

٣ - فهرس الأماكن

٤ - فهرس الآيات الكريمة (١)

الصفحة	(حرف الهمزة)
٤٠	« أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ »
١٤	« إِذَا جَاءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ، وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ » .
٦٦	« إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنْشَقَّتْ »
١١٩	« ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَانُ »
١٢٤	« أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ »
٢٧٢	« ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ »
٨٢	« أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ »
١٣٤	« إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ »
١٥٦	« ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ ، وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ »
٣٩٦	« أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ »
٣٠٥	« أَمْ لَهُ ٱلْبَنَاتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ »
١٠٠	« أَنِ ٱعْمَلْ سَابِغَاتٍ »

(١) رتبنا فهرس الآيات الكريمة حسب الحرف الأول مما استشهد به المؤلف .

الصفحة

٥ ـ فهرس الأحاديث

٦ - فهرس الأشعار

(١) البيت لعنترة بن شداد من قصيدة يتوعد فيها الربيع بن زياد العبسي .

(حرف الميم)

(١) هكذا ورد البيت في النسخ جميعاً ، ولعل الأصح أن يقرأ بسكون اللام في (بنيضالْ ، والبالْ) حتى يصح فيه وزن منهوك المنسرح (فعولان - مفعولان) .

٧ ـ فهرس الأرجاز

٨ ـ فهرس الأمثال

٩ - فهرس اللغة

١٠ ـ فهرس المراجع

المؤلف	اسم الكتاب
الزركلي	١ – الأعلام
السيوطي	٢ – الاقتراح في أصول النحو
ابن مالك	٣ – الألفية
الأشموني	٤ – الألفية (شرح)
ابن عقيل	٥ – الألفية (شرح)
ابن الأنباري	٦ – الإنصاف في مسائل الخلاف
ابن هشام	٧ – أوضح المسالك
ابن كثير	٨ – البداية والنهاية
السيوطي	٩ – بغية الوعاة
ابن مالك	١٠ – التسهيل
الغلاييني	١١ – جامع الدروس العربية
ابن دريد	١٢ – جمهرة اللغة
الصبان	١٣ – حاشية الصبان على الأشموني
الخضري	١٤ – حاشية الخضري على ابن عقيل
ابن جني	١٥ – الخصائص
البغدادي	١٦ – خزانة الأدب
الشنقيطي	١٧ – الدرر اللوامع
	١٨ – الدواوين والمجموعات الشعرية
الترمذي ، النسائي ، ابوداود ، ابن ماجه	١٩ – كتب السنن الأربعة

المؤلف	اسم الكتـــاب
ابن العماد	٢٠ – شذرات الذهب
ابن قتيبة	٢١ – الشعر والشعراء
البخاري	٢٢ – صحيح البخاري
مسلم	٢٣ – صحيح مسلم
السبكي	٢٤ – طبقات السبكي
العلمي	٢٥ – فتح الرحمن
الفيروزبادي	٢٦ – القاموس المحيط
الرضي	٢٧ – الكافية (شرح)
الملاجامي	٢٨ – الكافية
ابن الأثير	٢٩ – الكامل (في التاريخ)
سيبويه	٣٠ – الكتاب
السيرافي	٣١ – الكتاب (شرح)
الشنتمري	٣٢ – الكتاب (شرح الشواهد)
ابن منظور	٣٣ – لسان العرب
	٣٤ – مجلة المجمع العلمي العربي
بركات	٣٥ – المرشد إلى آيات القرآن وكلماته
ابن حنبل	٣٦ – المسند
ياقوت	٣٧ – معجم الأدباء
المرزباني	٣٨ – معجم الشعراء
البكري	٣٩ – معجم ماالستعجم
ابن هشام	٤٠ – مغني اللبيب
الأمير ، الدسوقي	٤١ – مغني اللبيب (شرح)
الزمخشري	٤٢ – المفصل
ابن يعيش	٤٣ – المفصل (شرح)

المؤلف	اسم الكتاب	
المفضل الضبي	المفضليات	٤٤ -
ابن خلدون	مقدمة ابن خلدون	٤٥ -
النجار وعبد العزيز حسن	منار السالك إلى أوضح المسالك	٤٦ -
الآمدي	المؤتلف والمختلف	٤٧ -
الكنغراوي ، والبيطار	الموفي في النحو الكوفي وشرحه	٤٨ -
ابن الجزري	النشر في القراءات العشر	٤٩ -
ابن الأثير	النهاية	٥٠ -
السيوطي	همع الهوامع	٥١ -
الكتبي	الوافي بالوفيات	٥٢ -
ابن خلكان	وفيات الأعيان	٥٣ -

١١ - فهرس الموضوعات

الصفحة	الباب والموضوع
٣٥ _ ٤٦	الباب الرابع : باب إعراب الاسم المفرد على كم ضرباً الاسم المفرد : ٣٥ ـ لِمَ جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره : ٣٥ - لماذا دخل التنوين الكلام : ٣٦ - لِمَ يدخل الجر مع الألف واللام والإضافة : ٣٧ - الاسم المعتل : ٣٧ - لم أعربت الأسماء الستة بالحروف وهي أسماء مفردة : ٤٣ .
٤٧ _ ٥٩	الباب الخامس : باب التثنية والجمع ما التثنية : ٤٧ ـ ما الجمع : ٤٨ - لم كان إعرابها بالحروف دون الحركات : ٤٨ - لم خصوا التثنية بالألف والجمع بالواو وأشركوا بينهما في الجر والنصب : ٤٩ - هل النصب محمول على الجر أم العكس : ٤٩ - لِمَ حُمِل النصب على الجر دون الرفع : ٥٠ - ما حرف الإعراب في التثنية والجمع : ٥١ - لم فتحوا ماقبل ياء التثنية دون ياء الجمع : ٥٣ - لِمَ أدخلت النون في التثنية والجمع : ٥٤ - لِمَ كسروا نون التثنية وفتحوا نون الجمع : ٥٥ - لماذا جمعت أرض وسنة على أرضين وسنين : ٥٨ .
٦٠ _ ٦٢	الباب السادس : باب جمع التأنيث لِمَ زادوا في آخره الألف والتاء : ٦٠ - لِمَ تحذف التاء الأولى من جمع المؤنث : ٦١ - لِمَ لم يحذفوا الألف من جمع حبلى كما حذفوا التاء : ٦١ - لم قلبت الألف ياء : ٦١ ـ لم قلبوا الهمزة واوًا في جمع صحراء : ٦٢ - لم حمل النصب على الجر في هذا الجمع : ٦٢ .

الصفحة	الباب والموضوع
٢٠٧ ـ ٢١١	الباب الثلاثون : باب مايجر به في الاستثناء لِمَ أعربت « غير » إعراب الاسم الواقع بعد « إلا » دون « سوى وسواء » : ٢٠٧ – هل تعتبر « حاشا » حرف جر أو فعلا : ٢٠٧ – « خلا » تكون فعلا وحرفا : ٢١٠
٢١٢ ـ ٢١٣	الباب الحادي والثلاثون : باب ماينصب به في الاستثناء لِمَ عملت « ماخلا ، وماعدا ، وليس ، ولايكون » النصب : ٢١٢ – لِمَ لزمت «ليس،ولايكون» لفظاً واحداً : ٢١٣ – لِمَ لايجوز أن يعطف عليها « بالواو ولا » : ٢١٣ .
٢١٤ ـ ٢١٧	الباب الثاني والثلاثون : باب كم لِمَ بنيت « كم » على السكون : ٢١٤ – لم وجب وقوعها في صدر الكلام : ٢١٤ – لِمَ كان مابعدها منصوباً في الاستفهام ، مجروراً في الخبر : ٢١٥ – لِمَ جاز النصب مع الفصل في الخبر : ٢١٦ – لِمَ لاتميز مع الاستفهام إلا بالمفرد النكرة ، وتميز مع الخبر بالمفرد والجمع : ٢١٦ .
٢١٨ ـ ٢٢٣	الباب الثالث والثلاثون : باب العدد لِمَ أدخلت الهاء من الثلاثة إلى العشرة في المذكر دون المؤنث وهلا عكسوا : ٢١٨ – لِمَ بني مازاد على العشرة من أحدَ عشر إلى تسعةَ عشر : ٢١٩ – لِمَ لم يبنوا : اثنين في «اثني عشر» : ٢٢٠ – لِمَ حذفت الواو من أحدعشر إلى تسعة عشر وجعلا اسماً واحداً : ٢٢٠ – هلا اشتقوا من لفظ الاثنين كما اشتقوا من لفظ الثلاثة والأربعة : ٢٢١ – لِمَ كسروا العين من « عشرين » : ٢٢١ – لِمَ وجب أن يكون

الصفحة | الباب والموضوع

الصفحة	الباب والموضوع

الصفحة | الباب والموضوع

الفهارس	الصفحة

١٢ ـ جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨	١٥	سمّى	سمّـى
١٨	١٣	دواد	داود
٣٠	١٦	من أن :	من أن .
٣٠	١٩	و (ط)	و (ظ)
٣٢	٦	الحركات ء	الحركات .
٤٢	٥	عملاً	حملاً
٥١	١٦	(ق) بـ (ظ)	(ق) و (ظ)
٦٠	١١	علامني	علامتي
٧٤	١٠	خَبَراً لمبتدأ	خبر المبتدأ
١٠١	٣	(٧)	(٣)
١٠٣	١٦	والشَن	والشَّنّ
١٠٨	١	لَطَف	لَطُفَ
١٠٩	٦	الاسميه	الاسمية
١٣٠	١٣	موصعه	موضعه
١٣٤	١	يد	زيد
١٣٩	١٦	عمراً اضرب	عمراً أَضرَبَ
١٤٤	١٢	إذا	وإذا
١٥٤	١	لعمروا	لعمرو
١٥٦	٦	ملاقوا	ملاقو
١٦٦	١٣	واضيفْ	وأضيفَ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦٦	١٨	(م سنة ٩ ه)	(م سنة ٩٠ ه)
١٨٢	٩	نضبهم	نصبهم
١٨٨	٦	تاج	ناج
١٩٣	١٧	لم يزدها	لم يذدها
٢١٢	٥	دخلت(١)	دخلت
٢١٩	١٨	العشره	العشرة
٢٤١	١٦	العداني	الغداني
٢٨٨	١	رجليهما	رجليها
٣١٩	٣	اعز	اغز
٣٥٦	١٢	فعّلة	فُعْلة .

مكتبة لسان العرب